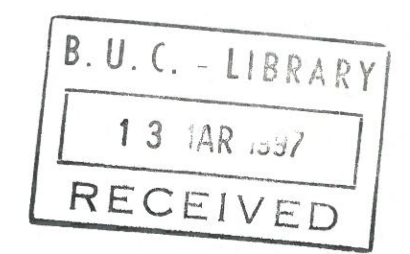
الجامعة اللبنانية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الفرع الثالث

المؤتمر الأول لتاريخ
ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية
١٥١٦-١٩١٨

أيار ١٩٩٥

الجامعة اللبنانية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الفرع الثالث

المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية
١٥١٦-١٩١٨



٢٧ و٢٨ أيار ١٩٩٥

توطئة

نظّمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الثالث مؤتمراً بعنوان «تاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية ١٥١٦-١٩١٨». وانعقد المؤتمر في الكلية يومي ٢٧ و٢٨ أيار عام ١٩٩٥، وحضره أساتذة ومتخصصون من فروع الجامعة اللبنانية ومن الجامعة الأميركية - وقد شاركوا بالبحوث التي اثبتناها في الكتاب - بالإضافة إلى أساتذة جامعيين وطلاب ومهتمين بالموضوع من مختلف القطاعات.

وكان الدافع وراء عقد هذا المؤتمر هو تحقيق دراسة علمية وموضوعية لتاريخ ولاية طرابلس العثمانية لإجلاء الصفحات الغامضة والمجهولة في النواحي الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وفق رؤى جديدة تعتمد الوثائق التاريخية المتوفرة في الأرشيفات، للوصول إلى حقائق تاريخية خاصة بالحقبة العثمانية الجديرة بالاهتمام لأنها لم تلقَ العناية التي تستحق والإنصاف من بعض المؤرخين.

وقد حافظت اللجنة المنظّمة على ترتيب البحوث والدراسات وفق تسلسل المحاضرين في جلسات المؤتمر، علماً بأن ما ورد في هذه البحوث والدراسات يعبّر عن وجهات نظر أصحابها.

وقد أثبتنا في نهاية الكتاب نص التوصيات التي صاغها المؤتمرون، ويأتي صدور هذا الكتاب تنفيذاً للمادة السادسة من هذه التوصيات.

اللجنة التنظيمية



الفهرس

الجلسة الإفتتاحية

كلمة وزير الثقافة والتعليم العالي
الأستاذ ميشال أده

أيّها الباحثون المؤتمرون

أيّها الحفل الكريم

صباح البحث الذي لا ينضب خيره، ولا يذبل عميمه، وتشحب شمسنا في هذا العصر إن لم يتفتّح لونه من ضمن الألوان المكوّنة لنورها.

صباح طرابلس الطاعنة في العراقة. منذ أن ولدت بمدنها الفينيقية الثلاث. وعلى امتداد إزهارها فعلّا حضارياً في مراحل التاريخ المتعاقبة، متهادية حورية على هذا المتوسط الهادئ. ومنذ أن باتت حاضرة ثقافة وتطور، ذات دور فاعل بالغ الفعل والإسهام في تكوين الحضارة الإسلامية، والثقافة العربية، وفي التعبير المجيد عنهما وتطويرهما. أوَ ليس لهذا الدور من دور في حمل المتنبي على التقرير: «وقصّرت كل مصر عن طرابلس»، وإن بالغ البعض في ردّ هذا الموقف التّنبّي إلى مجرد خيبة أمل مرّة من كافور؟

صباح المؤرّخين والكُتّاب والعلماء والشعراء والفنانين والمدارس والمكتبات و«دار العلم»... وجميعهم وجميعها ما فتئ حضورهم ماثلًا في تكوين ذاكرتنا وفي صلب تكوين هذه المدينة.

صباح هذه المدينة - المتحف الحي المترامي الأطراف- هذه اللؤلؤة الأثرية، وهذه «المملكة الطرابلسية الشريفة المحروسة».

صباح الإستقلال الذي لا ينسى جهاد أبنائها وقادتها وشوارعها. ولا تضحياتهم ولا بسالتهم. صباح طرابلس العيش المشترك. هذه المدينة المثال والقدوة في المحافظة على هذه الصيغة النموذجية الرائدة، في قلب هذا

الشمال الذي يختصر لبنان بأسره بتجربته العريقة، ولا سيما إبّان تلك الحرب اللعينة.

إذ لبنان اعتدال وتوازن وانفتاح. وإذا ما افتقدنا الإعتدال والتوازن والإنفتاح - لا سمح الله - فإنما نفتقد لبنان نفسه الذي هو بالتعريف، نقيض التطرّف والإنغلاق. وهل يعني الوفاق الوطني غير العودة إلى معاني الإعتدال والتوازن ومناخاتهما؟

صباح الخير إلى رجالات كبار من طرابلس والشمال ولبنان رسّخوا هذا النهج، وهذه الصيغة. حسبي التنويه، هنا، بالسياسة الحكيمة المنفتحة لفخامة الرئيس الراحل سليمان فرنجية الذي جنّب الشمال التعرّض للمآسي المدمّرة التي عصفت ببيروت وبالجبل وبمناطق أخرى من لبنان. والتنويه أيضاً بالنهج الرشيد الذي طبع مواقف واعتدال دولة الرئيس الراحل الشهيد رشيد كرامي، وأسهم بالمحافظة على العيش الكريم في هذه المحافظة العزيزة. والتنويه أيضاً برجل الإعتدال البارز، فخامة الرئيس الراحل الشهيد رينيه معوّض.

إن تحيتي التي قدمت إلى طرابلس وأهليها ورجالاتها، وإلى كل هذه العراقة، تتوجه كذلك إلى المشرفين على كلية الآداب والعلوم الإنسانية في هذا الفرع، والمبادرين - بدعم وتشجيع أكاديميين ووطنيين رفيعين من قبل معالي رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب - إلى تنظيم هذا المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبّان الحقبة العثمانية.

فكبير التقدير إلى المبادرين إلى عقد هذا المؤتمر، وإلى جميع الباحثين والدارسين المشاركين في صنع حيوية هذه المبادرة المعرفية العلمية والوطنية في آن. إلى جهد كل منكم وإلى اجتهاده، أيّها الباحثون.

فمن لا يدرس تاريخه تتعثر نظرته وسيره إلى المستقبل. ومن يدرسه مجتزأً، أو تحت ضغط الأهواء أو الرغبات الذاتية، تخفق مقاربته إلى إدراك المعرفة. ومن لا يحتكم، في دراسته واجتهاداته إلى امتحان الموضوعية، وإلى فضيلة التناقش والتحاور، بكل انفتاح العالم وتواضعه، يحكم على

صوته بالبكم الذي لا تعتبط به غير استبدادية الأحادية وعقمها العقيم.

فتحية إلى جهودكم المنفتحة، المتحاورة. وإلى شمولية الشواغل التي تتصدون لمعالجتها، في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي والإداري والسياسي لهذه المدينة، إبّان الحكم العثماني.

مستندين في ذلك كله، إلى الأرشيف وإلى العودة الرصينة إلى المصادر والمنابع الأصلية. مقاومين بذلك كله، الميول والنزاعات الأيديولوجية والفئوية الطائفية أو المذهبية أو السياسية، في تأويل التاريخ الذي يصبح عندها مجرد أهواء تحطّ من شأن التأريخ الجليل، وتفسد موضوعية المعرفة، ناهيك عن إفسادها لذاكرة الجماعة، وللمستقبل بخاصة.

إنّها فضيلة البحث العلمي الذي لا بدّ من تعزيزه في الجامعة اللبنانية، وفي سائر كلياتها. ولا أبالغ إذا قلت أن مصير هذه الجامعة ومستقبلها وسائر الجامعات كذلك في لبنان، إنما هما مرتبطان بتعزز موقع البحث العلمي الذي من دونه، لا حياة أكاديمية، ولا تعليم جامعياً، ولا علم. وهذا ما ينبغي علينا جميعاً أن نركز جهودنا من أجل تحقيقه.

تعلمون أيّها السادة، أنّ جبران خليل جبران لم يتعاط مع التاريخ بالمعنى الأكاديمي. ومع ذلك فهو، في مقالته الشهيرة «لكم لبنانكم ولي لبناني»، امتلك رؤية تاريخية، ودان «لبنانهم» الذي اعتبره رجلين: رجلاً يؤدي المكوس ورجلاً يقبضها. ودعا إلى لبنانه الذي رأى إليه «رجلاً متكئاً على ساعده في ظلال الأرز، منصرفاً عن كل شيء سوى الله ونور المعرفة...».

مؤتمركم هذا، المنعقد في طرابلس وعن طرابلس جارة الأرز وقلب الشمال، إنّما يسير فعلاً على درب هذا اللبنان الذي حلم به جبران، والذي ننشده ونسعى إليه جميعاً. أمّا أبناؤه فهم الذين ربّما قد يولدون في الأكواخ كما قدّمهم جبران في المقالة ذاتها - لكنهم «يموتون في قصور العلم»، على حد قوله.

أمدّ الله بعمركم جميعاً، وبعمر انكبابكم على العلم.

وشكراً لكم.

كلمة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الدكتور ناصيف نصّار

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي

أيها الحفل الكريم،

مشكلة الماضي لا تزال من المشكلات الكبرى المطروحة في حياتنا الوطنية. لماذا؟ لأنها جزء من هويتنا التاريخية وهذه المشكلة لم تعرف حتى الآن حلّاً شاملاً ومقبولاً عند جميع اللبنانيين أو عند السواد الأعظم منهم.

أمام هذا الواقع، تبرز مسؤولية الجامعة وبخاصة الجامعة اللبنانية، بصورة قوية وضاغطة، فالجامعة هي المؤسسة المسؤولة عن حفظ المعارف الصحيحة وتوسيعها وتنميتها ونشرها، وهي بالتالي المؤسسة المسؤولة عن توفير المعرفة الصحيحة لتاريخ البلاد، بقدر ما تتيحه الحالة الراهنة للبحث التاريخي.

ولا شك في أن إرادة الاسهام في القيام بهذه المسؤولية هي التي حملت قسم التاريخ في هذا الفرع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية على التفكير في إقامة ندوة سنوية حول تاريخ ولاية طرابلس في العهد العثماني. فالمعرفة العلمية لتاريخ ولاية طرابلس، استناداً إلى الوثائق الجديدة والمناهج الجديدة في علوم التاريخ، تساعد في تجاوز الخلافات المبنية على الجهل بالوقائع أو على التفسيرات الخاطئة لها، حول ماضي منطقة واسعة من بلادنا وما أحوجنا إلى التعمق والتوسع في دراسة جميع الأجزاء التي تتألف منها بلادنا، بروح

علمية، أكاديمية، مدركة لضرورة تحرير البحث التاريخي من الضغط السياسي والتمذهب الايديولوجي.

وفي الحقيقة، لن يكون لهذه الندوة الجدوى المرجوة منها، إذا تسربت إلى أعمالها تأثيرات ايديولوجيتين متداخلتين، هما ايديولوجية التجزئة والايديولوجية الطائفية. فهذه تنظر إلى تاريخ ولاية طرابلس من خلال الايديولوجية السنية التي تجد في الدولة العثمانية محطة من محطاتها التاريخية الكبرى، على غرار ما تنظر إلى تاريخ جبل عامل من خلال الايديولوجية الشيعية التي تجد في الدولة الصفوية الايرانية محطة من محطاتها التاريخية الكبرى، وعلى غرار ما تنظر إلى تاريخ جبل لبنان من خلال الايديولوجية المارونية، وتلك تنظر إلى تاريخ كل منطقة من مناطق لبنان من خلال مقولة الخصوصية، بهدف تغليب الفوارق والاتجاهات النابذة على الجوامع والاتجاهات الجاذبة. ولما كان تأثير هاتين الايديولوجيتين عميقاً وواسعاً في مختلف أوساط المثقفين اللبنانيين، فإننا لن نبالغ إذا قلنا أن المشاركين في هذه الندوة أمام امتحان، أو بالأحرى أمام تحدّ، ليس باليسير.

وفي تقديري، يمكن الحدّ كثيراً من تأثيرات العوامل الايديولوجية والسياسية في النظر إلى تاريخ ولاية طرابلس، عن طريق شرطين، هما، أولاً، التركيز على طبيعتها كوحدة تاريخية، أي على كونها وحدة إدارية، إلى جانب وحدات إدارية أخرى، متقاربة أو متباعدة، ضمن الدولة العثمانية، وثانياً: التركيز على طبيعتها المرحلية، أي على كونها قامت بعد تقسيم إداري مختلف، وغابت عن المسرح بعد تطور عريض، عبّر عنه أحسن تعبير، إنشاء ولاية بيروت عام ١٨٨٨. فالتقيد بهذين الشرطين يكفل الحد الأدنى من القاعدة الموضوعية للتنقيب والتعليل والمقارنة والتفسير والتقييم، ويفتح الطريق لكتابة تاريخ علمي حقاً لمدينة طرابلس كمركز لولاية عثمانية.

إن التقدم في المعرفة العلمية لتاريخ أي جماعة أو وحدة اجتماعية لا يتم دفعة واحدة، بل بالممارسة المتواصلة عبر أجيال من المؤرخين المحترفين. وأي مؤسسة أقدر من الجامعة ومن كلية الآداب والعلوم الإنسانية تحديداً،

على تنشئة هذه الأجيال وعلى توفير الإطار الملائم لأعمالها وتفاعلها؟

وفي الواقع، تحاول كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية أن تضطلع بدور ريادي في تطوير الثقافة التاريخية في لبنان، عن طريق نقل المناقشات حول تاريخ لبنان من الحيّز الايديولوجي والسياسي إلى الحيّز العلمي، الاكاديمي، الذي لا ينكر وجود مشكلات وخلافات في النظر إلى هذا التاريخ، بل يسعى إلى استيعاب هذه المشكلات والخلافات وإلى تحليلها ومعالجتها بالطرق العقلية والروح الحوارية. فالجهود التي يبذلها أساتذة التاريخ في هذه الكلية، رغم تبعثرها وتباعدها، ورغم تفاوت نوعيتها، تؤكد بصورة متنامية أن الخطوط الحقيقية لمعالجة مشكلة الماضي في بلادنا متوافرة في الجامعة اللبنانية أكثر مما هي متوافرة في أي مؤسسة أخرى.

إن هذه الندوة حول تاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، بداية لسلسلة ندوات حول تاريخ ولاية طرابلس كولاية عثمانية، وربما لسلسلة ندوات أخرى حول تاريخ طرابلس قبل الحقبة العثمانية وبعدها. فالثمرة المرجوة منها موجودة طبعاً في أعمالها، ولكنها موجودة أيضاً في ما تفتحه من ندوات تتكامل من خلالها الصورة العلمية الشاملة لمدينة طرابلس ومنطقتها.

وعلى هذا، لا يسعني، وأنا أشكر اللجنة المنظمة لهذا المؤتمر، والمشاركين الذين استجابوا لدعوتها، إلا أن أتمنى أن تأتي نتائج هذه الندوة على مستوى الآمال المعقودة عليها.

عاشت الجامعة اللبنانية
عاش لبنان

كلمة مدير كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الفرع الثالث
الدكتور جان جبور

معالي وزير الثقافة والتعليم العالي
حضرة ممثلي الهيئات السياسية والثقافية والنقابية

أيها الحفل الكريم

يسرني أن أرحب بكم في نهاية عام جامعي حفل بالنشاطات العلمية والثقافية المتنوعة. فالكلية وقد تأثرت بجو نهضوي عام بادرت إلى توحيد الجهود وتفعيل الطاقات. فكانت سلسلة الندوات والمحاضرات في مختلف الأقسام، يتوجها مؤتمر اليوم حول تاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية والذي يشارك فيه أساتذة ومختصون من مختلف الفروع والجامعات، والذي كان ثمرة جهود مكثفة قام بها قسم التاريخ في الكلية.

ولا يظنّن أحد بأن هذا التوجه نحو تغليب البحث وتبادل الخبرات والآراء بين المختصين هو ظرفي أو آني، بل هو منهج ومسار يتجذران يوماً بعد يوم ليطبعا شخصية هذه الكليّة ويبرزا دورها. ففي هذا المنحى خطت الكلية مراحل متقدمة في الإعداد لمؤتمر حول الألسنية ومستقبل البحث اللغوي يشارك فيه إلى المختصين في مختلف الفروع، أساتذة من الجامعات السورية والأردنية والفرنسية، وسيكون موعده في كانون الأول المقبل، وقد تأجل كي لا يتضارب مع مؤتمر اليوم. كما تعد الكلية وبالتعاون مع جامعة ايرلنغن بألمانيا لمؤتمر حول الاستشراق سنفتتح به العام الجامعي المقبل. هذه الكلية تعود إذن إلى ذاتها، تنتقل من التنظير إلى دفع العملية الثقافية،

وهي بذلك تعود إلى مجتمعها تتفاعل معه فيعطيها بقدر ما تعطيه وأكثر. من هنا احتضان أفراد ومؤسسات لهمومنا ومشاكلنا وتشجيعهم لنا لتحقيق طموحاتنا، وهي الآن مناسبة لنشد على يد كل من آزرنا لتكون هذه النقلة ممكنة.

بالطبع لن ننوه بدور عميد الكلية والكل يعرف حرصه والجهد الذي بذله لإطلاق نهج جديد في العمل الأكاديمي، أو بدور رئيس الجامعة وهو الساهر على المسيرة الشاقة والطويلة، أو بدور وزارة الثقافة والتعليم العالي التي تضع الجامعة اللبنانية في رأس اهتماماتها. إنما لا بد بالمناسبة من توجيه شكر خاص لسعادة المدير العام الدكتور مطانيوس الحلبي الذي يخص فروع الشمال بنظرة خاصة، وهو ابنها في الأساس، وقد كانت له اليد الطولى في المساهمة في إنجاح نشاطاتنا العلمية.

أما من خارج أهل البيت، فالمبادرات ذات دلالات خاصة.

أيها السادة

إن القاعة التي تضمنا اليوم كانت ومنذ شهر تفتقر إلى كل شيء وهي بالأصل قاعة تدريس غير مجهزة لأي نشاط آخر. فكان أن بادرت يد خيّرة إلى ترميمها وتجهيزها. إنها يد رجل الأعمال الأستاذ كميل نديم مراد الذي اندفع مشكوراً ودون شروط أو منة أو غاية سوى القناعة بأن الجامعة الوطنية هي مؤسسة لأبناء الشمال جميعاً ويجب أن تنال حقها من العناية والاهتمام. فشكرنا العميق له.

ولا بد من التنويه بأكثر من مبادرة قامت بها بلدية طرابلس بشخص رئيسها العميد سامي منقارة، وكلها تجسد روح التعاون بين المؤسسات والحرص على إيلاء الجامعة الوطنية الدعم الذي تستحق.

ولن ننسى بالطبع مبادرة وعاطفة السيد وحيد الدين العلي الذي اتصل من خارج البلاد واضعاً المنتجع الذي يملكه بتصرف الكلية لاستقبال ضيوف المؤتمر إذا اقتضت الحاجة، مبدياً رغبته في المساهمة لاحقاً بكل ما يطلب منه لدعم أي مشروع يساهم في تحسين شروط العمل في الكلية.

أيها السادة

إن الكلام الإعلامي والاستهلاكي حول دعم الجامعة الوطنية والذي كان يشكل معزوفة لا مضمون فعلي لها، بدأ يتحول إلى قناعات راسخة ويترجم أفعالاً. وهذا ما يبشر بأن الجامعة أصبحت متجذرة في ضمير الناس، مما سيعطيها زخماً ويحمّل أهلها مسؤولية أكبر.

إننا على يقين بأن الجهد الأساسي لنهضة أية مؤسسة يجب أن ينطلق من داخلها بثورة على الذات، من هنا عزمنا الثابت على تحويل هذه الكلية إلى مساحة للفكر والوعي والتفتيش الدؤوب عن المعرفة والحقيقة.

فالجامعة التي بها نؤمن ليست مصنعاً للشهادات ولا ناقلة لمعرفة مبسّطة ومعلبة هي أقرب إلى الجهل، إنها مناخ عام يكتسب فيه الطالب طريقة صحيحة في التفكير والتحليل، وحساً نقدياً سليماً، وفكراً متحللاً من العقد؛ إنها المكان الذي تبنى فيه الشخصية المتوازنة المؤهلة بدورها للمساهمة في بناء وطن يرنو أبناؤه إلى مستقبل زاهر ومشرق.

فشكرنا العميق لراعي هذا الاحتفال معالي وزير الثقافة والتعليم العالي الأستاذ ميشال أده، وقد سرّنا أن بقيت الأمانة في يده ليكمل ما بدأ. كما نشكر الباحثين على الجهود التي بذلوها. وفي النهاية لا بد من توجيه الشكر لكافة الفعاليات السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية التي تشارك معنا اليوم، ونأمل مواكبتها ودعمها لمسيرة جامعتنا.

كلمة رئيس قسم التاريخ

الدكتور حسن يحيى

يسعدني باسم اللجنة التحضيريَّة أن أرحِّب بكم أجمل ترحيب في رحاب الجامعة اللبنانيَّة - كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة - الفرع الثالث، وأشكر حضوركم ومشاركتكم هذا المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان العهد العثماني.

شاءَ قسمُ التاريخ أن يسمّيه المؤتمر الأول نظراً لطول الحقبة التاريخيَّة الممتدَّة على أربعة قرون والتي تحتاج إلى أكثر من مؤتمر كونها تشكِّل فترة زمنيَّة لا يُستهان بها من تاريخنا الحديث، جديرةً بالإهتمام، ويجب أن تلقى العناية والإنصاف الكاملين من المؤرخين والباحثين.

وانطلاقاً من هذا المبدأ يعالج المؤتمر جوانب هامَّة من تاريخ طرابلس كولايةٍ أو كلواءٍ أو كمدينةٍ في أربعةِ محاورٍ متتابعةٍ: المحور الإداري - السياسي، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، والمحور العلمي، وذلك على مدى يومين متتاليين ابتداءً من تاريخه.

إن هذه الولاية كانت مترامية الأطراف، اشتملت علاوةً على محافظة لبنان الشمالي الحالي، المناطق الواقعة ما بين وادي المدفون، وجسر المعاملتين جنوباً، ومناطق شماليَّة شرقيَّة قوامُها: اللاذقيَّة، حمص، حماه، سلمية، جبلة، حصن الأكراد (سوريا حالياً) والهرمل.

ولكن هذا التحديد كان عرضة للتغيير والتحويل من وقتٍ لآخر.

يشترك في المؤتمر ثمانية عشر مؤرخاً وباحثاً من رؤساء محاور،

ومقدِّمي أبحاثٍ موثَّقةٍ بوثائقَ من سجلَّات المحكمة الشرعيَّة في طرابلس، ومن الأرشيف الفرنسي، وأرشيف رئاسة الوزراء العثماني في استانبول، وأرشيف الأرساليات الأجنبيَّة، وغيرها من وثائق خاصَّة ومخطوطات.

كما اعتمدَ الباحثون على مذكرات ومؤلفات رحَّالةٍ من العرب والأجانب.

إن اعتماد مثل هكذا وثائق وغيرها سيؤدي حتماً إلى تجديد معلوماتٍ وقلب مفاهيم إذا ما أريد إعادة كتابة تاريخ لبنان الحديث في إطاره العام خلال العهد العثماني وفقَ وثائقَ تاريخيَّة جديدةٍ أنَّى وُجدت.

وبالمناسبة نشيرُ إلى المؤتمر الثاني لأرشيف تاريخ لبنان الذي انعقدَ منذ شهرٍ تقريباً في كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة - الفرع الثاني، والذي يُعتبر بحقٍ منارةٍ للدارسين، والباحثين بُغْيَة الوصولِ إلى دورِ أرشيفاتٍ محليةٍ، وأقليميَّةٍ، ودوليَّةٍ، وبلغاتٍ متعددة.

لكن هذه الوثائق على اختلاف أنواعها تلْزمُها القراءاتُ المعمَّقةُ، والتحليلاتُ، والمقارناتُ، والاستنتاجاتُ لمعرفةِ الماضي معرفةً علميةً مضبوطةً، ومحققةً تكونُ لنا حافزاً في الحاضر والمسقبل.

من هنا تأتي أهميَّةُ تأسيس مركزٍ خاصٍ للتوثيق، والبحوث بإشراف هيئة من أهل الخُبرات العلمية مهامُّها:

١ - الاعتناءُ بالأرشيفات المحليَّة المبعثرة هنا وهناك.

٢ - العملُ على فهرسة أمكنتها وجمع صور عنها.

٣ - التنسيقُ مع مختلف هيئات التوثيق العربيَّة، والعالميَّة في إطار التعاون الأكاديمي للحصول على مزيدٍ من الوثائق التي لها علاقة ببلدنا لبنان.

٤ - فهرسةُ هذه الوثائق والعملُ على نشرها.

لا بد لي قبل أن أَخْتِمَ كلمتي هذه من أن أتوجَّهَ بالشكر العميق إلى القيمين على الجامعة اللبنانيَّة من وزير ورئيسٍ ومدير عامٍ وعميد الذين شجعوا ويشجعون الأعمالَ الأكاديمية من مؤلفاتٍ، ومؤتمراتٍ، وندواتٍ، ومحاضرات.

كما أتقدمُ بالشكر الجزيل إلى رؤساءِ المحاورِ والباحثين من فروع الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركيَّة لمساهمتهم الفعالة في إحياء هذا المؤتمر.

ويجب التنويه بالدور الأكاديمي الفعال الذي قام به مديرُ كليتنا الدكتور جان جبور على جهوده الجبَّارة التي أعطت زخماً من نوع خاص لهذا المؤتمر على صُعُدٍ عدة: تحضيريَّة، تنظيمية، وإعداديَّة.

وأنتِ يا فيحاءنا هنيئاً لكِ مؤتمرَكِ من جامعتك الرابضة في أحضان قُبَّتك المقابلة لحصنك، والمطلَّة على واديك وبحرك.

وفي النهاية أشكر جميع الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر والذين سيساهمون في مناقشاته لأغناء نتائجه.

عشتم... عاشت الجامعة اللبنانيَّة.

المحور السياسي والإداري

مدير الجلسة:

د. منير اسماعيل

أهمية ولاية طرابلس الإدارية والسياسية في النصف الأول من القرن الثامن عشر من خلال الوثائق العثمانية وغيرها من الوثائق

د. حسن يحيى

إن الدوافع التي دفعتني لمعالجة هذا الموضوع هي كثرة التعابير التاريخية التي قلّلت من أهمية إيالة (أو ولاية) طرابلس طوال العهد العثماني الأول الممتد خلال ثلاثة قرون وثلث القرن تقريباً ١٥١٦-١٨٣٢م.

قسم من المؤرخين جعلها سنجقاً (أي لواء) واحداً، والآخر جعلها ولاية ثانوية أقل رتبة من الولايات الشامية الأخرى، أو جعلها تدور في فلك ولاية الشام تارة، وفي فلك ولاية صيدا تارة أخرى.

إن مثل هذه التعابير تتعارض مع ما تتضمنه وثائق المحكمة الشرعية، خاصة المكتوبة منها باللغة العثمانية، والصادرة عن هيئات الحكم في استانبول وفي طرابلس مركز الولاية.

ومن الواجب استعراض المحطات التاريخية الرئيسية الهامة التي مرت بها إيالة طرابلس وفق الإطار السياسي العام للدولة العثمانية في التقسيمات الإدارية، مع التركيز على أهمية وضعها الإداري والسياسي في الفترة التاريخية التي نحن بصددها في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

بعد انتصار العثمانيين، بقيادة السلطان سليم الأول، على المماليك، بقيادة السلطان قانصوه الغوري ١٥١٦، كافأ السلطان سليم نائب حلب المملوكي جان بردي الغزالي لتواطئه معه بتعيينه نائباً سنة ١٥١٨، على نيابة الشام الممتدة من معرة النعمان شمالًا حتى عريش مصر جنوباً[١]. كما جعله نائباً عاماً لبلاد الشام، فأخذ يعين نواباً من المماليك والعثمانيين ليمثلوه في السناجق والنيابات. (حماه، صفد، الكرك)[٢].

وبعد أن عظم شأنه ثار ضد العثمانيين إثر وفاة ولي نعمته السلطان سليم الأول ١٥٢٠ ليستأثر بالحكم لنفسه، ولبسط نفوذه على بلاد الشام بكاملها، فمني بالفشل على يد السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٢١[٣].

إن هذه الثورة دفعت بالعثمانيين إلى اعتماد تقسيمات إدارية جديدة للأمبراطورية الممتدة على قارات ثلاث: آسيا، أوروبا، وأفريقيا فجعلتها قسمين إداريين كبيرين: الروم ايلي أي بلاد الروم وأناطولي أي بلاد الأناضول[٤].

وعملًا بهذا المبدأ قسمت بلاد الشام التابعة للأناضول إدارياً إلى ثلاث إيالات أو ولايات[٥]: الشام، حلب، وطرابلس التي ضم إليها سنجقا حماه وحمص بالإضافة إلى سنحقيها سلمية وجبلة[٦].

---

(١) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦ ط ١، دمشق، ١٩٧٤، ص ٩٥

(٢) عبد الكريم (أحمد عزّت): دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربيّة، ١٩٧٠، ص ١١٠

(٣) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨، ط ٢، دمشق، ١٩٦٨، ص ١٢٠-١٢٣

(٤) عوّض (عبد العزيز): الإدارة العثمانيّة في ولاية سوريّة ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٦١

(٥) إن لفظ إيالة أو ولاية ذات مدلول واحد، ولفظ إيالة سبق لفظ ولاية في عهد السلطان سليم الأول، وبعد ذلك شاع كلا اللفظين. ولكن بعودة العثمانيين إلى بلاد الشام تورد السالنامة (التقويم السنوي) لفظ إيالة، وبقي ذلك حتى صدور قانون تشكيل الولايات ١٨٦٤م حيث ساد لفظ ولاية حتى آخر العهد العثماني.

(٦) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام ومصر... ص ١٢٥

وانفرد الدكتور عبد الكريم رافق بجعل اللاذقية وحصن الأكراد سنجقين من سناجق ولاية طرابلس الأساسية حيث يقول في كتابه «العرب والعثمانيون.. ص ٩٦» وتألفت ولاية طرابلس من صناجق: «طرابلس مركز الولاية، حماه، حمص، سلمية، جبلة، اللاذقية، والحصن».[١] أما دوسون مرادجة فجعل ولاية طرابلس سنجقاً واحداً، وذكر بقية سناجقها مع ولاية الشام[٢] لكن همر ذكر سناجقها الخمس: طرابلس، حماه، حمص، سلمية، جبلة[٣].

وبعد تقسيم الأمبراطورية من جديد من قبل السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) إلى إيالات حيث بقيت ولاية طرابلس كما كانت عليه في السابق[٤]. تؤكد ذلك رسالة شاملة للتقسيمات الإدارية العثمانية عنوانها «قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان» أي السجل المتضمن لخلاصة قوانين آل عثمان، ومؤلفها عين علي أفندي أمين الدفتر الخاقاني «أي سجل الأملاك العمومية للسلطنة العثمانية».

وتذكر الرسالة إيالة طرابلس بسناجقها الخمسة: طرابلس مركز الإيالة، حماه، حمص، سلمية، جبلة ذلك سنة ١٠١٨هـ ١٦٠٩م[٥].

مما تقدم نلاحظ أن لوائي حماه، وحمص سلخا عن دمشق، وضما إلى طرابلس منذ تمرد الغزالي على الدولة العثمانية لتقليص سلطة والي الشام، وعدم التمرد، والعصيان، وكذلك لأعطاء أهمية لولاية طرابلس لأن نائبها بقي على ولائه للعثمانيين.

---

(١) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون... ص ٩٦

(٢) D'OHSSON (M.): Tableau général de l'Empire Ottoman, 7 Vols. Paris, 1788-1824, Vol. III, p. 390

(٣) HAMER (purgstalle Joseph Von): Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours. trad. de l'allemand par J.J. Hellard 18 Vols. Paris, 1835-1843, Vol. VII, p. 61

(٤) عوّض (عبد العزيز): المرجع السابق... ص ٦٢-٦٣

(٥) علي (عيْن أفندي): قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان، ١٠١٨هـ ١٦٠٩م، نشرت الرسالة سنة ١٢٨٠هـ ١٨٦٣م. ص ٢٥-٢٦ و٥٤

يقول الدكتور أحمد عزت عبد الكريم في التقسيم الإداري لسوريا . . ص ١٦٠ «أنْشئت هذه الإيالة (إيالة صيدا سنة ١٦٦٠) بسلخ أجزاء من إيالتي طرابلس والشام وجعلها إيالة قائمة بنفسها[١] . . .» كما نقل عنه الأستاذ عبد العزيز عوض في كتابه ولاية سوريا. . . ص ٦٢[٢]، مع العلم بأنه لم يسلخ أي جزء من إيالة طرابلس لتكوين إيالة صيدا.

ولكن الذي سلخ منها لواءا حماه، وحمص في القرن الثامن عشر لينضما إلى ولاية الشام، وأصبحا يعطيان مالكانه[٣] لكل من يتولى إمارة الحاج لسد العجز في نفقات قافلة الحاج[٤].

ولمعرفة تاريخ سلخ اللوائين المذكورين عن طرابلس وضمهما إلى ولاية الشام فقد أفادتنا وثائق سجلات المحكمة الشرعية وغيرها من المصادر أن اللوائين استمرا تابعين لإيالة طرابلس حتى أربعينات النصف الأول من القرن الثامن عشر. إحدى الوثائق تفيد أنَّ حماه في سنة ١١٣٦هـ ١٧٢٣م كانت ما تزال تابعة لطرابلس الشام[٥] كما أن حمص وردت في أحد دفاتر التزام مقاطعات طرابلس لعامي ١١٥٢ و١١٥٣هـ ١٧٣٩ و١٧٤٠م الموجود في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول تحت رقم ٦٧٤٧ والذي نشرت عناوينه من قبل الدكتور عصام خليفة[٦].

وبعودتنا إلى دائرة المعارف الإسلامية باللغة الفرنسية أفادتنا بأن حماه

(١) عبد الكريم (أحمد عزَّت): التقسيم الإداري لسوريَّة في العهد العثماني، حوليات كليَّة الآداب بجامعة عين شمس، مجلَّد، ١، أيار، ١٩٥١م، ص ١٦٠

(٢) عوَّض (عبد العزيز): المرجع السابق. . . ص ٦٢

(٣) عندما اقتنعت الدولة بعيوب الالتزام لجهة ابتزاز الأموال من قبل الملتزمين على حساب المنتجين، رأت أن تعطي الالتزامات لمدى الحياة، فدعيت بالمالكانات وذلك ابتداءً من سنة ١٦٩٥م. أنظر: دراسات في تاريخ العرب الحديث. . . للدكتور أحمد عزت عبد الكريم ص ١٢٢

(٤) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام ومصر. . . ص ١٢٥

(٥) طرابلس (المحكمة الشرعيَّة): سجل ٤/٢، ص ٦، وثيقة ١٤ ج/١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م

(٦) خليفة (عصام): أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت، ١٩٩٥، ص ١١٧-١١٨

منذ التنظيم الإداري العثماني الأول كانت مركز لواء مرتبطاً بولاية طرابلس حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث ضمت إلى ولاية الشام على شكل مالكانة للباشا. وتستطرد الدائرة أنه في هذا الوقت قد بنى فيها أسعد باشا العظم والي الشام قصراً لكنه أقل شأناً من قصر آل العظم في الشام[١].

وبعد إجراء المقارنة ما بين بياني أسماء الولاة في سالنامة سورية التقويم السنوي ١٢٩٨هـ ١٨٨١م[٢] وفي الجزء الأول للوثائق الدبلوماسية والقنصلية للدكتور عادل اسماعيل[٣] تبين أن أسعد باشا العظم قد تولى ولاية سورية منذ ١١٥٦-١١٧٠هـ أو ١٧٤٣-١٧٥٦م وعليه نرجِّح إنضمام اللوائين حماه، وحمص إلى ولاية الشام في عهد هذا الوالي.

ونخلص إلى القول إن ولاية طرابلس ضمَّت حتى منتصف القرن الثامن عشر جميع المناطق الواقعة ما بين اللاذقية ضمناً في الشمال وفتوح كسروان ضمناً في الجنوب، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه ضمناً في الشرق. ثم عادت لتضم ابتداء من بداية النصف الثاني للقرن الثامن عشر المناطق الواقعة ما بين وادي قنديل شمال اللاذقية، وحتى جسر المعاملتين جنوباً، ومن البحر غرباً حتى حمص وحماه شرقاً[٤].

وأهم مقاطعات سنجق طرابلس من الشمال إلى الجنوب كما وردت في سجلات محكمتها الشرعية، ولفترة بحثنا هي التالية: صافيتا، طرطوس (سوريا حالياً)، الشعرا، عكار، الضنية، الهرمل، الزاوية، جبة بشري، الكورة، أنفة، البترون وجبيل (لبنان حالياً)[٥]. أنظر الوثيقة ص٣٠

(١) Encyclopédie de l'Islam, Paris, nouvelle édition, 1975. Lettre H.p. 123.

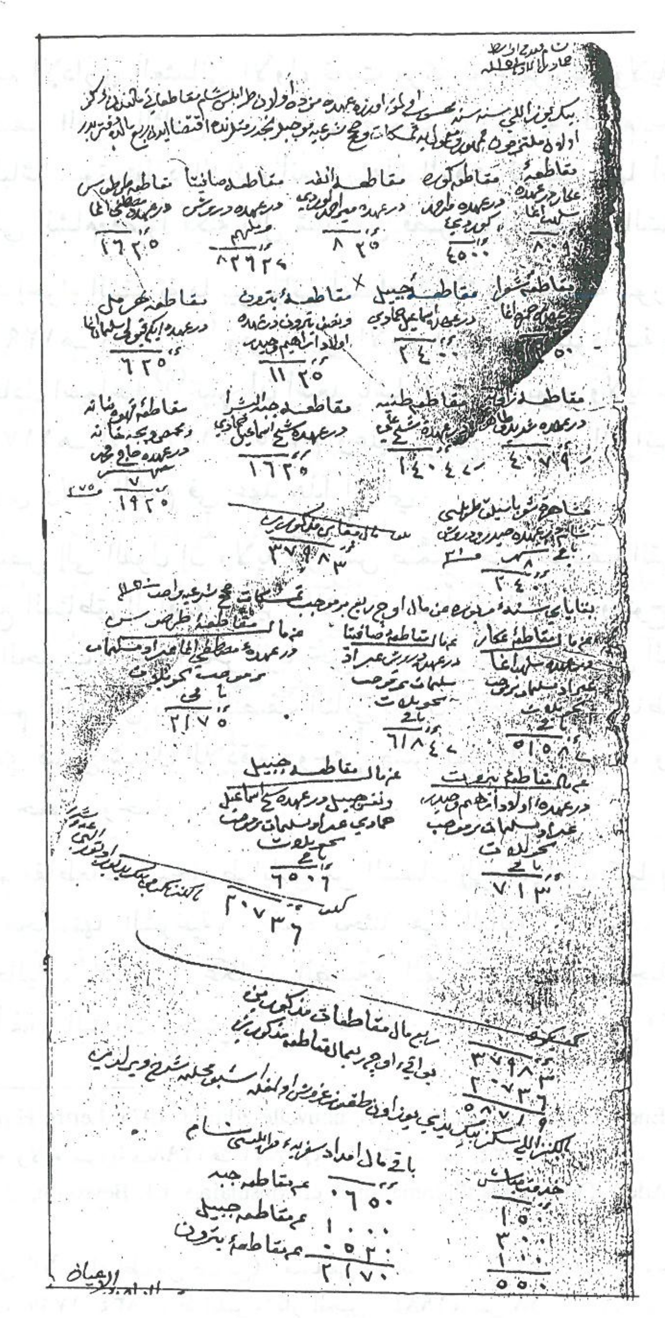
(٢) سالنامة ولاية سورية، ١٢٩٨هـ ١٨٨١م، دفعه ١٣، ص ٣٤

(٣) ISMAIL (Adel): Documents diplomatiques et consulaires. t.1. Beyrouth, 1975, p. 379.

(٤) الخوري (الأب إغناطيوس طنوس): مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس، وجبلة ولاذقيَّة العرب، ١٧٦٧-١٨٣٤، طرابلس، دار الجيل، ١٩٨٤، ص ١٨

(٥) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة، سجل ٧، ص ١٠٦ وثيقة باللغة العثمانيَّة تاريخ جمادي الأول ١١٥١هـ ١٧٣٨م

خليفة (عصام): نفس المرجع السابق



المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل ٧، ص ١٠٦ وثيقة تتضمن الأموال المطلوبة من المقاطعات التابعة لطرابلس مركز الولاية بموجب سندات وحجج. أواسط جمادي الأول ١١٥١هـ - ١٧٣٨ م.

أما مقاطعتا اللاذقية، وحصن الأكراد (سوريا حالياً) فبقيتا تابعتين لطرابلس حيث كان الوالي ينتدب عليهما حكاماً يحكمونهما باسمه، والذي يؤكد ذلك فرمان موجه من القسطنطينية إلى أمير أمراء طرابلس اسماعيل باشا من أجل تحصيل أموال الميري، والجزية من سكان اللاذقية التي هي من مقاطعاتها[١]. وهناك وثيقة مفادها إرسال أموال لعسكر قلعة حصن الأكراد الواقع ضمن سنجق طرابلس[٢]. أما بشأن سنجقي جبلة وسلمية فيظهر أن باشا طرابلس كان يعين أو ينتدب عنه قائمقاميين ليضبطوا الأمور في السنجقين المذكورين. ويدعم ذلك البيورو لدى أو المرسوم الصادر عن الوالي إلى صاحب المقر العالي الشرعي، صاحب العزة والفضيلة، قاضي مدينة طرابلس يخبره بأنه أصدر هذا المرسوم بتعيين كتخداه (نائبه) الحاج عمر آغا قائمقاماً لسنجق جبلة من أجل تحصيل مال الميري من مقاطعاته، ولربط، وتنظيم أموال هذه المقاطعات للسنة الجديدة[٣].

وهكذا يتبين من عرض المحطات الرئيسية للتقسيمات الإدارية التي مرت بها ولاية طرابلس أنها حافظت على استمراريتها من قبل الدولة العثمانية، ولم تكن لتتكوَّن في أي محطة من هذه المحطات التي ذكرناها من سنجق واحد بل من عدة سناجق. كما أن سلخ سناجق من ولاية، وضمها إلى أخرى، أو تعيين والٍ واحد لولايتين، أو أكثر نمط من الأنماط السارية عند الدولة العثمانية، وقد كثرت مظاهره منذ أواخر القرن الثامن عشر[٤].

---

(١) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة، سجل ٤/٢، ص ٢٨، وثيقة باللغة العثمانيَّة أول رمضان، ١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م

(٢) طرابلس، المحكمة الشرعيةك سجل ١٠، ص ٢٩٣ وثيقة باللغة العثمانيَّة أول رمضان، ١١٦٢هـ ١٧٤٨م

(٣) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٥، ص ١٦٣، وثيقة باللغة العثمانيَّة ٣ س ١١٤٣هـ ١٧٣٠م

(٤) Yahia (Hassan): Les relations administratives et économiques entre l'Empire ottoman et ses provinces syriennes de 1804 à 1864. Rennes II, 1986. (Thèse) pp. 103-105 et 127-128.

أما بشأن القول: «إن طرابلس كانت دون الباشاوات السورية الأخرى مرتبة[1]»، فهذا الكلام لا ينطبق على واقع حالها؛ لأن العثمانيين أعطوا أهمية لولاية طرابلس منذ أن ضم سليمان القانوني إليها لوائي حمص وحماه لأن حاميتها المتحصنه في حصنها المنيع لم تبق على ولائها للعثمانيين فحسب، وإنما طردت الحاكم المعين من قبل الغزالي[2]. وتكمن أهمية إيالتها أيضاً لأنها كانت تشغل حيِّزاً كبيراً من الساحل السوري الذي يضم عدة موانئ أشهرها ميناء طرابلس. كما كانت تشرف على أقاليم متنوعة بطبيعتها من سهول كسهل عكار، وغيره من السهول الساحلية، وجبال كجبال عكار، وجبل المكمل الذي فيه أعلى قمم لبنان (القرنه السوداء) ومدن ساحلية هامة كجبيل، وطرطوس، وجبلة، واللاذقية، وداخلية كعرقا، والهرمل. إن اتساعها أدى إلى وفرة مواردها الزراعية والتجارية والحرفية.

وموقع مينائها في نقطة استراتيجيَّة إقتصادياً دفع بها لتكون ميناء حلب التجاري المزدهر حتى سنة ١٦١٢م[3].

ولكن ولاية طرابلس عانت كثيراً من الصراعات على النفوذ خاصة بين العسافيين بقيادة الأمير منصور، والسيفيين بقيادة يوسف باشا سيفا. وما إن كانت الغلبة للسيفيين سنة ١٥٩٠م بمقتل منصور العسافي، حتى تجدَّد الصراع هذه المرة بين السيفيين والمعنيين بقيادة الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير. وقد رافق هذه الصراعات على أراضي الولاية من جنوبها حتى شمالها، ومن ساحلها إلى هرملها ابتزاز الأموال خاصة من قبل السيفيين الذين فتكوا حتى بجزية مصر سنة ١٥٨٤م في عكار، وهي في طريقها إلى استانبول، واتهموا بها المعنيين الذين عادوا وتغلبوا عليهم، وبسطوا نفوذهم على جميع المناطق الواقعة ما بين انطاكية شمالاً وجبل عجلون جنوباً، لكن

---

(١) عبد الكريم (أحمد عزت): المرجع السابق... ص ١٥٨

(٢) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام... ص ١٢١-١٢٢

(٣) CHARLES-Roux (Fr.): Les Echelles de Syrie et de palestine au XVIII siècle, Paris, 1928 p.8.

دون المدن الساحليَّة[1].

من الطبيعي أن تنعكس هذه الصراعات الدموية، وفساد الحكم الإداري والسياسي خاصة أيام آل سيفا، وابتزازهم أموال التجار، والأجانب إلى نقل أهمية طرابلس التجارية نحو ميناء الأسكندرونة القريب من إيالة حلب[2].

لكن ما أن اختفى تسلط السيفيين، ومن بعدهم المعنيين حتى إنتدبت الدولة العثمانية لها باشاوات غير محليين، فعاد التجار الأجانب إليها، وعادت بعد سنة ١٦٨٠م أسكلة مهمة ومستقلة تستمد نشاطها من موارد المنطقة، وخاصة الحرير والزيت وغيرها. يقول شارل رو في هذا الصدد «طرابلس لا ترتبط لا بولاية حلب ولا بولاية صيدا، وأصبحت تتمتع بأسواق تحتوي على مختلف أنواع البضاعات من إنتاج محلي وغير محلي...»[3] والذي ساعد أيضاً في ازدهار تجارتها هو عملية السلام التي حصلت بين فرنسا وأوروبا سنة ١٧١٥م[4]، مما دفع بفرنسا لتوطيد علاقات تجارية هامة مع الساحل السوري عامة، وطرابلس خاصة حيث يُوجد فيها قنصل وثلاثة مكاتب تجارية[5].

وهناك تقرير مفصل عن أهمية أسكلة طرابلس التجارية، وعن تطوراتها الإيجابيَّة والتصاعدية بشكل ملحوظ. والتقرير يتناول أنواع الصادرات والواردات مركِّزاً على صادراتها الرئيسية من حرير وزيت وتبغ وقطن. كما أنه أجرى إحصاءات لزيادة المردود «ما بين ١٧١٩ و١٧٢٣م مبيناً التطورات التجارية السنوية لهذه الأسكلة[6].

---

(١) الشدياق (الشيخ طنوس): كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١، بيروت، ١٩٧٠، منشورات الجامعة اللبنانيَّة، ص ٣٠٤-٣١٠

(٢) عبد الكريم (أحمد عزت): دراسات في تاريخ العرب الحديث... ص ١٢٨-١٢٩

(٣) CHARLES Roux (Fr.): op.cit. pp. 7-8

(٤) Ibid. p. 3

(٥) VOLNEY (M.C.F.): Voyage en Syrie et en Egypte, publié, par Gaulmier, paris, 1959, pp. 283-284

(٦) «Notes sur les échelles de Tripoly de Sirie en 1728» publiée par Adel ismail: Documents... vol. 3, Beyrouth, 1976, pp. 311-316

ولا ننسى ميناء اللاذقية التابع لإيالة طرابلس والذي أعطاها زخماً إضافياً لأنه كان ينافس ميناء الاسكندرونة[١].

والذي يدل على أهمية طرابلس التجارية أيضاً الفرمانات الموجهة إلى الولاة، والقضاة بتعيين مترجمين لقناصل الدول الأجنبية. ومن هذه الفرمانات، فرمان يقضي بتعيين مترجم لقنصلية الإنكليز عام ١٧٣٧م[٢].

تعبير آخر قلل من شأن ولاية طرابلس: «فقد كان باشا طرابلس من أصحاب الذيلين أي أنه لم يكن وزيراً بينما كان باشاوات الشام وحلب وصيدا من أصحاب الذيول الثلاثة»[٣]. إن مثل هذا التعبير لا ينطبق بتاتاً على باشاوات طرابلس بعد الإحصاء الذي أجريناه في سجلات محكمتها الشرعية، والبالغ عددها تسعة سجلات، والتي تتعلق بالفترة الزمنية ١١٢٧-١١٦٤هـ ١٧١٥-١٧٥١م. فكان عدد الباشاوات ثمانية عشر[٤]، فإذا حذفنا أربعة باشاوات لأنَّ أسماءهم مكررة يبقى أربعة عشر باشا، منهم ستة باشاوات بذيلين وثمانية بثلاثة أذيال[٥]، وللتمييز بين الرتبتين كانت الفرمانات الصادرة عن السلطان تخاطب الباشا بطوغين كما يلي: «أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية الملك الأعلى حالًا طرابلس شام بَكلر بَكي أولان إبراهيم باشا دام إقباله توقيع رفيع واصل أولانجق معلوم أولاكه سن. . .»[٦] أما مخاطبة

(١) CHARLES-Roux (Fr.): op.cit. p. 80

(٢) طرابلس، المحكمة الشرعيَّةك سجل ٧، ص ٦٠، وثيقة باللغة العثمانية، أواسط ذي القعدة، ١١٥٠هـ ١٧٣٧م

(٣) D'OHSSON (M.): op.cit. p. 390

(٤) لقب باشا يمكن أن يُعْطى لأمير الأمراء وللوزير. لكن التمييز بين الرتبتين يعود إلى عدد الأطواغ (الطوغ هو ذنب حصان) فلأمير اللواء طوغ واحد يرفع على راية أمامه. ولأمير الأمراء طوغان، وللوزير ثلاثة، وللصدر الأعظم خمسة، وللسلطان سبعة وما فوق.

(٥) أنظر الجدول رقم ٣ ص ٣٦ - ٣٧

(٦) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٥، ص ١٤٢ وثيقة باللغة العثمانية أواسط جمادي الآخر ١١٤٢هـ ١٧٢٩م أما العبارة التركية التي وردت معناها: «سيصلك التوقيع الرفيع أي الفرمان وليكن معلومك»

الوزير فكانت على الشكل التالي: «دستور مكرم مشير مفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الانام بالرأي الصايب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى طرابلس شام واليسى وزيرم عثمان باشا أدام الله إجلاله. . .»[١].

والذي يظهر المساواة بين ولاة الشام وحلب وصيدا وطرابلس لجهة الرتبة الفرمان التالي:

«دستورون مكرمون مشيرون مفخمون نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمموا الأنام بالرأي الصايب ممهدوا بنيان الدولة والأقبال مشيدوا أركان السعادة والأجلال المحفوفون بصنوف وعواطف الملك الأعلى حلب واليسى وزيرم (وزيرنا) باشا وشام واليسى وميرحاجي (أمير الحاج) وزيرم باشا وطرابلس شام واليسى وزيرم باشا وصيدا واليسى وزيرم باشا أدام الله تعالى إجلالهم. . .»[٢]. أنظر الوثيقة ص ٣٦

ومن التعابير التي جعلت ولاية طرابلس تدور في فلك ولايتي الشام، وصيدا هي كما يلي: «منذ ذلك الحين (١٧١٤) صارت طرابلس تتقلب تحت إدارة الأولياء. فكانت تارة تلحق بإيالة دمشق، وتارة بإيالة صيدا، وحينا تستقل في ولاية باشا له رتبة وزير»[٣]. تعبير ثان يتطابق في معظمه مع هذا التعبير ألا وهو: «إن طرابلس لم تعد مركز ولاية في مطلع القرن التاسع عشر، وإذا كانت احتفظت طوال القرن الثامن عشر، من الناحية الإدارية، بصفتها كعاصمة لولاية. فإنها كانت في ذات الوقت ملحقة إلى حد بعيد بولاية دمشق، . . . إن ولاة طرابلس في القرن الثامن عشر، ظهروا على الدوام بمظهر الموظفين الكبار، لا بالحكام الفعليين، والخاضعين إلى حد بعيد إلى

(١) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٦، ص ١٥١، وثيقة باللغة العثمانية أول رمضان، ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠م

(٢) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٦، ص ١٦٥، وثيقة باللغة العثمانية أواسط ذي العقدة، ١١٤٣هـ ١٧٣٠م

(٣) الخوري (الأب إغناطيوس طنوس): المرجع السابق. . . ص ٣١

المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل ٦، ص ١٦٥ وثيقة تثبت المساواة في الرتب بين وزراء حلب والشام وطرابلس الشام وصيدا. أواسط ذي القعدة ١١٤٣هـ - ١٧٣٠ م.

ميزان القوى الأقليمي، ومصالح، وأهواء استانبول»[١].

إن عملية الحاق أو ضم ولاية بولاية لم يحصل في بلاد الشام إلا بعد خروج المصريين سنة ١٨٤٠م وعودة العثمانيين حيث الحقت طرابلس كلواء، مع لوائي جبيل، واللاذقية بولاية صيدا[٢]. ثم عادت لتنضم إلى ولاية بيروت منذ تكوينها سنة ١٨٨٧م[٣].

أما الذي كان يحصل فهو إسناد ولايتين أو ثلاث لوال واحد لظروف أمنية داخلية وخارجية. وهذا ما حصل لأحمد باشا الجزار سنة ١٧٩٩م حينما وقف في وجه الحملة الفرنسية فعين على الشام، وطرابلس، وصيدا بالإضافة إلى إمارة الحاج. ثم أعادت الدولة الكرة بعد موت الجزار سنة ١٨٠٤م، وأسندت هذه المهام إلى إبراهيم باشا[٤]. ولكن هذا الإسناد لا يعني إزالة الولاية لتشكيل ولاية كبيرة من بلاد الشام كما نوت الدولة العثمانية حينما فكرت بتشكيل هذه الولاية من حلب، والشام، وطرابلس، وصيدا سنة ١٨٠٧م تحت أمرة الصدر الأعظم يوسف باشا ضيًّا والي حلب، بل كان الباشا يرسل من قبله موظفين لإدارة تلك الولايات[٥].

إن هذه الإستنتاجات في تهميش دور ولاية طرابلس من قبل بعض المؤرخين أو الباحثين ربما مردها إلى جعلهم ولاة من آل العظم يحكمون ولاية طرابلس تقريباً طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر وذلك حسب جدول أحدهم:

إبراهيم باشا العظم	١٧٠٣
عبد الرحمن باشا العظم	١٧١٤

(١) زيادة (خالد): الصورة التقليديَّة للمجتمع المدني، قراءة منهجيَّة في سجلات المحكمة الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، طرابلس، ١٩٨٣ ص ٥٩

(٢) سالنامة الدولة العثمانية ١٢٦٦هـ ١٨٥٠م ص ٤٦ و٨٥

(٣) سعدون (فواز): الحركة الاصلاحيَّة في بيروت في أواخر العصر العثماني، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩.

(٤) ISMAIL (Adel): op.cit t. 1, pp. 365, 370, 379

(٥) YAHIA (Hassan): op.cit t. 1, p. 145

قبلان باشا المطرحي	١٧١٤-١٧١٥
بشير باشا	١٧٢٦-١٧٣٢
سعد باشا العظم	١٧٣٣-١٧٣٤
سليمان باشا العظم	١٧٣٤-١٧٥٣»[1].

وهناك باحث آخر يقول: «ولعل كل من ذلك يفسر ما نشهده من اضطراب في تعيين الولاة في طرابلس وتبديلهم المتكرر، أكثر من ثلاثين وال خلال القرن الثامن عشر، إذ لم تكن تستمر ولاية كل منهم سوى سنوات قليلة باستثناء القليل منهم؛ سليمان باشا العظم ١٧٣٤-١٧٥٣م[2].

إن من يقرأ هذه التعابير يستنتج طبعاً أن ولاية طرابلس أصبحت تحكم من قبل آل العظم وأن أحدهم سليمان باشا العظم حكمها حوالي العشرين سنة. إن هذا الإحصاء يختلف اختلافاً كبيراً مع ما ورد عند الدكتور عادل اسماعيل في مجلده الأول عن الوثائق الدبلوماسية والسياسية، ومع ما ورد من خلال سجلات المحكمة الشرعية. وانصافاً للحقيقة رأينا أن نثبت الجدولين التاليين لأجراء المقارنة والأستنتاج:

١٧١٣	حسين باشا
١٧١٤	رجب باشا
١٧١٤	يوسف باشا
١٧١٥	أحمد باشا
١٧١٧	كره محمد باشا
١٧٢١	عثمان باشا
١٧٢٢	إبراهيم باشا
١٧٢٣	إسماعيل باشا
١٧٢٥	سليمان باشا
١٧٣١	عثمان باشا

(١) الخوري (أغناطيوس): المرجع السابق:.. ص ٣١
(٢) زيادة (خالد): المرجع السابق... ص ٦٠

١٧٣٣	إبراهيم باشا
١٧٣٦	عثمان باشا
١٧٣٧	حسين باشا
١٧٣٨	أحمد باشا
١٧٤٠	مصطفى باشا
١٧٤٣	محمد باشا
١٧٤٦	مصطفى باشا
١٧٤٧	سعد الدين باشا
١٧٥٠	اسماعيل باشا[1].

أما ما ورد في سجلات المحكمة الشرعية ما يلي:

١١٢٧-١١٢٨هـ ١٧١٥-١٧١٦م حسين باشا أمير، سجل ٤، ص ٢، ١ وثيقة ١٣ شوال ١١٢٧هـ.

١١٢٨-١١٢٩هـ ١٧١٦-١٧١٧م أحمد باشا أمير، سجل ٤، ص ١٨، وثيقة ١٥ حماديالاول ١١٢٨هـ.

١١٣٠-١١٣٣هـ ١٧١٨-١٧٢١م كره محمد باشا، أمير

١١٣٤هـ ١٧٢١م عثمان باشا وزير

١١٣٥هـ ١٧٢٢م إبراهيم باشا وزير، سالنامة حلب ١٣٠٧هـ، دفعة ١٨، ص ٥٠

١١٣٦-١١٣٧هـ ١٧٢٣-١٧٢٤م إسماعيل باشا العظم أمير، سجل ٤، ص ٦، وثيقة ١٤ ج ١١٣٦ هـ.

١١٣٨-١١٤٠هـ ١٧٢٥-١٧٢٧م سليمان باشا العظم وزير، رافق عبد الكريم بلاد الشام، ص ٣١٨

١١٤١-١١٤٢هـ ١٧٢٨-١٧٢٩م إبراهيم باشا العظم أمير، سجل ٥، ص ١٧، شعبان ١١٤١هـ

(١) ISMAIl (Adel): op.cit. p. 369.

١١٤٢-١١٤٣هـ ١٧٢٩-١٧٣٠م عثمان باشا وزير، سجل ٦، ص ١٥٠-١٥١، وثائق رمضان ١١٤٣هـ.

١١٤٤-١١٤٦هـ ١٧٣١-١٧٣٣م سليمان باشا العظم وزير، سجل ٦، ص ٨٧-٨٨ وثيقة ١٥ رجب ١١٤٤هـ.

١١٤٧-١١٤٩هـ ١٧٣٤-١٧٣٦م عثمان باشا وزير، سجل ٧، ص ١٨، وثيقة ١٤ ذ ١ ١١٥٠هـ.

١١٥٠-١١٥١هـ ١٧٣٧-١٧٣٨م حسين باشا وزير، سجل ٧، ص ٢-٧-١١٥٠هـ.

١١٥١-١١٥٢هـ ١٧٣٨-١٧٣٩م أحمد باشا أمير، سجل ٧، ص ٣١٤، وثيقة ٢٨ ربيع الثاني ١١٥٤هـ.

١١٥٣-١١٥٦هـ ١٧٤٠-١٧٤٣م مصطفى باشا وزير، سجل ٧، ص ٣١٤، وثيقة ٢٨ ربيع التالي ١١٥٤هـ.

١١٥٧-١١٥٩هـ ١٧٤٤-١٧٤٦م محمد باشا وزير، سجل ٨، ص ١٤١، ٣ ذي القعدة ١١٥٧هـ.

١١٦٠-١١٦١هـ ١٧٤٧-١٧٤٨م سعد الدين باشا العظم أمير، سجل ٩، ص ١٨٩، ٢٤ حمادي الثاني ١١٦٠هـ.

١١٦١-١١٦٣هـ ١٧٤٨-١٧٥٠م سعد الدين باشا العظم وزير، سجل ١١، ص ٣٦، ١٢ ذي القعدة ١١٦٣هـ.

١١٦٤-١١٦٥هـ ١٧٥١-١٧٥٢م اسماعيل باشا وزير، سجل ١١، ص ١٢٠، محرم ١١٦٤هـ.

يتبين من الجدولين السابقين الأخيرين أنهما متطابقان إلى حد بعيد في أسماء الولاة لولاية طرابلس في تلك الحقبة التاريخية، ويختلفان من حين لآخر في تقديم وتأخير بعض الأسماء. ولكن يبقى الفارق الأهم هو أن سليمان باشا العظم تولى طرابلس للمرة الثانية ما بين ١٧٣١ و١٧٣٣، وهذا ما لم نجده عند الدكتور اسماعيل. والجدولان يختلفان اختلافاً كلياً عن

جدول الأب إغناطيوس الخوري الذي جعل هو وغيره سليمان باشا العظم يحكم ولاية طرابلس من سنة ١٧٣٤م إلى سنة ١٧٥٣م.

وإذا استعرضنا سيرة آل العظم في حكم ولاية طرابلس في النصف الأول من القرن الثامن عشر من خلال سجلات محكمتها الشرعية، وغيرها من المصادر والمراجع، نجد أن اسماعيل باشا العظم كان متصرفاً لسنجق حماه التابع لإيالة طرابلس يومذاك حيث جاءته الباشاوية بناء على وساطة والي حلب، وعين باشا لإيالة طرابلس، وذلك سنة ١١٣٦هـ ١٧٢٣م[1] (أنظر الوثيقة ص ٤٢) وبناء عليه يكون أول باشا من آل العظم المحليين هو اسماعيل باشا يحكم ولاية من ولايات بلاد الشام هي طرابلس. بقي هذا الباشا في حكمها حتى بداية سنة ١٧٢٥م حيث عين على ولاية الشام، وحل مكانه على طرابلس شقيقه سليمان باشا العظم الذي دام حكمه حتى سنة ١٧٢٧ حيث عين على أورفه، فحل مكانه على طرابلس إبراهيم باشا العظم بن اسماعيل باشا العظم، ودام حكمه حتى سنة ١٧٢٩م. عُين ياسين بك من قبل والده إبراهيم باشا العظم حاكماً على لواء اللاذقية، والذي حصل عام ١٧٣٠م هو أن الدولة العثمانية أصدرت الأوامر بعزل وسجن جميع الحكام من آل العظم ومصادرة أموالهم، وذلك لكثرة ابتزازهم الأموال أثناء حكمهم وشكاوي الأهالي والسكان الذين قاموا بثورات ضدهم. والذي يؤكد ذلك هو أن ثورة شعبية حدثت في طرابلس ضد إبراهيم باشا العظم سنة ١٧٢٩م فعجز عن صدها، فعين مكانه الوزير عثمان باشا لصد هذه الثورة[2].

ولم تمض سنة واحدة على سجن ومصادرة أموال آل العظم حتى أطلق سراحهم عام ١٧٣١م، فعُين اسماعيل باشا والياً لجزيرة كريت، وكان ابنه إبراهيم معه[3]. أما سليمان باشا العظم الذي تولى ولاية صيدا (١٧٢٨-

(١) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة، سجل ٤، ص ٦، وثيقة باللغة العثمانية ١٤ ج/١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م

(٢) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام... ص ٣١٨-٣١٩

(٣) نفس المرجع أعلاه ص ٣٢١

المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل ٢/٤، ص ٦

وثيقة تثبت باشوية اسماعيل العظم متصرِّف حماة وتعيينه باشا لولاية طرابلس حيث عَيَّن متسلّماً عنه هو آغا الأنكشاريَّة لحصن طرابلس السيد ابراهيم آغا. ١٤ ج/١١٣٦هـ - ١٧٢٣م.

١٧٣٠م)[١] قد أطلق سراحه من قلعة صيدا، وعين والياً لطرابلس سنة ١٧٣١م وبقي في حكمها حتى سنة ١٧٣٣م[٢] حيث عزل، وعين على ولاية الشام فدام حكمه هناك حتى سنة ١٧٣٨م حيث عزل عنها وعاد ليتولاها من جديد سنة ١٧٤١م، وبقي في مركزه حتى سنة ١٧٤٣م حيث تمت وفاته في هذه السنة[٣].

وهكذا يكون سليمان باشا العظم حسب رأي بعض المؤرخين والباحثين قد حكم طرابلس من ١٧٣٤-١٧٤٣م بشكل وهمي لأنه كان معيناً على ولايات أخرى ومن ١٧٤٣-١٧٥٣م وهو في مثواه الأخير أي في دار الآخرة.

نخلص إلى القول بأن أهمية ولاية طرابلس بقيت على حالها، وعين عليها ولاة غير الذين اعتمدهم بعض المؤرخين والباحثين وذلك كما هو وارد في الجدول الأخير.

تبقى هناك ناحية مهمة وبارزة هي مدى أهمية ولاية طرابلس بالنسبة إلى قافلة الحاج الشامي. وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الكريم رافق: «ولتأمين سلامة الحاج بدأ السلطان، منذ ١١٢٠/١٧٠٨-١٧٠٩، يعين باستمرار ولاة الشام أمراء للحاج... وفي الوقت الذي أصبح فيه ولاة الشام أمراء للحاج، انحصرت إمارة الجردة بوالي صيدا أو بوالي طرابلس، وفي حالات نادرة بوالي حلب[٤].

إن إمارة الحاج كانت الشغل الشاغل بالنسبة للدولة العثمانية، وسلامة الحجاج تعتبر أهم قضية، كما أن الوالي الذي يترأسها عليه أن يعد العدة من العساكر والمؤن، ويضحي بكل شيء حتى ولو كلفه ذلك حياته في سبيل حمايتها من اللصوص وقطاعي الطرق. وباعتبار أن الحجاج كانوا يتجمعون في الشام من كل حدب وصوب، ثم ينطلقون بقافلة إلى زيارة الأماكن

(١) ISMAIL (Adel): op.cit. p. 363
(٢) أنظر الجدول السابق المأخوذ عن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ص ٣٩ - ٤٠
(٣) رافق (عبد الكريم): المرجع السابق... ص ٣٢١
(٤) نفس المرجع أعلاه ص ٢٢٩ و٢٣١

المقدسة، حيث عرفت هذه القافلة بقافلة الحاج الشامي.

أما الجردة العسكرية كانت تعني جمع المؤن والاحتياجات الضرورية وملاقات الحجاج عند عودتهم من السعودية حيث كانت نقطة الألتقاء عادة في هديَّة داخل المملكة العربية السعودية[١].

لقد أناطت الدولة العثمانية في بادئ الأمر إمارة قافلة الحجاج ورئاسة الجردة بالأمراء المحليين لبلاد الشام منذ الربع الأخير للقرن السادس عشر، وحتى بداية القرن الثامن عشر. لكن الصراع على النفوذ والسلطة بين هؤلاء الأمراء أثر سلباً على هذه المهمة، وعلى علاقة الحكام المحليين بالدولة العثمانية حيث انتقلت إمارة الحاج أولًا إلى أغوات الأنكشارية، وثانياً إلى موظفين عثمانيين، وثالثاً إلى ولاة بلاد الشام[٢].

كانت قافلة الحاج تنطلق في النصف الأول من شوال وتعود في النصف الثاني من شهر صفر، وربما استغرقت وقتاً أكثر بسبب تعديات البدو وغيرهم عليها، واتخاذ طريق آخر. هذا يعني أن القافلة كانت تستغرق على الأقل أربعة أشهر.

أما الجردة فكانت تنطلق بعد شهر من انطلاق القافلة فيلزمها أيضاً حوالي الثلاثة أشهر[٣].

مما تقدم يظهر أن رئاسة الجردة أعطيت من قبل الدولة العثمانية أهمية كبيرة. وقد اشترك في إعدادها عادة كل من ولايتي طرابلس، وصيدا، وأحياناً سناجق من إيالة الشام مثل اللجون، وعجلون، وغزة، ونابلس وغيرها.

هناك فرمان موجه من القسطنطينية إلى الوزير محمد باشا والي طرابلس بتعيينه رئيساً للجردة العسكرية ١١٥٨هـ ١٧٤٥م لملاقاة حجاج بيت الله

---

(١) POUJOULAT (M.) et MICHAUD (M.): Correspondance d'orient, 1830-1831, Vol. VI Paris, 1835, p. 237.

(٢) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون... ص ١٦٩ و١٩٥

(٣) رافق (عبد الكريم): بلاد الشام... ص ٢٣٠ و٢٣٢

الحرام إلى هديَّه. وينوه الفرمان بأهمية حماية، ودراية، وسلامة الحجاج، وأن هذا العمل هو أعظم، وأشرف، وأنبل الأعمال التي تقوم بها الدولة، وبتعبير آخر أنه عمل مقدس. كما يطلب الفرمان من الوزير إعداد خمسمائة نفر من ولايته مع جمع المتبقيات المخصصة للجردة، وتجهيز المؤن، وإعداد العدة. ويخبره بأن العساكر المطلوبة على إيالة صيدا هي خمسمائة وعلى لوائي اللجون وعجلون ثلاثمائة. ويعلمه أيضاً بأن الوزير أسعد باشا العظم هو أمير الحاج، وعلى كافة أرباب الزعامت، والتيمار في مالكانات غزة ونابلس التعاون من أجل تجهيز قافلة الحاج والجردة التي ستتبعها. ويطلب الفرمان أخيراً عدم التقصير والمخالفة. (أنظر الوثيقة ص ٤٦-٤٧)

مما تقدَّم يتبين أن الدولة أعطت أهمية إلى إمارة الحاج، وبالتالي إلى والي الشام المسؤول الأول عن الحجاج، وكذلك أعطت أهمية للجردة، وبالتالي إلى كل من والبي طرابلس، وصيدا. وهذا لا يعني كما يقول بعض المؤرخين إن إمارة الحاج انيطت منذ بداية القرن الثامن عشر بولاة الشام، وأصبحوا أصحاب نفوذ قوي يستطيعون بالحاحهم على الدولة أن يعينوا أقرباءهم على ولايتي طرابلس وصيدا. قد يكون التعيين بسبب التعاون، والتنسيق من أجل خدمة الحجاج ذهاباً، وإياباً لأنها عمل مقدس من قبل الدولة العثمانية، وقد علمنا أن آل العظم لم يستطيعوا حتى الاحتفاظ بولاية الشام.

علاوة على ذلك نضيف أمراً هاماً جداً هو أن إمارة الحاج تولاها على الأقل باشايان من باشاوات طرابلس هما: أمير الأمراء اسماعيل باشا العظم بعد توليته على طرابلس بسنة واحدة أي سنة ١١٣٧هـ ١٧٢٤م، والوزير حسين باشا سنة ١١٥١هـ ١٧٣٨م. والذي يؤكد ذلك الفرمانان التاليان.

«أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية الملك الأعلى» الحائز على الرتبة الرفيعة «بَكلر بَك» (بك البكوات) لبلاد الروم اسماعيل، بك البكوات لطرابلس الشام دامت معاليه سيصلك التوقيع الرفيع الهمايوني (السلطاني)،

المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل٨، ص ٣١٨ - ٣١٩

فرمان اعداد الجردة العسكرية إلى الوزير محمد باشا والي طرابلس لأعداد العدَّة من ولايتي طرابلس وصيدا وسناجق فلسطين وملاقاة الحجاج إلى هديَّة في السعوديَّة.

وليكن معلومك كما عهدناك من خيرة الأسلاف المخلصين، البريء الذمة، وشعارك الشجاعة، فإنك تستحق عنايتنا وعاطفتنا، وبناء عليه أظهرنا لك مزيداً من الرأفة السلطانية السنيَّة، ومزيداً من العناية السلطانية العلية هو أنه في هذه السنة ألف ومائة وسبع وثلاثين وفي اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الثاني، أبقيناك على إيالة طرابلس الشام، علاوة على ذلك وجهنا إليك إيالة الشام وإمارة الحاج. ومن أجل القيام بخدمة، وأمن، وسلامة الحجاج المسلمين، وجهنا إليك أيضاً بموجب هذا الخط الهمايوني الصادر عن شوكة مقرنا، سناجق القدس الشريف، وغزة، ونابلس، وجبل عجلون المخصصة إيراداتها إلى الجردة. حاصله أن هذا الخط الهمايوني الصادر عن شوكة مقرنا هو عبارة عن فرمان جليل القدر غير قابل التأخير والتوقف، أي أننا وبموجبه أبقيناك على إيالة طرابلس الشام، ووجهنا إليك علاوة عليها إيالة الشام وإمارة الحاج، ومن أجل القيام بخدمة، وأمن، وسلامة الحجاج المسلمين، أنك أيضاً متصرِّف بسناجق القدس الشريف، وغزة، ونابلس، وجبل عجلون المخصصة للجردة. وهذا الفرمان كسائر الفرمانات يقضي بالضبط، والربط، وصيانة، وعناية الرعايا، وتقديم الخدمات العلية بسعي موفور وبذل مقدور. وبعد عليك غاية الاجتناب، والاحتراز من التعدي على الفقراء، والرعية، وسكان الولاية، وقاطني المملكة: اعلمه هكذا واعتمده علامة شريفة. حرر أواسط ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين ومائة وألف ١٧٢٤م[١] (أنظر صورة الفرمان ص ٤٩)

أما الوزير حسين باشا كان قد عين رئيساً للجردة العسكرية للعام ١١٥٠هـ ـ ١٧٣٧م، فقام بواجباته على أكمل وجه مما جعل الدولة العثمانية تمدد له على إيالة طرابلس وتسند إليه إيالة الشام مع إمارة الحاج، والفرمان يقول: «دستور مكرم مشير مفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأي الثاكب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشير أركان السعادة والأقبال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلي» وزيرنا

---

(١) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٧، ص ٥٧

المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل ٤/٢، ص ١٠٨ - ٣١٩
وثيقة عبارة عن فرمان صادر عن السلطان يسند فيه ولايتي طرابلس والشام وإمارة الحاج إلى أمير الأمراء وإسماعيل باشا، وقد ترجمناه إلى العربية ص ٤٥-٤٨.

حسين باشا المكلف حالاً بالألوية التابعة لإيالة الشام، وإمارة الحاج أدام الله تعالى إجلاله، سيصلك التوقيع الرفيع الهمايوني، وليكن معلومك أيها الوزير المشار إليه بما أنك من أصحاب الرشد والروية والبصيرة، والأهتمام، وصاحب لباقه، ومفهومية لأعظم أمور الدولة العلية فإنك منمق للعواطف الملوكية، والعوارف السنية من خديويتنا (أي من سلطاتنا)، نوجه إليك مجدداً إمارة الحاج، والألوية التابعة لأيالة الشام. ولكن بالنسبة لأيالة طرابلس الشام تبقى أيضاً لديك، كما كانت منذ بداية شهر مارت (آذار) لسنة ١١٥٠هـ ١٧٣٧م، للقيام بالضبط، والربط فيها أيضاً كما كان سابقاً، ولمدة سنة كاملة. وبناء عليه عليك بترتيب أمور الحاج بروية لتسهيل المهمة، وترتيب أموال الميري، وتحصيلها من مقاطعات الإيالة المذكورة (أي طرابلس). حاصله سنجري المحاسبة عن سنة كاملة أن شاء الله تعالى لجميع المقاطعات التابعة للإيالة المذكورة وملحقاتها. هذا هو أمرنا الشريف الصادر بضبط وربط الأمور بتمامها. وبوصوله عليك القيام بالضبط، والربط لسائر المقاطعات التابعة للإيالة، كما أسلفنا ولمدة سنة كاملة. وبهذا التوجيه، عليك المسارعة بتنظيم الأمور في منصب الشام الشريف، وإمارة الحاج، والمباشرة بعناية، وصيانة المملكة، وضبطها، وربطها، واعلم أن أمور الحاج تعتبر من أعظم أمور دولتنا العلية. وعلى كل حال عليك بالروية، وبذل كل الجهود لأنك السند المأمول في تمام الأمور خاصة بترتيب أمور الحاج. وعليك إظهار المساعي بالخدمات المبرورة التي تنال بها رضانا السلطاني. لقد صدر هذا الفرمان العالي الشأن الذي يفوضك بضبط الأمور، وتنفيذ الأوامر حسب الشريعة. وبوصوله، عليك اتباعه لأنه فرمان واجب الاتباع، والامتثال على الوجه المشروح، وإطاعة مضمونه ولا تعمل خلافه. أول ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وماية وألف. ١١٥١هـ ١٧٣٨م. أنظر صورة الفرمان ص ٥١.

وبشأن جهاز الحكم لولاية طرابلس يقول أحد المؤرخين «والشيء الذي يذكر في هذا المجال هو أن الوالي وكبار الضباط العسكريين بالإضافة إلى القاضي، كانوا يعينون مباشرة من الإدارة المركزية في استانبول ومن غير

المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل ٧، ص ٥٧ - ٣١٩
فرمان إسناد ولايتي طرابلس والشام وإمارة الحاج إلى الوزير حسين باشا، ترجمناه إلى العربيّة ص ٤٨ و٥٠.

السكان المحليين، بل من غير العرب في أغلب الأحيان. مما يعني أن السلطات في الولاية كانت في أيدي غير الأهالي. ولم يتبق لسكان الولاية سوى مناصب إدارية تنفيذية صغيرة[1].

هذا قول يلزمه التحليل، نحن مع المؤرخ بما جاء به لجهة تعيين الوالي، والقاضي، وكبار الضباط من الأغراب في أغلب الأحيان خاصة في أغلب القرنين الأولين من العهد العثماني، لكن هذا التعيين له مدلوله، وهو أن الدولة العثمانية جربَّت السكان المحليين في كل قرن كأسناد ولاية طرابلس إلى باشاوات من العسافيين، والسيفيين، وجرَّبوا أيضاً الأمراء المحليين في مقاطعاتهم وكانت النتيجة الصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي، وانعكاسات ذلك كانت بادية إلى العيان حيث ترجمت في انتفاضات وثورات ضد الحكام المحليين ومنهم آل العظم بشكل خاص لابتزازهم الأموال، وما ثورة أهالي طرابلس أيام إبراهيم باشا العظم سنة ١٧٢٩م لخير دليل على ذلك.

ونحن استعرضنا سيرة آل العظم في طرابلس لفترتنا الزمنية حيث عاد سليمان باشا العظم الذي عرف عنه مداراته للسكان وعدم ظلمه لهم كبقية أقربائه ليتولى إيالة طرابلس ١٧٣١-١٧٣٣، فاستكانت له نظراً لسيرته الحميدة بعض الشيء. كما وأن تعيين الأغراب كان الهدف من ورائه جمع الضرائب، والحفاظ على الأمن في الداخل، والخارج، والاهتمام بقافلة الحاج، أو الجردة. وهذا يعني أنهم لم يميلوا إلى التوسع، وبسط النفوذ كما فعل الحكام المحليون على الأقل في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

أما تعيين القضاة وكبار الضباط من استانبول فكان يعني للدولة العثمانية شيئاً مهماً هو القضاء بالعدل بين الناس لتقريبهم منها، والمحافظة على الأمن من قبل أشخاص تربوا، وتعلموا، وتدربوا في مدارس استانبول. ولكن هذا التعيين سيتغيَّر ابتداء من الربع الأخير من القرن الثامن عشر خاصة لجهة

(١) الحمصي (النقيب نهدي صبحي): تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعيَّة في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، ص ٩٦.

القضاة حيث لجأت الدولة إلى تعيين أغلبهم من السكان المحليين ومتخرجين من المدارس الشرعية لبلاد الشام[1].

وتجدر الإشارة إلى وجود موظفين كبار أيضاً من السكان المحليين إلى جانب هؤلاء الموظفين. يكفي أن نذكر القائمقام، والمفتي، ونائب القاضي، ونقيب الأشراف، والصوباشي (مدير الشرطة)، ورئيس الكتاب. أما الموظفون الصغار كانوا من الكتبة، والمحررين، والمحضِّرين وغيرهم.

القائمقام هو الذي كان يقوم مقام الوالي عند غيابه. وكان غياب هذا الأخير إما بسبب تعيينه وبعده عن مركز الولاية، وإما بسبب قيامه بمهام الدورات العسكرية لتحصيل المتأخرات من الضرائب، أو لقيامه بمهام الجردة العسكرية، وأحياناً بأمور قافلة الحاج الشامي. وكان الوالي ينتدبه أيضاً لإدارة المدن الهامة، أو السناجق، أو ولايات في حال إسنادها إليه بالإضافة إلى ولايته. وقد يستغرق غياب الوالي في بعض السنين عن مركز ولايته أكثر من ستة أشهر، مما يفسر أن القائمقام أو المتسلم هو شريكه في الحكم. وما أكثر البيورولدات أو المراسيم الموجهة من الولاة إلى القائمقاميين تتضمن تعيينهم والقيام بواجباتهم من ضبط، وربط، وتسيير الأمور حسب «العوايد المعتادة، وقد نودي» بقدوة الأقران الكرام عمدة الكبراء الفخام»[2].

أما المفتي كان يعاون القاضي، ومهمته إعطاء الفتاوى أو الآراء في الأحكام وتقدير مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية. والمفتي هو دون القاضي رتبة، وأعلى من نائبه. ولعب المفتي دوراً أساسياً في مختلف المجالات، وأثر على سير الأحداث، وكان عمله مستقلًا عن عمل القاضي، ونائبه لأنه مختص بالمسائل الفقهية. لكن القاضي استعان به كثيراً لتأتي أحكامه كما

(١) غرايبة (عبد الكريم): سوريَّة في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦، محاضرات ١٩٦١-١٩٦٢، ص ٤٣

(٢) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٤، ص ١١٠، وثيقة باللغة العثمانية أول جمادي الأول ١١٣٧هـ ١٧٢٤م

أسلفنا مطابقة لأحكام الشريعة[١]. ومن أجل ذلك كان المفتي عضواً دائماً في مجلس الشرع، وفي مجلس الولاية، وتوقيعه يكاد يكون الأول في أغلب محاضر الاجتماعات[٢].

أما تعيينه فكان خاضعاً لشيخ الإسلام الذي كان يخاطبه عند تعيينه بما يلي: «عزتمآب (ملجأ العزة) عثمان باشا كرامة (أفندي... لقد نصبناك نقيباً في طرابلس لتكون مأذوناً بألافتاء...»[٣].

ومن الموظفين الكبار المحليين نائب القاضي الذي كان ينوب عنه في حال غيابه أو ليمثله في السناجق التابعة للإيالة. وقد عرف تحت اسم النائب العام»[٤].

والمركز الهام حدا هو مركز نقيب الأشراف الذي كان ينتخب من قبل الأشراف. ويؤكد تعيينه نقيب أشراف استانبول. ومن الناحية العمليَّة كان يحتفظ بمنصبه عدة سنوات، فكان يأتيه مكتوب التعيين، أو الإبقاء[٥]. ولم يقتصر النقباء على مذهب معين أو طبقة معينه، بل كان فيهم عناصر من مختلف المهن، والرتب ويقول الدكتور رافق في هذا الصدد «وإن العلاقات القوية التي وجدت بين أصحاب الحرف والإشراف، نظراً لوجود كثير من الإشراف بين الحرفيين، أفادت الأشراف من ناحيتين التنظيم، والقوة، ودعمهم أصحاب الحرف وهم عادة ذوي سلطة»...[٦].

(١) الدسوقي (محمد كمال): الدولة العثمانية والمسألة الشرقيَّة، القاهرة، ١٩٧٦ ص ٧١
(٢) طرابلس المحكمة الشرعية: سجل ٩، ص ٨٢ وثيقة أول مارت ١١٦٠هـ/١٧٤٧م وسجل ١١، ص ٧٠-٧١ وثيقة ذي العقدة (١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م
(٣) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٩، ص ٢٦، وثيقة أول ذي القعدة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م
(٤) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٤، ص ١ وثيقة ١١٢٨هـ/١٧١٦م
(٥) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة سجل ١٢، ص ١١٤، وثيقة أول ربيع الأول/ ١١٦٥هـ/ ١٧٥٢م
(٦) رافق (عبد الكريم): العرب والعثمانيون... ص ٥٣
- SAUVAGET (Jean): Alep, Essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIX siècle, Paris, 1941, p. 196.

وتمتع الأشراف باحترام كبير، وبامتيازات خاصة مثل إعفائهم من بعض الضرائب، وعدم التعدي عليهم من قبل السلطات الحاكمة إلا بعد مشورة نقيبهم. وتمتعوا أيضاً باحترام الجميع، من عامة الناس، والحرفيين، ورجال الدين، ورجال القضاء، ورجال الإدارة. ونخلص إلى القول إن نقيب الأشراف في الولاية تمتع بقسم وافر من صلاحيات الباشا من جهة، ومن صلاحيات القاضي من جهة ثانية، وقد شغل هذا المنصب مدة طويلة عائلة بركة[١].

وهناك مركز هام أيضاً هو مركز الصوباشي (مدير الشرطة) الذي كان يعين من قبل الوالي مهمته حفظ الأمن في داخل المدينة، وصيانة أعراض الناس، وهذا هو بيورولدى تعيينه: «قدوة العلما الأعلام مختار الموالي العظام النائب الشرعي حالاً بطرابلس الشام وزيد فضله والثاني نخبركم هو أنه في هذه السنة المباركة سنة إحدى وأربعين وماية وألف المارتية وجهنا سوباشية نفس طرابلوس شام على فخر أقرانه مصطفى آغا زيد قدره بطريق الالتزام على أنه يتصرف بعائد السوباشية على موجب السنين السابقة بشرط الحفظ والحراسة وصيانة أعراض العباد على موجب المعتاد القديم بناء على ذلك حررنا لكم هذا البورولدي حال وصوله إليكم ووقوفكم على معناه تعرفوا المومي إليه سوباشي في البلدة وتعرفوه بجميع الرسومات العائدة على موجب السنين السابقة من غير خلاف وتعرف السوباشي المومي إليه بأنك تكون مقيد بالقيام بشروط الخدمة المرقومة من حراسة ليل وصيانة أعراض كما جرت به العادة وإن صدر منك قصور تندم حيث لا ينفعك الندم تعلم ذلك وتعتمده غاية الاعتماد أول مارت ١١٤١هـ[٢]».

وأخيراً يأتي مركز رئيس الكتاب المسؤول عن الكتبة، وبالتالي مسؤول عن جميع التحريرات الواردة والصادرة، وتمتع بنفوذ قوي بحكم وظيفته،

(١) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة، سجل ٤، ص ١٤٢، وثيقة أول شعبان/ ١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م وسجل ١٠، ص ١٥٧ وثيقة ٢٥ ذي القعدة/ ١١٦١هـ/١٧٤٨م
(٢) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٥، ص ١٥، وثيقة أول آذار/ ١١٤١هـ/١٧٢٨م

وكان يختار من قبل أعيان البلدة، ويتم تعيينه من الوالي الذي يطلب له البراءة الشريفة السلطانية[1].

مما تقدم يظهر أنه كان للأعيان نفوذهم المحلي، وقد خاطبهم السلطان من وقت لآخر في فرماناته[2].

ومما يدل على أهمية طرابلس أيضاً هو مركز قضائها الذي خص في بادئ الأمر بقاض من الرتبة الثالثة يعينه قاضي عسكر الأناضول المسؤول عن قضاة آسيا ومصر[3]. ومن قضاة الرتبة الثالثة المعينين لقضاء طرابلس السيد مصطفى أفندي سنة ١٧٣١م[4]. لكن الدولة عادت وخرقت هذا العرف حيث عُين قاضي مكة، والقاهرة السيد اسماعيل أفندي قاضياً لطرابلس وهو من ذوي الرتبة الأولى[5]. وحظي مركز طرابلس القضائي أيضاً بقاضي عسكر الأناضول «داماد زاده القاضي الثاني في الأمبراطورية بعد قاضي الروملّلي، والذي عين من قبل شيخ الإسلام[6]. ثم عاد السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٢) وعيَّن شيخ الإسلام نفسه عبدالله أفندي رئيس السلك القضائي والشرعي كله قاضياً لطرابلس، والذي انتدب عنه إبراهيم أفندي ابن القاضي نائباً لطرابلس لأجراء الأحكام الشرعية[7] (أنظر الوثيقة ص ٥٧)

وهكذا تتضح أهمية ولاية طرابلس الإدارية والسياسية من خلال موقعها الممتاز بين الساحل والداخل، وكونها ولاية مترامية الأطراف تمتعت بمردود إنتاجها الوافر، ولعبت دوراً مهماً على صعيد التجارة الداخلية والخارجية بين الشرق والغرب. كما أنها حافظت على قوالبها الإدارية وفق المحطات

---

(١) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٩، ص ٥٧، وثيقة ١٠ ربيع الأول/ ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م
(٢) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ١٢، ص ١١٣، وثيقة أول شعبان/ ١١٦٤هـ/ ١٧٥١م
(٣) غرايبة (عبد الكريم): مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨ ج ١، دمشق، ص ٧٨
(٤) طرابلس، المحكمة الشرعية: سجل ٦، ص ٦٨، وثيقة ٢٤ ربيع الأول/ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م
(٥) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٨، ص ١١٦ وثيقة أول صفر/ ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م
(٦) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٧، ص ٢٠٧ وثيقة ١٣ ذي الحجة/ ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م
(٧) طرابلس، المحكمة الشرعيَّة: سجل ٥، ص ١١٨ وثيقة ٢٤ صفر/ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م ووثيقة أول ربيع الثاني/ ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م

المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل ٥، ص ١١٨
وثيقة تثبت وهي عبارة عن فرمان تعيين شيخ الإسلام عبدالله أفندي قاضياً لمركز قضاء طرابلس. أول ربيع الثاني ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م.

الرئيسية للتقسيمات الإدارية. مع العلم أن جهاز حكمها لم يقل شأناً عن أجهزة الحكم لولايات بلاد الشام الأخرى، وساهمت أيضاً مساهمة فعالة في إعداد قافلة الحاج الشامي وتأمين سلامة الحجاج عن طريق الجردة العسكرية، وناداها العثمانيون بطرابلس المحميَّة أو المحروسة.

نظام الالتزام
في ولاية طرابلس في القرن ١٨
من خلال وثائق سجلات محكمتها الشرعية

د. قاسم الصمد

١ - مقدمة:

لا بد لنا قبل الغوص في تفاصيل موضوع بحثنا «نظام الالتزام في ولاية طرابلس في القرن ١٨ من خلال وثائق سجلات محكمتها الشرعية»، لا بد من التطرّق، ولو بشكل موجز، إلى الأسباب التي دفعتنا لاختياره وحصره في القرن الثامن عشر؛ حيث أن الكثير من الدراسات التاريخية العائدة إلى العهد العثماني تشير إلى نظام الالتزام كطريقة اعتمدتها الدولة العثمانية لجباية الضرائب من السكان مما عرف بالأموال الأميرية أو «مال الميري» أو «الميري» في الاستعمال الشعبي القديم. غير أن الإشارة هذه لا تتطرق إلى طرائق تنفيذ هذا النظام وآلية العمل به، كما أنها لم تعتمد على الأصول التي تحوي التفاصيل الدقيقة عن أطرافه بما في ذلك ما كانت تورده وتسجله في حينه «حجج الالتزام» من حقوق هؤلاء الأطراف وواجباتهم، وهذا ما أوقع تلك الدراسات في أخطاء ومغالطات كثيرة.

أما لماذا يقتصر بحثنا على القرن الثامن عشر، فذلك يعود برأينا إلى ثلاثة أسباب هي:

أولاً - إن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لا تغطي، بما تحويه من وثائق إلّا الأمور والمستجدات العائدة للثلث الأخير من القرن السابع عشر وما بعده.

ثانياً - إن نظام الالتزام في القرن التاسع عشر تعرض للإلغاء أكثر من مرة أولها في بداية الحكم المصري لبلاد الشام ثم في خط كولخانة عام ١٨٣٩ حيث عمدت الدولة العثمانية إلى استيفاء رسوم الأعشار عن طريق الأمانة بواسطة جباةٍ خصوصيين حتى عام ١٨٥٦ حيث أعيدت أصول الالتزام سنة فسنة[1].

ثالثاً - إن القرن الثامن عشر هو، بحق، الامتداد الزمني الذي تغطي خلاله سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بشكل كافٍ وشبه كامل موضوع وتفاصيل التزام المقاطعات التابعة لولاية طرابلس؛ هذا بالإضافة إلى أن القرن الثامن عشر لم يشهد تغيّرات أساسية تذكر إن كان على مستوى نظام الالتزام من جهة أو على مستوى تشكيل الولايات الشامية ومنها ولاية طرابلس من جهة أخرى[2].

وانطلاقاً من أهمية ولاية طرابلس، مدينة ومقاطعات، حيث أن طرابلس المدينة كانت، وإلى عهد قريب، الثغر الأهم اقتصادياً على امتداد النصف الشمالي من السواحل الشامية؛ كما أن المقاطعات التي يتشكل منها لواؤها تنفرد بميزات سكانية هامة بما تضمه من مجموعات أثنية كبيرة: سنة، موارنة، علويون، أورثوذكس، واقتصادية - تجارية من حيث الموقع البحري وما تغلّه من أنواع الزراعات الصناعية من أعناب وشجر التوت والزيتون وغيرها، وسياسية تاريخية بما شهدته من أحداث هامة كان أبطالها ولاة كبار وأطراف

(١) تجدر الإشارة إلى أن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لم تعد تورد بدءاً من أواسط النصف الثاني من القرن ١٩ حججاً خاصة بموضوع الالتزام.

(٢) يراجع بخصوص التطورات التي طرأت على موضوع تشكيل الولايات العثمانية مؤلفات: إبراهيم العورة (تاريخ ولاية سليمان باشا العادل)، أحمد عزت عبد الكريم (التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني) وعبد العزيز عوض (الإدارة العثمانية في ولاية سوريا).

محلية كعائلات: شهاب، حمادة، آل مرعب، آل رعد وغيرهم[1].

وانطلاقاً من أن كتابة تاريخنا الحديث كان وما يزال بحاجة إلى الكثير من الموضوعية والتجرد والجرأة، وإلى إنصاف للمناطق والمقاطعات والنواحي التي ظلمت تاريخياً فكانت ملصقة تابعة مهمّشة، وإلى الغوص عمودياً في دراسات تاريخية تتناول أحوال وعادات وعائلات وصناعات وحرف ومعيشة الناس البسطاء الذين على كواهلهم ارتقى الحكام والأمراء، ومن عرقهم ودمائهم ودموعهم جبل تراب أرضنا الزكية.

إنطلاقاً من كل هذا وذاك كانت العودة إلى الوثائق المحلية، وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، وإلى شبيهاتها التي تشكل، بفرادتها وتنوعها وتفاصيلها، المصدر الأصدق لكل تاريخ وطني، إيماناً منا بأن احترام قدسية التاريخ والريادة في كتابته والارتقاء به إلى مستوى علميّته، لا يكون إلّا بالاعتماد على وثائق الأرشيف التي عاصرت الحدث فنقلته إلينا بكل براءته وتفاصيله.

وقد اتفقت معظم مصادر التاريخ العثماني على أن السلطان سليم، وبعد إنتصاره في معركة مرج دابق عام ١٥١٦، أبقى على تقسيم البلاد الشامية الذي كان معمولاً به في العهد المملوكي، فكانت ولاية طرابلس بدل نيابة طرابلس حتى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) الذي قسّم الأمبراطورية إلى إيالات أو باشويات تتألف كل منها من سناجق، وتألف السنجق من مقاطعات وأقاليم ونواح.

وبالرغم من بعض التعديلات التي طرأت على ولاية طرابلس مع بداية القرن الثامن عشر، ومنها مثلًا إلحاق سنجقي حمص وحماه بوالي دمشق على شكل «مالكانه» ليستفيد من عائداتهما بعد أن أصبح ولاة دمشق أمراء الحاج

(١) للتوسع في معرفة أهمية طرابلس الاقتصادية والعسكرية أنظر:
Antoine Abdel Nour: Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane (XVIe-XVIIIe siècle- p. 305-316).

الشامي ومسؤولين عن تأمين نفقات قافلة الحاج[1]. واعتماداً على ما تمدنا به سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، فقد كانت المقاطعات والأقاليم والنواحي التي تُلزم جبايةُ أموالها الأميرية خلال القرن الثامن عشر في مركز الولاية، طرابلس، هي التالية:

جبيل وبلاد جبيل، البترون، الكورة، أنفة، الزاوية، جبة بشري، الهرمل، الظنية، عكار، إقليم الشعر، طرطوس، صافيتا، بعض المصالح في طرابلس المدينة.

أما حزور وحصن الأكراد فقد تبعا ولاية طرابلس، إلّا أن ندرة الوثائق وحجج الالتزام الواردة في سجلات المحكمة بخصوصهما في القرن الثامن عشر واعتبار حصن الأكراد مالكانة بتصرف والي طرابلس، ما دفعنا إلى الاكتفاء والإشارة إليهما فقط.

٢ - نظام الالتزام:

في اللغة، إلتزم الأمر أي أوجبه على نفسه، والتزم المال أي تعهد أن يؤديه، والتزم القرية أو الأرض يعني ضمنها بمالٍ معين يدفعه لصاحبها.

ويرى بعض الدراسات التاريخية أن أساس نظام الالتزام يعود، كطريقة لجباية الضريبة، إلى العصر العباسي الثاني حيث كان يعرف أحياناً بالضمانة وأحياناً بالقبالة لجأت إليه الدولة حين ضعفت سلطة الخلافة فتلاشت طريقة الجباية بواسطة موظفين تابعين للإدارة الحكومية المركزية[2]، وهو يعني أن يُجعل الشخص قبيلًا أي كفيلًا بتحصيل الضريبة لنفسه مقابل قدرٍ معلوم يدفعه، فيستفيد السلطان من تعجيل حصوله على المال ويستفيد المتقبل من

(١) رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨ ص ١٢٥. يذكر رافق أيضاً في ص ٢٢٢ أن نصوح باشا والي دمشق بين ١٧٠٩-١٧١٥ أمّن سلامة قافلة الحاج الشامي التي أعطي إمارتها إلى جانب منصبه كوال على الشام.

(٢) الدوري، عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي- ص ٢٧.

الفرق بين ما دفعه وما حصله[1].

وإذا كان تاريخ لجوء الدولة العثمانية إلى اعتماد نظام الالتزام ما زال موضع تباين كتابات المؤرخين والمهتمين؛ فمنهم من يعيده إلى عهد السلطان محمد الفاتح، ومنه من يجزم بأنه لم يتبع قبل عهد السلطان سليمان القانوني ثم شهد توسعاً في عهد السلطان مراد الثالث في الربع الأخير من القرن السادس عشر[2]. فإن الثابت لدينا، وطبقاً لما تتحفنا به سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، هو أن نظام الالتزام كان هو المعمول به ابتداءً من الثلث الأخير من القرن السابع عشر وطيلة الثامن عشر وحتى مجيء المصريين في حملتهم على بلاد الشام.

لقد كان الولاة، حكام الولايات كملتزمين كبار، يتسلمون الحكم مع لقب الباشوية بمرتبة «ميرميران» بطوغين أو بمرتبة «وزير» بثلاثة أطواغ، وذلك عندما تصدر الإرادة العليا بالموافقة على إحالة التزام جباية الأموال الأميرية من الولايات سنوياً على القادرين والنافذين من رجال الدولة[3]؛ وطبقاً لهذه الإرادة كان ملتزم الولاية يتعهد بمبالغ معينة يؤديها لخزينة الدولة بعضها عاجلًا وبعضها مؤجلًا، وفي بعض الأحيان كان يطلب منه الأداء كاملًا، علماً بأنه كان يدفع علاوة على ذلك مبالغ من المال لأصحاب الحظوة والنفوذ في العاصمة كي يضمن التقرب منهم والمساعدة في سنين لاحقة[4].

ولما كانت الدولة حريصة، وبشكل أساسي، على وصول الأموال إلى خزينتها في مواعيد معلومة تحددها، فإنها طلبت من ملتزمي الولايات تعيين مصرفيين في الآستانة ليضمنوا دفع المبالغ المدونة في عقد الالتزام فيما لو تخلّف أحدهم أو تمنع عن إيرادها في أوقاتها[5].

(١) الريّس، ضياء الدين: الخراج ص ٢٦٩.

(٢) عوض، عبد العزيز: نفس المرجع ص ١٨٢.

(٣) رافق، عبد الكريم: نفس المرجع، الصفحات: ٦٤-٦٥-٨٠-٨١.

(٤) عوض. نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٥) نفس المرجع، ص ١٨٢.

وكان للباشا الملتزم لقاء كل ذلك، وقد أصبح الحاكم الفعلي الغير منازع والواسطة بين دافعي الضرائب من الأهالي وبين الدولة، كان له الحق في استرداد ما دفعه عن طريق جباية الأموال الأميرية من باشويته وذلك بتلزيم مقاطعاتها وأقاليمها ومحلاتها سنوياً للمتنفذين والقادرين والوجهاء من مشايخها وأغواتها وأمرائها.

إن الإطلاع على ما يزيد على الثلاثماية وثيقة حجة التزام في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس العائدة للقرن ١٨ الميلادي، الموافق للقرن الثاني عشر الهجري، وبالتحديد بين عامي ١١١٢-١٢١٥هـ، وبعد فرزها والتدقيق في تفاصيلها، يسمح لنا باستخلاص الملاحظات الرئيسية التالية:

أ - ملاحظتان منهجيتان:

الأولى: إنه بسبب عدم ثبات الأوضاع الإدارية أو السياسية والعسكرية، وبسبب قلة الدراسات التاريخية العائدة للقرن ١٨ التي طالت عمق وتفاصيل تلك الأوضاع على مستوى المقاطعات والأقاليم، نرى أحياناً تداخلًا في الأحداث والأسماء بحيث بات من الصعوبة بمكان إطلاق الأحكام وتعميمها، وهذا ما يسمع للناقد المدقق بالعثور على بعض الثغرات من جهة وما يوقع الباحث عن غير قصد أو تقصير في بعض الهنات غير الهينات.

الثانية: إن فقدان بعض سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، بسبب الحريق الذي تعرضت له سراي طرابلس خلال الأحداث، وقصور هذه السجلات عن إمدادنا ببعض التفاصيل الهامة وخاصة الإدارية وعن إيراد وتدوين بعض الحجج أو غفلتها عن كتابة حجة التزام مقاطعة أو أكثر في سنة أو في سنين عديدة، كل ذلك شكل عائقاً أمام إتمام كل دراسة تطال قرناً كاملًا لجهة إيفائها كل حقوقها الواجبة.

ب - ملاحظات عامة:

١ - إن تلزيم المقاطعات كان دائماً محل اهتمام خاص وكامل من قبل الوالي؛ إذ أن العقد الحاوي تعهداً بالالتزام هو بين الوالي بحضوره شخصياً

أو من ينوب عنه، وفي الغالب يكون قائمقامه وكيلًا عنه، وبين الملتزم شخصياً أو وكيلًا ثابت الوكالة عنه.

٢ - إن تلزيم كل مقاطعة على حدة، وإن ظهر بحسب نص الوثيقة أنه حصل في قاعة المحكمة الشرعية (حضر فلان فتعهد والتزم بجميع مال ميري المقاطعة الفلانية)، إلّا أنه من الثابت والمنطقي أن يكون قد حصل ذلك باتفاق شخصي بين الوالي وملتزم المقاطعة وليس عن طريق المزايدة كما تورد بعض الدراسات والمصادر، حيث أن الثبات شبه الدائم لأرقام مبالغ التزام المقاطعات طيلة القرن ١٨ يجعلنا نتحفظ، بل نشك بأن عملية التلزيم كانت تتم بالمزايدة بين متنافسين كثر، وإنما يمكن القول أنه مع إحجام الوالي وخوفه من التلاعب بتلك الأرقام السنوية الثابتة فإنه كثيراً ما كان يعمد إلى فرض ضرائب مضافة على مال الإلتزام (رشوة أو إكرامية يقدمها ملتزم المقاطعة) كانت تدوّن في العقد على أنها دين شرعي في ذمة الملتزم أو على أنها مصاريف وضموم وعوايد[1]. هذا بالإضافة إلى أن عوامل عدة كانت تجعل الوالي يقرّ للملتزم بأحقيته بالتزام المقاطعة ليس أقلها دربته ووجاهته وقدرته المادية ومدة سطوته الناتجة عن تحكمه بأمور مقاطعته أو اعتماده على عصبية عائلية أو دينية.

٣ - مثلما أن الدولة كانت تحرص على وصول الأموال المتوجبة على الولاة إلى خزينتها كاملة وفي أوقات معلومة، كذلك الولاة كانوا يحرصون على سداد ملتزمي المقاطعات ما عليهم من أموال أميرية التزموا جبايتها، في مواعيد محددة ومنصوص عليها في متن العقد. من هنا يمكن تفسير احتواء الأغلبية الساحقة من حجج الالتزام على نصوص وعبارات وشروط وكفالات وتعهدات تضمن قيام الملتزم وعدم تخلفه عن أداء الأموال في أوقاتها أولًا وعن القيام بالواجبات الأمنية المتنوعة، طالما أن هموم الدولة باتت منحصرة

(١) إلى جانب العديد من الأخطاء والمغالطات التي يوردها الرحالة الفرنسي فولني، فهو يذكر أن التزامات المقاطعات كانت تتم بالمزايدة، وهذا ما دفع المؤرخين والدارسين إلى الوقوع بنفس الأخطاء والبناء عليها. يراجع: Volney: Voyage en Egypte et en Syrie. Page 282

في اثنتين فقط: جباية الأموال الأميرية أولًا واستتباب الأمن وعدم شق عصا الطاعة عليها ثانياً.

٤ - من النادر جداً خلو حجة التزام مقاطعة أو إقليم من مبالغ إضافية تعرّف في الوثيقة بالضموم والعوايد أو الدين الشرعي لخزينة الباشا، وهو ما يمكن اعتبار بعضه بلصاً أو ضرائب يفرضها الوالي على الملتزم الذي لا يرى حرجاً في القبول بها طالما إن إمكانية استرداد مال الالتزام والبلص متوفرة له من خلال إطلاق يده في أمور مقاطعته أو ناحيته، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن رهبة الحكام، الكبار منهم والصغار، كانت شديدة الوطأة على محكوميهم الداخلين في نطاق التزامهم، وإلى أن عادة التظلّم الفردي أو الجماعي كانت ما تزال غريبة عن تفكير العامة في تلك الفترة المبكرة وخصوصاً في المناطق الريفية.

٣ - عمليات الالتزام:

أ - المكان

سواء كان الدافع أو المبرر هو إضفاء الشرعية الدينية أو الإدارية - الرسمية، أو الحفاظ على تقليد متوارث اتبعه الولاة العثمانيون أو ندرة المباني الحكومية في مركز الولاية، أو تنفيذاً لرغبة الباب العالي أو لنص دستوري ملزم، سواء كان هذا أو ذاك، فإن المكان الوحيد لصياغة نص أو حجة الالتزام وإعلانه على الملأ وكتابته في السجل الرسمي هو المحكمة الشرعية في «طرابلس المحمية»، حيث ينعقد «مجلس الشرع الشريف» تحضره الهيئة الرسمية المؤلفة عادة من الحاكم الشرعي (القاضي)، نقيب الأشراف في المدينة والمفتي أو من ينوب عنهما بالإضافة إلى طرفي العقد: ملتزم المقاطعة شخصياً أو وكيلًا «ثابت الوكالة عنه ثبوتاً شرعياً» والباشا الوالي أو من ينوب عنه من أركان إدراته: القيمقام، الكتخدا، متسلم المدينة، كاتب العربية بالديوان، ترجمان الديوان، الصفرجي باش أو غيرهم.

وإن حصل في أحيان قليلة أن انعقد المجلس الشرعي خارج مركز

الولاية، وخاصة عند تلزيم إحدى المقاطعات الجنوبية التابعة لولاية طرابلس كجبيل أو البترون، فإن الحاكم الشرعي ينتدب أحد أعضاء المجلس لمهمة محددة «المعيّن في الخصوص» هي الأشراف والاستيثاق من حضور طرفي العقد أو وكيليهما، ومن اتفاقهما على تفاصيله بما فيها مبلغ الالتزام وطريقة التسديد، ثم يعود العضو المنتدب وصحبه إلى «مجلس الحكم وفصل القضا وقرروا ذلك بين يدي مولانا سيدنا الحاكم الشرعي المشار إليه وحكم بموجبه وألزم العمل بمقتضاه وأمر بتسطيره فسطر في..»

هذا ما حصل مثلًا في عام ١١٦١هـ ١٧٤٨م عند تلزيم «مال نفس جبيل وتوابعها مع جميع ناحية جبيل ولواحقها من أعمال طرابلس المحمية مدة سنة كاملة»، حيث عقد المجلس في قرية لاسا من قرى ناحية جبيل وحضره «فخر المحررين السيد يحي أفندي الحسيني المعين في الخصوص الآتي بيانه من قبل عمدة العلماء و.. الحاكم الشرعي الموقع خطه الكريم أعلاه»[١].

كما حصل عام ١١٦٢هـ - ١٧٤٩م عند تلزيم «نفس جبيل وبلاد جبيل»، فعقد مجلس الشرع الشريف في «سراية بيروت لدى كاتبه المعين في الخصوص... من قبل الحاكم الشرعي» حيث حضر العقد كل من مفتي بيروت ونقيب أشرافها ودزدار قلعتها وعدد من الخطباء والمشايخ والوجوه»[٢].

كذلك الأمر عام ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م حيث انعقد مجلس الشرع «على شاطئ نهر بزيزة التابع لناحية الكورة من أعمال طرابلس المحمية» عند تلزيم جميع مال ميري نصف مقاطعة البترون لأولاد الشيخ إبراهيم الحمادي وهم: ملحم، علي، حسين وعيسى مدة سنة كاملة بمبلغ ٢٢٥٠ غرشاً، وقد ناب عن الوالي: «فخر اقرانه أبو بكر آغا صفرجي باش الوزير المحتشم بوكالته عن سعادته...»[٣]

(١) سجل المحكمة الشرعية في طرابلس رقم ١٠، ص ٤٧، العائد للعام ١١٦١هـ-١٧٤٨م.
(٢) سجل ١٠- ص ١٦٣- عام ١١٦٢-١٧٤٩.
(٣) سجل ١٥، ص ١٠٠- عام ١١٧٠-١٧٥٦.

ب - تلزيم المقاطعات:

إن تقسيم الولاية إلى مقاطعات أو نواح، وكثيراً ما اختلطت التسميات وتقاطعت في وثائق حجج الالتزام، لم يكن وليد تدابير حكومية في القرن الثامن عشر الذي نشهد فيه وإلى حد كبير ثباتاً في جغرافية تلك المقاطعات والنواحي، بل إن حدود هذه كانت نتيجة لتجانس أغلبية سكانية فيها، عرقياً ودينياً وطائفياً من جهة، ولعملية استمرار وتراكم تعامل حكومي امتد لمئات السنين من جهة ثانية ونتيجة لتأصل ودوام سيطرة عائلات ملتزمة نافذة من جهة ثالثة. وهذا ما يفسر، إلّا في حالة سيطرة آل حمادة والتزامهم لمقاطعات الجبة والبترون والكورة وجبيل حتى عام ١٧٧٢م، احتكار ملتزمين ينتمون في أصولهم البعيدة أو القريبة لمناطق أو مقاطعات بعينها.

وقد درجت العادة في القرن ١٧ على الأقل، أن تتم عمليات التلزيم لكل مقاطعة على حدة، غير أن تذبذباً وتغيراً كبيرين طرآ على عملية التلزيم على مستوى المقاطعة بكاملها أو نصفها أو ثلثها أو سدسها أو مَرية مَرية خلال القرن ١٨ . فنشهد حتى بداية الأربعينات منه أن غالبية مطلقة من عقود الالتزام كانت تجري على مستوى المقاطعة كلها. وهذا ما حصل مثلًا في سنوات ١٧١٥ و١٧٢٣ و١٧٢٨ و١٧٤٢، حيث تم تلزيم المقاطعات والنواحي التابعة لولاية طرابلس من صافيتا وطرطوس وإقليم الشعرا حتى جبة بشري والبترون وجبيل[1] . غير أنه منذ العام ١٧٤٣ بدأنا نشهد عمليات تلزيم تتم قرية قرية أو مجموعة صغيرة من القرى والمزارع في كل من ناحيتي الزاوية وعكار لمشايخ أو وجهاء القرى، في حين لُزِّمت بقية النواحي والمقاطعات للملتزمين الكبار[2] . وهذا ما حصل أيضاً في عام ١٧٤٨ حين حضر بعض مشايخ كبريات قرى جبة بشري ليلتزم كل منهم جباية مال ميري قريته كوكيل عن أحد مشايخ بني حماده من أبناء أبي ناصيف وأبي حيدر وأبي حسين

(١) سجلات ٤-٥-٦-٧-٨ العائدة للأعوام ١٧٢٢-١٧٢٣-١٧٢٧-١٧٢٨-١٧٤٣-١٧٤٤-١٧٤٥ و١٧٤٦م.
(٢) سجل ٨، ص ٦٤-٦٧ العائد للسنوات من ١٧٤٣ حتى ١٧٤٦م.

وأسعد وعيسى الحماديين[1] .

وفي عامي ١٧٤٩ و١٧٥٦ لزّمت مقاطعة صافيتا على أساس العهد (جمع عهدة) أو المحلات: عهدة بيت رسلان، بيت شمسين، محلة أبو علي حسن، محلة بركات ومحلة طيشور لكبار وجهاء آل الشبلي بمبالغ تتراوح بين ٢٤٠٥٠ غرشاً و٩٠٠٠ غرشاً ما عدا الضموم والعوايد والدين الشرعي[2] .

أما التزام ثلث أو ثلثي المقاطعة فهذا ما كان يحصل بشكل شبه دائم في ناحية الكورة المقسمة إلى عهدتين، في عام ١٧٥٦ التزم الأمراء الأيوبيون الأكراد «بجميع مال ميري ثلثي ناحية الكورة» بطريق الاشتراك بمبلغ ١٢٨٢٣ غرشاً، والتزم موسى ولد عساف العازار الثلث الآخر بمبلغ ٤٥٢٧ غرشاً، في حين التزم ثلاثة من الأمراء الأيوبيين مال ميري مقاطعة أنفة بمبلغ ٣٣٠٠ غرشاً ما عدا الدين الشرعي والضموم[3] .

أما التزام النصف فكثيراً ما كان يحصل في مقاطعة البترون في منتصف القرن الثامن عشر لأبناء الشيخ إبراهيم الحمادي أو السدس في عام ١٧٤٨ للشيخين حسين وحسن حيدر حمادة ثم تعود لتلزم بكاملها في الثمانينيات للأمير يوسف الشهابي[4] .

وهنا لا بد لنا من القول أن جمع التزامات أكثر من مقاطعة بيد أفراد من عائلة واحدة، كما الحال في المقاطعات الجنوبية من ولاية طرابلس الهرمل، الجبة، البترون، جبيل والكورة مع بني حمادة ثم مع الأمراء الشهابيين إنما يعود إلى أحد عاملين اثنين: أولهما تغلب هذه العائلة وتنامي قوتها العسكرية وبالتالي تمدد سيطرتها خارج مقاطعتها ومن ثم اجبار والي طرابلس على إيلاء أمر جباية الأموال الأميرية فيها وفي المقاطعات المجاورة إلى كبير هذه

(١) سجل ١٠، ص ٢٥-٢٦-٢٧ العائدة للسنة ١١٦١هـ-١٧٤٨م.
(٢) سجل ١٠، ص ١٦٣-١٦٤ وسجل ١٥ ص ٣٠ العائد للسنة ١٧٥٦م.
(٣) سجل ١٥، ص ٢٧-٢٨-٢٩. يراجع أيضاً سجل ١٩ وسجل ٢٦ العائدين للعامين ١٧٦٥-١٧٨٩.
(٤) سجل ١٠ ص ٣٢ عام ١٧٤٨ وسجل ١٥ ص ١٠٠ عام ١٧٥٦ وسجل ٢٦ ص ٨٥ عام ١٧٨٩م.

العائلة أو إلى أبنائه وإخوته. وليس أدل على ذلك مما تظهره حجج الالتزام في سجلات المحكمة الشرعية من تمنع مشايخ آل حماده من الحضور إلى مجلس الشرع في مركز الولاية، إلا فيما ندر، والاكتفاء بإرسال وكلاء عنهم لابرام عقد الالتزام أمام القاضي والوالي أو أن ينتقل مجلس الشرع إلى حدود المقاطعات أو إلى سراي بيروت لاتمام الأمر.

وثانيهما: رضى الدولة أو الوالي عن سلوك أحد المتنفذين والوجهاء وتقرب هذا منهم بالمال أو بالمساعدة العسكرية فيعهد الوالي إليه بأمر تلزيم مقاطعتين أو أكثر. وهذا ما نستخلصه من مجمل علاقة والبي طرابلس وصيدا في نهاية القرن ١٨، وخصوصاً عندما جمع أحمد باشا الجزار أمر الولايتين بين يديه، مع الأمراء الشهابيين ابتداء من ملحم فيوسف وبشير مروراً بفترة تلاعب الجزار بأمور إمارة الجبل والمناطق الشمالية منه ما بين بشير وأبناء يوسف.

أما المقاطعات التي لم تطلها القسمة إلى النصف أو الثلث أو غيرهما فهي: إقليم الشعرا، مقاطعة الظنية، بلاد جبيل، نفس الهرمل، طرطوس، والمصالح العامة داخل طرابلس كالتحميص خانة والقهاوي، المسلخ، الملّاحة، الكمرك، ميزان المحرير وغيرها.

ج - الملتزمون:

إن متابعة وافية لأسماء الأشخاص والعائلات المتلزمة جباية الأموال الأميرية من المقاطعات التابعة أو المؤلفة لولاية طرابلس تستدعي في بعض جوانبها، علاوة على ما تمدنا به حجج الالتزام، قراءة تاريخية للتطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها بعض تلك المقاطعات وخاصة ما كان منها ساحة تجاذب بين القوى المتغلبة كجبيل والبترون والكورة والجبة والزاوية أو تلك التي لم تكن في بداية القرن قد أكمل وجهاؤها وأعيانها سيطرتهم ومدّ نفوذهم فيها؛ فإذا كان بنو الرعد في الظنية وآل دندشلي في إقليم الشعرا وبنو الشبلي في صافيتا قد رسخوا نفوذهم قبل بداية القرن ١٨، فإن الصراع على التزام وحكم مقاطعة عكار ظل قائماً طيلة العقدين الأولين من القرن بين آل

حمادة وآل المرعبي الذي استقر لهم الوضع إلى درجة كبيرة بعد ذلك.

غير أن نزاعات الملتزمين داخل العائلة الواحدة أو بينها وبين بقية العائلات الطامحة لانتزاع التزام مقاطعة ما هي التي تفسر برأينا إلى حد بعيد قسمة التزام المقاطعة الواحدة إلى عهدات متعددة وإلى تفتيته على مستوى القرية الواحدة وفي أحسن الأحوال، أحياناً قليلة، إلى اشتراك اثنين أو ثلاثة أو أربعة من الوجهاء المتنفذين في التزام المقاطعة أو الناحية مناصفة أو مثالثة أو مرابعة.

إن العصبية العائلية وقوة الشكيمة والقدرة المالية والعسكرية الموظفة في عمليات التقرب من الوالي ومن مصادر القرار، والظروف السياسية التي يحسن المقتدر الطامح استغلالها هي الشروط الواجب توفرها في من يحوز حكم مقاطعته والسيطرة عليها، والتي من أهم مظاهرها وأدواتها هو التعهد والالتزام بتحصيل الأموال الأميرية من المكلفين بدفعها. وهكذا تمدنا سجلات المحكمة الشرعية بأسماء العائلات الحاكمة في مقاطعاتها في القرن ١٨؛ فمنها من كان حضوره السياسي قد تأكد ولفترة طويلة في القرن ١٧ وامتد إلى العقد الثامن من القرن الثامن عشر كآل حمادة الذين كان صراعهم مع آل الرعد في الظنية قد حسم لمصلحة هؤلاء منذ الربع الأخير من القرن ١٧، ومع آل المرعبي في عكار في الربع الأول من القرن ١٨، ثم خفّ حضورهم المتقطع في نواحي الزاوية والجبة والكورة شيئاً فشيئاً حيث تفيدنا سجلات المحكمة الشرعية أنه مع نهاية النصف الأول من القرن ١٨ كان آل حمادة ما زالوا يلتزمون هذه المقاطعات أو بعضها من ولاة طرابلس.

ففي العام ١٧٤٨، وفي حجج التزام منفصلة الواحدة عن الأخرى، التزم بعضٌ من مشايخ قرى الجبة وهي: حصرون، حدشيت، بقاع كفرا، بشري، أيطو[1]، بزعون، كفرسغاب، تولا، عينتورين واجبع، التزم كل منهم مال ميري القرية أو القرى التابعة للمقاطعة من والي طرابلس سعد الدين باشا بوكالتهم عن مشايخ بني حماده أبناء: أبي ناصيف، أبي قاسم، عيسى، أسعد وأبو حسين صالح حمادة.

---

(١) ورد في الوثيقة أن أيطو من قرى جبة بشري. يراجع سجل ١٠ ص ٢٥-٢٦ و٢٧.

كذلك الأمر التزم مشايخ من بني حمادة مقاطعة البترون وبلاد جبيل، في حين كانت ناحية الزاوية يلتزمها «الأمير يوسف ابن الأمير موسى (الأيوبي) والشيخ مرعب ولد جرجس والشيخ شديد ولد عساف العازار والشيخ ضاهر ولد يوسف» بمبلغ ١٦٣٢٧ قرشاً للشيخ ضاهر النصف كاملًا وللبقية النصف الآخر[1]؛ ومقاطعتي الكورة وأنفة يلتزمها مثالثة السادة الواردة أسماؤهم أعلاه: موسى، مرعب وشديد العازار: مال الكورة ١٨٠٠٠ قرش ومال أنفة ٣٠٠٠ قرش[2].

إن عملية تفتيت التزام المقاطعات إلى عهدٍ (جمع عهدة)، كما كان يحصل في صافيتا، أو محلاتٍ أو قرى لا يمكن تبريره إلّا في ضوء تحلل قوة عائلة ملتزمة واحدة في نطاق المقاطعة أو في فترة تنازع قوتين للسيطرة على مقاليد الأمور في مقاطعة ما، مما يسمح للوالي بالتعامل مباشرة مع أبناء ولايته من خلال تلزيم جمع ضرائبها قرية قرية لمشايخها (مخاتيرها) بالتعاون مع أمين الناحية أو المقاطعة الذي كان عليه أن يشرف على جمع الأموال وضبط الحسابات معهم، هذا ما حصل مثلًا في عام ١٧٤٣ في مقاطعة الزاوية[3]، وفي ناحية عكار حيث برز ملتزمون مغمورون لسنة واحدة أهمهم «عبدالله أفندي كاتب الوزير» والمشايخ أحمد وحمزة وإبراهيم «أولاد معيط» وحسين ابن وهبة ومحمد ابن عبد الرحمن والشيخ عبدالله وعبدالله ابن فاضل آغا[4].

أما في العقد الأخير من القرن الثامن عشر فنجد أن لائحة أسماء عائلات الملتزمين في المقاطعات التابعة للولاية هي على الشكل التالي:

طرطوس : أحمد آغا ترجمان الديوان في طرابلس الشام وولده إبراهيم آغا.

---

(١) سجل ١٠ ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) سجل ١٠ نفس الصفحة.

(٣) سجل ٨ الصفحات ٦٥-٦٦-٦٧- و٩٣.

(٤) سجل ٨ ص ٩٢-٩٣.

أقلام صافيتا الشيخ صقر المحفوض (الشبلي).

ونواحيها :

الشعرا : درباس آغا ابن حمزة الدندشلي.

عكار : عهدة الجومة ثلث عكار لعلي بيك الأسعد المرعبي، عهدة القيطع ثلث عكار لعبد الرزاق بيك ابن شديد عثمان باشا المرعبي، عهدة البيرة ثلث عكار لعلي بيك ابن عبد القادر بيك (قيمقام طرابلس).

الظنية : عباس آغا ابن شديد رعد.

الكورة وأنفة : المير علي ابن المير محمد الكردي الأيوبي وأبناء الذميين عساف وموسى العازار، الهرمل، البترون، جبيل، جبة بشري والزاوية فلا تفيدنا سجلات المحكمة الشرعية بشيء في خصوص تلزيمها بعد عام ١٧٨٩ حيث التزمها جميعها الشيخ فارس ولد منصور الشدياق بوكالته عن الأمير يوسف الشهابي[1].

إن غياب حجج التزام المقاطعات هذه قد يعود في رأينا بالدرجة الأولى إلى جمع أحمد باشا الجزار ولايات بلاد الشام الثلاث صيدا ودمشق وطرابلس بين يديه فلا يستبعد أن تكون إقامته الدائمة في عكا وتوجه الأمير بشير الشهابي والأمراء أبناء يوسف إليه للحصول على التزامات مناطق الجبل ومقاطعات ولاية طرابلس الجنوبية، ما جعل تسجيل الحجج يتم في سجلات المحكمة الشرعية في عكا أو في صيدا.

وفي الخلاصة لا بأس أن نورد أسماء العائلات الكبيرة التي التزمت لفترات طويلة خلال القرن ١٨ جباية الأموال الأميرية من مقاطعاتها وأسماء أهم أبنائها ووجهائها الملتزمين:

---

(١) يراجع سجل ٢٦ العائد للسنوات ما بين ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م و١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م والسجل رقم ٢٩ العائد للسنتين ١٢١٥ و١٢١٦هـ/ ١٨٠٠ و١٨٠١م.

جبيل : أبناء إبراهيم حمادة: ملحم، علي حسين وعيسى، حسين حيدر حمادة، حسن حيدر، أبناء اسماعيل، ثم الأمير يوسف الشهابي.

الزاوية : شديد ولد ضاهر، فارس ولد الشمر، حنا ولد الخوري موسى، عبدالله ولد فاضل الخازن، الشدياق إبراهيم ولد طانيوس، سليمان ولد رزق وأنطون ولد ديب، **جرجس ولد الشمر**، أنطانيوس مرقص، أنطانيوس ولد سليمان الشاعر، موسى ولد نصار **وضاهر ولد يوسف ضاهر**، الشدياق إبراهيم اليازجي، أنطانيوس ولد فارس الشمر، **شهيد ولد عساف العازار**، الأمير يوسف ابن الأمير موسى، مرعب ولد جرجس، **شديد ولد عساف العازار**، **الأمير يوسف الشهابي**.

جبة بشري : آل حمادة: **أبو ناصيف**، أبو قاسم، حسين عيسى، أسعد، صالح، أبناء إبراهيم، **أبناء اسماعيل**، جندب، سلمان، أبو حسين، **الأمير يوسف الشهابي**.

الكورة وأنفة : الأمراء الأكراد الأيوبيون: قاسم بن محمد، موسى بن أحمد، أحمد، أحمد بن ادريس، محمد بن كنعان، **علي بن حسان**، يوسف بن موسى، قاسم بن حسان، **محمد بن علي غصوب**، علي بن محمد، **والأمير يوسف شهاب**.

الظنية : فاضل بن الشيخ رعد، محمد بن الشيخ فاضل الشهير بأبي أسعد، **ناصيف بن محمد كنعان**، شديد بن يوسف فاضل، إبراهيم بن محمد كنعان، أبو بكر بن محمد رعد، **عباس بن شديد رعد**.

عكار : محمد آغا أبو حيدر، عبدالله حلبي بن محمد كاتب الوزير (الوالي) مصطفى باشا، **أولاد معيط**: أحمد، حمزة وإبراهيم، علي آغا بن شحر، حسين بن أحمد أفندي زاده، مصطفى بن حسين آغا الدند، **عثمان بن عبدالله**

الداود المرعبي، عبدالله بن محمد زرملي زاده، **سليمان آغا الحيدر**، حسين اليوسف الدندش، **مصطفى تلي زاده** علي آغا شمس، حسين ابن الساروط، حسين بن موسى، مجموعة ملتزمي قرى (١٧٤٩) برتبة أو لقب جندي: عثمان، مصطفى، أحمد، اسماعيل، الشيخ حمزة المراد، أحمد أفندي كاتب ديوان طرابلس، الشيخ إبراهيم المراد، **ولدي الشيخ شديد الناصر سلهب واسماعيل**، عمدة الأمراء الكرام **محمد بيك الأسعد**، عمدة الأمراء الكرام **علي بيك الأسعد**، إبراهيم **بن عثمان باشا شديد**، عبد الرزاق بيك ابن شديد عثمان باشا.

الهرمل : آل حماده أبناء قانصوه وأحفاده: زامل، قاسم، موسى، حيدر وقانصوه، **ناصيف**، الأمير يوسف الشهابي (١٧٨٩).

طرطوس : محمد ابن المقدم مصطفى، مصطفى آغا ابن حسين آغا، أحمد آغا ترجمان الديوان ابن مصطفى آغا، علي آغا ابن الحاج أحمد آغا ترجمان ديوان طرابلس الشام، إبراهيم آغا ابن أحمد آغا.

الشعرا : آل دندشلي: اسماعيل آغا، **سليمان الحيدر**، حسين، رستم، حمود درباس ابن حمزة، **سليمان آغا وحسين آغا الدندش**.

صافيتا : آل الشبلي: **درويش**، ملحم بن حسين شمسين، حسن بركات، **محفوض بن درويش**، حسين بن الشيخ يوسف وسيفي آغا بن عبدالله، علي بن حسين الشبلي، أحمد بن حسن ديب، المقدم دندش بن سلمان شمسين، المقدم فهد رسلان، شمسين بن محمد، سليمان الحيدر، **صقر بن الشيخ محفوض الشبلي**، محمد بن الشيخ محفوض.

نفس طرابلس:

التحميص خانة
مع القهاوي : حسن آغا مصطفى القهوجي باش، محمد آغا بن عثمان الكردي حسين آغا الكردي القصاب، علي آغا ابن جوقدار الوالي، عبدالله بن حجازي ومصطفى بن عبد ابن بغداد، الحاج اسماعيل التيزيني، خليل بن أحمد آغا قبوجي.
مسلخ خانة : درويش بن مصطفى الشهير بابن قلقاس.
الملّاحة : الحاج حسن آغا.
كمرك اسكلة طرابلس الشام : حسن آغا بن محمد آغا (ربما ابن كتخدا الوزير مصطفى باشا)
ميزان الحرير : حسن آغا ابن محمد آغا.

د - عقد الالتزام:

إن السمة العامة لجميع حجج التزام المقاطعات هي الصياغة الركيكة التعابير العربية والتشابه المطلق في ترتيب مواد وفقرات العقد دون ترقيم والديباجة الواحدة وعبارات التفخيم للرجال الرسميين.

فإذا كان لقب قيمقام الوالي هو عمدة الأماجد والأكارم، ولقب الكتخدا والموظفين الملتصقين بالوالي هو فخر أقرانه، فإن الألقاب التفخيمية التي تسبق وتلي اسم القاضي - الحاكم الشرعي أو الوالي - الباشا - الميرميران، والتي لا تخلو منها حجة التزام واحدة، هي أقرب إلى «وردٍ» يغلب عليه كلام المديح وأسلوب السجع.

١ - **ألقاب قاضي الشرع الشريف**: عمدة العلماء والمدرسين، زبدة النواب المتشرعين، مختار الموالي المعظمين، خادم شريعة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، الحاكم الشرعي الموقع خطه الكريم أعلاه دام فضله وعلاه.

٢ - ألقاب الوالي:

أمير الأمرا الكرام، كبير الكبرا الفخام، ذوي القدر والاحتشام، سليل الوزرا العظام، ناشر لوا العدل في الأنام، حضرة الحاج. . . والي ولاية طرابلس الشام حالًا، أدام الله تعالى إجلاله وختم بالصالحات أعماله، الوزير المحترم والدستور المكرم، صاحب الدولة والاقبال والسعادة والإجلال. . . أدام الله تعالى إجلاله وأبد سعادته وإقباله. .

أما النقاط/ المواد الواردة في كل حجة التزام مقاطعة أو ناحية أو قرية أو مزرعة فهذه أهمها:

١ - **الحضور**: الهيئة الرسمية للمحكمة، الوالي (يذكر اسمه الأول مع رتبة الباشوية وبقية الصفات والألقاب) اسم الملتزم أو الملتزمين أو من ينوب عنه أو عنهم كوكيل ثابت الوكالة الشرعية، الكفيل أو الكفلاء الذين غالباً ما يصطحبهم الملتزم معه إلى الجلسة من وجهاء أو مشايخ/ مختاري القرى، الشهود من موظفين أو رجال دين أو مرافقين.

٢ - مدة الالتزام والتواريخ:

يتميز نظام الالتزام عن غيره من الأنظمة التي اتبعتها الدولة العثمانية لجباية الأموال الأميرية: أعشار، خراج ورسوم، بأنه محدد المدة الزمنية بسنة مارتية/ ميلادية واحدة تجدد بين الوالي الملتزم الكبير الجديد وبين ملتزم أو ملتزمي المقاطعة، في حين أن نظام جباية تلك الأموال عن طريق النظام الاقطاعي: التيمار، الزعامت، الخاص، وغيرها كان يقتضي بقاء الإقطاعية بيد المقتطع له طيلة حياته.

لذلك نجد أن جميع حجج الالتزام الواردة في سجلات المحكمة الشرعية مهما كان حجم أو الحيز الجغرافي لعهدة الالتزام من مقاطعة أو ناحية أو إقليم أو محلة أو قرية أو مزرعة، نجدها تنص على عبارة واحدة محددة هي: «. . . وذلك بجميع مال ميري. . . من أعمال طرابلس المحمية (أو التابعة لإيالة طرابلس) مدة سنة كاملة مارتية هي سنة. . . من ابتداء

المارت إلى انتهائه...»

أما تاريخ الاتفاق على عقد الالتزام وتدوينه في السجلات فيتفاوت بين سنة وأخرى، وإن كان في الغالبية المطلقة هو شهرت مارت[1] حيث نقرأ أن الحاكم الشرعي «حكم بموجبه وألزم العمل بمقتضاه وأمر بتسطيره فسطّر في ابتداء مارت سنة...».

إلا أن عقود التزام كثيرة مؤرخة في أشهر أخرى من السنة: «أوائل شعبان المعظم، غرة جمادى الأول المعظم، الثامن من ربيع الأول، السابع والعشرين من محرم سنة...».

ونرجح أن السبب الرئيسي في هذا التفاوت هو الفارق المتراكم سنوياً، عشرة أيام، بين السنة الميلادية والسنة الهجرية، واستنساب محرّر السجلات في المحكمة في أن يؤرخ العقد تارة بالشهر المارتي وتارة بالشهر القمري، أما السنوات فهي تكتب دائماً بالتقويم الهجري؛ بالإضافة طبعاً إلى ما قد تحمله التطورات السياسية، والإدارية من تغيير بعض الولاة قبل انتهاء مدة ولايتهم فيعمد الوالي الجديد إلى تلزيم المقاطعات فور وصوله دون انتظار انتهاء مدة العقود السابقة ويتحمل بالتالي دافعو الضرائب النتيجة إرهاقاً وعنتاً.

٣ - المبالغ وطريقة التسديد:

إن طبيعة الأرض وأصناف المنتوجات الزراعية الشجرية منها والأرضية واتساع المقاطعة وقربها أو بعدها عن مركز الولاية والظروف السياسية والعسكرية والعائلية والطائفية لبعض المقاطعات، كلها عوامل أثرت بشكل أو بآخر، واحدها أو جميعها، في تحديد المبالغ التي يلتزم بتأديتها للوالي ملتزم أو ملتزمو المقاطعات.

فما بين مقاطعة الهرمل وتوابعها، بظروفها السياسية الناتجة عن العلاقة

(١) مارت هو شهر آذار باللغة التركية وبه تبدأ السنة المالية.

المتوترة بين والي طرابلس وملتزميها آل حمادة، وما بين مقاطعة صافيتا المتسعة الأرجاء يفسّر الفارق الكبير في مال التزام كل منهما: الهرمل طيلة القرن ألفي قرش وصافيتا تتراوح مبالغ التزامها بين ٢٧٥٥٠ قرشاً و٣٣٠٥٠ قرشاً، وما بين مقاطعة طرطوس ٦٥٠٠ قرش وعكار ٣٢٣٩١ قرشاً.

إن الأمر الأساسي الذي تسهل ملاحظته من خلال تتبع دقيق لأرقام مبالغ إلتزام المقاطعات التابعة لولاية طرابلس هو الثبات شبه الكامل لحجم تلك الأرقام ما بين أول القرن ١٨ ومنتصفه وآخره. وهنا نورد الأرقام التالية:

جبيل : ٩٦٠٠ قرش - ١١٦٠٠ قرش.
البترون : ٤٥٠٠ قرش.
جبة بشري : ٦٥٠٠ قرش.
الزاوية : ١٧٠٠٠-١٦٣٢٧-١٠٥٨٦ قرش.
الكورة : ١٦٣٠٠-١٨٠٠٠-١٧٣٥٠ قرش.
أنفة : ٣٣٠٠ قرش.
عكار : ٣٢٣٩١ قرش.
الشعرا : ١٥٠٠٠ قرش.
الظنية : ٥٦١٩ قرش.
الهرمل : ٢٠٠٠ قرش.
طرطوس : ٦٥٠٠ قرش.
صافيتا : ٢٧٥٥٠-٣٣٠٠٠-٢٥٠٠٠-٣٣٥٠٠ قرش.
داخل طرابلس : التحميص خانة مع القهاوي ٢٥٠٠-٣٩٦٠-٥٥٠٠ قرش.
: - الملاحة ٦٥٠٠ قرش.
: - الكمرك ١٧٥٠٠ قرش.
: - ميزان الحرير ٢٢٥٠٠ قرش.

أما مقاطعة حصن الأكراد الداخلة في حيازة الوالي/ الوزير بطريق المالكانة فقد كان مال التزامها ٢٨٥٠٠ قرش.

وقد كانت العبارة التي ترد في كل حجة التزام تقريباً تعرّف الأموال التي

يلتزم بها الملتزم بجبايتها من مقاطعته فهي «الأموال الأميرية من محالها». في حين أن حججاً قليلة كانت تفصّل أنواع هذه الأموال الضرائبية مثل: «أعشار وخراجات ومشاهرة رجال ورسومات عادية»[1].

كما ترد دائماً وفي كل الحجج عبارة: «... ما عدا مال أوقاف وتيمار مستحفظان وجزية نصارى القاطنين في الناحية وما يأتي من طرف الدولة العلية بموجب فرمان عالي وجرح غليظ والعياذ بالله...».

غير أن مبالغ إضافية كانت تُزاد على مال الالتزام الأساسي يتوجب على الملتزم تأديتها بعد جمعها معاً في حجة الالتزام. هذه المبالغ تذكر في الحجة على أنها: دين شرعي في ذمة الملتزم لخزينة الوالي و«ضموم معتادة، مصارف، عوايدات، قبوخرجي، زرخلية، مشاهرة المحكمة العلية، خدم، استعجالات، مصارف الزخاير...»

إلا أننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن بعض هذه الديون والضرائب لا تزيد عن أن تكون رشوة أو إكرامية يدفعها الملتزم، إلى جانب مال الالتزام، عن طيب خطر أو يفرضها الوالي عليه فلا محيد من تأديتها؛ وهذا ما أشار إليه بعض الرحالة الأجانب على أنه ضرائب خارجة وبلصاً أو علاوات تؤخذ ابتزازاً[2].

إلا أن حجج التزام المقاطعات تسمح لنا بإبداء ثلاثة ملاحظات رئيسية في هذا الصدد هي:

الأولى: إن بعض العقود/ الحجج يخلو تماماً من هذه الديون أو الضرائب أو المصاريف، وهو ما يظهر، أكثر ما يظهر، في مجمل حجج التزام المقاطعات التي يتولاها مشايخ آل حماده، ويرجح أنه عائد إلى طبيعة العلاقة التي قامت بينهم وبين ولاة طرابلس المتّسمة غالباً بطابع التغلب والسيطرة أكثر مما اتسمت بروح التعاون والتآلف؛ كما يظهر ذلك في حالة

(١) سجل ٨ ص ١٧٠ العائد للسنة ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م.
(٢) Volney: Voyage en Egypte et en Syrie. 2e. vol. p. 281.

ملتزمين أقوياء في عائلاتهم ومناطقهم خصوصاً إذا اشترك إثنان أو أكثر في التزام مقاطعة ما؛ والأمثلة على ذلك كثيرة في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

ففي العام ١٧٢٣ مثلًا، إلتزم الأميران الأيوبيان قاسم بن محمد ومحمد بن كنعان جميع مال ناحية الكورة، وشديد ولد الضاهر وفارس ولد الشمر جميع ناحية الزاوية[1]، والأمثلة على ذلك كثيرة.

الثانية: إن المبالغ المفروضة تتفاوت من جهة، من سنة إلى أخرى، ومن جهة أخرى حسب حجم أرقام الالتزامات الأصلية. ففي العام ١٧٤٩ التزم الشيخ درويش الشبلي وابن أخيه ملحم بن حسين «المال المرتب على الأربع محلات المعبر عنها بالعهدة من مقاطعة صافيتا» بمبلغ ٢٤٠٥٠ غرشاً وأضيف إليها عن طريق الدين والضموم مبلغ ٢٠١٤٣ قرشاً[2].

في حين أن مال التزام ناحية الزاوية عام ١٧٤٨ كان ١٦٣٢٧ لم يضف عليه عن طريق الدين والضموم والقبوخرجي إلا مبلغ ٣٣٨٢ قرشاً[3].

وفي بداية القرن كانت أغلب حجج التزام مقاطعة الظنية تخلو من مبالغ الدين والضموم؛ إلا أنه ومع بداية النصف الثاني من القرن أضيف في أغلب حجج التزامها على المال السنوي البالغ ٥٦١٩ قرشاً مبلغ ٤١٨٠ قرشاً ضموماً وديوناً وأحياناً مبلغ ٣٣٨٠ قرشاً فيكون المجموع في سنة ما ٩٨٩٩ قرشاً وفي سنة أخرى ٨٩٩٩ قرشاً.

الثالثة: إن حجج التزام المصالح داخل طرابلس/ المدينة تخلو تماماً من أية ضرائب أو ديون أو ضموم. ويرجّح أن هذا يعود إلى أن ملتزمي هذه المصالح هم من الأشخاص المقربين من الوالي أو من حاشيته إن لم يكونوا

(١) سجل ٤ ص ١٤٩.
(٢) سجل ١٠ ص ١٦٣.
(٣) سجل ١٠ ص ٢٤٣. القبوخرجي يرجع أنها الاستعمال العامي لكلمة قبجي أو قابجي وهي كلمة تركية تعني حامل فرمان السلطان بتقرير الولاية. وفي بعض الاستعمالات تعني بواب دائرة في قصر السلطان.

بالفعل يلتزمون الأموال الأميرية لهذه المصالح لصالح الوالي نفسه بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة تسديد أموال الالتزام فيها تختلف تماماً عن طريقة تسديد أموال التزام بقية المقاطعات خارج المدينة.

في العام ١٧٢٣ التزم مقاطعة «التحميص خانة بتوابعها» حسن آغا ابن مصطفى القهوجي باش[1]. وفي عام ١٧٤٨ التزمها علي آغا ابن جوقدار الوالي[2] – وفي العام ١٧٥٦ التزم مال ميزان الحرير والملّاحة وكمرك الأسكلة «فخر الاشباه والاقران الحاج حسن آغا ابن محمد آغا»[3] وفي عام ١٧٨٨ التزم مال التحميص خانة خليل بن أحمد آغا قبوجي[4].

أما مسألة تسديد الأموال جميعها للوالي/ الباشا، فكانت تتم بطريقة محددة على دفعتين أو في موعدين اثنين طبقاً لما نصت عليه حجج الالتزام جميعها سواء كان العقد لالتزام مال مقاطعة أو ناحية أو محلة قرية: «... ويوردون المبلغ المرقوم بتمامه إلى خزينة طرابلس العامرة ثلاثة أرباعه في موسم الحرير الواقع في سنة تاريخه والربع الأخير قبل تمام السنة بشهرين وكلما أوردوا شيئاً يأخذون به وصولات من الخزينة العامرة وحين إيرادهم المبلغ بتمامه يأخذون تمسكهم الممضي بإمضايهم المختوم بختمهم... «أو»... وعند تتمة الدفع يحاسبوا على ما بأيديهم من الوصولات ويأخذوا تمسكاتهم الممضية بإمضايهم المختومة بختوماتهم المتوجات بإمضاء الحاكم الشرعي والمختومات بختمه المرصدات في الخزينة العامرة...».

لكن تسديد أموال التزام بعض المصالح داخل مركز الولاية كان يتم بطريقة التقسيط الشهري. حصل هذا مثلاً عام ١٧٢٣ حيث التزم حسن آغا ابن مصطفى القهوجي باش مقاطعة التحميص خانة بتوابعها بمبلغ ١٦٠٠ قرش يوردها بالتقسيط في كل شهر ١٣٣ قرشاً وثلث القرش. وفي نفس العام

(١) سجل ٤ ص ١٥٥.
(٢) سجل ١٠ ص ٢٤٥.
(٣) سجل ١٥ ص ٩٣.
(٤) سجل ٢٦ ص ٦٩.

التزم درويش بن مصطفى الشهير بابن قلقاس مقاطعة مسلخ خانة بمبلغ ١٢٥٠ قرشاً يسددها بالتقسيط الشهري أيضاً في كل شهر ١٠٤ قروش[1]. كما كان التسديد يتم أحياناً دون ذكر المدة أو المبلغ في حجة الالتزام؛ حصل هذا عام ١٧٥٦ حيث التزم حسن آغا ابن محمد آغا كمرك «أسكلة طرابلس الشام مع فايض الملح وقهوة خانة وقصاب خانة في الاسكلة» بمبلغ ١٧٥٠٠ قرشاً»... ويدفع ذلك شياً فشياً إلى الخزينة العامرة...»[2]

٤ – واجبات الملتزم:

إن الحقوق التي أعطيت لملتزم المقاطعة وقد حُدّدت بالتصرف في المقاطعة وتوابعها وبجباية «الأموال الأميرية من محالها»، هذه الحقوق كانت تقابلها واجبات هي في صلب هموم الدولة العثمانية التي إنما هدفت من وراء إقرار وتوسل نظام التزام الولايات والمقاطعات إلى ضمان أمرين هامين أولهما وصول الأموال إلى الخزينة بسرعة وفي أوقاتها وثانيهما الحفاظ على الأمن وعدم السماح للأمراء والحكام المقاطعجيين المحليين بشق عصا الطاعة عليها.

هذا الأمر الثاني تترجمه العبارات الواضحة الواردة في غالبية حجج التزام المقاطعات أو النواحي أو القرى.

في بعض هذه الحجج، وخاصة تلك العائدة إلى مقاطعات مستقرة الأوضاع وتقوم بين ملتزميها والوالي علاقات حسنة وقوية، يكتفي غالباً بإيراد عبارات تنص على وجوب الاهتمام بالتطمين والتأمين للسكان وتسليك أبناء السبيل في المقاطعة والمواشي السايمة فيها». أما في حجج التزام أخرى، كالعائدة لمقاطعات تشوب علاقة الوالي بملتزمها أو ملتزميها شوائب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أن مشاغبات في سنين سابقة ومشاكل حصلت في قرى المقاطعة أو الناحية، فنرى أن هذه الحجج تسرف في التشديد على أمور

(١) سجل ٤ ص ١٥٥ العائد للعام ١٧٢٣.
(٢) سجل ١٥ ص ٩٣.

الأمن كشروط واجبة التحقيق مفروضة على الملتزمين.

ففي حجة التزام «مال ميري نفس جبيل ومال ميري ناحية بلاد جبيل عام ١٧٥٦» يتعهد أبناء حمادة الملتزمون «... بإعمار قرى الناحية وتأمين أهاليها وساكنيها وتسليك الطريق وتأمين أبناء السبيل والمارين من جسر المعاملتين إلى قلعة المسيلحة»[1]. وفي حجة التزام مقاطعة طرطوس عام ١٧٨٢ يتعهد الملتزم أحمد آغا الترجمان «بتأمين الطرقات وتسليك أبناء السبيل والمارين والمواشي السايمة في المقاطعة ومحافظتهم وتجارتهم وتأمينهم وأهلها والقاطنين فيها بحيث إن صدر أدنى ضرر بذلك بتقصيره فهو المطالب بذلك والمواخذ به...»[2].

أما في حجج أخرى فيتم التشديد في أمور الأمن والحماية بطريقة ملفتة ومغرقة في التفصيل. كما حصل عام ١٧٥٦ عندما التزم ولدا الشيخ شديد الناصر، سلهب واسماعيل، «بجميع مال ميري مقاطعة ناحية عكار»، فتورد حجة تأمين مال الناحية ما يلي:

«... تعهد الملتزمان المرقومان بأن يكون ما بوسعهما لجباية أموال الميري من محالها... وتعهدا صيانة رعايا الناحية وحمايتهم واستمالتهم يسيران فيهم سيرة المعروف والإنصاف يتجنبان تنفيرهم والاعتساف ليكون التنفيذ في الحراثة والزراعة وما فيه إعمار الناحية وراحة ساكنيها بحيث أن لا تكون قرية من قراها إلا وأهلها فيها مقيمون وفي حراثتهم وزراعتهم متقيدون مع صيانة الطرقات في الناحية المذكورة وجهاتها الأربع وحمايتها وتأمين المارين فيها من الغارات والنهب والتشليح ومدافعة قطاع الطريق وتأمين الرعايا القاطنين بها وحفظ المواشي السايمة فيها لتكون الرعايا والمارين بساير نواحيها وأطرافها وجميع أماكنها في الأمن والأمنية والراحة وأن يبذلا مجهودهما في ذلك كله من غير تهاون ولا تكاسل ولا تقاعد ولا يتواطيا على تمكين أحد يمكث في الناحية المذكورة وأطرافها ممن يحصل منه أدنى

(١) سجل ١٥ ص ٣٢.
(٢) سجل ٢٦ ص ١.

تخريب أو تعطيل أو معارضته أو اختلاس ماشيته وإن حصل شيء من ذلك وقصورا في المحافظة والتأمين أو ضاع شيء لأحد في الناحية المرقومة يكونان مطالبين وملتزمين به ومؤاخذين على التقصير التعهد الشرعي...»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجج التزام المصالح داخل المدينة طرابلس من كمرك وميزان حرير وغيره تخلو تماماً من النص على هذه الواجبات الأمنية إذ أن ذلك منوط بوظيفة السوباشي أي رئيس فرقة الحرس أو قائد شرطة المدينة. هذا ما نتبينه من نص البيورلدي الصادر من إبراهيم باشا ميرميران طرابلس عام ١٧٢٨ الموجه إلى النائب الشرعي يخبره فيه أنه وجه «سوباشية نفس طرابلس الشام على فخر أقرانه مصطفى آغا زيد قدره بطريقة الالتزام على أنه يتصرف بعائد السوباشية على موجب السنين السابقة بشرط الحفظ والحراسة وصيانة أعراض العباد وعلى موجب المعتاد والقديم، ... ونعرّف السوباشي المومى إليه بأنك تكون مقيداً بالقيام بشروط الخدمة المرقومة من حراسة ليل وصيانة أعراض كما جرت به العادة وإن صدر منك قصور تندم حيث لا ينفع الندم تعلم ذلك وتعتمده غاية الاعتماد»[2].

٥ - الكفالات:

إن الحرص الشديد على استيفاء أموال الالتزامات من ملتزمي المقاطعات كاملة وفي أوقاتها المحددة في الحجج كان يدفع بالوالي غالباً إلى طلب ضمانات أو كفالات من هؤلاء ليمنع تلكأهم أو تهربهم من تسديد الأموال الأميرية. وقد تنوعت أشكال هذه الضمانات المدونة في نهاية حجج التزام المقاطعات أو في وثيقة خاصة تلي حجة الالتزام مباشرة تدوّن تحت عنوان: تأمين ناحية عكار أو إقرار بمال صافيتا أو كفالة الملتزمين أو حجة تأمين مقاطعة عكار أو كفالة مال الزاوية.

أما أهم أشكال وأنواع الكفالات فهي: اصطحاب الملتزم وجهاء من

(١) سجل ١٥ ص ٢٧.
(٢) سجل ٥ ص ١٧٤ العائد للسنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م.

عائلته إلى المحكمة الشرعية، اصطحاب بعض مشايخ القرى، قنصل فرنسا يتعهد ويكفل يوسف الشهابي، ملتزم مقاطعة يكفل ملتزم مقاطعة أخرى، تسليم ولد قاصر أو أكثر ورهنه حيث يحدد الحاكم الشرعي.

إن حسن أو سوء علاقة الوالي بالملتزم أو بالملتزمين وطبيعة الظروف السائدة في مقاطعة ما إضافة إلى وضع الملتزم اقتصادياً واجتماعياً في مقاطعته كانت برأينا العوامل الهامة التي تحدد شكل الكفالة ونوعها أو الاكتفاء بواحدة منها أو أكثر وأحياناً جميعها.

فإذا تخطينا تلك الحجج التي تخلو من أي نوع من الكفالات كما حصل مثلًا مع ملتزمي ناحية الزاوية عام ١٧٢٣ «الذمي شديد ولد ضاهر والذمي فارس ولد الشمر»[١] نجد وفي نفس الصفحة حضور كل من «الأمير محمد بن علي والذمي جرجس ولد فرج والذمي عساف ولد موسى المعروفين بولدي العازار».

وقد كفلوا ملتزمي ناحية الكورة الأميرين الأيوبيين قاسم ومحمد[٢].

كذلك يكفل الشيخ عمر ابن الشيخ أبي بكر البيسار ملتزم ناحية الشعرا اسماعيل آغا الدندشي على مال الالتزام كفالة مالية معترف بها[٣]. والمير اسماعيل ابن الزغبي القدموسي الحاضر بالمجلس يكفل الشيخ درويش ابن الشبلي ملتزم ناحية صافيتا بجميع مال الناحية البالغ ٢٧٥٥٠ قرشاً[٤].

وقبل نهاية النصف الأول من القرن ١٨ اعتمد الملتزمون شكلًا جديداً من الكفالات وهو اصطحاب مشايخ القرى/ مخاتيرها إلى قاعة المحكمة الشرعية يوم الالتزام ليكفلوا الملتزم أو الملتزمين على مال ميري المقاطعة أو الناحية. ففي عام ١٧٤٥ حضر مشايخ سبعة عشر قرية من قرى بلاد جبيل

(١) نجد ذلك في السجل رقم ٥ ص ١٧٦ التزام محمد آغا أبو حيدر ناحية عكار بمبلغ ٣٢٣٩١ قرش دون ذكر أي تعهد بدين أو بأية كفالة.
(٢) سجل ٤ ص ١٤٩.
(٣) سجل ٤ ص ١٥٧.
(٤) سجل ٥ ص ١٧٧ عام ١٧٢٨.

ليكفلوا أبناء اسماعيل حمادة على مال التزام نفس جبيل ومال ناحيتها، كما «تعهدوا بأجمعهم بالطوع والرضى... بأنه مهما صدر من الملتزمين المرقومين من الأمور المغايرة والتشنيع والتعدي على أبناء السبيل المارين يكونون هم المطالبون به بحفظ المقاطعتين ونواحيها التزاماً وتعهداً وكفالة صحيحات شرعيات مقبولات...»[١].

وفي العام التالي حضر مشايخ ثلاثة وعشرين قرية من قرى ناحية الكورة»... وكفلوا جميعاً وفرادى كلًا من الملتزمين المير حسان الكردي (الأيوبي) والشيخ شديد ولد الشيخ عساف العازار» على جميع مال الناحية البالغ ٢١٣٠٠ قرش[٢].

وقد حصل أحياناً أن كفل ملتزم مقاطعة ما وكيل ملتزم مقاطعة أخرى وهذا ما فعله الشيخ ناصيف بن الشيخ محمد رعد من الظنية حين كفل «الذمي جرجس ولد بولس شيخ قرية اهدن وزغرتا الوكيل الشرعي عن الشيخ حسن بن اسماعيل حمادي الثابتة وكالته عنه... ثبوتاً شرعياً كفالة مالية بالمالي والدين المترتبان على الوكيل من التزامه «بجميع مال ميري عهدته المعلومة في مقاطعة جبة بشري التابعة لايالة طرابلس الشام»[٣].

وفي ١٧٨٩ حين التزم منصور ولد فارس الشدياق كلًا من مقاطعات جبة بشري والزاوية والكورة والبترون والهرمل وبلاد جبيل بوكالته عن الأمير يوسف الشهابي خلت جميع حجج التزامها من أي نوع من أنواع الكفالات، بالإضافة إلى خلوها من الإقرار بأية مبالغ إضافية عن ديون أو ضموم[٤]؛ إلا أن وثيقة هامة مسجلة في السجل رقم ٢٦ العائد للعام ١٧٨٩ الصفحة ١٣٢ هي عبارة عن كتاب موجه من الأمير يوسف إلى والي طرابلس يذكر فيه تعهد قنصل فرنسا أمام الوالي درويش حسن باشا وكفالته للأمير بمال التزام

(١) سجل ٨ ص ١٧٢ عام ١٧٤٥.
(٢) سجل ٨ ص ٣٢٢ عام ١٧٤٦.
(٣) سجل ١٥ ص ١٢ عام ١٧٥٩. أنظر أيضاً في نفس السجل نفس الحالة في الصفحة ٢٧.
(٤) سجل ٢٦، ص ٨٣-٨٤-٨٥-٨٦.

مقاطعات بلاد جبيل وما يليها[١]؛ ولا يخفى ما لهذه الوثيقة من أهمية إن من حيث تدخل القنصل الفرنسي في أمور الالتزامات والكفالات وإن من حيث إظهارها للعلاقة الجيدة التي ربطت بين كل من القنصل والأمير يوسف الشهابي.

أما أهم أنواع الكفالات وأكثرها لفتاً للإنتباه لناحية تبيانها الأهمية المطلقة لعملية تسديد أموال الالتزام ومبالغ الديون والضموم لدى الوالي فهي عملية تسليم الملتزم أو الملتزمين أحد أولادهم وخاصة القاصرين منهم إلى الحاكم الشرعي على سبيل الرهن والاستيثاق، وإسناد أمر حفظهم وعدم تسليمهم إلى دزدار القلعة في طرابلس أو أرواد أو لدى أحد أبناء المدينة ممن يعينه الحاكم الشرعي.

وإذا كان من النادر العثور على هذا النوع من الكفالة في سجلات المحكمة الشرعية في بداية القرن وحتى العقد الرابع منه، فإنه طيلة العقدين الخامس والسادس قلما تغفل أو تخلوا حجة التزام مقاطعة أو ناحية تابعة لولاية طرابلس عن ذكر تسليم أحد الملتزمين ابنه القاصر أو أحد أقربائه للحاكم الشرعي فيما خلا تلك العائدة للمقاطعات الجنوبية من الولاية التي كان يلتزمها آل حمادة.

ففي العام ١٧٤٣ التزم مصطفى آغا ابن حسين وحسين آغا ابن يوسف دندشي مال مقاطعة الشعرا البالغ خمسة آلاف غرش (دراهم فضية سلطانية) ووضع حسن أخاه يوسف في قلعة طرابلس على سبيل الرهن والاستيثاق[٢].

وفي نفس العام تم تلزيم قرى مقاطعة عكار لمجموعة كبيرة من الملتزمين، بعضهم يلتزم قرية واحدة فلا يجبر على رهن ولده أما في حال التزام مجموعة كبيرة من القرى فيضطر الملتزم، كالشيخ عبدالله، إلى وضع ولده القاصر في قلعة طرابلس[٣].

---

(١) نفس السجل ص ١٣٢.
(٢) سجل ٨ ص ٦٤.
(٣) نفس السجل ص ٩٥.

وفي السجل رقم ٨ العائد للعامين ١٧٤٣ و١٧٤٤ يرد في الصفحة ١٠٠ وثائق متعددة هي عبارة عن إعلام من مصطفى آغا دزدار قلعة طرابلس يعلم فيها الوالي مصطفى باشا بأنه تسلم الأشخاص المرهونين في القلعة عن مال التزام ميري عدة مقاطعات في الولاية. وفي أحداها جاء ما يلي:

«... المعروض بين أيادي ولي النعم افندينا سلطانكم المفخم دامت عليه سوابخ النعم هو أنه على موجب أمركم المطاع بخصوص عثمان بن عبدالله الداود المرعبي الموثوق قبل الآن في القلعة والاذن في تسلم عبدكم المرهون على مال ميري عهدة أبيه عبدالله الداود من ناحية عكار وذلك عن واجب مارت سنة ست وخمسين وماية وألف وصار موثوقاً في القلعة تحت الحفظ والحراسة على مال الميري في ذمة أبيه وهو في تسليم عبدكم والأمر أمركم...»[١].

ونظراً لحجم مبلغ مال الالتزام ٣٣٠٥٠ غرش، اضطر الشيخ ملحم ابن الشيخ حسين شبلي الوكيل الشرعي عن عمه الشيخ درويش، الملتزمان لمال ميري مقاطعة صافيتا، إضطر إلى وضع ابنه علي وابن خاله محمد بن ادريس رسلان «... في قلعة طرابلس المحمية على طريق الاستيثاق عن المال المسطر أعلاه...»[٢].

وفي عام ١٧٤٩ لزّم الوالي سعد الدين باشا مقاطعة عكار قرية قرية أو مجموعة قرى. وفي حجة كفالة المال ورد أنه قد حضر جميع الملتزمين البالغ عددهم ثمانية وعشرين ملتزماً إلى قاعد المحكمة الشرعية في طرابلس و «... قرروا جميعاً وفرادى أنهم كفلوا جميع المرتب على الناحية... وكفل كل منهم الآخر... ووضح كل من الشيخ أحمد ولده منصور والجندي مصطفى ولده محمد والشيخ إبراهيم المراد ولد عثمان والشيخ مصطفى الداود ولده حسين وأخوه عبدالله في قلعة طرابلس على سبيل الاستيثاق وتحت جميع المال المسطور وسلموهم بحسن اختيارهم من فخر اقرانه مصطفى آغا دزدار

---

(١) نفس السجل ص ١٠٠.
(٢) نفس السجل ص ١٠٠.

القلعة وهو تسلمهم منهم وأقر بذلك إلى أن يدفع جميع المال وإن تخلّف الدرهم الفرد على الناحية لا يخرج أحد منهم. . .»[1]

وفي نفس العام ١٧٤٩ وضع كل من الشيخ درويش والشيخ ملحم دندشي ملتزمي ثلاث محلات من صافيتا بمبلغ ٢٤٠٥٠ غرش، وضع كل منهما ولده في جزيرة أرواد على طريق الاستيثاق إلى أن يوردا جميع المبلغ المذكور[2].

كما اضطر الشيخ محفوظ بن درويش ملتزم محلة طيشور مع توابعها في مقاطعة صافيتا بمبلغ ٣٥٠٠ قرش مع دين وضموم ٣٥١٠ قروش، اضطر لوضع ولده صقر والشابين البالغين عثمان وعلي ابني ملحم «بحسن اختيارهما بمقابلة المال المذكور وأن لا يخرج أحدهما إلا بإذن الوالي ويكونون في تسلم دزدار القلعة المحمية. . .»[3]

وفي بعض السنين كان يضطر الملتزمون إلى تقديم غالبية أنواع الكفالات من حضور وجهاء وأمراء واصطحاب مشايخ القرى إضافة إلى رهن ولد قاصر أو أكثر لدى الوالي أو من يعينه.

هذا ما حصل مثلًا عام ١٧٥٨ حين التزم المير يوسف ابن المير موسى الكردي (الأيوبي) والذمي موسى ولد عساف العازار جميع مال ميري ناحية الكورة مناصفة بمبلغ ١٧٣٥٠ قرشاً وعن ضموم الناحية والدين الشرعي ومال التزام أديرة البلمند والنورية وبكفتين ومار يعقوب و«ساير الديورا» مبلغ ١٤٥٦٩ غرشاً، ثم حضر كل من المير قاسم الحسامي والمير محمد بن الأمير علي غصوب دزدار قلعة المسيلحة ومجموعة من الأمراء، كما حضر مشايخ/ مخاتير قرى بصرمة، بشمزين، كفرقاهل، كفرحزير، كوسبا، بطرام، بدبا، كفر صارون، عفصديق ومجموعة من مشايخ ووجهاء أميون، ثم وضع المير يوسف ابنه القاصر محمود وموسى ولده عازار عند ديب ابن الحاج محمد

(١) سجل ١٠ ص ٢٤٠-٢٤١.
(٢) سجل ١٠ ص ١٦٣.
(٣) سجل ١٥ ص ٣٠. العائد للعام ١١٧٠هـ/١٧٥٦م.

الخياط «على طريق الاستيثاق بمقابلة المال المسطور. . .»[1]

هكذا تتبين الأهمية المطلقة لعملية ضمان وصول الأموال الأميرية من المقاطعات إلى خزينة الوالي ودرجة حرصه وتفننه في طلب الكفالات المتمظهرة في تعهد الوجهاء والأمراء والمشايخ وأحياناً القنصل الأجنبي والمتجسدة أحياناً كثيرة في رضوخ ملتزمي المقاطعات لأوامر الوالي وسوق أولادهم أو أولاد ذوي قرباهم القاصرين أو البالغين لرهنهم في المبنى العسكري الأكثر حصانة في الولاية طرابلس إلى حين تأدية أموال الالتزام.

ولا شك أن ما تنقله إلينا سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بهذا الخصوص يعكس أموراً عدة يرجح أنها تشكل الخلفية التاريخية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها مقاطعات ولاية طرابلس في أواسط القرن ١٨، وهذه أهمها:

١ - درجة القوة التي كان آل حمادة ما زالوا يتمتعون بها، مما سمح بممارسة أسلوب الاستقواء في علاقتهم بولاة طرابلس الذين عجزوا أو غضوا النظر عن التحكم في أمور جميع المقاطعات التابعة لهم، علماً بأن آل حمادة لم يمتنعوا، في أسوأ الحالات، عن الطلب والسعي قانونياً لالتزام ما أمكنهم من المقاطعات الجنوبية والشرقية من الولاية، وفي هذا دحض صريح لأقوال وروايات بعض المؤرخين والمستشرقين الذين دأبوا على التقليل من قدرة الوالي على حكم مقاطعات ولايته فيضطر (كذا) «إلى تلزيم جباية أموالها الأميرية لوجهاء من أبنائها الموارنة».

٢ - إن حالة من العجز المادي كان يقع فيها بعض ملتزمي المقاطعات في تلك الفترة، فيقصّرون في تأدية ما عليهم من أموال للوالي نتيجة الصعوبات التي يواجهونها بدورهم في جمع أعشار وخراجات مقاطعاتهم بسبب من عجز الفلاحين والمكلفين عن تأديتها خصوصاً في سنوات القحط والجفاف أو هبوط الأسعار وكساد المواسم، مع الأخذ بعين الاعتبار

(١) نفس السجل ص ١١.

محدودية قدراتهم وانعدام الخيارات المتوافرة لهم.

٣ - إن توقّع الربح المادي الأكيد والتمتع بالوجاهة أو الزعامة الاجتماعية والإدارية وحتى السياسية هما الدافعان المغريان للمتلزم للقبول، طوعاً أو كرهاً، ببعض أو جميع أنواع الكفالة أو الضمانة التي يطلبها أو يفرضها الوالي حتى وإن اضطره الأمر إلى سجن ولده القاصر ورهنه على مال الالتزام لسنة أو لبضع سنة في سجن القلعة بعيداً عن حضن أمه وبيئته.

٤ - تقييم:

لا شك أن نظام الالتزام السنوي الذي لجأت إليه الدولة العثمانية واعتمدته طريقة لجباية الأموال الأميرية من ولاياتها وفي وقت مبكر من وجودها في البلاد العربية، جاء عقب إدراكها قصور نظام الاقطاع، الحكومي منه والطائفي، عن القيام بأود ومستلزمات الدولة والسيادة إن من الناحية المادية أو من الناحية الأمنية والعسكرية، حيث أن نظام الاقطاع لقادة الجند ورجال الإدارة قام على طبيعة العهدة أو التولي مدى الحياة، فكان أن أضر ذلك بالدولة التي أصبح من الصعب عليها مواجهة الزيادة في النفقات بواردات ثابتة وقديمة، خصوصاً، وأن بعض أصحاب الإقطاع، من تيمار وزعامت، حاول امتلاك اقطاعته أو وضع اليد عليها أو توريثها لأبنائه.

إلا أن طبيعة المرحلة وحالة التخلف وانسداد الأفق أمام المجموعات السكانية وذهنية الطبقة الحاكمة وابتعاد المتنفذين، وخاصة المحليين منهم، عن العمل بمقتضى الشرع الإسلامي فيما خصّ نظام الأرض لمئات من السنين خلت، كل ذلك كان كافياً لتحويل نظام الالتزام عن مقاصده الأساسية ولجعله وسيلة ضارة بالمكلفين ومصدر عنتٍ وإرهاق لهم، علماً بأن تراخي قبضة الدولة عن مراقبة ما يجري في الإيالات والمقاطعات وافتقارها إلى طبقة جيدة من الإداريين على كافة المستويات أسهما في تحوّل الملتزمين الكبار منهم (الولاة) والصغار (المقاطعجيين) إلى مجرد جباةٍ يأتي في رأس أولوياتهم همّ استرداد الأموال التي التزموا بتأديتها سنوياً إلى الخزينة حتى

وإن اضطروا إلى ممارسة الشدة والتجاوز على الرغم من تنبيه الدولة والتشديد في متن كل فرمان تولية لولاتها على «... تقديم الخدمات للولاية خاصة لجهة الاجتناب وغاية الاحتراز من الظلم والتجاوز والتعدي على الفقراء والرعية والسكان القاطنين في الولاية...»[١] وعلى الرغم من إيراد الوالي في كل حجة التزام مقاطعة أو ناحية عبارات يشترط فيها على الملتزم القيام بأعمال التطمين والتأمين والتسليك وعدم التعدي... إلخ.

وقد أدركت الدولة العثمانية، تحت ضغط الأحداث التي شهدتها الولايات الشامية من استيلاء إبراهيم بن محمد علي عليها وإلغائه نظام الالتزام بدءاً من العام ١٨٣٤، ونتيجة تبصرها فيما آلت إليه حال الفلاحين والمكلفين بسبب سوء تطبيق نظام الالتزام، أدركت الحاجة إلى ضرورة إلغائه مع تبيان مساوئه، فأمر السلطان عبد المجيد في بداية عهده (في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩) بجباية الأموال وتوزيعها بمقتضى أحكام الشرع وبإلغاء أصول الالتزام. وقد جاء في خط كلخانة ما حرفيته:

«... كما أن مادة تعيين التكاليف تستلزمها كل دولة بسبب الاحتياج إلى العساكر وغيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها... ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن، ولله الحمد والمنة، من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيما سلف إيراداً، لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب، ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم؛ وكأنما هي عبارة عن تسليم مصالح البلاد السياسية وأمورها المالية لإدارة أحد الناس... لذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ شيء زائد عن مقدرته».

إن صعوبة الدفاع عن طبيعة نظام الالتزام وطرائق تطبيقاته لا تعفينا من

(١) أنظر مثلًا في سجل رقم ٥ ص ٨١ العائد للعام ١١٤١هـ/١٧٢٨م فرمان باللغة التركية يقضي بإبقاء ولاية طرابلس مع إمارة الجردة على إبراهيم باشا. ترجم الفرمان إلى العربية الدكتور حسن يحي.

النظر بموضوعية إلى ما قامت به الدولة العثمانية حين عملت به لأول مرة وبالتدريج ليحل كالتزام سنوي، مع ما يتضمنه من إمكانيات التغيير والتطوير، محل نظام الاقطاعات الذي كان يسمح للإقطاعي، حكومياً كان أم طائفياً، بالتحكم باقطاعته مدى الحياة وما يرافق ويستتبع ذلك من دوام السيطرة والتحكم وانقطاع الأمل بالخلاص من «بلية اليد الواحدة». وبذلك يمكن النظر إلى نظام الالتزام السنوي على أنه شكل خطوة متقدمة في سياق التطور التدريجي لعملية جباية الضرائب والتعامل مع سكان السلطنة العثمانية، كان ينقصها في مجال التطبيق والممارسة الكثير من عمليات المراقبة والإشراف الفعلي المركزي من قبل نخبة إدارية وسياسية حكومية يهمها جباية الأموال الأميرية ومصلحة الدولة إلى جانب مهمة تنمية المجتمعات ومصالح الناس والمكلفين، علماً بأن المبالغ التي لُزِّمت بها مقاطعات ولاية طرابلس كانت شبه ثابتة طيلة القرن ١٨.

إن عجز الإدارة في الدولة العثمانية، وفي غيرها الكثير من الدول الأوروبية، عن القدرة على تحسين أدائها ووسائط تعاملها مع رعاياها في تلك الحقبة المبكرة من العصور الحديثة، أسهم وإلى حد بعيد في سوداوية النظرة إلى نظام الالتزام وإلى كل ما يتصل بالدولة العثمانية، ليس فقط لكونه مصدر الظلم المحيق بالمجموعات المكلّفة بدفع الأعشار والخراجات وغيرها من الضرائب والضموم والرسومات، بل لكونه المسؤول، هو أيضاً، عن تخلف المجتمعات وانعدام التطور في مختلف مناحي نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والفكري خصوصاً وأن الدولة العثمانية لم تعمد إلّا نادراً إلى توظيف بعض من الأموال المجباة من المقاطعات والنواحي في مصالح ومشاريع إنتاجية وتطويرية ضمن ولاياتها، كما ساعد على تعميم تلك النظرة عمليات الاسقاط التاريخي المؤدلج ومحاولات إلصاق كل فرية ونقيصة بالدولة العثمانية دونما اعتبار لطبيعة تلك المرحلة الزمنية ولدرجة تقبل واستعداد وقدرة الوجهاء والمتنفذين المحليين على تغيير عقليتهم ونمط تعاملهم مع محكوميهم، ودونما تبصّر في ما كانت عليه حال المجتمعات الريفية في غالبية الدول لمحيطة أو البعيدة من شرقية أو غربية.

وهكذا فإن التطبيق السيء في معظم الأحيان وضعف الرقابة والتفتيش الحكوميين ودوام العمل بنظام الالتزام السنوي لمئات من السنين وقدرة كثرة من العائلات الملتزمة على احتكار عملية جباية الأموال الأميرية مع ما يرافق ذلك من تجذر ودوام السيطرة والتحكم، ما أدى إلى تحوّل نظام الالتزام إلى نوع من الاقطاع السنوي المتجدد دائماً في نطاق المقاطعات والنواحي والأقاليم، وهو ما اصطلح على تسميته بالنظام المقاطعجي الذي انسحب على جميع المناطق المكونة لولاية طرابلس وغيرها من ولايات بلاد الشام حتى أواسط القرن ١٩ حين عمدت الدولة إلى إلغائه ثم العودة إليه بين الحين والآخر، والذي بسببه وعلى أساس منه كان الحضور السياسي والإداري والاقتصادي للعديد من العائلات في المناطق المكونة لجبل لبنان وفي تلك التي ضمت إليه عام ١٩٢٠، والتي استطاع البعض منها أن يساير ويتأقلم مع المستجدات السياسية بعد انتهاء الوجود العثماني حتى اليوم ومنها على سبيل المثال: آل المرعبي وتفرعاتهم في عكار، آل الفاضل رعد في الظنية، آل حمادة في بلاد الهرمل، آل الدندشي في إقليم الشعرا، في الوقت الذي تراجع فيه نفوذ العائلات الأخرى كآل العازار والأمراء الأيوبيين في الكورة وآل الضاهر وآل الشمر في الزاوية وآل الشبلي في صافيتا.

محلّات طرابلس القديمة مواقعها،

أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية

أ.د. عمر عبد السلام تدمري

في مبنى الأرشيف العثماني التابع لديوان رئاسة مجلس الوزراء باسطنبول مجموعة ضخمة من السجلّات والدفاتر والوثائق العائدة للعصر العثماني، وهي تشتمل على نواحٍ مختلفة من المراسيم، والتقارير، والاحصاءآت، والقوانين، وتغطّي كافة أراضي البلاد العربية التي خضعت لحكم الدولة العثمانية أكثر من أربعة قرون.

وبما أن مدينة طرابلس الشام كانت عاصمة ولاية على ساحل الشام، أو «لواء» كانت حدوده تمتد من جبلة ونواحيها شمالًا، حتى جبال العاقورة وبلاد جبيل جنوباً، فإن مجموعة كبيرة من الدفاتر والسِّجلّات العثمانية تختص بها محفوظة في ذلك الأرشيف، وقد جرى مؤخّراً فهرسة البعض منها، وبقي الكثير من غير فهرسة، كما أن الأغلبية الساحقة منها كُتبت باللغة العثمانية ذات الحروف العربية، وهي بحاجة إلى فريق كبير من الباحثين المتخصّصين لدراستها، واستخراج المعلومات الثَّرّة منها، من معلومات تاريخية، ومعلومات جغرافية، واقتصادية، وعمرانية، واجتماعية، وما يندرج تحتها من فروع وتفاصيل كثيرة، يصلح كل جانبٍ منها لأن يكون موضوع رسالة للدراسات العليا، ومن البداهة، فليس بالإمكان الإحاطة بما تحتويه تلك الدفاتر والوثائق وتلخيصها في بحثٍ أو مقالة متواضعة.

غير أنني سأقوم بقراءة أوليّة لأول دفاتر طرابلس العثمانية، هو «دفتر مالية لواء طرابلس الشام» رقم (٦٨) وقد كُتب سنة ٩٢٥هـ./١٥١٩م. أي بعد ثلاث سنوات فقط من دخول العثمانيين إليها، وهو يتألّف من (٣٩٩ صفحة) من الحجم الكبير[1]، قياس (٣٠× ٤٢سم). وسأحاول التركيز في هذه القراءة على جانبٍ مما يتضمنه هذا الدفتر، وهو: ((محلّات طرابلس، أسماؤها، وسكانها)) في تلك الفترة المبكرة من العصر العثماني، والتي لا يمكن فصلها عن عصر المماليك الذي سبقها، إذ كانت تحمل الأسماء ذاتها.

وهناك ثلاثة دفاتر أخرى تتناول أسماء المحلّات بطرابلس، وهي حسب تواريخها:

١ - دفتر مالية لواء طرابلس رقم ١٠١٧ (غير مؤرّخ)، ولكنني من خلال التعرّف على أسماء بعض العلماء الواردة فيه[2] استطعت أن أحدّد تاريخه بين سنتي ٩٢٦-٩٤٣هـ/ ١٥٢٠-١٥٣٧م.

(١) أول الدفتر: «بسم الله الرحمن الرحيم، وعليك اعتمادي يا كريم. نحمدك اللهم يا مالك المُلْك، توتي الملك من تشاء وتعزّه بالنصر والتأييد، ونشكرك يا هالك الجبابرة بالقهر والهلك، تنزع المُلْك ممن تشاء، وتُعطي سلطانه لمن تريد...»
وآخره: «هذا آخر ما كشفه وضبطه الفقير إلى الله أبو الفضل محمد بن إدريس المستمدّ من أهل التقديس، برفاقه مصطفى الكاتب المأمورين بكتابة ألوية طرابلس وحمص وحماه في أواسط آخر الربيعين سنة خمس وعشرين وتسعماية الهجرية».

(٢) ورد في محلّة «سويقة النوري» صفحة ١٣٠ - وهي محلّة جامع كبير - إسم: «شيخ صدر الدين ولد ناسخ».
وأقول: هو «صدر الدين محمد بن كمال الدين محمد ابن الناسخ شيخ طرابلس المُتَوَفّى بها سنة ٩٤٢هـ./١٥٣٦م. كان إماماً علّامة، ذكره «الغزّي» في الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة - تحقيق جبرائيل سليمان جبّور، بيروت ١٩٤٥ - ج٢ ص. ٧، و«ابن العماد الحنبلي» في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب - مصر ١٣١٥هـ - ج٨ ص. ٢٥٣.
أما أبوه فهو: كمال الدين محمد ابن الناسخ الأطرابلسي قاضي المالكية بطرابلس الشام. له عدّة مؤلّفات، وتوفي بطرابلس سنة ٩١٤هـ./١٥٠٩م. من آثاره نصّ حُكم منقوشٍ على لوحةٍ كانت مثبّتة على الجانب الأيسر من باب مدرسة «سِبْط العطّار» بتاريخ سنة ٨٦٢هـ./١٤٥٧م.
أنظر عن كمال الدين في: الكواكب السائرة - ج١/ ٨٠، ٨١، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي - مصر ١٣٥٤هـ. - ج١٠ ص ١٠٩. =

٢ - دفتر مفصّل لواء طرابلس رقم (٣٧٢) (غير مؤرخ)، واستطعت أن أحدّد تاريخه بحوالى سنة ٩٦٢هـ./١٥٥٥م[1].

٣ - دفتر إحصاء لواء طرابلس رقم (٥١٣) تاريخه سنة ٩٧٩هـ./١٥٧١م.

وفي سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس - والتي لا تقلّ أهميّة عن وثائق الأرشيف العثماني - توجد عدّة وثائق تحدّد أسماء المحلّات بطرابلس، ولكنني سأكتفي بالإشارة إلى:

- السّجلّ رقم (١) تاريخه سنة ١٠٧٧هـ./١٦٦٦م.

- والسّجلّ رقم (٨) تاريخه سنة ١١٥٢هـ./١٧٣٩م.

وبالمقارنة بين الدفتر العثماني الأول رقم (٦٨) وسجل المحكمة الشرعية رقم (١) وما بينهما، نلحظ اختلافاً واضحاً في أسماء عدّة محلّات،

= وانظر نص الحكم في كتاب: تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس في عصر المماليك - تأليف عمر عبد السلام تدمري - طبعة دار البلاد، طرابلس ١٩٧٤ - ص. ٣١ وانظر صورة اللوحة في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور - عصر دولة المماليك، تأليف عمر عبد السلام تدمري - طبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ - ج٢ ص ٣١٦.
وقد ورد في المحلّة المذكورة من الدفتر نفسه: «علاء الدين ولد ناسخ»، و«صلاح الدين ناسخ».
وقد صاهر الجدّ الأعلى لآل كرامي الطرابلسيّين هذه الأسرة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. أنظر سلسلة نسب آل الناسخ وآل الكرامي، إعداد عمر عبد السلام تدمري.

(١) ورد في محلّة «سويقة النوري» من هذا الدفتر (ورقة ٣ عمود ٤) اسم «عبد القادر شيخ المدينة» وأرجّح أنه هو: «عبد القادر بن محمد بن محمد بن قاضي سراسيق، الشيخ العلاّمة شرف الدين الصهيوني ثم الطرابلسي الشافعي»، خطيب جامع العطّار بطرابلس وإمامه، والمُتَوَفّى بطرابلس سنة ٩٦٢هـ./١٥٥٥م. أنظر عنه في: الكواكب السائرة للغزّي - ج٢ ص ١٧٢، وشذرات الذهب لابن العماد - ج٨ ص ٣٢٢، ودُرَر الحَبَب في تاريخ أعيان حلب، لإبن الحنبلي (توفي ٩٧١هـ./١٥٦٤م.) - تحقيق محمود الفاخوري ويحيى عبّارة - طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٣ - ج١ ق٢ ص ٨٣٦، ٨٣٧.
وهو جدّ آل الحامديّ المعروفة الآن، وقد توارث أبناؤها الخطابة والتدريس والإمامة في جامع العطار، وكان خاتمتهم الشيخ عبد الحميد الحامدي المتوفى سنة ١٩٧٤ أنظر: تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس.. - عمر عبد السلام تدمري - ص ٢٠٢-٢٠٥.

حيث تبدّلت بعض الأسماء القديمة وأخذت أسماء جديدة، كما طرأت أسماء محلّات لم تكن موجودة من قبل، مثل محلّة: قبّة النصر، ومحلّة المزابل، ومحلّة الرمّانة، ومحلّة القواسير، وغيرها.

وإن أهمّ ما ينبغي ملاحظته، أنّ وثائق الأرشيف العثماني لا تُحصي سوى أسماء المحلّات في طرابلس نفسها، دون أيّ إشارة إلى «الميناء»، مما يعني أنها لم تكن منطقة سكنية في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين على الأقلّ.

وبالعودة إلى أسماء المحلّات - وعددُها ستٌّ وعشرون محلّة - في أواخر عصر المماليك وأوائل العصر العثماني، نجد أن أكثرها قد تغيّر الآن، وبالتالي فإن أكثر أهل طرابلس الآن يجهلون مواقع تلك المحلّات على خارطة المدينة، ومدلولات أسمائها، ولهذا سأحاول هنا أن أضع خطوطاً مقارِبةً لامتدادات كل محلّة، والتعريف بموقعها وأسمائها، معتمداً على أقدم وأول دفترٍ عثماني وُضع عن طرابلس، وذلك على الترتيب التالي:

١ - محلّة جامع كبير

أي محلّة الجامع المنصوري الكبير[1]، وعُرِفت في الوثائق العثمانية اللاحقة، وسجلّات المحكمة الشرعية بمحلّة سُوَيقة النوري، ولا تزال تُعرف إلى الآن بهذا الاسم. والمرجّح لديّ أنها منسوبة إلى القاضي «نور الدين أحمد بن عبد الرحمن بن رواحة الأنصاري الحموي»[2]، وكان رئيساً لكُتّاب

(١) هو أقدم وأضخم جوامع طرابلس، تمّ بناؤه سنة ٦٩٣هـ./١٢٩٤م. أنظر عنه في: آثار طرابلس الإسلامية - عمر عبد السلام تدمري - طبعة دار الإيمان، طرابلس ١٤١٤هـ./١٩٩٤م. ص ١٩ وما بعدها، وتاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس.. - عمر عبد السلام تدمري - ص ٥٧ وما بعدها، والجامع المنصوري الكبير بطرابلس المحروسة - كُتيب مصوّر بالألوان - إعداد عمر عبد السلام تدمري - صدر بمناسبة مرور ٧٠٠ عام على بناء الجامع (١٤١٥هـ./١٩٩٤).

(٢) أنظر عن «نور الدين الحموي» في: الوافي بالوفيات، للصفدي - باعتناء إحسان عباس - بيروت ١٣٨٩هـ./١٩٦٩م. - ج٧ ص ٥٦، ٥٧ رقم الترجمة ٢٩٨٨، وأعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي - مصوّر بدار الكتب المصرية، رقم ١٠٩٤ تاريخ، ج١ ورقة ٨٦ ب، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيد جاد الحق - مصر ١٩٦٦ - ج١ ص ١٦٦ رقم الترجمة ٤٢٠.

الدَّرْج بطرابلس أيام نائب السلطنة «أسندمر» وقد شغل هذه الوظيفة قبل سنة ٧٠١هـ./١٣٠١م.، ثم عاد فتولّاها ثانية سنة ٧١٢هـ./١٣١٢م. ومن المحتمل أنه كان يسكن بالقرب من الجامع الكبير فنُسِبَت المحلّة إليه، وبقي اسمها من عصر المماليك.

٢ - محلّة حارة النِّيني

وهي مجاورة لسُوَيقة النوري من الجهة الجنوبية. عُرِفت في الوثائق العثمانية اللاحقة وفي سجلّات المحكمة الشرعية بمحلّة القَنَواتي. سُمّيت في عصر المماليك بحارة النيني نسبة إلى أحد علماء طرابلس من بني النيني، كان يسكن فيها. وقد عرفنا منهم: «محمد بن عمر بن أحمد بن سيف بن أحمد الطرابلسي الشافعي المعروف بابن النيني[1]» وكان خطيباً بجامع «التوبة» ومدرّساً للحديث، وُلد سنة ٧٦٩هـ./١٣٦٨م.، وتوفي سنة ٨٤٨هـ./ ١٤٤٥م.

وسُمّيت المحلّة في الدفتر العثماني رقم (١٠١٧) بين سنتي ٩٢٦-٩٤٣هـ./١٥٢٠-١٥٣٧م. باسم: «حارة النيني المعروف القنواتي» «وفي الدفاتر اللاحقة نُسي اسم «حارة النيني» تماماً، وبقي فقط: «محلّة القنواتي»، نسبة إلى صاحب هذه الوظيفة الذي كانت مهمّته مراقبة توزيع مياه السّقي في القنوات إلى بساتين طرابلس، والمشرف على فتحها وإغلاقها. وحتى منتصف هذا القرن كان يوجد سبيل ماء يحمل لوحة تاريخية، يُعرف بسبيل القنواتي، في الطريق الواقعة جنوبيّ بهو الجامع المنصوري، ممّا يرجّح أن صاحب الوظيفة المذكورة كان يسكن المحلّة فنُسِبت إليه.

(١) أنظر عن «ابن النيني» في الضوء اللامع.. - للسخاوي - ج٨ ص ٢٣٦، ٢٣٧، وعنوان العنوان في تراجم الشيوخ والأقران، لبرهان الدين البقاعي - تحقيق الدكتور حسن حبشي - نسخة قيد الطباعة بدار الكتاب العربي، بيروت - رقم الترجمة ٧٠١، وتاريخ طرابلس السياسي والحضاري - عمر عبد السلام تدمري - ج٢ ص ٤٨٧، ٤٨٨.

٣ - محلّة زقاق الاكوز

وتقع في الجهة القِبْلية الجنوبية من الجامع الكبير، وهي المحلّة التي يشقّها الآن شارع الشيخ «محمد رشيد رضا»، الممتدّ من مستديرة السلطان الأشرف ابن المنصور قلاوون «النجمة سابقاً» حتى طلعة الرفاعية.

ويرجع اسم المحلّة إلى عصر المماليك، وبقي حتى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع الميلادي يتردّد في سجلات المحكمة الشرعية، ونُسِي منذ نحو قرنٍ تقريباً.

وكلمة «الاكوز» أو «الاي كوز» تركية مركّبة من «الاي» ومعناها: «العسلي» و«كوز» ومعناها: «العين» فيكون المعنى الاجمالي: «العين العسليّة» أو «صاحب العيون العسليّة»، وقد اشتهر أحد سكان المحلّة بجماله وعينيه العسليّتين حتى سُمّيت المحلّة به.

٤ - محلّة سوق الطواقي

وهي المنطقة المجاورة للجامع الكبير من جهة الشرق، وفيها زقاق ومدرسة الأمير «قَرَطاي»[1] وسوق العطّارين حالياً. ويرجع اسمها بسوق الطواقي إلى عصر المماليك، وبقي إلى منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي، وأخذت تسميتها من صناعة وبيع الطواقي، ومفردها «طاقية»، وهي التي توضع على الرأس.

وفي الدفتر التالي ذي الرقم (١٠١٧) نجد اسم هذه المحلّة مع محلّة «الاكوز» يكوّنان محلّة واحدة، ويبدأ ظهور «محلّة الصبّاغين» محلّها.

وفي الدفتر رقم (٣٧٢) نُسِي اسم «محلّة سوق الطواقي» تماماً، وحلّ محلّه «سوق الصبّاغين»، وظلّت هذه التسمية معروفة حتى منتصف هذا القرن

(١) أنظر عن مدرسة وزقاق الأمير «قرطاي» في: تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس. . - عمر عبد السلام تدمري - ص ٢٤٤ وما بعدها، وآثار طرابلس الإسلامية، عمر عبد السلام تدمري - ص ١٨٣ وما بعدها.

العشرين، إذ كانت تقوم فيه حرفة صباغة القماش وتلوينه. ثم تعطّلت المصبغة التي كانت تقوم في هذه المحلّة بعد دخول التقنيات الحديثة في صناعة الملابس، ونسي الناس اسم «الصباغين» ليحلّ اسم «سوق العطارين» وهو المعروف حتى الآن.

٥ - محلّة مسجد القرمشي

وتقع في الجنوب الغربي من خان العسكر حالياً، بين محلّتي: الدبّاغة والتربيعة وكان بها مدرسة بناها أحد أمراء المماليك يُدعى «قرمش» وكان يُطلق على المدرسة اسم مسجد، فنُسبت المحلّة إليه. وحسب السجلّ العقاري لدائرة أوقاف طرابلس الإسلامية فإن مدرسة أو مسجد الأمير سيف الدين قرمش كان يقوم بين خان العسكر ومدرسة الفرير التي أزيلت قبل سنوات قليلة. وأزيلت المدرسة في النصف الأول من هذا القرن. وكان يتولّى التدريس فيها مفتي طرابلس «عثمان بن مصطفى كرامي» المتوفى سنة ١١٧٥هـ. /١٧٦٢م.

وتعتبر هذه المحلّة أكثر محلّات طرابلس كثافة بالسكان، كما كانت الوحيدة التي تضمّ المسلمين والنصارى واليهود جنباً إلى جنب.

٦ - محلّة خان عديمي

وهي مجاورة ومتداخلة مع المحلّة السابقة، وتمتد من نواحي خان العسكر إلى حيّ الزاهرية، وتضمّ جزءاً من حارة النصارى والتربيعة حتى السراي العتيقة، وكان في المحلّة خان قديم من عصر المماليك يُتّخذ مأوى للفقراء والمُعْدمين من النصارى، ولهذا عُرف بخان العديمي وسُمّيت المحلّة باسمه.

ومن الواضح أن الدفتر رقم (٦٨) موضع هذه الدراسة يفرّق بين محلّة مسجد القرمشي، ومحلّة خان العديمي، ويجعلهما محلّتين، بينما يجمع بينهما الدفتر التالي رقم (١٠١٧) تحت اسم «مسجد القرمشي مع خان

العديمي». وفي الدفتر رقم (٣٧٢) وفيه: «محلّة خان العديم المعروف بمسجد القرمشي». وفي الدفتر رقم (٥١٣) لسنة ٩٧٩هـ./١٥٧١م. يرد «محلّة خان العديمي» مُفْرَداً دون ذِكر لمحلّة مسجد القرمشي. أما في السجلّ الأول من سجلات المحكمة الشرعية، فتُسمّى محلّة خان العديمي بمحلّة عديمي النصارى، ويسقط اسم محلّة مسجد القرمشي نهائياً ليحلّ محلّه «القواسير».

٧ - محلّة سوق أسن دمور

وهي محلّة السُّويقة المعروفة إلى الآن على الضفة الشرقية من النهر، وقد خطّطها وبنى معظم عمارتها نائب السلطنة بطرابلس الأمير «سيف الدين أسندمر الكُرْجي[1]» ومنها حمّامه المعروف بـ «الحاجب»، والطاحونة القريبة من مسلخ طرابلس القديم، والكثير من الدُّور والحوانيت في السوق المذكور، فنُسِبت إليه منذ أول القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وبالتحديد سنة ٧٠١هـ/ ١٣٠١م.

٨ - محلّة سُقاق الطويل

وهي تمتدّ عند القسم الشمالي من السوق المعروف الآن بالبازركان، وتقع بين خان الخياطين وبركة الملّاحة، وتلامس من جهة الغرب جامع العطار[2]، وورد في إحدى وثائق المحكمة الشرعية ما يؤكد أن الزقاق الطويل كان قريباً من جامع العطار. والتسمية قديمة من عصر المماليك، ثم عُرف القسم الشمالي من المحلّة المطلّ على النهر باسم «محلّة الناعورة».

(١) يعتبر «أسن دمور» أو «أسندمر» أو «سندمير» من أشهر نواب السلطنة المماليك الذين تولّوا طرابلس بين سنتي ٦٩٨-٧٠٩هـ./ ١٢٩٩-١٣٠٩م. واسمه مركّب من: «أسن» ومعناه بالتركية: «سالم» و«دمر» أو «دمور»، ومعناه: حديد، فيكون: «حديد سالم». أنظر عنه في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري - عمر عبد السم تدمري - ج٢/ ٢٥٥-٢٥٧ وفيه مصادر كثيرة عنه.

(٢) أنظر عن "[illegible]ع العطار» في: تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس... عمر عبد السلام تدمري - ص ١٩٠ وما بعدها، وهو بُني قبل سنة ٧٣٥هـ./ ١٣٣٥م.

٩ - محلّة سوقاق المصري

وتقع بين سقاق الطويل ومحلّة التربيعة التي كانت تعرف بساحة الحمصي. وهي منسوبة إلى أحد التجّار المصريّين الذي أقام فيها الخان المعروف حتى الآن بخان المصريين[1] في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، من عصر المماليك.

وقد وردت هذه التسمية في الدفتر العثماني الأول رقم (٦٨) فقط، ثم أهملت في بقية الدفاتر اللاحقة، وضُمّت فيما بعد إلى المحلّات المجاورة أو المحيطة بها وهي: محلّة التربيعة، ومحلّة الرمّانة، ومحلّة ساحة عُميرة.

١٠ - محلّة مسجد الخشب وسوقاق الخولي

وموقعها حالياً محلّة مقهى موسى، والأطراف الجنوبية من محلّة الدبابسة، وكانت خارج باب بيروت المعروف ببوّابة الحدّادين. والتسمية من عصر المماليك. وكان بالقرب من مقهى موسى مسجد صغير مبنيّ من الخشب يُصلّى فيه على الجنائز، فنُسبت المحلّة إليه، وأرجّح أن المسجد المذكور هو مسجد «الشالح»[2] الذي جرى تجديد بنائه في منتصف القرن.

أما سوقاق الخولي فقد أخذ تسميته من شيخ الخُوليين (البستانيين) الذي كان يسكن المحلّة، حيث أفادتنا وثائق المحكمة أنّ جماعة البستانيين كانوا يقطنون في محلّة الدبابسة[3].

وفي الدفتر الثاني رقم (١٠١٧) جرى التفريق بين محلّة مسجد الخشب، ومحلّة سوقاق الخولي، فاعتُبرتا محلّتين منفصلتين. وفي الدفتر الثالث رقم (٣٧٢) نُسي اسم محلّة سوقاق الخولي، وحلّ محلّه اسم محلّة «عبد الرحمن

(١) أنظر عن «خان المصريين» في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري.. ج٢/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) سُمّي المسجد بالشالح نسبة إلى واقفه الشيخ «محمد الشالح» كما ورد في سجلّ العقارات بأوقاف طرابلس الإسلامية.

(٣) تقع محلّة الدّبابسة حالياً بين محلّة الدفتردار من الشمال، وجبّانة باب الرمل من الجنوب وفيها «المدرسة الرجبية».

الصوفي»[١]، ثم نُسيت التسمية الجديدة، وحلّ محلّها «سُوَيقة الخيل»[٢] كما جاء في الدفتر الرابع رقم (٥١٣) لسنة ٩٧٩هـ./ ١٥٧١م. وأصبحت تشمل محلّة الدباسة مع محلّة الحدّادين التي فيها سبيل التينة[٣]، والحمّام الجديد[٤]، والجامع المعلّق[٥].

١١ - محلّة حصن صنجيل

وهي المنطقة المجاورة لقلعة طرابلس من الجهة الغربية والشمالية، وتمتد من نواحي مقبرة مار يوحنّا في محلّة أبي سمراء جنوباً حتى نواحي جامع الأويسية وباب الحديد شمالاً، وتضم المنطقة الواقعة بين القلعة وسوق الطواقي (العطارين حالياً) وهي المعروفة الآن بمحلّة المهاترة. والتسمية قديمة منذ عهد الصليبيين، حيث قام القائد التُولوزي «ريموند دي سان جيل» ببناء حصن حربيّ فوق أنقاض حصن «سفيان بن مجيب الأزدي» أثناء حصاره لطرابلس سنة ٤٩٧هـ./ ١١٠٣م. ومات في السنة التالية ٤٩٨هـ./ ١١٠٥م.

---

(١) كانت أسرة من آل الصوفي لا تزال حتى عهد قريب تسكن في المحلّة بالقرب من الجامع المعلّق، ويرد في بعض الوثائق: «عبد الرحمن الخولي».

(٢) يُنسَب بناء سُوَيقة الخيل إلى نائب السلطنة بطرابلس الأمير «أسندمر الكرجي» (٦٩٨-٧٠٩هـ./ ١٢٩٩-١٣٠٩م.).

(٣) بناه «محمد بن زين الدين مباركشاه العلائي» سنة ٨١٦هـ./ ١٤١٢م. وهو ملاصق للحمّام الجديد. أنظر عنه وعن لوحته التاريخية في: تاريخ طرابلس - عمر عبد السلام تدمري - ج٢/ ٣٦٧-٣٦٩.

(٤) هو من بناء والي طرابلس العثماني «إبراهيم باشا العظم» (١١٣٦-١١٤٣هـ./ ١٧٢٣-١٧٣٠م.) وقد بناه على أنقاض حمّام قديم من عصر المماليك كان يُعرف - حسب سجلّات المحكمة الشرعية بطرابلس - بحمّام الجراذين، مما يعني أنه كان معطّلاً ومهجوراً. والذي يؤكد أنه مملوكيّ الأساسي وجود سبيل التينة المملوكي في الزاوية الجنوبية من واجهته، ثم طراز الباب القديم للحمّام المؤدّي إلى محلّة الدفتردار من الجهة الغربية.

(٥) سُمّي بالجامع المعلّق لأنه بُني فوق الطريق، ويستند على الحمّام الجديد من الجهة الغربية - بناه الأمير «محمود لطفي الزعيم» سنة ٩٦٣هـ./ ١٥٥٦م. أنظر عنه في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري - عمر عبد السلام تدمري - ج٢/ ٢٦٣-٣٦٦.

داخل الحصن[١]، فنُسب إليه، كما نُسبت المحلّة إلى الحصن.

وتفيد الدفاتر العثمانية الأربعة التي بين يديّ أن المسلمين والنصارى كانوا يتقاسمون السُّكنى في هذه المحلّة، وفي الدفاتر الثلاثة الأولى كانوا متساوين تقريباً في العدد، ولكنّ عدد النصارى تزايد بشكل ملحوظ في سنة ٩٧٩هـ./ ١٥٧١م. بحيث باتوا يشكّلون ضعف المسلمين تقريباً بموجب دفتر الإحصاء رقم (٥١٣)، ففيه إنّ المسلمين كانوا ثلاثين أسرة، بينما بلغ النصارى أربعة وخمسين أسرة.

ومن المرجّح أنّ كثرة النصارى في هذه المحلّة تعود إلى عهد الصليبيّين، واستمرّت كثرتهم فيها على عهد المماليك، وحتى صدر العهد العثماني.

والجدير بالذكر أنّ اسم هذه المحلّة لم يعد يُذكر في سجلّات المحكمة الشرعية، ممّا يرجّح أنها ضُمّت في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، إلى المحلّات المحيطة بها والمجاورة لها وهي: محلّة العُوَينات، ومحلّة سوق الطواقي، ومحلّة باب المدينة (باب الحديد). ثمّ عُرفت في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي بمحلّة «دار السعادة»[٢]، وأخيراً عُرفت - ولا تزال - بمحلّة المهاترة[٣].

---

(١) أنظر عن «حصن صنجيل» في: لبنان من السيادة الفاطمية حتى السقوط بيد الصليبيين - عمر عبد السلام تدمري - طبعة دار الإيمان، طرابلس ١٤١٤هـ./ ١٩٩٤م. (القسم السياسي) ص ٢١١-٢١٦، وتاريخ طرابلس السياسي والحضاري - عمر عبد السلام تدمري - ج٢/ ٣٣٤-٣٤٩.

Contribution à l'histoire de Tripoli et de sa région à l'époque des croisades, Problèmes d'histoire, d'architecture et de céramique - Hassan Sarkis - Paris 1980

(٢) دار السعادة، هي مقرّ نائب السلطنة في عصر المماليك، ومقرّ والي طرابلس في العصر العثماني، وهي السراي التي تضمّ دواوين كبار المناصب في المدينة، وفيها مجالس القضاة والمحكمة الشرعية، وكانت بجوار جامع «الأُوَيسيّة» في أول الطريق الصاعدة إلى قلعة طرابلس من جهة باب الحديد.

(٣) المهاترة، مفردها: مهتار، وهو لَقَبٌ يُطلق على كبير كل طائفة من غلمان البيوت، فيقال: مهتار الشرابخاناه، ومهتار الطشت خاناه، ومهتار الركاب خاناه. (صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي - ج٥/ ٤٧٠، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي - ج٩/ ٤٧ حاشية ٣، العصر المماليكي في مصر والشام، للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور - القاهرة ١٩٦٥-٤٥٦).

١٢ – محلّة سوقاق شيخ علي

هي محلّة المسلخ القديم، التي تمتدّ من نواحي جامع التوبة[١]، وجسر اللّحامة المعروف بالعتيق حتى باب التبّانة. وكان يوجد ضمن نطاق هذه المحلّة: مسجد الدّباغين[٢] وهو من عصر المماليك، ومدرسة الدُّبّان[٣]، ومدرسة الوتّار[٤]. وهذه الأخيرة بناها الشيخ علي الوتّار في أواخر عصر المماليك، فنُسبت المحلّة إليه، مما يعني أن التسمية من عصر المماليك. والشيخ علي الوتّار هذا هو الجّد الأعلى لآل الميقاتي إحدى الأسر الطرابلسية العريقة التي وصل أبناؤها إلى منصب الإفتاء.

وهذه المحلّة لم يرد ذكرها إلّا في الدفتر العثماني الأول رقم (٦٨)، ولم يرد في بقية الدفاتر العثمانية، ولا حتى في سجلّات المحكمة الشرعية، مما يعني أنها أُلحقت بالمحلّات المجاورة لها أو المحيطة بها، وخاصة محلّة «الجسر الجديد المعروفة بين الجسرين».

١٣ – محلّة عُوَينات

هي الآن محلّة الحدّادين، والعُوَينات جزء منها. أما في عهد المماليك فكانت محلّة العوينات تشمل المنطقة الواقعة بين محلّة الأكوز من الشمال، ومحلّة مسجد الخشب من الجنوب، ويحدّها من الغرب محلّة أقْ طَرَق، ومن الشرق محلّة حصن صنجيل.

وأخذت المحلّة اسمها «العوينات» من «إعانات» بمعنى الإعانة والمساعدة. وذلك لوجود مبنى «الخانقاه» أو «الخانكه»[٥] كما يسمّيها

(١) أنظر عن «جامع التوبة» في: تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس – ص ١٣٥ وما بعدها.
(٢) أنظر عن «مسجد الدبّاغين» في تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس – ص ٣٣٠، ٣٣١.
(٣) كانت مدرسة الدبّان تقوم عند زاوية الزقاق المؤدي إلى مسلخ طرابلس القديم، وسُمّيت كذلك لكثرة الذباب عندها بحكم موقعها من المسلخ. وقد أزيلت سنة ١٩٦٠ بعد تقويم مجرى نهر أبي علي.
(٤) أنظر عن «مدرسة الوتّار» في: تاريخ وآثار.. ص ٣٣٥
(٥) أنظر عن «الخانقاه» في: تاريخ وآثار.. ص ٣٤٠-٣٤٢

الطرابلسيون، وهذا المبنى أقامته امرأة في عصر المماليك عُرفت بـ «الست الصالحة» وجعلته وقفاً للنساء الأرامل اللواتي لا أولاد لهنّ ولا مُعيل، ويتألف من عدّة حجرات للمبيت وفناء مكشوف وحوض ماء، ومسجد صغير، ويتقاضى نُزلاؤه من الأرامل الإعانة من الوقف المخصّص لهنّ، ونُسبت المحلّة إلى هذه الظاهرة الإجتماعية، فأطلق على النساء الأرامل في الخانقاه اسم «العُوَينات» وسُمّيت المحلّة باسمهنّ. ولا تزال هذه التسمية معروفة حتى الآن، وإن كان مدلولها الجغرافي قد ضاق عن نطاقه القديم، وأصبح خاصّاً بالمنطقة الواقعة ما بين جامعي المعلّق لجهة الجنوب، وجامع الطحّام[١] لجهة الشمال، وتتألف من ثلاث طلعات، الأولى شمالاً تحت جامع الطحّام، والثانية جنوباً بمحاذاة الجامع المعلّق، أما الطلعة الثالثة فهي تتوسط الطريق بين الجامعين، وتلتقي الطلعات الثلاث في جهة الشرق بمحاذاة طريق الرفاعية الآن.

وورد اسم المحلّة في جميع الدفاتر العثمانية وسجلّات المحكمة الشرعية. وكان في الناحية الغربية من المحلّة سوق يُعرف بسوق الحدّادين ورد ذكره في وقفية الأمير طينال المنقوشة على جامعه[٢] سنة ٧٣٦هـ./ ١٣٣٥م. وقد استمرّت هذه الحرفة قائمة في المحلّة وكثُرت محلّات الحدادة فيها وأربابها، حتى غلبت تسمية المحلّة باسمهم على اسم محلّة العُوَينات، إلّا أنه لم يُلغها من الذاكرة حتى الآن.

١٤ – محلّة شيخ فضل الله

هي المحلّة المعروفة الآن بـ «قبر الزَّيْني»[٣] وكانت تُعتبر آخر حدود

(١) أنظر عن «جامع الطحام» في: تاريخ وآثار.. ص ٢٣٦ وما بعدها.
(٢) أنظر عن «جامع طينال» في: تاريخ وآثار.. ص ١٦٢ وما بعدها،
وانظر عن «سوق الحدّادين» في نص وقفية تربة طينال – ص ١٧٢، وفيها أن الصف الغربيّ من السوق كان يُعرف قديماً بأبي رُبّه.
(٣) نسبة إلى مفتي طرابلس الشيخ «كامل الزيني» الذي كان معاصراً لمتسلّم طرابلس مصطفى آغا بربر، في القرن التاسع عشر. (تاريخ آل غريّب، كتبه عبدالله غريب بتاريخ ١٥ تموز ١٩٤٤ مخطوط).

مدينة طرابلس في العهد العثماني حتى النصف الأول من هذا القرن، وهي جنوب محلّة مسجد الخشب التي سبق التعريف بها.

وأرجّح أن اسم المحلّة عُرف في عصر المماليك، وقد سُمّيت باسم الشيخ «فضل الله المغربي» وهو أحد المجاهدين المغاربة الذين أتوا متطوّعة مع جيش المنصور قلاوون وشاركوا في فتح طرابلس وتحريرها من الصليبيين سنة ٦٨٨هـ./١٢٨٩م. وقد تُوفي في ذلك الموضع وأقيم بالقرب من ضريحه مسجد صغير يدلّ محرابه على طرازه الأندلسي المغربي[١]، وأتى على ذكره الرحّالة الشيخ عبد الغني النابلسي في رحلته إلى طرابلس[٢] سنة ١٢١٢هـ/١٧٠٠م.

وورد اسم المحلّة في جميع الدفاتر العثمانية، وفي سجلّات المحكمة الشرعية. وارتفع عدد سكانها من تسع وعشرين أسرة في سنة ٩٢٥هـ./١٥١٩م إلى خمسين أسرة في مدى نصف قرن كما يدل إحصاء الدفتر رقم (٥١٣) لسنة ٩٧٩هـ./١٥٧١م. وجميع سكانها من المسلمين.

١٥ - محلّة خوري

وردت في الدفتر العثماني الأول رقم (٦٨) «حوري» بالحاء المهملة، وهو تصحيف، والتصحيح «خوري» بالخاء المعجمة، وهي محلّة كانت تجاور محلّة باب المدينة (باب الحديد) لجهة الشمال، وتقع في جزء من محلّة بين الجسرين، عند «البيمارستان»[٣] الذي كان يقوم بمواجهة جامع

---

(١) أنظر عن ضريح الشيخ فضل الله في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري - ج٢/ ٣٧١، ٣٧٢.

(٢) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، للنابلسي، تحقيق هريبرت بوسّه - بيروت ١٩٧١- ص ٩٣

(٣) بناه نائب السلطنة «عزّ الدين أيبك الموصلي» بين سنتي ٦٩٤-٦٩٨هـ./ ١٢٩٥-١٢٩٩م. وكان يقوم بمواجهة جامع البرطاسي لا يفصل بينهما سوى عرض الطريق، وقد أزيل حول سنة ١٩٦٠ عند تقويم مجرى نهر أبي علي. وورد اسمه في سجل المحكمة الشرعية رقم ٥ ص ٢١: القضية ٥٩ «دار الشفاء».
أنظر: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩ رقم ٣٢. =

البرطاسي قرب الجسر الجديد (السويقة) على الضفة الغربية من النهر.

وقد سُمّيت المحلّة بمحلّة خوري منذ عصر المماليك نسبة إلى بطريك النصارى الذي كان مقره في عهد الصليبيين بالقرب من «البيمارستان» أمام البائكة القديمة التي كانت تُعرف ببائكة غانم[١]، وعندما استعاد المسلمون طرابلس من الصليبيين حوّلوا مقرّ البطريك إلى مدرسة، وأبقوا على شعار الصليب المنقوش فوق بابها، وعُرِفت المدرسة بالمدرسة البطركية، وهي مقيّدة بهذا الاسم في دفتر العقارات الوقفية لدائرة أوقاف طرابلس الإسلامية، وقد أزيلت المدرسة والبيمارستان حول سنة ١٩٦٠ عند تقويم مجرى نهر أبي علي.

وكان سكانها النصارى يزيدون على سكانها المسلمين، بواقع أحد عشر أسرة للنصارى، مقابل ست أُسَر مسلمة بموجب الدفتر لسنة ٩٢٥هـ./١٥١٩م.، وفي بقية الدفاتر العثمانية لم يعد يظهر اسم محلّة خوري، وكذلك في سجلّات المحكمة الشرعية،، مما يدلّ على أنها ضُمّت إلى المحالّ المجاورة لها والمحيطة بها: محلّة باب المدينة (الحديد)، ومحلّة الجسر الجديد، ومحلّة بين الجسرين.

١٦ - محلّة باب المدينة

هكذا ورد اسمها في الدفتر العثماني الأول لسنة ٩٢٥هـ./١٥١٩م. مما يؤكّد أن الاسم يعود إلى عصر المماليك، وفي الدفترين العثمانيين اللاحقين رقم (١٠١٧) ورقم (٣٧٢) ورد اسمها: «باب المدينة المعروف بباب الحديد»، وفي الدفتر الرابع العائد لسنة ٩٧٩هـ./١٥٧١م. أصبح اسمها فقط: «باب الحديد»؛ وهكذا أصبح يرد في سجلّات المحكمة الشرعية، ولا يزال حتى الآن.

= وبنى الأمير بدر الدين محمد بن الحاج أبي بكر بيمارستاناً آخر بطرابلس، وتوفي سنة ٧٤٢هـ./١٣٤١م. (المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء - ج٤/ ١٣٧).

(١) نُقِلت حجارتها عند البدء بمشروع تقويم مجرى النهر إلى داخل قلعة طرابلس ولا تزال.

وتُعتبر هذه المحلّة قلب طرابلس القديمة، وهي مفتاح الطريق إلى القلعة، ولهذا كان نواب السلطنة في عصر المماليك يهتمّون دائماً ببوّابتها الضخمة المصفّحة بالحديد، فنُسبت المحلّة إلى بابها الحديدي. وقد تمكّن الفِرَنج في إحدى غزواتهم سنة ٧٦٩هـ./ ١٣٦٧م. بقيادة ملك قبرس من اقتلاع باب المدينة ونقلوه إلى شاطئ أرمينية الصغرى (الساحل الجنوبي الشرقي من تركيا حالياً) وجعلوه باباً لقلعة «جور هيجوس»[١].

وحسب الدفتر العثماني الأول فإن المحلّة كانت ثانية محلّات طرابلس كثافةً بالسكان بعد محلّة مسجد القرمشي، ففيها مائة وتسعَ عشرة أسرةٍ، منها أسرتان نصرانيّتان فقط. ولكن هذا الرقم ينخفض بشكل مُلفِت في الدفتر الثاني فيصبح أربعاً وأربعين أسرة مسلمة فقط، ثم ينخفض عدد الأُسَر المسلمة في الدفتر الثالث إلى سبع عشرة أسرة فقط، بينما يقفز عدد النصارى من صِفْر إلى ثمانٍ وعشرين أسرة، وفي الدفتر الرابع لسنة ٩٧٩هـ./ ١٥٧١م. يرتفع عدد الأُسَر المسلمة من جديد إلى إثنين وستين أسرة، ويرتفع عدد النصارى أيضاً إلى أربعٍ وأربعين أسرة. وهذا التفاوت في الإحصاءآت بين دفتر وآخر يحتاج إلى دراسة خاصة.

١٧ - محلّة حجّارين

هي المنطقة المجاورة لمحلّة سُوَيقة النوري من جهة الشمال الغربي وتمتدّ شمالاً حتى السراي العتيقة، وفيها حالياً شارع المكتبات وثكنة الدرك السيّار (سابقاً)، والكنيسة الإنجيلية، وتُلامِس شارع الراهبات.

واسم المحلّة يعود إلى عصر المماليك، وفي وسطها زقاق كان يشغله معلّمو البناء والعمّال الذين يقطّعون الحجارة والبلاط، فنُسِبت المحلّة إليهم، ولا يزال الزقاق قائماً حتى الآن ويحمل لوحة البلدية باسم «زقاق الحجّارين».

وكان يتقاسمها المسلمون والنصارى في السُكْنَى، فيزيد المسلمون على

(١) قبرس والحروب الصليبية، للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور - القاهرة ١٩٥٧.

النصارى تارةً، ويزيد النصارى على المسلمين تارة أخرى حسب إحصاءآت الدفاتر الأربعة، وفي القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، جرى تقسيم المحلّة إلى محلتين، هما: محلّة حجّارين النصارى، ومحلّة حجّارين المسلمين، حسب أول سجلّات المحكمة الشرعية.

١٨ - محلّة باب أَقْ طَرَق

وهي المحلّة المعروفة بـ «صفّ البلاط»، وكان قسمٌ منها يُعرف حتى منتصف هذا القرن بـ «قبوة الطرطوسي». وتقع المحلّة إلى الشمال من مقبرة باب الرمل، تجاورها من الشرق محلّة سوقاق الحمّص والملوخية (الدفتار) حالياً، ومن الشمال محلّة الأكوز، ومحلّة القنواتي. وفيها المدرسة الخاتونية[١]، والمدرسة السقرقية[٢]، وجامع أرغون شاه[٣].

واسم المحلّة من عصر المماليك مأخوذ من اسم الأمير «سيف الدين أَقْطَرَق الحاجب» صاحب المدرسة المعروفة بالسقرقية، وهو اسم تركي مركب من «آقْ»: أبيض، وطُرُق: طريق. فيكون: الطريق الأبيض. وقد يكون: طَرَق: بفتح الطاء والراء: ومعناه المشْط، فيكون: المشط الأبيض. وقد تمّ بناء المدرسة سنة ٧٦٠هـ./ ١٣٥٩م.

وقد أقيمت بوّابة إلى الجنوب من المدرسة على مسافة نحو خمسين متراً، وأقيم بجوارها زاوية أرغون شاه التي تحوّلت فيما بعد إلى الجامع المعروف الآن، وتبدو آثار البوابة في الزاوية الجنوبية الشرقية من الجدار الخارجي للجامع بعد أن أزيلت وفُتحت الطريق المؤدّية إلى الجبّانة.

وكان اسم المحلّة متداولاً في جميع الدفاتر العثمانية، وفي سجلّات المحكمة الشرعية حتى أواخر القرن الماضي، حيث عُرفت المحلّة بـ «صف البلاط» لأن أرضها كانت مرصوفة بالبلاط الأسود، كما تغيّر اسم البوّابة، فأصبحت: «باب الرمل».

(١) أنظر عن المدرسة الخاتونية في: تاريخ وآثار.. ص ٢٩٥-٣٠٠
(٢) أنظر عن المدرسة السقرقية في: تاريخ وآثار.. ص ٢٩٠-٢٩٣.
(٣) أنظر عن جامع أرغون شاه في: تاريخ وآثار.. ص ٢١٧ وما بعدها.

١٩ - محلّة سوقاق الحِمّص والملوخية

موقعها الآن «ساحة الدفتار» وهي بين محلّة الأكوز من الشمال، والعُوينات من الشرق، وسوقاق الخَولي من الجنوب، وباب أَقْطَرَق من الغرب.

ويظهر من التسمية أن المحلّة كانت تشتهر ببيع الحمّص والملوخية فسُميت بهما، ولم يرد اسم «الملوخيّة» إلّا في الدفتر العثماني الأول، وأُهمِلَ في بقية الدفاتر العثمانية، وكذلك في سجلّات المحكمة الشرعية، وبقي اسم محلّة سوقاق الحمّص هو المتداول حتى القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث أصبحت تُعرف بساحة الدفتردار، نسبة إلى ناظر حسابات طرابلس «عمر أفندي الدفتردار»[1] الذي كان يسكنها، وبقي اسم «زُقاق الحمّص» يُطلق حتى الآن على الزقاق المتفرّع من ساحة الدفتار إلى محلّة «قبوة الحتّة» بالقرب من جامع الطحّام.

٢٠ - محلّة بين الجسرين

هي المنطقة الواقعة شمال محلّة سوق أسندمر (السُويقة حالياً) على الضفة الشرقية من النهر وتمتدّ حتى محلّة باب التبّانة، وتسميتها تعود إلى عصر المماليك، ويحدّها من الشمال الجسر العتيق المعروف بالدبّاغة، ومن الجنوب الجسر الجديد عند جامع البرطاسي[2]، ولهذا سُمّيت: «بين الجسرين».

وفي الدفتر العثماني الثاني رقم (١٠١٧) ورد اسم المحلّة: «جسر الجديد المعروف بين الجسرين».

وفي الدفتر الثالث رقم (٣٧٢) سُمّيت: «محلّة جسر الجديد» وكذلك في الدفتر الرابع رقم (٥١٣). ثم أعيد تسميتها بمحلّة بين الجسرين في سجلّات

---

(١) كان صاحب دفتر أموال الميري بطرابلس في سنة ٩٩٤هـ./١٥٨٦م.
(٢) أنظر عن جامع البرطاسي في: تاريخ وآثار.. - ص ٢٠٧ وما بعدها.

المحكمة الشرعية. ومن أهمّ معالمها: «خان المنزل»[1]، و«المدرسة الزُريقية»[2] وهي أقدم مدارس المماليك في طرابلس، وقد أزيلت مع الخان عند تقويم مجرى النهر.

٢١ - محلّة عَقَبَة الحمراوي

وهي معروفة حتى الآن بهذا الاسم، فوق محلّة سوق أسندمر، وهي دَرَج يُصعد منها إلى محلّة ظهر المغر، وإلى محلّة قبّة النصر، ولهذا سُميت بالعَقَبَة. ولم تُسعفني المصادر للتعرّف على شخصية «الحمراوي» الذي نُسبت العَقَبة إليه، وإن كان من المؤكد أنه من عصر المماليك، وله ضريح قائم حتى الآن في وسط العقبة.

ولم تُذكر هذه المحلّة بهذا الاسم إلّا في الدفتر العثماني الأول. وقُيّدت في الدفاتر العثمانية الأخرى باسم «محلّة العُوَيراتية».

ثم ورد ذِكر «بوّابة عَقَبَة الحمْراوي» في سِجِلّ المحكمة الشرعية رقم (٨) لسنة ١١٥٢هـ./١٧٣٩م. على أنها تقع بين محلّتي: بين الجسرين، وقبّة النصر.

٢٢ - محلّة الطواحين

هي المنطقة الممتدّة عبر النهر وعلى حافّتيه ابتداء من موقع تكية الدراويش المعروفة بالمولوية[3]، جنوباً، حتى الناعورة قرب المسلخ القديم شمالًا، وتضمّ المحلّة المعروفة الآن بـ «تحت السِّباط»[4]، التي تقع في سفح القلعة لجهة النهر.

---

(١) أنظر عن خان المنزل في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري - ج٢/٢٨٩، ٢٩٠.
(٢) أنظر عن المدرسة الزريقية في: تاريخ وآثار.. ص ٢٦٨-٢٧٠
(٣) أنظر عن تكية الدراويش المولوية بطرابلس في: مجلّة تاريخ العرب والعالم، بيروت ١٩٦٢ - العدد ١٤٠، عمر عبد السلام تدمري - ص ١٢-٢٦.
(٤) السّباط من «ساباط» كلمة عربية فصيحة تعني: الطريق المسقوف.

وكان في المحلّة عدّة طواحين إعتباراً من العهد البيزنطي حتى عهدٍ قريبٍ من الآن، مروراً بالعهد الإسلامي، والصليبي، والمملوكي، والعثماني، ولهذا نُسبت المحلّة إليها. غير أن هذه التسمية لم ترد إلّا في الدفتر العثماني الأول، إذ قُيّدت في الدفتر الثاني باسم «حارة اليعقوبية»، وهي «محلّة تحت السّباط» الآن. وأخذت اسمها من طائفة اليعاقبة التي كانت تسكن المحلّة، وكان منهم جماعة من المطبّبين الذين يعملون في معهد الطبّ المشهور في عهد الصليبيين[1]، والذي تحوّل في عهد المماليك إلى بيمارستان.

ثم قُيّدت المحلّة في الدفتر الثالث باسم «محلة الناعورة»، وهكذا عُرفت أيضاً في الدفتر الرابع.

والذي يؤكد أن محلّة الطواحين هي محلّة اليعقوبية، وهي أيضاً محلّة الناعورة، ما ورد في السجلّ رقم (٨) من سجلّات المحكمة لسنة ١١٥٢هـ./١٧٣٩م. في وثيقة تُحصي بوّابات طرابلس، وجاء فيها إنّ بوابة الطواحين كان عليها محلّتا: اليعقوبية والناعورة.

٢٣ - محلّة ساحة الحمصي

هي محلّة «التربيعة» المعروفة الآن، واسمها يعود إلى عصر المماليك، وهي منسوبة إلى الأمير «عَلَم الدين سَنْجَر الحمصي[2]» الذي كان يتولّى وظيفة «شادّ الدواوين» بطرابلس سنة ٧٢٤هـ./١٣٢٤م. وقد بنى في الساحة المذكورة مدرسةً لا تزال قائمةً إلى الآن، كما بنى بقربها داراً فوق الطريق لا تزال قائمة إلى الآن أيضاً.

وفي الدفتر العثماني الثالث رقم (٣٧٢) ورد اسم المحلّة: «ساحة الحمصي المعروف عَلَم الدين».

---

(١) أنظر عن معهد الطب في: الحياة الثقافية في طرابلس الشام خلال العصور الوسطى - عمر عبد السلام تدمري - دار فلسطين للتأليف والترجمة، بيروت ١٩٧٣ - ص ٦٩-٧١.

(٢) أنظر عن مدرسة الحمصي وداره في: مجلّة الفكر العربي، العدد ٥٢، السنة التاسعة ١٩٨٨ - دراسة بعنوان: الآثار الإسلامية في طرابلس الشام - عمر عبد السلام تدمري - ص ٢١٢ رقم ٣٤ و٣٥.

وفي سجلّات المحكمة الشرعية سُمّيت: «محلّة التربيعة» ولا تزال معروفة إلى الآن. والأكثرية من سكانها مسلمون، وفيها قلّة من النصارى، وفي بعض الأحيان قلّة من اليهود، وذلك لاتّصالها بمحلّتي النصارى واليهود من جهتي الغرب والشمال.

٢٤ - محلّة جسر العتيق

هي المحلّة التي كانت تعرف بالدبّاغة، ويحتمل أنّ جسراً قديماً من عهد الصليبيين كان يقوم فوق النهر مكان جسر «اللحّامة» الذي تهدّم في فيضان النهر أواخر سنة ١٩٥٥ فنُسبت المحلّة إليه.

وورد اسم المحلّة في الدفتر العثماني الثالث: «جسر العتيق المعروف بدبّاغة».

وتفيد الإحصاءآت في الدفاتر الأربعة بأنها كانت تشهد كثافة سكانية، وخاصة في الدفتر الثالث رقم (٣٧٢) حيث أُحصي فيها مائتان وأربع عشرة أسرة كلّها من المسلمين.

وفي سجلّات المحكمة الشرعية أصبحت تُسمّى «محلّة ساحة عُميرة»، وهي الساحة التي كانت تتوسّطها بركة الدبّاغة بالقرب من جامع التوبة.

٢٥ - محلّة النصارى المعروفة بتبانة

والمقصود بها محلّة النصارى المعروفة الآن حيث شارع الكنائس وما حولها، وكانت تتصل قديماً بالتبانة التي أخذت تسميتها من بائعي التِبْن والعَلَف للدوابّ، ولهذا أخذت المحلّة اسمين في عصر المماليك وصدْر العصر العثماني، ومع اطّراد التوسّع العمراني والسكاني تمدّد موقع محلّات التبانة شمالاً إلى مسافة بعيدة عن حارة النصارى، لتصبح محلّة قائمة بذاتها، منفصلة عن محلّة النصارى.

وقد جاء في الدفتر العثماني الأول أن سكانها بلغوا اثنين وتسعين أسرة كلّهم نصارى. بينما نجد في الدفتر الثاني أن المجموع انخفض إلى أربعٍ

وستّين أسرة، ولكن كلّهم من المسلمين، مما يعني أنّ المقصود هو «محلّة التبانة» دون حارة النصارى، وأن محلّة النصارى أصبحت تُعرف بمحلّة «خان العديمي».

وفي الدفتر الرابع رقم (٥١٣) لسنة ٩٧٩هـ./١٥٧١م. نجد أنّ «محلّة النصارى» لم تعد تُذكر بهذا الاسم، بل قُسّمت إلى ثلاث محلّات هي: خان العديمي، وقيسارية الإفرنج، وزقاق القسّيس، وتُلاصِقُ جنوباً محلّة الحجّارين.

ويحدّد الدفتر الثالث رقم (٣٧٢) سكان محلّة النصارى بأنهم من اليعاقبة والروم.

٢٦ - محلّة يهودي

وهي محلّة قديمة من عصر المماليك، وكانت تُعرف حتى منتصف هذا القرن بمحلّة «قبور اليهود»، وهي تعتبر في عصر المماليك بظاهر مدينة طرابلس، وموقعها خارج بوّابة الدبّاغة، إلى الشمال الغربي من خان العسكر[1]، وكانت تمتدّ حتى معمل الثلج القديم والأطراف الشرقية من محلّة الزاهرية. وكان لهم فيها كنيس ومقبرة ظلّت معروفة حتى حوالى سنة ١٩٦٠، وقد هجر اليهود محلّتهم على دفعات، في سنة ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ إلى أن زالت تماماً بعد مشروع تقويم مجرى النهر.

وفي أول إحصاء عثماني لسكان طرابلس سنة ٩٢٥هـ./١٥١٩م. كان اليهود يشكلون تسعين أسرة، في محلتين: محلّة اليهود، ومحلّة مسجد القرمشي.

وفي الدفتر العثماني الثاني رقم (١٠١٧) أُحصي ثماني أُسَر في محلّة

(١) يتألف الخان من ثلاثة أقسام عمرانية متلاصقة، منها قسم مملوكي، وهو أكبر خانات طرابلس حالياً، عُرف بعدّة أسماء، منها خان عديمي، وخان الدبّاغة، وخان الغمّيضة، وخان الأسرى، وغيره.

«ساحة الحمصي» (أي التربيعة). وفي الدفتر الثالث رقم (٣٧٢) ازداد العدد الإجمالي لليهود فبلغوا مائة وخمساً وخمسين أسرة.

وبعد، فهذه هي أسماء محلّات مدينة طرابلس كما وردت في الدفتر العثماني الأول رقم (٦٨)، حاولت التعريف بها، وبمواقعها، ومدلولات أسمائها، وتطوّرها، وأشرت إلى أهمّ الملامح السكانية والطوائف دون الخوض في تفاصيل سكان كلّ محلّة، إذ يتطلّب ذلك دراسة قائمة بذاتها.

وحتى أظلّ في نطاق موضوع البحث، تجدر الإشارة إلى أن أسماء جديدة حلّت محلّ أسماء المحلّات القديمة، ذَكَرَتْها الدفاتر العثمانية التالية مثل: محلّة الصبّاغين، وحارة اليعقوبية، ومحلّة العُوَيْراتية، وقيسارية الإفرنج، والناعورة، ومحلّة عبد الرحمن الصوفي، وسويقة الخيل، وزقاق القِسّيس، وقبة النصر.

ثم أضاف السِّجلّ الأول من سجلّات المحكمة الشرعية أسماء محلّات أخرى، بعضها حلّ محلّ أسماء قديمة، والبعض الآخر لمحلّات مُستَحْدَثَة، مثل: محلّة حجّارين النصاري، ومحلّة حجّارين المسلمين، ومحلّة عديمي المسلمين، ومحلّة عديمي النصارى، ومحلّة القواسير، ومحلّة الرمّانة، ومحلّة المزابل. (وهي حارة «البرّانية» حالياً).

وكان يربط بين محلّات طرابلس إحدى عشر بوّابة وردت أسماؤها في وثيقة كُتبت سنة ١١٥٢هـ./١٧٣٩م. في سجلّ المحكمة الشرعية رقم (٨)، وتوضّح هذه الوثيقة أسماء المحلّات التابعة لها، أو المنفتحة عليها، على هذا النحو:

١ - بوّابة الحجّارين، عليها : محلة النوري، والحجّارين، والقنواتي.

٢ - بوّابة دار سعادة : محلة الصباغة، ومحلّة العوينات.

٣ - بوّابة باب الحديد : باب الحديد ثُلُثين، والرّمانة ثُلث.

٤ - بوّابة عَقَبة الحمراوي : محلّة بين الجسرين، وقبّة النصر[(١)].

٥ - بوّابة الدبّاغة، عليها : محلّة اليهود، والتربيعة.

٦ - بوّابة القلعة على النهر، عليها: القواسير، والمزابل.

٧ - بوّابة الطواحين، عليها : محلّة اليعقوبية، والناعورة.

٨ - بوّابة الأمير محمد[(٢)]، عليها : محلّة عديمي المسلمين، وعديمي النصارى، ثُلثين على عديمي النصارى، والثلث على عديمي المسلمين.

٩ - بوّابة الغنشاه[(٣)]، عليها : محلّة أق طرق، وزقاق الحمّص، والأكوز.

١٠- بوّابة التبانة باب حلب : محلّة التبانة، وساحة عُميرة.

١١- بوّابة باب بيروت، عليها : محلّة سويقة الخيل، ومسجد الخشب.

---

(١) سُمّيت المحلّة بقبّة النصر نسبة إلى القبّة السلطانية التي ضُربت للمنصور قلاوون عند حصاره لطرابلس سنة ٦٨٨هـ./١٢٨٩م. وهي الهضبة الشمالية الشرقية المشرفة على طرابلس القديمة.

(٢) هو الوزير محمد باشا الأرناؤوط والي طرابلس، بنى السراي العتيقة فنسبت إليه، وله سبيل ماء لا يزال قائماً أمام باب جبّانة باب الرمل، وقد أنشأه في سنة ١١٧٥هـ./١٧١٦م. أنظر عن السبيل في: تاريخ طرابلس السياسي والحضاري - ج٢/ ٣٧٠ و٣٨١.

(٣) هكذا في الأصل، والصحيح: «أرغون شاه»، نسبة إلى نائب السلطنة بطرابلس الأمير «سيف الدين أرغون شاه الإبراهيمي» (٧٩٦-٨٠٠هـ./١٣٩٣-١٣٩٧م.)

دفتر مالية لواء طرابلس رقم ٦٨ سنة ٩٢٥هـ./١٥١٩م.

	إسم المحلة	مسلمون	نصارى	يهود	المجموع
١	جامع كبير	٦٥	١٤	–	
٢	حارة النيني	٧٤	–	–	
٣	زقاق الأكوز	٣٥	–	–	
٤	سوق الطواقي	٦٩	٢	–	
٥	مسجد القرمشي	٣٤	٦٥	٢٨	
٦	خان العديمي	٣٤	٤٣	–	
٧	سوق أسن دمور	١٤	–	–	
٨	سقاق الطويق	٢٠	–	–	
٩	سوقاق المصري	٤٤	–	–	
١٠	مسجد الخشب وسوقاق الخولي	٦٠	٥	–	
١١	حصن صنجيل	٣٢	٣٨	–	
١٢	سوقاق شيخ علي	٢٩	–	–	
١٣	عُوينات	٣٠	–	–	
١٤	شيخ فضل الله	٢٩	–	–	
١٥	حوري .	٦	١١	–	
١٦	باب المدينة	١١٧	٢	–	
١٧	حجّارين	٢٣	١٩	–	
١٨	باب آق طرق	٥٨	–	–	
١٩	سوقاق الحمّص والملوخية	٨٨	–	–	
٢٠	بين الجسرين	٢٩	–	–	
٢١	عقبة الحمراوي	٤٤	–	–	
٢٢	الطواحين	٤٤	–	–	
٢٣	ساحة الحمصي	٧١	٧	–	
٢٤	جسر العتيق	١١٦	–	–	
٢٥	النصارى المعروفة بتبّانة	–	٩٢	–	
٢٦	يهودي	–	–	٦٢	
	المجموع:	١١٥٥	٢٩٨	٩٠	١٥٤٣

هنا أُفرِدتْ محلّة مسجد القرمشي عن محلّة خان العديمي وجُمِعت محلّتا مسجد الخشب وسوقاق الخولي.

دفتر مالية لواء طرابلس رقم ١٠١٧
بين سنتي ٩٢٦-٩٤٣هـ./ ١٥٢٠-١٥٣٧م.

	إسم المحلة	مسلمون	نصارى	يهود	المجموع
١	سويقة النوري	٥٠	١١	–	
٢	حارة النيني المعروف القنواتي	٦١	–	–	
٣	سوق أسن دمر	١٥	–	–	
٤	زقاق الطويل	٣٨	١	–	
٥	مسجد القرمشي مع خان العديمي	٦٠	٧٧	٢٥	
٦	صبّاغين	٢٨	–	–	
٧	زقاق الأكوز مع زقاق الطواقي	٤٩	–	–	
٨	باب أقطوق	٥٣	–	–	
٩	جسر الجديد المعروف بين الجسرين	١٤٣	–	–	
١٠	باب المدينة المعروف بباب الحديد	٤٤	–	–	
١١	جسر العتيق	١٤٨	–	–	
١٢	النصارى المعروف بتبانة	٦٤	–	–	
١٣	عُوينات	٣٨	–	–	
١٤	الحجّارين	٣٧	٥٧	–	
١٥	مسجد الخشب	٥٥	٦	–	
١٦	سويقة الخيل	٥٤	–	–	
١٧	الخولي	٢٦	٩	–	
١٨	حارة اليعقوبية	٤٩	–	–	
١٩	يهودي	–	–	٧٩	
٢٠	شيخ فضل الله	٤٥	١	–	
٢١	حصن صنجيل	٣٣	٣٢	–	
٢٢	عويراتية	١٨	–	–	
٢٣	ساحة الحمصي	٦٧	٦	٨	
٢٤	زقاق الحمّص	٨٤	–	–	
	المجموع:	١٢٤٩	٢٠٠	١١٢	١٥٦١

هنا جُمِعَتْ محلّتا مسجد القرمشي مع خان العديمي، وزقاق الأكوز مع زقاق الطواقي. وأُفرِدت محلّة الخولي عن مسجد الخشب.

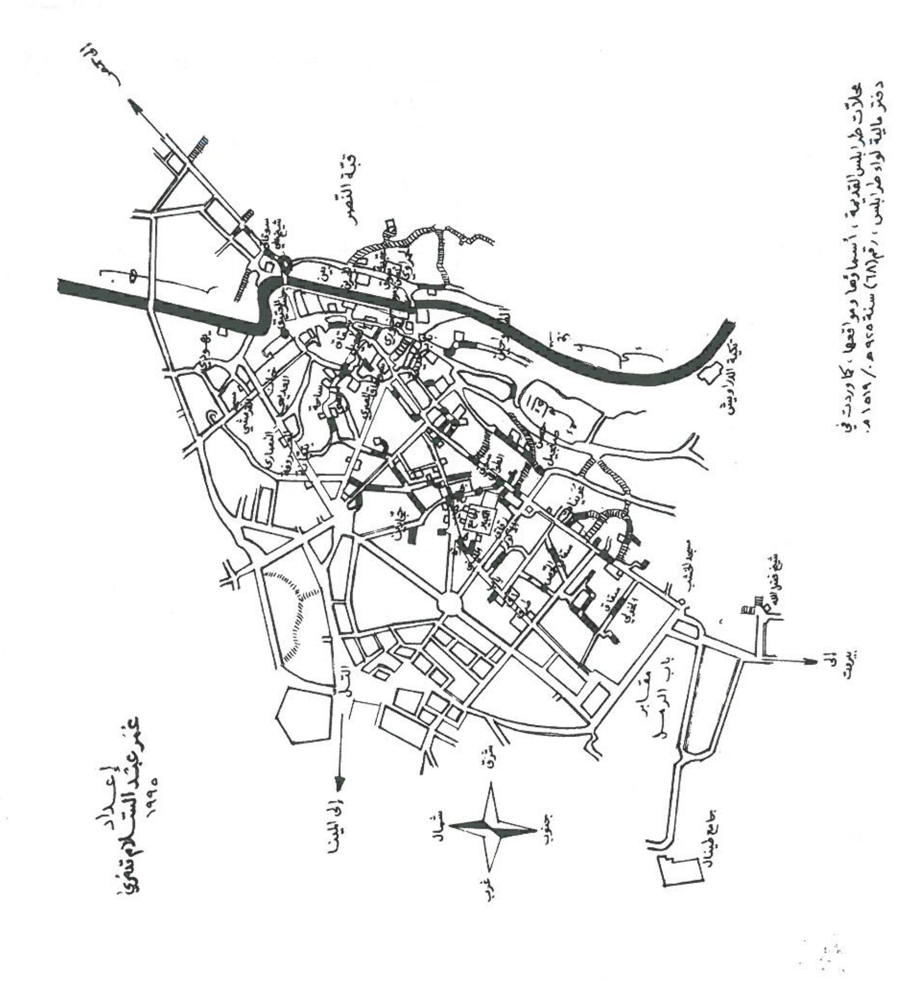
دفتر مفصّل لواء طرابلس رقم ٣٧٢ قبل سنة ٩٦٢هـ./ ١٥٥٥م.

	إسم المحلة	مسلمون	نصارى	يهود	المجموع
١	سويقة النوري	٧٣	١٥	–	
٢	قنواتي	٨٦	–	–	
٣	خان العديم المعروف بمسجد القرمشي	٨٥	٦٨	–	
٤	قيسارة الإفرنج	٤٠	–	–	
٥	باب المدينة المعروف بباب الحديد	١٧	٢٨	–	
٦	ساحة الحمصي المعروفة بعلم الدين	١٢١	٥	–	
٧	جسر الجديد	١٨٢	–	–	
٨	جسر العتيق المعروف بدبّاغة	٢١٤	–	–	
٩	جماعة يعقوبية	–	١٩	–	
١٠	جماعة رومية	–	٣٠	–	
١١	ناعورة	٤٥	–	–	
١٢	يهوديان	–	–	١٥٥	
١٣	حجّارين	٤٠	–٢٨		
١٤	عبد الرحمن الصوفي	٢٥	٦	–	
١٥	مسجد الخشب	٣٥	١٤	–	
١٦	سويقة الخيل	١٧	٢	–	
١٧	صبّاغين	٥٩	–	–	
١٨	أسندمر	١٧	–	–	
١٩	زقاق طويل	٣٤	–	–	
٢٠	عُوينات	٦٣	–	–	
٢١	الأكوز	٥٥	–	–	
٢٢	عُويراتية	٢٨	–	–	
٢٣	شيخ فضل الله	٤٠	–	–	
٢٤	حصن سنجيل	٤٧	٤٦	–	
٢٥	زقاق الحمص	٧٧	–	–	
٢٦	حارة أقطرق	٨١	–	–	
	المجموع:	١٤٨١	٢٦١	١٥٥	١٨٩٧

دفتر إحصاء لواء طرابلس رقم ٥١٣
لسنة ٩٧٩هـ./ ١٥٧١م.

	إسم المحلة	مسلمون	نصارى	يهود	المجموع
١	سويقة النوري	٢٨	٣٣	-	
٢	قنواتي	٥٠	-	-	
٣	الأكوز	٢٣	-	-	
٤	ناعورة	٢٥	-	-	
٥	باب الحديد	٦٢	٤٤	-	
٦	باب أقطرق	٢٧	-	-	
٧	سويقة الخيل	٤٩	-	-	
٨	مسجد الخشب	٢٥	٣٠	-	
٩	عوينات	٣٢	-	-	
١٠	حصن سنجيل	٣٠	٥٤	-	
١١	جسر العتيق	٦٧	٢٥	-	
١٢	جسر الجديد	٦٠	-	-	
١٣	زقاق الحمّصي	٤٧	-	-	
١٤	شيخ فضل الله	٥٠	-	-	
١٥	سندمر	١٢	-	-	
١٦	ساحة الحمصي	٤٨	٤	-	
١٧	صبّاغين	٢٦	-	-	
١٨	زقاق طويل	٢٠	-	-	
١٩	عويراتية	١٣	-	-	
٢٠	حجّارين	١٤	٤٨	-	
٢١	خان العديمي	٢٧	٦٠	-	
٢٢	قيسارية إفرنج	-	٣٠	-	
٢٣	زقاق القسّيس	-	١٤	-	
٢٤	قبة النصر	-	٦٠	-	
٢٥	يهود	-	-	١٣٢	
	المجموع:	٧٣٥	٤٠٢	١٣٢	١٢٦٩

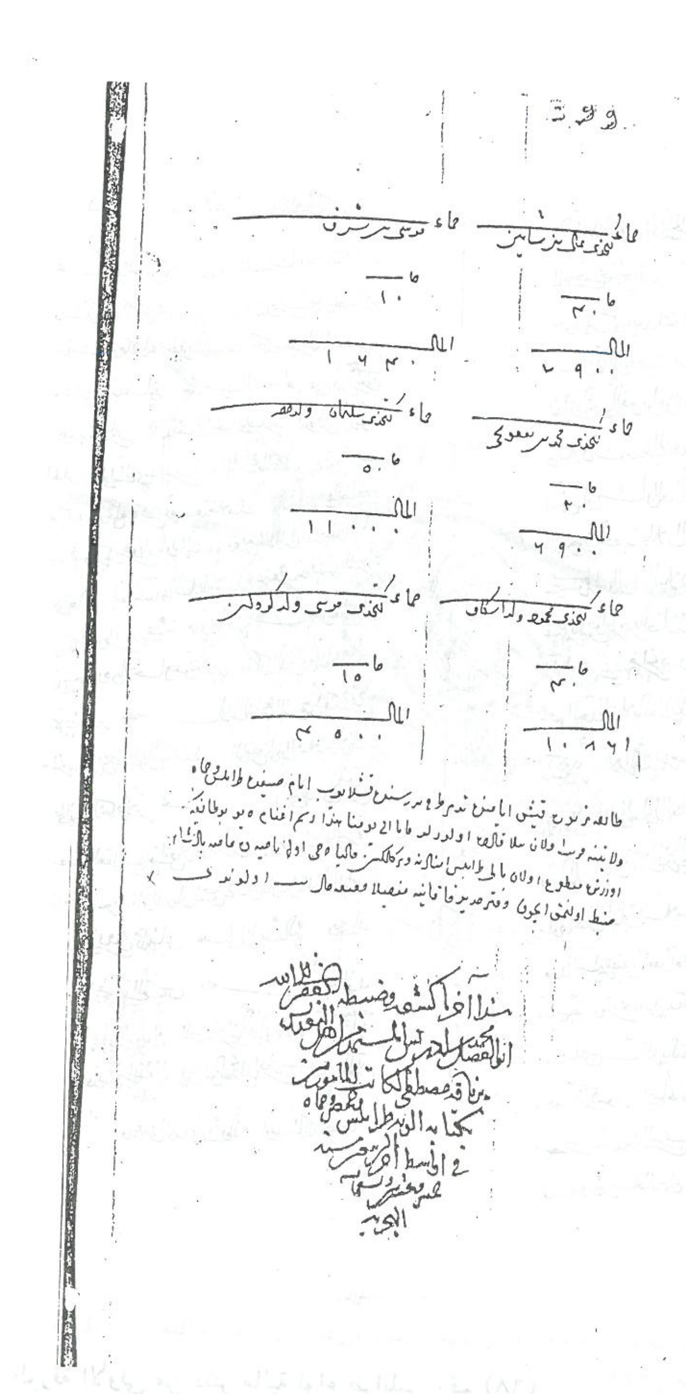
وكان لكلّ محلّة شيخ، فيختصّ اليهود بمشيخة محلّتهم، بينما كان شيخ محلّة عديمي النصارى مسلماً، وشيخ الأكوز القريبة من الجامع الكبير نصرانياً.



محلّات طرابلس القديمة، أسماؤها ومواقعها، كما وردت في دفتر مالية لواء طرابلس، رقم (٦٨) سنة ٩٢٥هـ/ ١٥١٩ م.

بسم الله الرحمن الرحيم وعليك التكلان يا كريم

الورقة الأولى من دفتر مالية لواء طرابلس رقم (٦٨).



الورقة الأخيرة من دفتر مالية لواء طرابلس رقم (٦٨).



الصفحة (١٣٠) من الدفتر رقم (١٠١٧) وفيها يبدو إسم صدر الدين ناسخ داخل المربّع في محلّة سويقة النوري.

الورقة الثالثة، العمود (٤) من الدفتر رقم (٣٧٢) وفيها يبدو إسم عبدالقادر شيخ المدينة داخل المربّع في محلّة سويقة النوري.

الصفحتان (٤) و(٥) من دفتر إحصاء لواء طرابلس رقم (٥١٣).

المحور الإقتصادي

مدير الجلسة:
د. إيليا حريق

طرابلس في العهد العثماني:
من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة
«إستناداً إلى وثائق من الأرشيف الفرنسي»

د. مسعود ضاهر

تحديد حقل الدراسة والمنهج الشمولي

غني عن التذكيرات أن مدينة طرابلس ذات تاريخ عريق موغل في القدم والحضارة، وكان لها نفوذ ثابت في مختلف الحقب التاريخية كمركز إداري متميز في بلاد الشام. منذ بدايات العهد العثماني، حتى لا نوغل أكثر في تاريخ طرابلس، شكلت هذه المدينة مركزاً ثابتاً لولاية مترامية الأطراف يتسع مجالها الحيوي في جميع الاتجاهات تبعاً لقوة الوالي المشرف على إدارتها. لذلك تشير وثائق الأرشيف الفرنسي، الغنية جداً بالمعلومات الدقيقة إلى أن الذين تعاقبوا على حكم طرابلس منذ عام ١٥٥٥ حتى ١٩٠٩ قد بلغ عددهم ٢٠٤ حكام. في حين أن بيروت قد تأسست كمتصرفية أولًا عام ١٨٦٤ وتعاقب على إدارتها ١١ متصرفاً حتى عام ١٨٨٥. ثم عرفت ٢٢ والياً بعد أن تحولت إلى ولاية ما بين ١٨٨٨ و١٩١٨[١].

(١) Adel Ismail: «Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient, du XVIIème siècle à nos jours». Editions des œuvres politiques et historiques. Série continue depuis 1975. Beyrouth 1975-1995.
اعتمدنا فقط على وثائق هذه السلسلة في بحثنا هذا، وذلك نظراً لوفرة معلوماتها من جهة، =

هذه المقارنة السريعة تسمح بالقول إن مدينة طرابلس كانت المدينة الأهم على الساحل الشرقي للبحر المتوسط طوال عدة قرون. وكان إشعاعها يمتد إلى عريش مصر جنوباً وإلى الاسكندرون شمالاً. وكانت تشكل المرفأ الأهم لجميع مقاطعات بلاد الشام الداخلية كدمشق وحمص وحماه وصولاً إلى حلب ومناطق الفرات. ومن نافلة القول إن دراسة العوامل التي ساعدت على تطور مدينة طرابلس خلال عدة عقود ثم تقلص دورها في القرن التاسع عشر والحاقها بولاية بيروت ثم بدولة لبنان الكبير تحتاج إلى منهج علمي شمولي يتناول الظاهرة التاريخية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية والثقافية وغيرها وقد رأينا أن المنهج التحليلي التاريخي الاجتماعي الشمولي الذي طبقه فرنان بردويل F. Braudel في دراسته عن المتوسط والعام المتوسطي يقدم فائدة كبيرة لتحليل الأسباب العميقة التي جعلت طرابلس تنكفئ على ذاتها بعد أن كانت مركزاً إدارياً وتجارياً ومالياً وثقافياً يمتد إشعاعه في شتى الاتجاهات. وأهم ركائز هذا المنهج التاريخي الاجتماعي هي التالية:

أ - دراسة الظاهرة التاريخية على المدى الزمني الطويل Histoire à longue durée وقد تبعنا، وبشكل مكثف للغاية، تطور مدينة طرابلس منذ مطالع القرن السادس عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر.

ب - دراسة لمسألة تاريخية محورية تشكل نقطة تحول في بنية مدينة طرابلس

=وامتدادها الزمني من جهة أخرى. ومن نافلة القول أن هناك وثائق أخرى كثيرة، محلية وخارجية، تناولت تطور مدينة طرابلس في العهد العثماني.

وهناك دراسات أكاديمية، وكتب عامة، ومذكرات الرحالة، وشجرات العائلات، ووثائق المحاكم الشرعية، والأديرة، والكنائس وغيرها. وهناك أيضاً وثائق فرنسية منشورة في سلاسل أخرى ومنها ما هو موجود في مكتبتنا الخاصة. لكن المعطيات الغنية الموجودة في تلك الوثائق هي من الغنى والتنوع بحيث يحتاج عرضها فقط إلى أكثر من ضعفي حجم هذا البحث. وهذا ما جعلنا نقصر دراستنا هذه على الوثائق التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل والتي سنشير إليها باسم Documents voir T.I. Annexe n° VII. PP. 267-372, et Annexe n° VIII PP. 372-373.

ويتضمن هذان الجدولان لوائح بأسماء ولاة ومتصرفي طرابلس وبيروت في العهد العثماني مع تحديد سنوات حكم كل منهم لمن يرغب في الاطلاع عليها.

ووظائفها المحلية والإقليمية والدولية. وهذا ما يشير إليه بردويل بمصطلح «القضايا التاريخية» Histoire-Problèmes. وقد تناولنا كنموذج لهذه القضايا مسألة تطور الدور التجاري لمدينة طرابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ج - التشديد على تداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بينها وتأثيرها وتأثرها المتبادل في علاقتها بالظاهرة التاريخية. وهذا ما يطلق عليه منهجياً اسم «التاريخ المتعدد الأبعاد Histoire Pluri-dimensionelle. وقد اعتمدنا نموذج طرابلس كظاهرة تاريخية ذات أبعاد سكانية، وإجتماعية، واقتصادية وثقافية وغيرها.

د - التركيز على العلاقة المتبادلة باستمرار بين التاريخ الجزئي والتاريخ الشمولي Histoire Partielle et Histoire Universelle. وتقدم مدينة طرابلس نموذجاً بالغ الدلالة في هذا المجال من حيث أثر العوامل الإقليمية والدولية في إتساع نفوذها أو تقليص دورها وتحويلها إلى مدينة هامشية ملحقة.

إنطلاقاً من هذه الركائز المنهجية كان لا بد من الاستناد إلى وثائق شمولية متجانسة من جهة، وذات إمتداد يغطي الظاهرة التاريخية في مختلف جوانبها من ناحية أخرى. وحبذا لو كان باستطاعتنا الاستناد إلى الأرشيف العثماني الذي يشكل المنطلق الأساس الذي لا غنى عنه لدراسة تاريخنا في الحقبة العثمانية. لكن هذا الأرشيف ما زال صعب المنال حتى الآن، لأسباب عديدة لا نفع من ذكرها هنا. وحبذا لو تمت مقارنة وثائق الأرشيف الفرنسي مع وثائق الأرشيف الإنكليزي أو الروسي أو المصري، بالإضافة إلى مقارنته بالوثائق المحلية المتوفرة في سجلات المحاكم الشرعية، وفي الأديرة، والكنائس، ولدى العائلات الطرابلسية.

مما لا شك فيه أن أبحاثاً أخرى تناولت هذا الجانب بالمقارنة، وقدمت إضافات علمية استناداً إلى الوثائق المحلية والخارجية، وتعدادها يحتاج إلى حجم هذه الدراسة. لذلك، وفي حدود هذا البحث، وجدنا أن وثائق من

الأرشيف الفرنسي التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل تحت عنوان: «Documents diplomatiques et Consulaires...» تقدم مادة غنية جداً لتحليل ظاهرة تحول طرابلس من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة بولاية بيروت ثم بدولة لبنان الكبير. وفي الختام، سعينا إلى استخراج بعض العبر من هذه الظاهرة على طريقة ابن خلدون، أو بعض الدروس التاريخية على طريقة هيجل.

طرابلس في القرن الثامن عشر:
العوامل المساعدة على الانتشار الإقليمي والدولي

منذ بداية العهد العثماني حتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر كانت مدينة طرابلس من أهم المراكز العثمانية الساحلية في بلاد الشام. وحتى مطلع القرن السابع عشر كانت طرابلس المحطة الأهم لتبادل السلع التجارية بين أوروبا والداخل في المشرق العربي إلى أن فتحت فرنسا لها قنصلية أخرى في صيدا، إلى جانب قنصليتها الأساسية في طرابلس وذلك في ١٥ حزيران ١٦١٦. وبقيت قنصلية صيدا ملحقة بقنصلية طرابلس في غالب الأحيان. كما أن القضاء على محاولة فخر الدين المعني الثاني في التمرد على السلطنة العثمانية جعل السلطنة تلحق الإمارة اللبنانية مباشرة بوالي صيدا الذي اتخذها مركزاً لحكمه أحياناً أو عكا أحياناً أخرى[(١)].

وتشير بعض التقارير الدبلوماسية لعام ١٦٩٢ أن حلب وطرابلس كانتا أهم المراكز لسكن جاليات التجار الهولنديين والإنكليز إلى جانب التجار الفرنسيين وتجار الدوقيات الإيطالية[(٢)].

شهدت طرابلس تجارة مزدهرة جداً مع فرنسا في مطلع القرن الثامن عشر حيث يؤكد تقرير دبلوماسي لعام ١٧٠٢ على وجود سبع بيوتات تجارية ناشطة وغنية في طرابلس، وفيها أيضاً عشرون فرنسياً يقومون بأعمال مالية

(١) Documents... T.I. P.XXX introduction.
(٢) Documents... T.I. P. 26.

ويتعاطون تجارة الحرير بمعدل مئتي ألف قرش سنوياً، وخمسين ألف قرش في تجارة الرماد المستخدم في صناعة الصابون، بالإضافة إلى ستين ألف قرش في تجارة الشمع وثمار العفص. فبلغ حجم التبادل التجاري قرابة ٣٦٠ ألف قرش، وهو مبلغ كبير في تلك المرحلة. ويضيف التقرير أيضاً أن تلك المبالغ كانت تدفع بالعملة الفضية. وإن الفرنسيين المقيمين في طرابلس كانوا ينفقون فيها قرابة خمسين ألف قرش فقط سنوياً. وذلك يعني أنهم يجنون مبالغ طائلة من تجارتهم مع طرابلس التي عرفت أيضاً تجارة مزدهرة آنذاك مع الإنكليز لدرجة إستدعت تعيين نائب للقنصل البريطاني ليقوم بمساعدة وحماية التجار الإنكليز في هذه الولاية[(١)].

وفي تقرير بالغ الدلالة في عام ١٧٠٤ إن ديون أهالي طرابلس على التجار الفرنسيين بلغت ستة آلاف إيكو Ecus. وأنهم قاموا بمظاهرات ضدهم وجرى اجتماع في بيت القنصل الفرنسي في طرابلس في ٢٨ آب ١٧٠٥ لتصفية الديون المتأخرة بعد أن تعرضت المراكب الفرنسية للإهانة من جانب أهالي طرابلس عند إقلاعها من الميناء[(٢)].

تجدر الإشارة إلى أن مرفأ طرابلس كان وثيق الصلة بأسواق دمشق وحمص وحماه. وإن السلع التي كانت تخرج منه في مطالع القرن الثامن عشر هي الحرير، وثمار العفص، والشمع الأصفر، والصابون، والرماد، والزيت وغيرها[(٣)]. وتشير كثير من التقارير الدبلوماسية إلى توتر العلاقة باستمرار بين أهالي طرابلس والجاليات الأجنبية لأن التجار كانوا يلجأون إلى وسائل متعددة من الاحتيال. وكثيراً ما هوجمت الجالية بأكملها إنتقاماً من سوء معاملة أحد أفرادها. ففي عام ١٧١٩ إنتفض أهالي طرابلس مجدداً ضد الجالية الفرنسية وهجموا على بيوت أفرادها بالحجارة، وأمعنوا فيها تكسيراً، ونهبوا بيت القنصل نفسه. وتشير تقارير السنوات اللاحقة إلى أن الصدر

(١) Documents... T.I. P. 40.
(٢) Documents... T.3. PP. 261-263.
(٣) Documents... T.3. P. 291 et 299-300.

الأعظم أمر بتوقيف الفاعلين وتعويض الخسائر التي لحقت بالجالية الفرنسية في طرابلس، وذلك في بادرة لم تعهدها الإدارة العثمانية كثيراً في المرحلة السابقة كما يقول واضع التقرير. وأدى ذلك إلى إدخال الثقة مجدداً بدور المدينة التجاري. فانتعشت تجارة طرابلس خلال سنوات ١٧٢٠-١٧٢٣، وتميزت تجارتها عن تجارة حلب وأعطيت أهمية خاصة لإنعاش طرابلس وتعزيز دورها ضمن المقاطعات التابعة لها[١].

وخلال سنوات ١٧٢٦-١٧٢٨ تعززت تجارة طرابلس مجدداً مع مصر وأوروبا ومركز السلطنة العثمانية في الآستانة وحلب. لكن التقارير تشير إلى أن الناس الأغنياء كانوا يخافون على أموالهم وأرواحهم بسبب جشع الوالي العثماني الذي كان لا يتورع عن مصادرة كل ما يستطيع مصادرته. فلجأ الأهالي إلى أسلوب إخفاء ما لديهم من أموال بدل توظيفها في أعمال تجارية وحرفية. وتظاهروا على الدوام بالفقر. مع ذلك، تقول بعض التقارير، إن الأهالي كانوا يمتلكون ثروات كبيرة يظهرون جانباً منها أمام الأجانب. وإن التجار الطرابلسيين من طائفة الروم الأرثوذكس كانوا يحرضون الأهالي ضد الجالية الفرنسية ويوجهون لأفرادها الإهانة بين الحين والآخر[٢].

وتشير تقارير عام ١٧٢٩ إلى ظاهرة مقلقة برزت خلال ذلك العام. حيث إن التجار الفرنسيين كانوا يتنقلون في قرى صيدا وطرابلس، ويقرضون المزارعين المال ويشترون منهم المواسم مسبقاً. وكانوا يخزنون الانتاج في متاجرهم ويهربونها إلى الخارج بعد التهرب من دفع الرسوم عليها. فاستطاع التجار الفرنسيون جمع غالبية محاصيل القطن والحرير بهذه الطريقة، وقاموا بتهريبها دون أن يدفعوا الرسوم المتوجبة عليها، فتعرضوا لنقمة الأهالي من جهة، ولعقاب السلطات الرسمية من جهة أخرى[٣].

لذلك تشير تقارير عام ١٧٣٠ إلى انتفاضة عارمة في مدينة طرابلس ضد

(١) Documents... T.3. PP. 303-308 et 311.
(٢) Documents... T.3. PP. 317-321 et 322-331.
(٣) Documents... T.I. PP. 244 et 258.

حاكمها إبراهيم باشا ومدبره اليهودي أبراهام الليوني (من مدينة ليون الفرنسية)[١]. ويبدو أن من أسباب الانتفاضة الاحتجاج على النظام الجمركي العثماني نفسه الذي يجيز للتجار الأجانب - بموجب الامتيازات الأجنبية - أن يدفعوا ضريبة واحدة متدنية لا تتجاوز ٣٪ فقط وأن ينقلوا سلعهم في جميع ولايات السلطنة بعد أن يدفعوا عنها مرة واحدة. فكثر نقل السلع بين طرابلس وحلب وولايات أخرى بحيث كانت المنافسة غير متكافئة بين السلع المحلية التي تدفع رسوماً مرتفعة عند انتقالها من ولاية إلى أخرى، والسلع الأجنبية التي تدفع مرة واحدة ضريبة متدنية جداً. نتيجة لذلك كثرت إنتفاضات الأهالي والتجار المحليين الذين كانوا يرون أمام أعينهم كيف تتم عملية الابتزاز والاحتيال والرشوة وإفراغ الولايات العثمانية من الأموال والسلع. ويشير تقرير ٢٥ آذار لعام ١٧٤٥ إلى استمرار سياسة إقراض الفلاحين ومزارعي الحرير بفوائد فاحشة، ورهن المحصول سلفاً، وبروز مضاربة من التجار الإنكليز للتجار الفرنسيين في هذا المجال، وانتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع في قرى عكار والهرمل وصافيتا[٢].

ويشير تقرير آخر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٧٤٥ إلى أن الجالية الفرنسية بدأت تضع حراساً يرسلهم الوالي لحماية المساكن، من تعديات الأهالي. وذلك توكيد على استفحال الأزمات الاجتماعية في تلك المرحلة[٣].

اللافت للنظر أن التقارير الفرنسية في أواسط القرن الثامن عشر بدأت تولي أهمية خاصة للكلام على مرفأ بيروت بعد أن تقلص دور مرفأ دمياط في مصر الذي كان المرفأ الأساسي في هذه المنطقة حتى ذلك الحين. وهناك وصف تفصيلي دقيق للموقع الطبيعي لبيروت الذي يحضن السفن بشكل ممتاز. وإن مرفأ بيروت سيكون المركز الأول بالنسبة للملاحة والتجارة الفرنسية في هذه المنطقة، وإن إدارة المرفأ يجب أن تسند إلى أحد أبناء

(١) Documents... T.3. PP. 331-334, et 378-379.
(٢) Documents... T.3. PP. 380-393.
(٣) Documents... T.2. P. 278.

المقاطعات اللبنانية[١].

وتدل تقارير سنوات ١٧٥٠-١٧٧٠ إلى انتعاش تجارة بيروت وتمركز التجار الفرنسيين فيها. دليلنا على ذلك أن تقرير ٢٨ حزيران ١٧٧٢ يشير إلى تعرض هؤلاء التجار للسرقة أثناء الاضطرابات وتعرض مدينة بيروت لقصف الأسطول الروسي، وأن عدداً كبيراً من أبناء الجالية الفرنسية في بيروت قد غادرها إلى طرابلس طلباً للحماية والأمان. وذلك يؤكد على ثبات دور طرابلس حتى ذلك الحين رغم محاولة استبدالها بمرفأ بيروت[٢].

مع ذلك، فإن الغالبية الساحقة من المؤرخين تعتبر وصول الجزار إلى حكم مدينة بيروت أيام حكم الأمير يوسف الشهابي شكل إنطلاقة قوية لهذه المدينة على حساب المدن الساحلية الأخرى في البحر المتوسط ومنها طرابلس وصيدا.

تجدر الإشارة إلى أن التقارير الدبلوماسية الفرنسية تصف الجزار بأبشع النعوت لأنه حد كثيراً من نهب التجار الأجانب للمزارعين والحرفيين والتجار في مناطق نفوذه ليتحكم هو منفرداً بثروة هذه المناطق.

لكن عدداً وافراً من تقارير هذه المرحلة يشير إلى أن بيروت قد تحولت في عهد الجزار إلى واحدة من أهم الموانئ العثمانية خلال فترة قصيرة[٣]. ولما عجز الأمير يوسف الشهابي عن إخضاع الجزار لسيطرته بعد أن تحصن داخل أسوار بيروت المنيعة، إستنجد الأمير يوسف بأكثر من أربعة عشر بارجة عسكرية روسية لقصفها وإخراج الجزار منها بالقوة. ويشير تقرير ٣ تموز ١٧٧٣ إلى أن بحارة الأسطول الروسي كانوا يتوقعون أن تكون مدينة بيروت غنية جداً بالأموال فخططوا لنهبها. كذلك خططوا لنهب مدن حيفا وطرابلس وطرطوس واللاذقية وصور[٤].

(١) Documents... T.2. P. 110.

(٢) Documents... T.2. PP. 230-242.

(٣) Documents... T.2. P. 288.

(٤) Documents... T.2. PP. 295-299.

لكن الجزار الذي خرج مطروداً من بيروت سرعان ما عاد والياً على صيدا واتخذ من مدينة عكا قاعدة لحكمه. فخضع الأمير يوسف لابتزاز الجزار طوال أكثر من عقد من الزمن إلى أن توفي مشنوقاً في عكا عام ١٧٩٠. وكان يدفع سنوياً أكثر من ألف كيس لإرضاء الجزار الذي كان يتلاعب بخلعة الإمارة حتى وفاته عام ١٨٠٤ دون أن يتبدل هذا الأسلوب مع خلفائه من بعده.

اللافت للنظر أن تقارير ١٧٨٨ تشير إلى تعرض التجار الفرنسيين مجدداً للنهب في صيدا وطرابلس على حد سواء. وإن والي طرابلس بات ينافس والي صيدا في الابتزاز، والشراسة، واستخدام العنف الدموي، والخداع، وجمع المال[١].

لكن الجزار كان أكثر نفوذاً وبطشاً من والي طرابلس. وكثيراً ما استُخدم ضد الأخير جيش يوسف للسيطرة على بلاد جبيل والبترون والزاوية التي بدأت تلتحق تدريجياً بوالي صيدا وتنفصل عن والي طرابلس الضعيف[٢]. ويشير تقرير بتاريخ الأول من كانون الأول ١٧٨٨ إلى استقبال قنصل فرنسا في طرابلس للشيخ غندور السعد، كاخيا الأمير يوسف في بيروت، الذي وعده بتخفيف الجمارك إلى النصف عن السلع الفرنسية الواردة إلى بيروت، أي نصف ما تدفعه في مرفأ طرابلس أو مرفأ صيدا[٣]. ويشير تقرير الأول من تشرين الثاني ١٧٨٩ إلى رفض الجزار للامتيازات الأجنبية بحيث تقلصت التجارة الفرنسية بشكل خاص والأوروبية بشكل عام، مع مرفأ صيدا لصالح مرفأ بيروت بالدرجة الأولى[٤].

(١) Documents... T.2. P. 339.

(٢) Documents... T.2. PP. 428-430.

(٣) Documents... T.4. PP. 48-49.

(٤) Documents... T.4. P. 53.

طرابلس في النصف الأول من القرن التاسع عشر: من الانتشار إلى الانكفاء

تعتبر مرحلة حكم الجزار نقطة تحول أساسية في تاريخ مدينة بيروت التي بدأت تتطور بسرعة مذهلة منذ أواسط القرن التاسع عشر. مع ذلك، فإن طرابلس لم تفقد أهميتها التجارية طوال النصف الأول من ذلك القرن. إلّا أن دورها بدأ يشهد فترات من الازدهار وأخرى من الركود طوال تلك المرحلة. ونتيجة لذلك تحولت إلى مدينة ملحقة بولاية بيروت في أواخر القرن التاسع عشر، ولم تشهد تراكماً مالياً مهماً يساعد في نهضتها التجارية. لا يتسع المجال هنا لإبراز تفاصيل تلك المرحلة بل سنكتفي بتكثيف سماتها الأساسية ففي مطالع القرن التاسع عشر كانت طرابلس لا تزال مركزاً ناشطاً للإرساليات الأجنبية كالآباء الكبوشيين، والآباء الكرمليين، والآباء اللعازاريين، والآباء اليسوعيين، واللاتين وغيرهم. وتشير تقارير تلك المرحلة إلى أن معظم المؤسسات الثقافية قد ركزت نشاطها في ولاية طرابلس نظراً لأن ثلث سكان المقاطعات اللبنانية التابعة لها كانوا من الموارنة. أما على صعيد مدينة طرابلس فإن الروم الأرثوذكس كانوا الأكثر غنى والأكثر عدداً بين المسيحيين الساكنين في داخل المدينة[1].

على الصعيد التجاري والمالي، تؤكد تقارير المرحلة، وبشكل خاص التقرير الهام والمطول المؤرخ في الأول من أيلول ١٨٠٦[2] إلى أن المؤسسات المالية والبيوتات التجارية الفرنسية كانت هي الأكثر أهمية في مدينة طرابلس حتى مجيء حملة نابوليون بونابرت على مصر. فقد توترت العلاقة بين فرنسا والسلطنة إبان تلك المرحلة، وتقلصت تجارة فرنسا مع طرابلس فاقتصرت على تجارة الحرير بالدرجة الأولى. وكانت تصلها سنوياً ما بين ١٥-٢٠ سفينة تجارية فرنسية تنطلق من محطة لها في مالطا وتتجه إلى طرابلس أو دمياط أو اللاذقية وتحمل سنوياً من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف طن من البضائع.

---

(١) Documents... T.4. PP. 67-76.

(٢) Documents... T.4. PP. 76-110.

كانت تجارة طرابلس وثيقة مع مرسيليا وليفورنو وجنوى والبندقية. وكانت طرابلس تستقطب السلع من بعلبك وحمص وحماه ومن المقاطعات اللبنانية المجاورة لها. وأبرز أنواع السلع في تلك المرحلة هي الحرير، والحديد، والورق، والبن، والسكر، والتوابل، والأفاويه، والكبريت، والاسفنج، والأرز، والعفص، والقطن وغيرها. وقد لوحظ في أسواق طرابلس إبان تلك المرحلة سلع مستوردة من حلب، وتريستا، ولايبزيغ، وهولندا، والآستانة، ومرسيليا، والسويد، وانكلترا، وروسيا، بالإضافة إلى دمشق ومختلف أرجاء بلاد الشام.

نكتفي هنا بإيراد نماذج محددة تدل على حجم التبادل التجاري بين طرابلس والخارج خلال بعض السنوات التي سبقت حملة نابوليون على مصر.

ففي عام ١٧٧٧ كان في طرابلس خمسة مراكز فرنسية ناشطة ثم تقلص عددها إلى ثلاثة عام ١٧٨٥.

وفي عام ١٧٨٢ قدر حجم الاستيراد إلى مرفأ طرابلس بقيمة ١٠٠ ألف ليرة تورية (نسبة إلى مدينة تور Tours الفرنسية حيث كانت تضرب هذه العملة آنذاك)، في حين أن حجم صادرات طرابلس جاوز ضعف الواردات في تلك السنة.

وفي عام ١٧٨٥، ارتفع حجم الصادرات إلى ٣٦٦,٨٥٨ ليرة تورية، لكن حجم الواردات إليها ارتفع إلى ٢١٩,٤٧٧ ليرة. وبلغت صادرات طرابلس قرابة ٧٣٠ ألف ليرة خلال سنوات ١٧٨٧ و١٧٨٨ ثم انخفضت إلى ٣٩٧,٣٣٢ ليرة مقابل ٣٨٧,٧١٨ ليرة عام ١٧٨٩ بحيث قاربت حركة التصدير حجم الاستيراد.

وفي عام ١٧٩٠، صدرت طرابلس بقيمة ٥٢٣,٣٠٢ ليرة واستوردت سلعاً بقيمة ٣٦٣,٦٨٤ ليرة. أما في عام ١٧٩١ فبلغت قيمة الصادرات ٣٤٠,٣٧٧ ليرة مقابل ٢٤٠,٣٧٧ ليرة للواردات.

وتشير تقارير تلك المرحلة إلى أن الفرنسيين كانوا يجنون أرباحاً تتراوح

ما بين ٣٢ إلى ٣٥٪ على بعض السلع، و٢٧ إلى ٢٨٪ على سلع أخرى. كما أن التجار الفرنسيين هم الذين كانوا يتحكمون بأسعار السلع في مرفأ طرابلس. وأن أسلوب النهب بواسطة السلع التجارية قد تزامن أيضاً مع النهب والإفقار عن طريق الربا والإقراض بفوائد فاحشة بلغت ما بين ٣٦ إلى ٤٠٪ بالإضافة إلى الرهن أو التأمين المضمون لسداد الدين. نتيجة لذلك كثرت حركات التذمر والاحتجاج بالإضافة إلى تعرض التجار الفرنسيين للسرقات المتلاحقة إبان تلك المرحلة. وتشير بعض التقارير إلى أن السلطات العثمانية المحلية كانت تشجع تلك التعديات أو تسكت عنها ولا تعاقب مرتكبيها إلّا نادراً.

وتشير تقارير تلك المرحلة أيضاً إلى وجود غنى واضح في مدينة طرابلس لدى أعيان المدينة ووجهائها من الأفندية. وإن عدد هؤلاء لم يكن قليلًا. كما أن بعض رجال السلطة من العثمانيين كانوا يمارسون التجارة لحسابهم الخاص. أما على الصعيد السياسي فتشير التقارير إلى ضرورة توثيق العلاقة مع الموارنة نظراً لإرتباطهم بالسياسة الفرنسية، في حين أن الروم الأرثوذكس كانوا على علاقة عداء شديد للفرنسيين ولا تختلف نظرتهم عن نظرة المسلمين أو الأتراك العثمانيين تجاه فرنسا. وتتهم بعض التقارير الروم الأرثوذكس في طرابلس بالتعصب الشديد للروس ويوصي كتابها بضرورة التركيز على دور بيروت مستقبلًا.

بقي أن نشير إلى أن الجزار كان قد طرد الفرنسيين من صيدا فانكفأوا إلى طرابلس وبدأوا يترقبون نهايته. لكن انتصاره على الحملة الفرنسية عزز دوره الإقليمي فطالت إقامتهم خارج المدينة، وتعرضت ممتلكاتهم للنهب فيها. كما أن الجوخدار الذي أرسله الباب العالي إلى طرابلس في تلك المرحلة قد باع بالمزاد العلني معظم ما كان يملكه الفرنسيون فيها بعد أن احتفظ لنفسه بما خف حمله وغلا ثمنه.

هكذا نزح قسم كبير من الفرنسيين الذين كانوا في طرابلس إلى مقاطعات جبل لبنان المجاورة للسكن عند الأمير بشير الثاني والذي استمر طوال ثماني

سنوات حتى وفاة الجزار.

ويؤكد تقرير ٩ حزيران ١٨٠٦ أن فقدان الأملاك والسكن في إمارة جبل لبنان قد قلص الوجود الفرنسي في طرابلس إلى الحد الأدنى في أواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر. وعندما جاء هنري غيز Henri Guys إلى صيدا بعد وفاة الجزار لإحصاء ما تبقى من أملاك للفرنسيين فيها، وجد أن العسكر التركي قد احتل خان الإفرنج ورابط فيه منذ ستة أشهر. وعندما توجه غيز إلى طرابلس للغاية عينها لم يلحظ وجوداً هاماً للفرنسيين في تلك المدينة التي بدأ دورها يتقلص بشكل حاد في الاستراتيجية الفرنسية وذلك لصالح الدور المتزايد لمدينة بيروت ومرفأها[١].

وقد استغل الإنكليز غياب الفرنسيين عن طرابلس فاستمالوا حاكمها العثماني إلى جانبهم وبدأت بعض العائلات الطرابلسية، كعائلة خلاط مثلًا، توزع الأدوار بين أبنائها باتجاه الفرنسيين والإنكليز معاً[٢]. وتشير تقارير تلك المرحلة إلى تكثيف الوجود العسكري البريطاني قرب طرابلس وذلك انطلاقاً من لارنكا في قبرص. كما أن الولاة الذي عينتهم السلطنة العثمانية على طرابلس قد عجزوا عن تسلم مركزهم بسبب قوة بربر آغا الذي لعب دوراً هاماً في تلك المرحلة[٣] ومن نافلة القول إن طرابلس في عهد مصطفى آغا بربر قد حظيت بدراسات علمية كثيرة وهنالك عدد وفير من التقارير الفرنسية التي تتحدث عن تلك المرحلة.

ويشير تقرير ٣ آذار لعام ١٨٠٩ إلى تدهور أسعار الحرير في مدينة طرابلس[٤] أما تقرير ١٣ تموز من العام نفسه فيؤكد على أن تجار دمشق لا يحبذون إبدال مرفأ طرابلس بمرفأ بيروت ثم إن المسافة بين بيروت ودمشق هي أقرب منها بين دمشق وطرابلس. ويعزو كاتب التقرير إلى أن والي دمشق

---

(١) Documents... T.3. PP. 38-41.

(٢) Documents... T.4. PP. 131-132.

(٣) Documents... T.4. PP. 149-153.

(٤) Documents... T.4. P. 216.

يستفيد من مرفأ طرابلس كثيراً لذلك يحبذ بقاء العلاقة التجارية معها[1].

لكن مسألة إبدال مرفأ طرابلس بمرفأ بيروت بدت واضحة تماماً عند ذلك الحين. فيؤكد تقرير ١٠ تموز ١٨١٠ على ضرورة تحويل بيروت إلى مرفأ لولاية دمشق. وإن المحاولات التي يبذلها والي طرابلس لتحسين مرفأها جاءت متأخرة لأن قصر المسافة بين دمشق وبيروت ستكون عاملًا مهماً لدعم مرفأ بيروت.

ويضيف تقرير آخر بتاريخ ٧ أيلول من العام نفسه أن الإنكليز، إلى جانب والي طرابلس، يعملون على تحسين مرفأها ويسعون إلى توجيه التجارة إليها، في الوقت الذي يشتد فيه التنافس بين الفرنسيين والإنكليز على مرفأ بيروت[2].

وتشير تقارير عام ١٨١١ إلى بروز سلع أميركية في مرفأي طرابلس وبيروت وكل تقارير هذه السنة تؤكد على أن مرفأ بيروت بدأ يتحول بسرعة ليصبح المرفأ الأول لولاية دمشق. كما أن الإنكليز بدأوا يستخدمون مرفأ بيروت لتخزين سلعهم فيه، وإن اهتمامهم بمرفأ طرابلس آخذ بالتقلص[3]. في حين أن الوجود العثماني في طرابلس بدأ يزداد بشدة، مما يساعد - في رأي صاحب التقرير - على سرعة تحويل السلع إلى مرفأ بيروت[4].

وفي حين تؤكد تقارير سنة ١٨١١ على وصول سلع من أميركا، وفرنسا، وهافانا، وروسيا، وجنوى، والمغرب، وبريطانيا وغيرها إلى مرفأ طرابلس، فهي تشير أيضاً إلى أن غالبية السلع الواردة من أوروبا وأميركا تصل أولًا إلى بيروت ثم تنتقل إلى طرابلس[5].

وزاد في تعزيز دور مرفأ بيروت تدبير مفاجئ إتخذه بربر آغا وأشار إليه

(١) Documents... T.4. P. 236.
(٢) Documents... T.4. PP. 259-260, et 266-268, et 271-281.
(٣) Documents... T.4. PP. 292-299.
(٤) Documents... T.4. PP. 302-305.
(٥) Documents... T.4. PP. 323-324, et 326-327.

تقرير ٢٨ كانون الأول لعام ١٨١٢ والذي ألغى بموجبه بربر جميع الامتيازات الأجنبية في منطقة حكمه[1].

يضاف إلى ذلك أن تقارير هذا العام تشير إلى زيادة إحتكار الحاكم لعدد من السلع خاصة الملح، وإلى تكاثر الأوبئة، وإلى إغلاق مؤسسات حرفية في طرابلس، وإلى زيادة في الاستيراد على حساب الصادرات، وإلى تلاعب بالأوزان والمكاييل، وإلى كثرة الرشوة، وإلى المضاربة بالنقد المتداول وإنخفاض قيمة النقد الورقي، وإلى ارتفاع الضريبة الجمركية من ٣٪ إلى ٤٪ في مرفأ طرابلس، وإلى تعرض قوافل التجارة القادمة إلى طرابلس لتعديات البدو، وإلى بروز إتجاه قوي بين التجار يدعو إلى اعتماد مرفأ بيروت بديلًا نهائياً لمرفأ طرابلس. ورغم هذه الصعوبات بقيت تجارة طرابلس ناشطة مع حمص وحماه ومصر وبريطانيا والآستانة، واستمر فيها تواجد ٣-٧ بيوت تجارية فرنسية[2].

نشير أيضاً إلى التقرير الهام بتاريخ ١٩ آذار ١٨١٢ الذي يتحدث بالتفصيل عن أوضاع مدينة طرابلس وتجارتها وسكانها. فالألبان هم لحراسة القلعة. وفي طرابلس التي تضم ١٤٩٠٠ نسمة يتمركز ١٢٠٠ من الانكشارية، و١٠٠ من حرس الشواطئ. وفيها قرابة ٨٠٠ من الأشراف أو الأعيان. ويتوزع سكان المدينة على الشكل التالي: ٢٧٠٠ من الروم الأرثوذكس و ١٠٠ من الموارنة، و١٠٠ من اليهود والباقي من المسلمين السنة[3].

ويشير تقرير الأول من شباط لعام ١٨١٣ إلى خبر طريف مفاده أن هزيمة نابوليون بونابرت في روسيا لاقت صدى ارتياح شديد في طرابلس حيث تجمع الأهالي وأنشد الروم الأرثوذكس نشيد القيصر إحتفاء بالمناسبة[4].

ومع نهاية حكم بربر آغا على طرابلس بدأ دورها يتقلص، كما أن

(١) Documents... T.4. PP. 407-408.
(٢) Documents... T.4. PP. 386-403.
(٣) Documents... T.4. PP. 335-342.
(٤) Documents... T.4. PP. 416-417.

التقارير الفرنسية منها وعنها باتت قليلة أيضاً. فقد جذبت بيروت الانتباه الكامل للتجار الأجانب منذ مطالع القرن التاسع عشر، وأصبحت طرابلس مدينة تستقطب التجارة الداخلية بالدرجة الأولى ويشير تقرير ٢٢ كانون الأول ١٨٢١ من طرابلس إلى أن الإنكليز قرروا فتح قنصلية تجارية لهم ترعى مصالحهم في المنطقة الممتدة من عريش مصر حتى اللاذقية، وهي تضم أيضاً مقاطعات إمارة جبل لبنان، وستكون بيروت مركزاً لها[١].

وفي تقرير هام بتاريخ ٢٤ حزيران ١٨٢٤ إشارة إلى إنسحاب الفرنسيين من تجارة طرابلس وحلول الروم الأرثوذكس مكانهم. وإن البواخر باتت تفضل التوجه إلى مرفأ بيروت حيث يتكاثر توافد تجار دمشق إليها وحيث انتقلت إلى مرفأها تجارة الحرير أيضاً. فبدأت طرابلس تفقد قسماً كبيراً من دورها التقليدي في هذه التجارة، وبات مرفأها يخسر أكثر مما يربح. فقد استقطبت حلب تجارة وإنتاج حمص وحماه. ولم يعد الفرنسيون يهتمون بتجارة الحرير من طرابلس إلّا لأسواق مرسيليا فقط. وكان قسم كبير من إنتاج الزيت يستهلك في داخل المقاطعات اللبنانية. وبات تجار طرابلس يتحسرون على سنوات التجارة المزدهرة التي كانت فيها طرابلس تصدر - في عام ١٧٨٩ على سبيل المثال - ما قيمته حوالي مليون ليرة تورية وتستورد بقيمة ٨٠٠ ألف ليرة[٢].

وتشير تقارير ١٨٢٦-١٨٣٠ إلى النتائج السلبية التي خلفتها الحرب مع اليونان والحرب الروسية - العثمانية على تجارة طرابلس. كما تشير إلى أن طرابلس باتت شبه ملحقة بولاية عكا من الناحية السياسية. وإن مرفأها يتعرض لمنافسة شديدة من مرفأ بيروت على إستيراد وتصدير السلع من والي أوروبا من جهة، والداخل السوري من جهة أخرى[٣].

في الوقت عينه، يشير تقرير ٢٨ آذار ١٨٢٦ إلى فتح قنصلية فرنسية في

---

(١) Documents... T.5. P. 30.

(٢) Documents... T.5. PP. 52-56.

(٣) Documents... T.5. PP. 59-63.

بيروت التي بدأت ترسل منها التقارير الأكثر أهمية عن أواضع المنطقة فحلت مكان التقارير التي كانت ترسل من طرابلس[١] وقد تعزز دور بيروت بقوة خلال سنوات ١٨٢٦-١٨٤٠، وبدأت فيها حركة فتح المدارس الإرسالية، والقنصليات، والبيوت التجارية. يضاف إلى ذلك أن مدينة طرابلس عوملت بقسوة من جانب قوات إبراهيم باشا عقاباً لها على موقفها المؤيد للعثمانيين[٢].

وخلال سنوات ١٨٣٠-١٨٤٠ لم تصدر القنصلية الفرنسية تقارير هامة عن مدينة طرابلس وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بل تشير تلك التقارير إلى معلومات عامة عن التجنيد الإجباري، وإنتشار البؤس في قرى عكار، وتقلص عدد السكان في مناطق حمص وحماه، وإحتكار الحرير، ومصادرة الحنطة، وتخفيض قيمة النقد الورقي، وتلزيم الضرائب، وإجراء المساحة بهدف فرض الضرائب، ونهب الجنود المصريين للقرى، وغيرها الكثير[٣].

ويؤكد تقرير الأول من آب ١٨٣٩ على أن بيروت أصبحت تحتل المركز الأهم في تجارة المنطقة[٤] ويشير تقرير ٧ كانون الأول ١٨٤١ إلى وجود نائب للقنصل الفرنسي بدل القنصل السابق في مدينة طرابلس[٥]. أما تقارير ١٨٤١-١٨٤٦ فتذكر اسم طرابلس بشكل عرضي بعد ربطها كمركز إداري بأحداث مجاورة لها في أهدن أو بشري. ولا يمر اسم طرابلس إلّا في صفحات قليلة في المجلدين السابع والثامن من وثائق الأرشيف الفرنسي التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل[٦].

باختصار شديد، يمكن القول إن وثائق الأرشيف الفرنسي التي أفردت

---

(١) Documents... T.6. PP. 91-96.

(٢) Documents... T.5. PP. 65-85.

(٣) Documents... T.5. PP. 91-151, et 257-260.

(٤) Documents... T.5. P. 76.

(٥) Documents... T.7. PP. 58.

(٦) Documents... T.7 et 8. index: Tripoli.

صفحات طويلة في المجلدات السابقة لإبراز دور مدينة طرابلس في القرون السابع عشر والثامن عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر لم تول طرابلس الأهمية التي تستحق منذ قيام الحكم المصري في بلاد الشام. لذلك لا يعتبر الأرشيف الفرنسي مصدراً مهماً لدراسة تطور مدينة طرابلس بعد عام ١٨٣٠، ولا بد من البحث عن مصادر أخرى في الأرشيف العثماني، والأرشيف الإنكليزي والأرشيف المصري. فالأرشيف العثماني من جهة، والمصادر الوثائقية المحلية المتوفرة في سجلات المحاكم الشرعية، والكنائس، وأرشيف العائلات الطرابلسية تعتبر القاعدة العلمية الأساسية لأية دراسة علمية موثقة عن مدينة طرابلس وغيرها من مدن ومقاطعات بلاد الشام في العهد العثماني.

بعض الملاحظات الختامية

لا شك أن دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي والإداري والسياسي والثقافي لمدينة طرابلس في العهد العثماني يحتاج إلى عدة مجلدات وذلك استناداً إلى مصادر محلية من جهة، وخارجية من جهة أخرى.

وقد أشرنا في بداية هذا البحث إلى أننا سنحاول فيه تسليط الضوء على نقطة منهجية واحدة هي: لماذا تأخرت مدينة طرابلس وحركتها الاقتصادية والعمرانية والثقافية لصالح مدينة بيروت التي أصبحت بديلًا لها كمركز للولاية في أواخر القرن التاسع عشر؟

لقد دلت وثائق الأرشيف الفرنسي التي استندنا إليها، وهي غنية جداً ومتنوعة لكنها تحتاج إلى وثائق أخرى للمقارنة فيما بين معطياتها، وذلك يتطلب دراسة مطولة جداً وشمولية.

وفي حدود هذا البحث والوثائق الفرنسية فقط التي استند إليها، يمكن تقديم بعض الملاحظات العلمية على سبيل الاستنتاجات المفيدة. وأبرزها:
إن تحليل الوثائق الفرنسية الخاصة بتطور مدينة طرابلس منذ بدايات العهد العثماني حتى أواسط القرن التاسع عشر يقدم فائدة علميةً في مجال إبراز

النظرة الفرنسية تجاه طرابلس. ولسنا بحاجة للتذكير أن فرنسا كانت واحدة من أهم الدول الأوروبية ذات الصلة المباشرة بمدينة طرابلس من جهة، وبباقي المدن العربية وغير العربية داخل السلطنة العثمانية. ففي مطالع القرن التاسع عشر أصبحت فرنسا إحدى الدولتين الأكثر نفوذاً داخل السلطنة العثمانية وبرزت المنافسة حادة بينها وبين الدولة الأخرى، أي بريطانيا، على امتداد ولايات السلطنة العثمانية وارتدت أحياناً طابع المعارك العسكرية المدمرة كما جرى في مصر عندما دمر الإنكليز الأسطول الفرنسي في أبي قير.

ومن نافلة القول إن وثائق الأرشيف الفرنسي كانت ترصد كل التبدلات الهامة في مختلف أرجاء السلطنة. وهذا ما نلاحظه عند متابعة وثائق الأرشيف الغنية عن مدينة طرابلس والتي استندنا إلى بعضها بشكل مكثف للغاية بهدف إبراز العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انكماش دور مدينة طرابلس لحساب الدور المتزايد لمدينة بيروت منذ مطالع القرن التاسع عشر.

وقد دلت تلك الوثائق على أن العلاقات بين فرنسا وطرابلس بقيت محض علاقات تجارية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن الفرنسيين عجزوا عن اختراق النسيج السكاني لمدينة طرابلس والذي كان يتشكل من طائفتي المسلمين السنة والروم الأرثوذكس مع أعداد قليلة من الموارنة واليهود وغيرهم، بالإضافة إلى الحامية التركية فيها. لذلك تشدد بعض التقارير على الطابع المتزمت لسكان هذه المدينة الذين يرتبطون وثيقاً بالعثمانيين إذا كانوا عن السنة. وبالروس إذا كانوا من الروم الأرثوذكس. ومثل هذا الاتهام يؤكد عجز الفرنسيين عن اختراق هاتين الطائفتين وانصرافهم للتأثير المباشر على السكان الموارنة القاطنين في المقاطعات اللبنانية التابعة لولاية طرابلس.

وكان لهذا المنحى السياسي الأثر الهام في دعم فرنسا للموارنة. بهدف تحقيق ما تسميه الوثائق الفرنسية بالتحرر من السيطرة الإسلامية التي جسدتها الأسرة الحمادية في مقاطعات بشري - الزاوية، والكورة، والمنيطرة،

وجبيل، والبترون وغيرها. لذلك تقلص نفوذ الأسرة الحمادية تدريجياً عن المناطق المارونية مع بروز ميل واضح لربط هذه المناطق بالإمارة الشهابية، خاصة في عهد الأمير يوسف الشهابي الذي كثرت الروايات حول تنصره وتنصر عدد آخر من الأمراء الشهابيين من بعده. ومع نجاح هذه السياسة بدأت طرابلس تفقد الكثير من العوامل المساعدة لنهضتها الداخلية. وقد لمس سكان طرابلس مخاطر السياسة الفرنسية على مدينتهم فهاجموا مراراً بيوت الجالية الفرنسية فيها، وحاصروا التجار، واعتدوا على أملاك الفرنسيين. ومع أن التقارير الفرنسية تعزو رد الفعل الشعبي الطرابلسي إلى مساوئ بعض التجار الفرنسيين، فمن المرجح أن المسألة كانت أعمق من ذلك بكثير، وإن الطرابلسيين أدركوا مخاطر السياسة التي تقودها فرنسا لإضعاف مرفأ طرابلس، وبالتالي لإضعاف حركة المدينة بكاملها، لصالح مدينة بيروت. فقد ترك مرفأ طرابلس لسنوات طويلة دون إصلاحات جذرية تحت ستار من الحجج الواهية ومنها أن المرفأ غير محصن تحصيناً طبيعياً على غرار مرفأ بيروت. علماً أن مرفأ طرابلس كان المرفأ التجاري الأول للمنطقة الممتدة من عريش مصر حتى الإسكندرون وذلك طوال أكثر من قرنين من الزمن، وشكل المركز الأساسي للمصالح الفرنسية في جميع أرجاء المنطقة المعروفة باسم بلاد الشام.

يضاف إلى ذلك أن السلطنة العثمانية بدت عاجزة في مطلع القرن التاسع عشر عن إيصال والٍ عثماني إلى مدينة طرابلس ليحل مكان بربر آغا، حاكمها المتمرد. كما أن غزوات البدو الوهابيين في تلك المرحلة قد وصلت إلى ضواحي مدينة دمشق بعد أن إجتاحت حلب، وحمص، وحماه، والجزيرة الفراتية كلها. فارتبكت حركة التجارة بشدة، من وإلى مدينة طرابلس. وبدأت بيروت تتقدم بخطى مسرعة لتحتل مكانها. وساهمت تدابير إبراهيم باشا ضد طرابلس في إضعاف المدينة التي لم ترحب بجيوشه بل بقيت على ولائها السابق للعثمانيين. وسرعان ما تحولت تجارة الحرير، وهي عصب التجارة مع طرابلس آنذاك، إلى مرفأ بيروت نظراً لقربها من مقاطعات الإمارة الشهابية. كذلك بدأت تجارة دمشق تتعزز تدريجياً مع مرفأ بيروت لقربها منه

أولاً، ولحماية طريق القوافل بين بيروت ودمشق، بالإضافة إلى فتح طريق بري للنقل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرف باسم دليفرانس Delivrance الذي لعب دوراً أساسياً في ربط تجارة دمشق بمرفأ بيروت ربطاً محكماً.

هذه العوامل، الداخلية منها والخارجية، جعلت طرابلس تدفع ثمن تمسكها بالخط العثماني ومن ثم العروبي القومي بعيداً عن الارتباط بأي من الدول الأوروبية الفاعلة في السياسة الدولية منذ القرن التاسع عشر، وبشكل خاص بفرنسا وبريطانيا. أما ارتباط الروم الأرثوذكس في طرابلس بروسيا القيصرية فكان ارتباطاً عاطفياً فقط لأن الوجود الروسي، الاقتصادي والسياسي والعسكري، في بلاد الشام كان ضعيفاً للغاية بعد أن كثف الروس تواجدهم في البلقان بشكل خاص.

بالمقابل، فإن مدينة بيروت كانت أشبه بقرية كبيرة لا يتجاوز عدد سكانها الستة آلاف نسمة في مطلع القرن التاسع عشر مقابل ١٥ ألف نسمة تقريباً لمدينة طرابلس. وقد ساهمت العوامل الخارجية الضاغطة بالإضافة إلى العوامل الداخلية المساعدة. في تحويل مدينة بيروت إلى مدينة كوسموبوليتية تضم جميع الطوائف اللبنانية بنسب مختلفة، كما تضم جاليات متعددة من مختلف الدول الأجنبية. وبدأت تستقطب تباعاً كل أشكال التجارة، ورأس المال، والسلع، والتيارات الفكرية، والمدارس الإرسالية والخاصة، وتقيم أوثق الصلات مع الداخل السوري عبر دمشق وحلب، والداخل الفلسطيني عبر القدس، ومصر عبر هجرة لبنانية كثيفة إليها خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. لقد ساهمت تلك العوامل في نقل مركز الولاية من طرابلس إلى بيروت عام ١٨٨٨ بعد أن تحولت بيروت إلى عاصمة تجارية ومالية وثقافية وفنية للمشرق العربي، وإلى واحدة من أهم المدن العربية الكوسموبوليتية في القرن العشرين.

أضواء على الملكية العقارية لمدينة طرابلس من خلال سجلات المحاكم الشرعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

د. عبدالله ابراهيم سعيد

مدخل

يرتبط تطور الملكية العقارية في مدينة طرابلس، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بمجمل تطور أنظمة الأراضي السائدة آنذاك في مدن المشرق العربي، وسائر مدن وقرى الولايات العثمانية. تلك الأنظمة والقوانين - المستمدَّة من التشريعات الفقهية الإسلامية[1] وقوانين نامه العثمانية - التي اعتبرت المباني وساحاتها، و الفسحات الشجرية والزراعية الملحقة بها من أرض الجدار والحواكير والحدائق المتممة للسكن هي من

---

(١) للمزيد من المعلومات الفقهية يمكن مراجعة:
أبو حسن علي بن حبيب البصري البغدادي، الماوردي: «الأحكام السلطانية والولايات الدينية»، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر ١٩٦١م-١٣٨٦هـ.
ويعقوب إبراهيم، أبو يوسف القاضي، صاحب الإمام أبي حنيفة: «الخراج»، المنشور ضمن كتاب «التراث الإقتصادي الاسلامي»، الطبعة الأولى، دار الحداثة، بيروت ١٩٩٠.
ويحي بن آدم القرشي: «كتاب الخراج» ضمن المرجع السابق (الكتاب الثاني) والإمام الحافظ أبي الفرج بن رجب الحنبلي: «الإستخراج لأحكام الخراج»، الكتاب الثالث ضمن «التراث الإقتصادي الإسلامي» المرجع السابق.

الأرض المملوكة ملكية تامة[1].

ومن المتعارف عليه، أن السكن المديني يتطلب حياة استقرارٍ وثباتٍ، تفرضها طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري والحرفي - المهني أو الصناعي الممارس من قبل ساكني المدن. وهذا ما يحتِّم ويستوجب التملُّك الخاص والحر غير المقيَّد بشروط إشغال المنزل واستثمار الحدائق والبساتين الملحقة بالأبنية. ومن المتعارف عليه، أنَّ ساكن المدينة، كان إبان الحكم العثماني، يدفع «ويركو التمتع» كضريبة على مهنته، بغض النظر عن حجم ونوعية ملكيته العقارية الخراجية أو العشرية، بعكس فلاح الريف الذي كان عليه تسديد مجموعة من الضرائب والرسوم الزراعية والأتاوات الشرعية وغير الشرعية لولاة السلطنة ونوابهم وأعوانهم في الأقاليم والمقاطعات، وذلك مقابل الإستمرار في زراعة الأرض واستثمارها وتوريثها.

وبما أن الأرض المجاورة للمنزل وكرم العنب وحقل الزيتون والليمون والتوت والحديقة الشجرية، كانت تشكل أكثر أنواع الملكية ثباتاً في المشرق العربي مدينة وريفاً، حظَّرت القوانين العثمانية من مصادرتها وتسليمها إلى مالك آخر بدون مسوّغ قانوني[2]، إلّا في حالات غياب وارث شرعي يتسلمها[3]، ويتعهدها بالزراعة والمحافظة عليها منتجة. كما ساهمت هذه الأنواع من الملكية في تراكم الثروات العقارية المدينية، وتكوين فئة من كبار المالكين والمتصرفين بالأراضي الخراجية المشجرة المحيطة بالمدن الساحلية، أولئك المالكين الذين أصبحت القيمة التبادلية لأملاكهم وعقاراتهم المدينية تضاهي أضعاف أضعاف قيمة مردود ملكيات أعيان

(١) دعيبس المر: «كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة من السلطنة العثمانية»، مع ملحق لترجمة قانون الأراضي العثماني، بيت المقدس، القدس ١٩٢٣، ص ٨.

(٢) ايرينا سميليانسكايا: «البنى الإقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث»، نقله إلى العربية يوسف عطاالله، راجعه وقدّم له د. مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث (٥)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩، ص ١١٩.

(٣) أبو يوسف: «الخراج»، مرجع سابق، ص ١٧١ و١٨٢ و١٨٣ و«الدستور العثماني» ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣-١٨٨٤، ص ٤.

الريف اللبناني من مقاطعجييه وبرجوازيته الصاعدة وكبار مالكي أراضي السليخ البعلية وغيرها من الأراضي الريفية الزراعية والحرجية.

وتشير سجلات محكمة طرابلس الشرعية إلى ملكية سكان المدينة الحرّة والخاصة للأبنية والأراضي الزراعية المُلحقة بها داخل طرابلس وخارجها، وذلك منذ القرن السابع عشر، وحتى من قبل هذا التاريخ. وعلى سبيل المثال، جاء في وثائق السجل الأول لسنة ١٠٧٧-١٠٧٨هـ./ ١٦٦٦-١٦٦٧م، ما يؤكد هذه الفرضية، حيث نصّت بعض هذه الوثائق على ما يلي[1]: «... وباع ما ذكر أنه له وملكه وتحت تصرّفه الشرعي إلى حين صدور هذا البيع... البيت العامر...» (ص ١)؛ أو «... وباع ما ذكر أنه له ومنتقل إليه بالإرث الشرعي... بحيث يملك بيعه وقبض ثمنه... جميع الحصة الشائعة في كامل الحقلة الشجرية الخراجية المفرزة من كامل البستان... و... جميع الحصة الشائعة النصف في كامل الحانوت الكائن بسوق الطوافية بطرابلس...» (ص ١٤) وفي مثل آخر كدليل على الملكية الزراعية داخل مدينة طرابلس، نصت إحدى وثائق السجل الأول على ما يلي: «... وباع ما ذكر أنه له وملكه وبيده ومنتقل إليه بالاشتراء (الشراء) الشرعي بموجب حجة شرعية... بحيث يملك بيعه وقبض ثمنه شرعاً... جميع الجنينة الكائينة (الكائنة) بمحلة الهوا من محلات طرابلس المشتملة على أشجار مختلفة الجنس...»[2].

وفي القرن التاسع عشر، لم تتغير نصوص ومعطيات وثائق سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، حيث نصت إحدى وثائق السجل ٤٧ لسنة ١٢٣٤هـ./ ١٨١٨م، على ما يلي: «... باعت مالها وملكها ومنتقل إليها إرثاً من زوجها... الحصة الشائعة... كامل الطبقة والقبو...»[3]. واستمر

(١) السجل الأول من وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس، ١٠٧٧-١٠٧٨هـ/ ١٦٦٦-١٦٦٧م، من تاريخ لبنان الإجتماعي والسياسي، تقديم عمر تدمري - فردريك معتوق وخالد زيادة، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية، الفرع الثالث: طرابلس ١٩٨٢.

(٢) المصدر السابق، سجل رقم ١، ص ١٤٢.

(٣) سجل رقم ٤٧ من صور سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، ص ١٨٠.

هذا النمط من التسجيل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأن نصت إحدى وثائق سجل سنة ١٣١١-١٣١٢هـ/ ١٨٩٣-١٨٩٤ على ما يلي: «. . . وقفت وحبست. . . ما هو لها وملكها وبيدها وبتصرفها ومنتقل إليها بعضه بالإرث. . . وبعضه بالشراء الشرعي وذلك جميع الدكان في محلّة الملّاحة باطن طرابلس. . . »[١].

وإن دلّت هذه الأمثال الوثائقية على شيء، فهي تؤكد ثبات الملكية الخاصة وتناقلها إرثاً وبيعاً وشراءً ووقفاً ورهناً، وذلك من خلال صفقات عقارية ناشطة تحتم التصرّف القانوني والشرعي بالملكية الزراعية الخراجية والمباني داخل مدينة طرابلس وفي ضواحيها.

ولقد جاءت القوانين العثمانية من فرمان «خط شريف كلخانة» لعام ١٨٣٩م، وقانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨م[٢]، ومجلة الأحكام العدلية الصادرة عام ١٨٧٢م[٣]، جاءت هذه القوانين لتحاكي بتشريعاتها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتصرّف الشرعي بحقوق الملكية العقارية، ولتكرّس هذا النمط من الملكيات الخاصة داخل المدن الساحلية والأرياف المشرقية، وتعطيها القوة الثبوتية القانونية.

وفي هذا المجال كَفِل «خط شريف كلخانة»، حق وحرية الملكية الخاصة على الشكل التالي: «. . . كل واحد يكون مالكاً أمواله وأملاكه ومتصرفاً بهما بكمال حريته وليس لأحد أن يتداخل معه بذلك. . . »[٤]. أما قانون الأراضي العثماني، فلقد حدَّد في مادته الأولى أنواع الأراضي في السلطنة العثمانية بخمسة أقسام، هي: «الأراضي المملوكة، والأراضي

---

(١) سجل سنة ١٣١١-١٣١٢هـ/ ١٨٩٣-١٨٩٤، ص ٢٧.
(٢) نشر النص الكامل لفرمان خط شريف كلخانة وقانون الأراضي العثماني في «الدستور العثماني»، مصدر سابق.
(٣) تراجع مواد مجلة الأحكام العدلية في سليم بن رستم باز اللبناني: «شرح» المجلة، طبعة ثالثة مصححة ومزيدة، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٣.
(٤) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٤.

الأميرية، والأراضي الوقفية، والأراضي المتروكة، والأراضي الموات»[١].

وهكذا أخذت القوانين العثمانية العقارية على عاتقها مسألة تثبيت الملكيات بأيدي أصحابها وفقاً للأعراف والتقاليد المتوارَثَة منذ العهدين العباسي والمملوكي رائدي التشريع العقاري المشرقي، وذلك من دون أدنى تغيير في ماهية ومضمون وأشكال هذه الملكيات وأنواعها.

وفي هذا البحث، لا يمكن الإلمام بكل جوانب المسألة الزراعية وقضايا الملكية في مدينة طرابلس من النواحي القانونية ونمط الإنتاج السائد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديد حجم ونسبة كل شكل من أشكال الملكية نوعاً وحيازة ومساحة إنتاجية وريعاً. فدراسة هكذا موضوع تحتاج إلى أكثر من بحث مما يضيق به المجال هنا. لذا سنكتفي بتسليط الضوء على المفاصل الأساسية لأشكال الملكية العقارية في طرابلس بالإستناد إلى سجلات محكمتها الشرعية، والقوانين العقارية العثمانية، وذلك بهدف تقديم أنموذج متواضع يكون حافزاً لدراسات إقتصادية واجتماعية عن الملكية العقارية في طرابلس أكثر عمقاً وأعم شمولية.

مناطق طرابلس الزراعية والعقارية

وإن أُعتبرت طرابلس، خلال القرن التاسع عشر، مرفأً تجارياً ومركزاً حرفياً هاماً، إلّا أنها حافظت نسبياً على طابعها الزراعي. فاحتلت الأراضي الزراعية المشجرة داخل المدينة، أي داخل بواباتها الخمس، نسبة ١١,٢٩٪، حوالي ٦٣ عقاراً من أصل ٥٥٨ عقاراً شملتها الدراسة وتوزعت على ١٥٠ وثيقة، مقابل ٤٤٦ عقاراً مبنياً أي بنسبة ٧٩,٩٣٪ و٤٩ عقاراً (٨,٧٨٪) من الأراضي المتروكة المحمية كالطريق والساقية ومجرى النهر وسكر الماء وشاطئ البحر ورموله[٢].

أما في ضواحي المدينة، فتختلف الصورة، حيث تنتشر الأراضي

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤.
(٢) ملحق رقم (١).

الزراعية بنسبة عالية، بلغت في العينة المدروسة ٣٤٧ عقاراً شجرياً وسليخاً أي ما نسبته ٨٨,٧٤٪ من أصل ٣٩١ عقاراً موزعة على الوثائق الـ ١٥٠ المدروسة، مقابل ٥ عقارات مبنية ١,٢٨٪ و٣٩ عقاراً (٩,٩٧٪) من الأراضي المتروكة المحمية[١]. وهكذا بلغ مجموع العقارات الزراعية، في العينة المأخوذة، داخل مدينة طرابلس وضواحيها حوالي ٤١٠ عقارات أي بنسبة ٤٣,٢٪ من أصل ٩٤٩ عقاراً، مقابل ٤٥١ عقاراً للأراضي المبنية، ٤٧,٥٢٪، و٨٨ عقاراً من الأراضي المتروكة المحمية أي بنسبة ٩,٢٧٪[٢].

ويعود سبب ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية داخل المدينة إلى مرور نهر قاديشا (أبي علي) في وسطها باتجاه الشرق، وإلى عادات أهالي طرابلس المتوارثة في المحافظة على أشجار حدائق منازلهم الشجرية تمشياً مع طبيعة فن البناء المشرقي في بلاد الشام، حيث كان العقار المديني، يتألف عادة من بناء للسكن يحيط به حديقة شجرية وحوش في وسطهما حوض ماء أو بركة[٣].

وتأكيداً لأهمية الحدائق الشجرية في عادات وتقاليد أهالي طرابلس الشام، نصت إحدى وثائق الجدك، أي تعمير أملاك الوقف: العائدة لسنة ١٢٨١هـ./ ١٨٦٤م، على ضرورة «غرس نصبتي ليمون وثلاث غراس عنب في فسحة الدار»[٤]، وذلك من ضمن اتفاقية تعمير وإنشاء أبنية الوقف المتهدِّمة مقابل إشغالها بالسكن والإنتفاع.

كما تدل الوثائق في سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، إلى انتشار جنائن الأشجار المثمرة (الفاكهة) والليمون والعنب والتين والتوت والزيتون والدرانق والرمان، بالإضافة إلى أشجار الزنزلخت والصبير وغيرها في أكثرية محلات طرابلس الداخلية، مقابل إحاطة المدينة بسور واسع وكثيفٍ من

---

(١) الملحق السابق

(٢) الملحق السابق

(٣) صورة السجل رقم ٦٠ ص ١٦ و٤٣ وسجل رقم ٧٠، ص ٥٢، وسجل رقم ٧٧، ص ٨٠-٨١.

(٤) سجل رقم ٧٠، ص ٥٨.

بساتين الزيتون والليمون والتوت (الفرصاد)[١].

وإنّ هذا الطابع الزراعي لمدينة طرابلس، تحتله منذ نشأتها، حيث وصفها الرحالة ناصر خسرو، في القرن الخامس الهجري، الحادي عشر للميلاد بقوله «... وحول المدينة المزارع والبساتين وكثير من قصب السكر وأشجار النارنج والترنج والليمون والتمر... ومدينة طرابلس مشيدة بحيث أن ثلاثة من جوانبها مطلة على البحر، فإذا ماج علت أمواجه السور، أما الجانب المطل على اليابس فيه خندق عظيم عليه باب حديدي محكم...»[٢].

أما رمضان العطيفي فوصفها بقوله: «... هي بلدة لطيفة ماؤها كثير ورزقها غزير، جميع بنائها بالحجر ليس فيه شيء من الخشب، حتى كادت أن تكون قطعة واحدة يشقها نهر عظيم، على حافتيه من الجانبين الجوامع والقصور والشبابيك... وبها جميع فواكه دمشق وأكثر نباتات مصر... ويحيط بكل أطرافها بساتين وغياض ومنتزهات... ونسيمها لطيف، وبها أزاهر ورياحين، وأكثر ما حولها شجر الحمض (ليمون الحامض)، وهي على حافة البحر إلّا أن بينها وبينه ما تقدَّم من البساتين»[٣].

ومن المناطق الزراعية الهامة التي كانت تفصل مدينة طرابلس عن مياه البحر، السقي الغربي والسقي الشرقي والسقي الوسطاني، وسميت هذه المناطق بالسقي لأنها كانت من الأراضي المروية المحيطة بالمدينة وتزرع

---

(١) سجل رقم ٦٠، ص ١٣ و١٥ و٢٣ و٣١ و٣٢ و٦٧ و٦٩ و١٩١ و١٩١ و١٩٣ ... و٢٩٩ و٣٠٣، وغيرها من السجلات ٦١ و٧٠ و٧٧ و٨٠.

(٢) ناصر خسرو: «سفرنامه»، رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية: في القرن الخامس الهجري، نقلها إلى العربية الدكتور يحي الخشّاب، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٧.

(٣) رمضان بن موسى العُطيفي: «رحلة من دمشق الشام إلى طرابلس الشام» تحقيق اسطفان ڤيلد، نشر ضمن «رحلتان إلى لبنان» تأليف عبد الغني بن اسماعيل النابلسي، ورمضان بن موسى العُطيفي، تحقيق صلاح الدين المنجد واسطفان ڤيلد، منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، بيروت ١٩٧٩، ص ١٤-١٥.

بالليمون والتوت وشتى أنواع الفاكهة[١]، وتُسقى بواسطة قنوات تنقل إليها المياه من نهر أبي علي في أعالي المدينة. يضاف إلى هذه الأراضي المروية، مزارع الزيتون والكرمة والتوت وأراضي السلخ البعلية الملحقة بالمدينة، كالبحصاص والسلفتانية وسقي المرجة والزهرية والبقيعة والدرويشية وجسر بيت ظاهر والمعيصرة التي ألحقت أراضيها عام ١٨٧٧، بإدارة مدينة طرابلس بعد فصلها نهائياً عن قضاء الكورة التابع آنذاك لمتصرفية جبل لبنان. وكان يطلق على المناطق الزراعية الملحقة بمدينة طرابلس والواقعة خارج بواباتها الخمس اسم ظاهر طرابلس، وكانت آنذاك، خالية تقريباً من البناء (١,٢٨٪) مقابل ٨٨,٧٤٪ من الأراضي الزراعية[٢].

أما باطن المدينة الداخلي فيقسم إلى عدة مناطق عقارية تعرف بالمحلّة، وهي حسب ورود أسمائها في سجلات المحكمة الشرعية، كما يلي: الأسكلة (الميناء)، باب التبانة، وباب الحديد، ومحلّة ساحة عميرة، وقبة النصر، واليعقوبية، وبين الجسرين، والتربيعة، والناعورة، ومحلة اليهود، ومحلة القواسير، ومحلة عديمة المسلمين، ومحلة عديمة النصارى، ومحلة حجارين النصارى، وحجارين المسلمين، وسويقة النوّري، أو محلة النوري، والقنواتي، وأقطرق (أق طرق)، وزقاق الحمص، وسويقة الخيل، ومحلة مسجد الخشب، ومحلة المزابل، ومحلة شيخ فضل الله، ومحلة العوينات، ومحلة الصباغة، ومحلة الرمّانة، ومحلة الأكوز، ومحلة الصياغة (الصياغين)، والبركة الجديدة، والرفاعية، والمهاترة، وخان المصرية، وعقبة الشوك، وبوابة طربيه، وزقاق بني مرحبا، وسراي الحكومة، وتكية

---

(١) سجل رقم ٦٠، ص ٢٣ و٤٩ و٦٩ و١٩١ و١٩٣ و٢٣١ و٢٣٣، سجل ٦١ ص ٢٥٥ و٢٥٦.
وسجل رقم ٧٧، ص ٨٠ و٨١ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٨٦.
وسجل رقم ٨٠، ص ٧ و٨ و٢٧ و٢٨ و٦٥ و٣١٦.

(٢) Adel ISMAIL: «Documents Diplomatiques et consulaires relatifs à l'Histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVIIe siècle à nos Jours», les Sources françaises 1975-1982, 32 tomes, tome 13, p. 210, 211, 212, 224, 256, 258, 260, 263, 264, 274, 286, 308, 363, 369; et tome 14, p. 163 à 170, et 177 et 238 à 242.

المولوية، والعدسة... وخارج بوابة الجمارك ومحلة المسلخ ومحلة الهوا[١]. أي ٤٢ محلة ومنطقة عقارية.

من هنا، كانت سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس ترسم بدقة تقسيماتها العقارية والزراعية، وتحدد بوضوح موقع وشكل كل ملكية ونوع مزروعاتها، وحدودها وحقوق الانتفاع بها والارتفاق عليها.

الأراضي المملوكة في مدينة طرابلس

حددت المادة الثانية من قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨، الأراضي المملوكة بأربعة أنواع: «النوع الأول العَرَصات الموجودة داخل القرى والقصبات وما يوجد في دائرها من الأرض إلى تتمة نصف دونم يُعتبر تمليكاً وتتمة للسكن. النوع الثاني الأرض التي أفرزت من الأراضي الميرية وتملكت تملكاً صحيحاً على أن يحصل التصرّف بها بأنواع وجوه الملكية بناءً على المصاغ الشرعي. النوع الثالث الأراضي العشرية. النوع الرابع الأراضي الخراجية»[٢].

لذا تعتبر أراضي باطن طرابلس من النوع الأول، حيث أُمتلكت للبناء والسكن، وأمّا في ظاهرها، فهي من الأراضي الخراجية التي تعود رقبتها إلى «الشخص الذي هو صاحبها ومالكها وتتوارث كالأموال وباقي الأشياء وتجري عليها الأحكام نظير الوقف والرهن والهبة والشفعة»[٣].

ومن خلال دراسة ١٥٠ وثيقة عائدة إلى سجلات محكمة طرابلس الشرعية تتضمن معاملات البيع والشراء والوقف والمقاسمة والجدك والحَكَر، يتبين أن عدد عقارات الأراضي المملوكة ملكية تامة في هذه المعاملات العقارية بلغ ١٠٧ عقارات من أصل ١٩٨ عقاراً، أي ما نسبته

---

(١) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، مصادر سابقة، ١، ص ١٢٢ و٤٧، و٦٠ و٦١ و٧٠ و٧٧ و٨٠ و١٣١١-١٣١٢هـ و١٣١٦-١٣١٧هـ.

(٢) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ١٤

(٣) المصدر السابق، ص ١٤
وسجلات المحكمة الشرعية بطرابلس، مصادر سابقة.

٥٤,٠٤٪، منها ٥٤ عقاراً مبنياً (٥٠,٤٦٪) و٥٣ عقاراً زراعياً (٤٩,٥٤٪)[1]. يقابل هذا العدد من العقارات حوالي ٥٢٨ عقاراً مملوكاً في تعيين الحدود، أي نسبة ٧٠,٣٪ من مجموع عقارات الحدود البالغة في العينة المدروسة حوالي ٧٥١ عقاراً، وتتقاسم العقارات المبنية والزراعية المملوكة عقارات الحدود بنسب متقاربة، ٥٠,٥٧٪ (٢٦٧ عقاراً) للأبنية، و٤٩,٤٣٪ أي ٢٦١ عقاراً زراعياً[2]. وهكذا تحتل العقارات المملوكة في طرابلس نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية والمبنية على السواء، حيث بلغ مجموعها في العينة المدروسة ٦٣٥ عقاراً مملوكاً ملكية تامة أي بنسبة ٦٦,٩١٪ من أصل ٩٤٩ عقاراً تناولتها الدراسة في التبادل العقاري وتعيين الحدود[3].

ويضاف إلى هذه العقارات المملوكة، عقارات الأوقاف الخاضعة لأحكام الحَكَر والجَدَك باعتبار حكمها حكم المنقول كما تنص على ذلك صراحة الوثائق الشرعية العائدة إلى هذا النوع من الصفقات والمعاملات العقارية. وعلى سبيل المثال، جاء في إحدى هذه الوثائق ما نصه: «ويكون المبيع في أرض وقف محتكرة حكمها حكم المنقول بحيث يسوغ لهم بيعه وقبض ثمنه شرعاً...»[4].

ولقد بلغ مجموع عدد العقارات الموقوفة الرقبة والمملوكة البناء والشجر حوالي ٧٣ عقاراً من أصل ١٩٨ عقاراً في العينة المأخوذة كمثل في هذا البحث، أي بنسبة ٣٦,٨٧٪، ليصبح مجموع العقارات التي حكمها حكم المملوك والمنقول بما في ذلك العقارات المملوكة ملكية تامة وعقارات الحدود والجَدَك والحَكَر حوالي ٧٠٨ عقارات، أي ما نسبته ٧٤,٦٪ من مجمل العقارات المدروسة والبالغة ٩٤٩ عقاراً[5].

(١) ملحق رقم ٢.
(٢) ملحق رقم ٣.
(٣) ملحق رقم ٢ و٣.
(٤) سجل رقم ٦٠، ص ٤٩.
(٥) ملحق رقم ٢ و٣.

ومن هنا لم تقتصر الأراضي المملوكة في مدينة طرابلس على العقارات المبنية وساحاتها والحدائق الشجرية الملحقة بها كتتمة للسكن، بل شملت أيضاً البساتين المشجرة المستقلة داخل المدينة وخارجها. وتحفل سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس بالوثائق الكثيرة التي تشير إلى وجود الأراضي الزراعية الشجرية المملوكة داخل المدينة أو في ظاهرها وضواحيها. وعلى سبيل المثال: «... باع ما ذكر أنه له وبملكه وبتصرفه الشرعي ويسوغ له بيعه وقبض ثمنه شرعاً... جميع الجنينة الكائنة في محلة اليهود باطن المحمية المشتملة على شجر الدرانق ونصوب الليمون...»[1]. أو «... تم الاتفاق على قسمة... جميع الجنينة الشجرية الكاينة (الكائنة) في السقي الوسطاني تجاه بستان التاج المشتملة على أشجار الليمون والفواكه المتنوعة أشكاله المحدودة قبلة بستان الديراني... وشمالاً بستان الشمس وغرباً بستان الوزان وبستان سقاط الفول...»[2].

وهكذا أخذت الوثائق الشرعية على عاتقها تعيين موقع العقار ومساحته بالذراع المعماري أو التجاري[3]، إذا كانت الغاية قسمته بين المالكين من الوارثين أو أصحاب حقوق الانتفاع المشتركة به كما عمدت هذه السجلات إلى تحديد نوعية مزروعات العقار وطبيعة أبنيته ورسم حدوده بالنسبة لأملاك وأوقاف الجيران والطرقات وشاطئ البحر ومجاري المياه من الأراضي المتروكة المحمية المحيطة به. وإن هذا النوع من التسجيل العقاري، والمعاملات الرسمية، أدى إلى تثبيت الملكيات بأيدي أصحابها وحفظ حقوق الارتفاق عليها والانتفاع بها، وحمايتها من كل تعد واغتصاب وبلص كما كان يجري في مناطق جبل لبنان والداخل الشامي الزراعي.

ومن خلال مطالعة متأنية لسجلات محكمة طرابلس الشرعية، يمكن ملاحظة تمتع المرأة الطرابلسية بحق الملكية العقارية الحرّة والمطلقة على قدم

(١) سجل رقم ٦٠، ص ٣٢.
(٢) السجل السابق، ص ١٦٥-١٦٦.
(٣) سجل رقم ٦٠، ص ١٦٦؛ وسجل رقم ٧٠، ص ١ و٢٢، وسجل رقم ٨٠، ص ١٥٩ و٣١٦. (الذراع المعماري = ٠,٧٥سم، والتجاري = ٠,٥٧٤سم).

المساواة مع الرجل، وذلك من خلال أحكام البيع والشراء والرهن والقسمة والوقف وغيرها من الصفقات العقارية الجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما عدا نصيبها من الإرث الذي يعادل نصف نصيب الرجل: «على حسب الإرث للذكر مثل حظ الأنثيين. . .»[١].

وكدليل على حق المرأة الحر في التصرف بملكيتها، نصت إحدى وثائق السجل العائد لسنة ١٣١١-١٣١٢هـ./١٨٩٣-١٨٩٤م، على ما يلي: «. . . وقفت وحبست طائعة مختارة ما هو لها وملكها وبيدها وبتصرفها ومنتقل إليها بعضه بالإرث الشرعي من أبيها. . . وبعضه بالشراء الشرعي وذلك جميع الدكان. . .»[٢] ومن هنا تمتعت المرأة بكامل حقوقها العقارية في الملكية الحرّة بيعاً وشراءً وتوريثاً ووقفاً وإيجاراً واستئجاراً وتولية على الأوقاف ونظارتها، وتعاطي أمور التجارة والزراعة داخل مدينة طرابلس وفي خارجها.

الأراضي الموقوفة في طرابلس

إنّ «. . . الوقف بمفهومه الإجمالي يفيد معنى حبس المال عن الامتلاك والتداول في سبيل المقاصد العامة ولقد نشأت طريقته في هذه الحاجة إلى ضمان حياة طائفة من المصالح العامة من دينية أو علمية أو خيرية»[٣]. ويعتبر الشرع الإسلامي أنَّ الوقف هو «مؤسسة خاصة ترتكز إلى الصدقات والتبرعات و«النذورات» من الأموال المنقولة وغير المنقولة، ومن الأراضي التي يخصص ريعها في سبيل الأعمال الصالحة والحسنات التي ليست بالضرورة أن تكون مذهبية المنفعة بل يمكن أن تكون أعمالاً إجتماعية وسياسية واقتصادية عامة للجميع»[٤].

(١) سجل رقم ٦٠، ص ٢٦، وسجل رقم ٧٧، ص ٨٠.
(٢) سجل بدون رقم، سنة ١٣١١-١٣١٢هـ/١٨٩٣-١٨٩٤م، ص ٢٧.
(٣) مصطفى أحمد الزرقا: «أحكام الأوقاف»، الجزء الأول، دمشق ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، ص ٧.
(٤) Joseph CHAOUI: «Le Régime Foncier en Syrie» Aix-en-Provence, Imprimerie paul Rombaud, Lille 1928, p. 101.

ولا يمكن نفي أهداف الواقفين الدينية ذات المنفعة العامة، ولكن من خلال مطالعة أكثرية وقفيات سجلات محكمة طرابلس الشرعية، وحجج جدكها وحكرها، يتبين أن عقارات أوقاف طرابلس كادت أن تخرب بناءً وزراعة. مما يدل على أنّ الغاية من وقفها لم تكن دينية بحته، بل لجأ إلى وقفها بعض المتنفذين هرباً من مصادرتها في أثناء الحكم العثماني.

لذا، كان الوقف، يعتبر عملية إنقاذ للأملاك من المصادرة وحمايتها من الضياع والتفتيت بفعل الإرث والشراكة. وفي طرابلس كان بعض أصحاب الأملاك يقفون أراضيهم على البر والإحسان مع الاحتفاظ بملكيتها لأنفسهم وذرِّياتهم، ويتولون هم حق الإشراف عليها، كما جاء في إحدى وثائق السجل ٦٠ العائد لسنة ١٨٥٠-١٨٥١، حيث نصت على ما يلي: «. . . وقف ما هو جارٍ في ملكه وذلك جميع الحقلة الشجرية الكائنة في السقي الغربي المشتملة على أشجار التوت والفواكه الشهيرة. . . وذلك على نفسه أيام حياته لا يشاركه فيه مشارك ولا ينازعه فيه منازع ثم من بعده جعل الربع من غلتها يصرف في قرآن ختم شريف من القرآن العظيم وفي ثمن طعام ليلة عاشوراء والنصف من غلتها يصرف في قراءة ختم شريف وقراء المولد الشريف وثمن طعام للفقراء المولد الشريف والربع الباقي من الغلة يصرف في (قراة) قراءة ختم شريف وفي ثمن طعام للفقراء ليلة النضوة (النصوف). . . شهر شعبان المعظم وقد صدر منه الوقف بالطوع والرضى والاختيار من غير إكراه ولا إجبار. . . وشرط التولية على وقفه لنفسه مدّة حياته ثم من بعده لابنه. . .»[١]. وهكذا حبس الواقف ملكيته عن ورثته وخصها بنفسه ريعاً وتولية ونظارة، وبذلك حمى هذه الملكية من الضياع والتفتيت وعبث ورثته بها من بعده، وكان من شروط الوقف الذري أن تؤبد الوقفية إلى جهة خيرية دينية ثابتة في حال انقرضت ذرية الواقف.

وتذخر سجلات محكمة طرابلس الشرعية بكل أنواع الأوقاف المعروفة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمنتشرة على أراضي السلطنة

(١) سجل رقم ٦٠، ص ٢٣٣

العثمانية، من الأوقاف المضبوطة التي تدار من قبل إدارة الأوقاف العامة في دمشق واسطنبول كأوقاف الحرمين الشرفين، ومؤذني الجامع الأموي في دمشق، والجامع الكبير المنصوري، وجامع التوبة والعطار الكائنين بطرابلس الشام المضبوطة لجانب خزينة أوقاف طرابلس همايون[1]. بالإضافة إلى الأوقاف المربوطة العائدة لأديرة وكنائس الرهبانيات المسيحية المختلفة، والأوقاف المستثناة المملوكة من قبل عائلات أهالي طرابلس وذرياتهم على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم وفئاتهم الاجتماعية.

ومن خلال دراسة ١٥٠ وثيقة موزعة على ٧ سجلات شرعية بطرابلس، يتبين أن مجموع عدد العقارات الموقوفة الواردة في هذه الوثائق، بلغ حوالي ٢٢٦ عقاراً موقوفاً أي ٢٣,٨٪ من مجموع عقارات هذه الوثائق الـ ٩٤٩ عقاراً. بما في ذلك عقارات الحدود الموقوفة والبالغة ١٣٥ عقاراً (١٧,٩٧٪) من أصل ٧٥١ عقاراً، وعقارات الصفقات العقارية البالغة ١٨ عقاراً موقوفاً (٩,٠٩٪) من أصل ١٩٨ عقاراً، يضاف إليها عقارات الجدك والحكر البالغة ٧٣ عقاراً ٣٦,٨٦٪ من أصل ١٩٨ عقاراً. ليصبح مجموع العقارات الموقوفة في وثائق المعاملات العقارية بيعاً وقسمة ووقفاً ٩١ عقاراً (٤٥,٩٦٪)، أي أقل بثمانية عقارات من نصف عقارات هذه الوثائق موضوع الصفقات العقارية الواردة في العينة المدروسة[2].

ولقد توزعت هذه العقارات الموقوفة على ٢٨ وقفاً من الأوقاف الخيرية هي[3]: وقف الحرمين الشرفين، ووقف مؤذني الجامع الأموي في دمشق، ووقف فقراء الدين، ووقف محمود بك السنجق، ووقف مدرسة الصقرقية (السقرقية)، ووقف قرقماز، ووقف جامع أرغون شاه، وجامع العطار،

(١) سجل رقم ٨٠، ص ٣١٥-٣١٦
(٢) ملحق رقم ٢ و٣
(٣) السجلات ١ و٤٧ و٦٠ و٦١ و٧٠ و٧٧ و٨٠ و١٣١١-١٣١٢هـ و١٣١٦-١٣١٧م.
ويراجع بخصوص الجوامع والآثار في طرابلس، فاروق حبلص: «طرابلس والكنائس، قراءة في النقوش المكتوبة»، دار الإنشاء للإعلام والصحافة والنشر، الطبعة الأولى، طرابلس ١٩٨٨.

والجامع الكبير المنصوري، وجامع التوبة، وجامع الأويسية، وجامع طينال، ووقف مسجد الرجب، ووقف المدرسة الدبوسية ووقف المالكي وابن منصور، ووقف الطبال، ووقف مدرسة السنكرية، ووقف منجك باشا، ووقف الملّاح، ووقف جامع المغاربة، ووقف المير شيخ البركة، ووقف تكية المولوية، ووقف القربة، ووقف كنسية الروم الأرثوذكس، ووقف فقراء كنسية الموارنة، ووقف دير البنات، ووقف دير لحود سينا.

أما الأوقاف العائلية والذرية المستثناة والملحقة بنوعيها أوقاف المسقفات (المباني)، والمستغلات (الأراضي الزراعية والشجرية)، فلقد بلغ عددها في العينة المأخوذة حوالي ٦٨ وقفاً، هي[1]: وقف بني الأدهمي، وبني المولوي، وبني زيادة، وبني صلاح، وبني عدره، وبني سلطان، وبني المستوفي، وبني الفر، وبني الشلبي، وبني الدبوس، وبني منقارة، وبني فشو، وبني المعماري، وبني سقاط الفول، وبني درنيقة، وبني كرامة، ووقف الصبارجية، ووقف السادة المصريين، ووقف السادة الزعبية، ووقف بني البركة، أي ٢٠ وقفاً عائلياً. ووقف حسين الأفيوني، ووقف الأمير محمد سيف الدين الطواشي، ومحمد أفندي الخانجي، والحاج محمد الزوق، ورجب داقي البخور، والسيد عمر السنيني، ووقف سمية، ووقف محمد آغا أشكلة، والست كبور بنت محمد المستوفي، والحاج عابدين الدباغ، ووقف الدباغ الصغير، ووقف على بن الحاج أحمد الكراد المشد، وفاطمة درنيقة، ووقف على البوز، والحاج اسماعيل التيزيني، ووقف القنواتي، والشيخ مصطفى أفندي المولوي، والحاج محمد الرميخ، وعبد الغني جلبي، ووقف عكاري زاده السيد إبراهيم أفندي الأشهري، ووقف حسين فاقوح الحسيني، ووقف ناصر الدين، والحاج محمد شحادة، وعرابي الطبال، والشيخ يحي، والسيد محمد السّراج، ووقف الزيات، واسماعيل أفندي الطحان، والسيد محمد زيادة، ووقف شيرنا الطوشي، ووقف التمرتاش، ووقف فيلبس، ووقف الجنجري، ومحمد أفندي الفالنجي، ووقف الحاج أمين، ووقف

(١) السجلات السابقة من سجلات محكمة طرابلس الشرعية.

السيد عبد الواحد المغربي، وخاسكي سلطان، ومصطفى بربر آغا، وورثة مصطفى الفنكليس، ووقف عبدالله ابن الزرخلي، ووقف مفتي زاده السيد يحي، ووقف صبري الداية، ووقف صفي الدين الشلبي، ووقف علي يابس، وفاطمة. بنت الحاج محمد الصابنجي، ووقف يوسف مصطفى السفرجلاني، ووقف الحاج حسن ابن الحاج حسين البابا. أي ٤٨ وقفاً ذرياً وخاصاً. ليصبح مجموع أوقاف طرابلس المدروسة حوالي ٩٦ وقفاً تمتلك المباني والأراضي الزراعية والجوامع والكنائس والتكايا والمدارس وقنوات المياه والساحات العامة وأحواض المياه في أحواش وساحات طرابلس. ولكن هذه الأوقاف لم تحافظ على ملكيات أبنيتها وأشجار حدائقها وحقولها مما اضطر المتولون عليها إلى تأجيرها أجارة طويلة بهدف تعميرها وإنماء مزروعاتها وهذا ما يعرف بالجدك والحكر.

- الجدك أو الكَدَك: وهو ما يضعه المستأجر إضافة إلى مسقفات الوقف كالأبواب والرفوف والبضاعة في الحوانيت وأدوات الحلاقة وآلات المقاهي ولوازمها غير البناء[1]، وزراعة الأشجار في البساتين الموقوفة للرقبة كما جاء في حجة جدك باسم السيد محمد جلبي عز الدين من السجل رقم ٧٠ سنة ١٢٨١هـ./١٨٦٤م: «الحقلة الشجرية الكائنة في السقي الشرقي ظاهر طرابلس الشام المشتملة على أشجار التوت والفواكه المتنوعة المقهقرة... وغالبها عديم النفع بالكلية ولا غلة في الوقت الحاضر لغراسها وأنها إن تركت على ما هي عليه تتابع الخراب بكاملها وإن حافظ هذا السند... راغب باستئجار بياض أرض الحقلة المرقومة على ما هي عليه من التقهقر على مدة سنة كاملة البدء أولها من تاريخه بزيادة عن أجر المثل... والإذن له بقلع العديم النفع من الأشجار المقهقرة وأن يغرس فيها ما شاء واجب ليكون ما يغرسه في بياض أرضها ملكاً له من أملاكه على سبيل الجدك غب المساقاة

(١) دعيبس المر: «كتاب أحكام الأراضي...»، مصدر سابق، ص ٢٢ و٢٣ ومحمد كرد علي: «خطط الشام»، ٦ أجزاء في ٣ مجلدات، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة النوري، دمشق، والموزع دار العلم للملايين، بيروت، دمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣، الجزء الخامس، ص ١٠١، وتراجع الصفحات ١٠١-١١١.

على الأشجار القائمة في بياض الحقلة... المساقاة الشرعية وإن بذلك إلّا نفعية وإلّا صلحية لجهة الوقف...»[1]. وهكذا يعترف ناظر الوقف أو المتوفي على أراضيه بحق المزارع بملكيته للأشجار التي غرسها طالما هي منتجة وعلى قيد الحياة مقابل أجرة سنوية يدفعها الغارس إلى صندوق الوقف صاحب رقبة الأرض.

ولا يختلف جدك البناء عن مثيله في الزراعة. فلقد نصت إحدى وثائق الجدك على ما يلي: «... ما هو من الوقف المرقوم... جميع القبو المتشعث والخربة الملاصقة له التي هي ذات جدران مشعثين... وقد وجد راغب باستجرار (باستئجار) القبو والخربة... ليعيد البناء رصيناً ويعمر في الخربة ما شاء وأحب ليكون ما عمره ملكاً له بوجه الجدك ويدفع أجرتها حسبما تساوي على الدوام والاستمرار حيث له مصلحة في الوقف...»[2] ١٨ صفر ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م. ولم يقتصر الجدك على إنشاء الأبنية، بل شمل كل أنواع العمران من الإصلاح وإضافة الملحقات، وتعمير الطبقات العلوية فوق الأبنية الوقفية ومنتفاعاتها، وتبليطها وتجديد خشبها ودرابزينها (سورها) وسلمها وتبليط الفسحات بالبلاط البحصاصي وصنع أحواض المياه وإيجاد المطابخ والحمامات الضرورية لشرعية السكن المديني ومستلزماته[3].

ويُعتبر الجدك، من الحقوق المملوكة، وحكمه حكم المنقول، بحيث يحق لمالكه الانتفاع به بنفسه أو تأجيره إلى غيره، أو توريثه وبيعه شرعاً. وهذا ما تؤكده إحدى الوثائق بما جاء فيها: «... وباع ما ذكر له وملكه ومنتقل إليه بالإنشاء (أو بالغراس) والتعمير على سبيل الجدك غب الإذن الشرعي بموجب حجة شرعية... بحيث يسوغ له بيعه وقبض ثمنه وأنواع التصرف فيه شرعاً... وذلك جميع جدك البيت...»[4]. ومن هنا كان صاحب حجة الجدك يتصرف بمنفعة حقه تصرّف أصحاب الأملاك بأملاكهم

(١) سجل رقم ٧٠، ص ٢٢ وتراجع الصفحات ١٨١ و١٨٢.
(٢) سجل رقم ٦٠، ص ١٣
(٣) السجل السابق، ص ١٠ و٢٦ و٣٦ و١٩٦ وسجل ٨٠، ص ٢٢ و٢٥ وغيرها.
(٤) سجل رقم ٧٠، ص ٢٩.

الخاصة بدون منازع وبموجب أحكام يصونها قانون الأراضي العثماني والتشريعات العقارية والفقهية الإسلامية.

ولإعطاء فكرة عن تملك العقارات المبنية والزراعية التي تعود رقبتها للأوقاف في طرابلس، يمكن رصد عدد عقارات الجدك في المدينة من خلال دراسة ١٩٨ عقاراً، بلغ الجدك منها ٤٩ عقاراً أي ٢٥,٩٢٪، منها ٣٤ عقاراً مبنياً (٦٩,٣٨٪)، و١٥ عقاراً زراعياً (٣٠,٦١٪)[١].

- الحَكَر أو الحُكَر: ويعني أيضاً المقاطعة أو الإجارة الطويلة، وهو عقد إيجارٍ يسمح للمستأجر لعين الوقف إضافة بناء جديد أو إصلاح المتهدم مقابل إيجار سنوي، وذلك بإذن المتولي ليصبح البناء المضاف ملكاً للمستأجر طالما هو قائم، وذلك مقابل بدل معجل «يوازي قيمة الوقف وأقساطاً تساوي إجارة سنوية أو شهرية إلّا أنه يشترط حينئذ أن الإنشاءات التي تحدث في الوقف...»[٢]، تعتبر ملكاً للمستأجر وحكمها حكم المنقول.

وتشير وثائق سجلات محكمة طرابلس الشرعية إلى أراضي الأوقاف المحتكرة التي يطبق عليها أحكام الأموال المنقولة، مثلاً. «... ويكون المبيع في أرض وقف محتكرة حكمها حكم المنقول بحيث يسوغ لهم بيعه وقبض ثمنه شرعاً...»[٣]. وأكثر ما يطبق الحكر على الأراضي السلخ الزراعية حيث يتم غرسها مناصبة (مغارسة) لمدة معينة ومن ثم تقسم الأرض مهايأة بين المزارع الغارس وإدارة الوقف صاحب الرقبة على الأرض.

وفي العينة المدروسة، بلغ مجموع العقارات المحتكرة ٢٤ عقاراً أي ما نسبته ١٢,١٢٪ من مجموع عقارات العينة البالغة ١٩٨ عقاراً، من هذه الأراضي المحتكرة ١٦ عقاراً زراعياً (٦٦,٦٦٪)، و٨ عقارات مبنية (٣٣,٣٣٪)[٤].

---

(١) ملحق رقم ٢.
(٢) دعيبس المر: «كتاب أحكام الأراضي...»، مصدر سابق، ص ٢٢.
(٣) سجل رقم ٦٠، ص ٤٩، وسجل رقم ٧٠ ص ٨ و٩.
(٤) ملحق رقم ٢.

وهكذا ساهمت حقوق الجدك والحَكَر في تجزئة أملاك الأوقاف والسماح لفئات اجتماعية وفلاحية جديدة بامتلاك أقسام هامة من العقارات الموقوفة وذلك باستخدام قوّة عملها وسهرها الدائم على عين الوقف وأملاكه موضع جدكها وحكرها.

- المُهايأة وتجزئة عين الوقف: وهي قسمة عين الوقف بين المنتفعين منه بالتناوب مسانهة أو مقاطعة[١]. كما جاء في إحدى وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس، حيث قرر المدعي بدعواه بأن جميع الدار الكائنة بطرابلس... غير قابلة للقسمة فتم الاتفاق على المهايأة الشرعية على الدار المذكور مدة ثلاث سنين...»[٢]، وذلك بالتناوب على الاستفادة من عين الوقف إذا كانت غير قابلة للقسمة. ولكن في الأراضي الزراعية يمكن تجزئة الوقف وقسمته بين المنتفعين من عينه كما ورد في حجة الخواجة جبرائيل حبيب من الطائفة «العيساوية» بطرابلس الشام، عندما طلب القسمة على أرض جنينة محتكرة لصالح وقف مؤذني الجامع الأموي بدمشق ووقف بني كرامة، وذلك بعد أن غرسها مناصفة واستحصل على حصته الشرعية بفرزها عن حصة الوقفين المذكورين[٣]. أو ما جاء في إحدى وثائق القسمة بين متولي إدارة وقف جامع الكبير المنصوري وجامع التوبة والعطار الكائنة بطرابلس الشام، وبين الفريق الثاني القائم على غرس الأشجار في أرض هذه الأوقاف: «... وهو بوجه الشيوع بين وقف الجوامع... والفريق الثاني... النصف اثني عشر قيراطاً هي عائدة لجهة الأوقاف المرقومة والنصف الآخر هو ملك خاص بالفريق الثاني المنتقل إليه ذلك بطريق المناصبة الشرعية بموجب حجة شرعية مخلدة بيده... وذلك جميع الجنينة الشجرية... المشتملة على أشجار الليمون وبعض الفواكه...»[٤] في السقي الوسطاني ظاهر طرابلس الشام.

---

(١) محمود الحمزاوي: «رسالة التحرير في ضمان الأمر والمأمور والأجير»، مخطوطة رقم ١٠٠، عدد صفحاتها ٥٩، تاريخ نسخها سنة ١٢٨٦هـ/ (١٨٦٩-١٨٧٠م) واستكتابها في ٥ رجب ١٣٠٢هـ (أيار ١٨٨٥م)، مكتبة الأسد الوطنية دمشق، ص ٢٤-٢٩.
(٢) سجل سنة ١٣١١-١٣١٢هـ، بدون رقم، ص ٨-٩.
(٣) سجل رقم ٨٠، ص ١٥٩.
(٤) السجل السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

ويظهر من وثائق جدك الأوقاف وحكرها وقسمتها أن الأراضي الزراعية والأبنية الحجرية وملحقاتها انتقلت بالحقوق الشرعية مغارسة وتعميراً إلى أصحابها الشرعيين من أصحاب الحقوق المكتسبة بأحكام الأوقاف دون التمييز بين طوائف المتعاقدين من المسلمين والمسيحيين على السواء. وهكذا ساهمت أحكام الأوقاف في انتقال الملكيات بشكل طبيعي إلى مستحقيها من العاملين على تنميتها وزراعتها، فتجزأت الأوقاف لصالح الملكيات الخاصة بعد أن ألغي الكدك بموجب قانون ٢٢ ربيع الأول ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م[١].

حقوق الإرتفاق

لقد حفظت وثائق سجلات محكمة طرابلس الشرعية حقوق الإرتفاق الملحقة بالملكية الخاصة ورقبة الأوقاف، كحقوق مقدسة أسست لعلاقات عقارية متقدمة في لبنان، في حين غابت مثل هذه الحقوق عن دفاتر مساحة متصرفية جبل لبنان آنذاك[٢].

وفي بحث تفصيلي موجز، يمكن ملاحظة إدراج العقارات المشتركة وحقها الشائع في الاستفادة من المطابخ المشتركة والطرقات وقناة المياه والنهر وغيرها.

- الري: تكثر الأراضي المروية في طرابلس بحكم مرور نهر أبي علي في وسطها، فلذلك نظمت سجلات المحكمة الشرعية، مسألة الري وأولتها أهمية خاصة. فعلى سبيل المثال نصّت بعض الوثائق على ما يلي: «... وجنينة... وقف الحرمين الشرفين معمالها من حق الشرب من مآ (ماء) سكر الحزوري بنصف عدّان من عصر يوم الثلاثاء إلى آذان العشا المرتب عليها حكراً معلوماً لجهة وقف جامع الكبير المنصوري وجامع طينال...»[٣]. أو:

(١) «قانون الكدك»، الصادر في ٢٢ ربيع الأول ١٣٢١هـ و١٦ شباط ١٣٢٨ مارتية (١٩١٣م)، ترجمة أمينة عليّ الدين.
(٢) يراجع بهذا الخصوص عبدالله سعيد: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١-١٩١٤»، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي إستناداً إلى وثائق أصلية، بيروت ١٩٩٥، ص ١٩٠-٢٠١.
(٣) سجل رقم ٦٠، ص ٢٩٩.

«... بما لها من حق الشرب من ماء قليط بحرم ونهر الطواشه بحق واجب معلوم مرتب عليها بطريق الخراج لجهة خزينة العامرة في السنة ثلاثة عشر قرشاً...». أو بما لها من حق الشرب من سكر الماء الفوقاني بحق واجب معلوم المرتب عليها بطريق الحكر لوقف بني الفر[١].

وكانت طبيعة الفن المعماري في طرابلس تحتم وجود البرك وأحواض المياه في باحات المباني وساحاتها. فلذلك كفلت الوثائق الشرعية وصول المياه إلى هذه الأحواض بطريقة شرعية، وبدون تعديات الجيران، وبما يحفظ حقوق أصحاب الارتفاق عليها بدون استثناء... وفي وصف أحد الأبنية الطرابلسية يمكن ملاحظة دقة التحديد العقاري موقعاً وارتفاقاً: «كامل الدار الكائنة في محلة النوري باطن طرابلس الشام... المشتمل على إيوان.. وعلى مربع معقودين بالمؤن والأحجار وعلى مربع آخر داخلة خزانة وعلى صالة وإيوان وفسحة بلاط مبلطة بالرخام وعلى طبقة علوية ومطبخ وأدب وحوض ماء يجري إليه الماء من قناة طرابلس الشام بحق واجب...»[٢].

حق المرور

بالإضافة إلى تحديد العقارات بالطرقات والساحات العامة، نصت بعض الوثائق الرسمية على حفظ حق المرور المشترك بين العقارات كما يلي: «... وشرقاً الطريق المشترك الموصل لدار بني الزيني وغيره داخل البوابة...»[٣]. أو... «... وباع... جميع الطبقة الصغيرة لصيق الأولى المفرزة من الدار أيضاً معما يخص المبيع بطريق الاشتراك بالانتفاع بالمطبخ والأدب والمرور على السلم مع بني الحموي... ومعماله من حق الاستطراق من الحوش على السلم المشترك مع باقي الحوش...»[٤].

(١) سجل رقم ٧٠، ص ١ و٣٢ و٣٧٦ وسجل ٧٧، ص ٨٠ و٢٠٢.
(٢) سجل رقم ٧٧، ص ٢٠٢.
(٣) سجل رقم ٨٠، ص ٨٠.
(٤) سجل رقم ٦٠، ص ٢٤ و٢٥ و٦٦ و٢٣٩، وسجل رقم ٧٠، ص ٤٩.

– حق الإرث: طبق الشرع الإسلامي الحنفي على الإرث عند تنفيذ وصية المتوفي من المسلمين وتوزيع تركاته العقارية على المستفيدين من رقبة الأراضي المملوكة أو عين الأوقاف وعائداتها: «للذكر مثل حظ الأُنثيين». كما سُمح للمرأة بأخذ حقها من الإرث وممارسة حقها في التوريث بدون منازع[1].

– حق الشُفعَة: نصت وثائق سجلات محكمة طرابلس الشرعية على حفظ حق المشتري أو الوريث الشرعي والمستفيد من الوقفيات، وصانت هذا الحق من كل تعد أو مطالبة غير شرعية بالأرض المباعة أو الموروثة أو الموقوفة. وكفلت هذه الحقوق في عبارات صريحة وواضحة لا تقبل الطعن أو الشك بمضمونها: «. . . وضمان الدرك والتبعة لازم شرعاً حيث يجب قطعاً بوجه الاستئناف إبراء البائع ذمّة المشتري من كل حق ودعوى يتعلق بالبيع والمبيع وثمنه. . .»[2].

وهكذا ضمنت سجلات المحكمة الشرعية وقدمت الحماية القانونية لحقوق المتعاقدين بيعاً وشراءً ووقفاً وإرثاً وارتفاقاً. وبذلك ثُبتت الملكيات العقارية بأسماء المتصرفين بها ومالكيها شرعاً وعرفاً، وحوّلت الأرض إلى سلعة تبادلية في سوق المضاربات العقارية، حيث شكلت عقارات المدن المبنية والزراعية والرملية لقمة سائغة في أيدي السماسرة والتجار العقاريين وكبار المتمولين من المغتربين العائدين بثروات نقدية هامة وظفوها في قطاع البناء والمضاربات العقارية الناشطة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الأراضي المتروكة المحمية

عرّفت المادة ٢٦٤ من مجلة الأحكام العدلية الأراضي المتروكة بأنها: «الأراضي التي تدخل ضمن حماية الدولة مثل الطرقات والأماكن العامة

(١) سجل رقم ٦٠، ص ١٣ و١٦ و٢٤ و٢٦.
وسجل ٦١، ص ١٠١ و١٠٢ و٢٣٣، وسجل ١٣١١-١٣١٢م ص ٨ و٩.
(٢) سجل ٦٠، ص ٣٢ وسجل رقم ٧٠، ص ٧.

والمدافن والأنهار ومجاري المياه ومراكز العبادة، وهي محمية بواسطة العقوبات الجنائية ضد كل تعدٍ متعمد أو متطاول وضد أي تخريب أو إتلاف»[1]. ولقد سميت هذه الأراضي بالمحمية لأنه يُمنع امتلاكها من قبل الأفراد، إذ هي معدّة لاستعمال كافة الناس والجماعات عن طريق حقوق الارتفاق المشتركة في المسيل والممر والري والتجمّع وإقامة الأفراح والأحزان في الساحات العامة وأحواش الأحياء السكنية المشتركة.

وتحفل وثائق سجلات محكمة طرابلس الشرعية بالكثير من الإشارات الواضحة إلى هذا النوع من الملكيات العامة المشتركة، إن على صعيد تحديد حقوق الارتفاق على الطرقات وقنوات المياه وشاطئ البحر الرملي، أم على صعيد تعيين حدود العقارات موضوع معاملات الصفقات العقارية المختلفة. وعلى سبيل المثال احتلت الأراضي المتروكة في العينة المدروسة والبالغ مجموع عقارات الحدود فيها ٧٥١ عقاراً، حوالي ٨٨ عقاراً أي ما نسبته ١١,١٧٪ من هذه الحدود، منها ٦٣ طريقاً، وثمانية مجاري مائية (ساقية، نهر، سكرماء، قناة) و١٧ فسحة رملية وشاطئ بحر[2].

وهكذا شكلت الأراضي المتروكة، بحقوق الارتفاق عليها القاعدة المادية للتنظيم المدني الحديث، وساهمت في إيجاد الطرقات الضرورية لحياة المدينة وأزقتها. ولكن ضاعت صفة الملكية العامة المشتركة على رمال شاطئ البحر مما حرّم سكان المدن الساحلية من حقهم الطبيعي في هذه الملكية العامة.

بعض الاستنتاجات

عرفت طرابلس أوسع شكل من أشكال حرية الملكية الخاصة في تاريخ لبنان العقاري، تعود بجذورها إلى مسألة الاستقرار المديني، وتقاسم السكان لحقوق الارتفاق المشتركة والعامة. وهذا ما أسس لثورة عقارية متقدمة في مضمونها وارهاصاتها المستقبلية. وفي طرابلس، لم ترتبط الملكية العقارية

(١) رستم بن سليم باز: «شرح المجلة»، مصدر سابق، ص ١٢٨.
(٢) ملحق رقم (١) وملحق رقم (٣).

بمسألة استثمار الأراضي الزراعية وإشغال المباني بالإقامة والسكن والتجارة والصناعة. ونتيجة لهذا النمط من حرية التملك، والتعاقد العقاري الحر نسبياً، سُمح لأعضاء فئات اجتماعية وطائفية متنوعة الانتماء المذهبي والمناطقي، بالحصول على ملكياتهم الخاصة المبنية والزراعية مقابل شرط واحد هو الاستعداد لإحياء الأشجار المتقهقرة وتعمير الأبنية المتهدمة في حال كانت هذه الأراضي تعود رقبتها إلى الأوقاف، أو مقابل التضحية بقبول شراء الأرض وما عليها لتصبح ملكه بدون منازع. وهكذا تلازم حق الملكية وتثبيتها مع قوة عمل الإنسان المبذولة في الإحياء والتعمير. وذلك قبل أن تصبح الأرض وأبنيتها سلعة بضاعية توظف في سوق المضاربات العقارية كسلعة معزولة عن قيمتها الإنمائية والإنتاجية.

ومما يميز الملكية العقارية في طرابلس، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو انتشار ملكيات الأوقاف لرقبة الأراضي الزراعية والمباني، وخراب عين هذه الأوقاف، مع الزمن، بحكم ضآلة مردود أراضيها ومبانيها، وكثرة المستفيدين من ريعها، وتنازعهم للاستئثار بهذا الريع. وكان لهذه الحالة السيئة في خراب عين الوقف، أثرها الفعّال على تجزئة الأراضي والمباني الموقوفة وتفتتها، والاجتهاد في سن التشريعات الفقهية والقانونية المرنة التي تسمح بتملكها مع حفظ حق المتولين والمستفيدين من عين الأوقاف، وتأدية الخراج والأموال الأميرية الضرورية لخزانة الأوقاف العامة. وكان لحاجة الدولة العثمانية للأموال النقدية، ومبادرتها إلى بيع حقوق الانتفاع على أوقافها العامة، وتأجيرها هذه الحقوق إجارة طويلة، الدور البارز في تشجيع التشريع العقاري المتقدم والثوري على صعيد تجزئة الأوقاف العامة والخيرية المضبوطة في السلطنة العثمانية ومتروكاتها فيما بعد.

ومن هنا ساهمت هذه التشريعات العقارية المتقدمة إلى حد ما، في توسيع رقعة الملكية الخاصة ولاسيما في المدن التي شهدت نهضة سكانية وعمرانية، وشكلت حالة استقطاب لنازحي الريف اللبناني على اختلاف فئاتهم الاجتماعية والاقتصادية وانتماءاتهم المذهبية. لذا شهدت المدن الساحلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نهضة عمرانية وإنمائية، وذلك من خلال تعمير مباني الأوقاف وإحياء أراضيها الزراعية، وانتقال هذه الأبنية والأراضي إلى مالكين جُدد كمّاً ونوعاً وأكثر نشاطاً وحيوية من المتصرفين السابقين بها. وهذا ما أدى إلى زيادة العمران المديني واتساع طوابق أبنيتها أفقياً وعامودياً.

وفي الوقت الحاضر، وفي ظل انتشار ملكيات وقفية شاسعة، كم يحتاج المجتمع المدني، إلى قانون عصري للأوقاف، قانونٍ ثوري بمضمونه الاجتماعي والإنمائي، قانون يفسح المجال واسعاً إلى تفتيت الملكيات الوقفية بشكل عقلاني بما فيه منفعة بالدرجة الأولى لهذه الأوقاف لإنماء مواردها المالية وتوظيفها في مشاريع تربوية وصحية وسكانية ومهنية مربحة. والمطلوب لذلك، إعادة تطبيق أحكام الحكر والجدك، والإجارة الطويلة، وإفساح المجال أمام الفئات الشعبية من ذوي الدخل المحدود بالتملك الحر بالتقسيط الطويل الأمد ليعود نفع ريع الأوقاف إلى مستحقيها من فقراء العائلات والطوائف كما أوصى الواقفون الأوائل.

وأخيراً، كانت الملكية الخاصة في طرابلس مستقرة ومنتشرة على نطاق واسع، وحتى إنها كانت أثبت وأمتن من ملكيات الأرياف المقيدة بالزرع والإحياء والإستمرار في وضعها في دورة الإنتاج والريع العقاري.

ملحق رقم (١): توزيع الأراضي المبنية والزراعية في مدينة طرابلس ١٨٥٠-١٩٠٠ من خلال سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس (أنموذج تطبيقي)

	رقم السجل	السنة		عدد الوثائق المدروسة	توزيع أنواع الأراضي داخل المدينة							توزيع أنواع الأراضي ظاهر المدينة							الحصيلة العامة						
		للهجرة	للميلاد		أراضي مبنية		أراضي مشجرة وزراعية		أراضي متروكة محمية		المجموع	أراضي مبنية		أراضي مشجرة زراعية		أراضي متروكة		المجموع	العقارات المبنية		العقارات الزراعية		الأراضي المتروكة		المجموع
					العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة ٪		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
١	٦٠	١٢٦٦ ١٢٦٧	١٨٥٠ ١٨٥١	٥١	١٦٦	٨١,٧٧	٢٢	١٠,٨٤	١٥	٧,٣٩	٢٠٣	١	١,٠٤	٨١	٨٤,٣٧	١٤	١٤,٥٨	٩٦	١٦٧	٥٥,٨٥	١٠٣	٣٤,٤٥	٢٩	٩,٧	٢٩٩
٢	٦١	١٢٦٧ ١٢٦٨	١٨٥١ ١٨٥٢	١٠	٣٢	٦٠,٣٧	١١	٢٠,٧٥	١٠	١٨,٨٧	٥٣	–	–	١٩	٩٥	١	٥	٢٠	٣٢	٤٣,٨٣	٣٠	٤١,١	١١	١٥,٠٧	٧٣
٣	٧٠	١٢٨١ ١٢٨٣	١٨٦٤ ١٨٦٦	٥٢	١٣٨	٩٣,٢٤	٨	٥,٤	٢	١,٣٥	١٤٨	٢	١,٤٨	١٢٩	٩٥,٥	٤	٢,٩٦	١٣٥	١٤٠	٤٩,٤٧	١٣٧	٤٨,٤١	٦	٢,١٢	٢٨٣
٤	٧٧	١٢٩١	١٨٧٤	١٣	٥٢	٨٨,١٣	٦	١٠,١٧	١	١,٧	٥٩	–	–	٤٨	٩٧,٩٦	١	٢,٠٤	٤٩	٥٢	٤٨,١٥	٥٤	٥٠	٢	١,٨٥	١٠٨
٥	٨٠	١٢٩٥ ١٢٩٦	١٨٧٨ ١٨٧٩	١٧	٣٨	٥١,٣٥	١٦	٢١,٦٢	٢٠	٢٧,٠٣	٧٤	٢	٣,٢٨	٤٧	٧٧,٠٥	١٢	١٩,٦٧	٦١	٤٠	٢٩,٦٣	٦٣	٤٦,٦٦	٣٢	٢٣,٧	١٣٥
٦	بدون رقم	١٣١١ ١٣١٢	١٨٩٣ ١٨٩٤	٥	١٥	٩٣,٧٥	–	–	١	–	١٦	–	–	٢	٤٠	٣	٪٦٠	٥	١٥	٧١,٤٣	٢	٩,٥٢	٤	١٩,٠٥	٢١
٧	بدون رقم	١٣١٦ ١٣١٧	١٨٩٨ ١٨٩٩	٢	٥	٪١٠٠	–	–	–	–	٥	–	–	٢١	٨٤	٤	١٦	٢٥	٥	١٦,٦٦	٢١	٧٠	٤	١٣,٣٤	٣٠
	المجموع العام			١٥٠	٤٤٦	٧٩,٩٣	٦٣	١١,٢٩	٤٩	٨,٧٨	٥٥٨	٥	١,٢٨	٣٤٧	٨٨,٧٤	٣٩	٩,٩٧	٣٩١	٤٥١	٤٧,٥٢	٤١٠	٤٣,٢	٨٨	٩,٢٧	٩٤٩

اعتمدنا في تنظيم هذا الملحق على ١٥٠ وثيقة عقارية وردت في ٧ سجلات من سجلات محكمة طرابلس الشرعية.

السجل رقم ٦٠ - على أكثرية صفحاته البالغة ٣٨٢ صفحة. السجل رقم ٦١، ص ١ و١٩ و٣٧ و٤٠ و٦٠ و٦١ و٨٨، و٨٩ و١٠١ و١٠٢ و٢٣٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ - والسجل رقم ٧٠، على أكثرية صفحاته البالغة ٤٦٦ صفحة - والسجل ٧٧، ص ١ و٢٤ و٣٠ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٥٦ و٢٥٩ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٨١ و٢٨٣ و٢٨٦ و٢٩١.

السجل رقم ٨٠، ص ٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و٢٥ و٢٧ و٢٨ و٣١ (بعدها يعود الترقيم إلى الصفحة ٢٢)، و٦٥ و٩٤ و١٥٤ و١٥٦ و١٥٧ و١٥٩ و٣١٥ و٣١٦ سجل سنة ١٣١١-١٣١٢هـ، ص ٨ و٩ و٢٧ و٢٨ و١١٤ و١٢٢ و١٨٢. / سجل سنة ١٣١٦-١٣١٧هـ، ص ١٥٥ و١٥٦ و١٥٨ و١٥٩

ملحق رقم (٢) نموذج توزيع أشكال الملكية في طرابلس ١٨٥٠-١٩٠٠

رقم السجل	السنة		عدد الوثائق	الأراضي المملوكة				الأراضي الموقوفة				عقارات الجدك الأرض وقف والبناء والأشجار مملوكة				عقارات الحكر الأرض والبناء وقف مستأجرة				الحصيلة العامة					عقارات الجدك والحكر		المجموع
	للهجرة	للميلاد		المبنية	الزراعية	المجموع	النسبة العامة ٪	المبنية	الزراعية	المجموع	النسبة المئوية	المبنية	الزراعية	المجموع	النسبة المئوية	المبنية	الزراعية	المجموع	النسبة العامة	العقارات المبنية		العقارات الزراعية		المجموع العام	الجدك والحكر		المجموع
																				العدد	النسبة	العدد	النسبة		بناء	زراعي	
٦٠	١٢٦٦ ١٢٦٧	١٨٥٠ ١٨٥١	٥١	٢٣	١٣	٣٦	٥٩,٠١	١	٢	٣	٤,٩٢	٩	١	١٠	١٦,٤	٦	٦	١٢	١٩,٦٧	٣٩	٦٣,٩٣	٢٢	٣٦,٠٦	٦١	١٥	٧	٢٢
٦١	١٢٦٧ ١٢٦٨	١٨٥١ ١٨٥٢	١٠	٧	٦	١٣	٨٦,٦٦	١	١	٢	١٣,٣٣	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	٥٣,٣٣	٧	٤٦,٦٦	١٥	–	–	
٧٠	١٢٨١ ١٢٨٣	١٨٦٤ ١٨٦٦	٥٢	١٢	١١	٢٣	٣٨,٩٨	١	١	٢	٣,٣٩	١٧	١١	٢٨	٤٧,٤٥	–	٦	٦	١٠,١٧	٣٠	٤٠,٨٥	٢٩	٤٩,١٥	٥٩	١٧	١٧	٣٤
٧٧	١٢٩١	١٨٧٤	١٣	٩	٩	١٨	٧٥	–	١	١	٤,١٦	٣	٢	٥	٢٠,٨٣	–	–	–	–	١٢	٥٠	١٢	٥٠	٢٤	٣	٢	٥
٨٠	١٢٩٥ ١٢٩٦	١٨٧٨ ١٨٧٩	١٧	٣	١٣	١٦	٥٧,١٤	١	٢	٣	١٠,٧١	٣	١	٤	١٤,٨٥	٢	٣	٥	١٧,٨٦	٩	٣٢,١٤	١٩	٦٧,٨٦	٢٨	٥	٤	٩
بدون رقم	١٣١١ ١٣١٢	١٨٩٣ ١٨٩٤	٥	–	١	١	٢٠	٣	–	٣	٦٠	١	–	١	٢٠	–	–	–	–	٤	٨٠	١	٢٠	٥	١	–	١
بدون رقم	١٣١٦ ١٣١٧	١٨٩٨ ١٨٩٩	٢	–	–	–	–	–	٤	٤	٦٦,٦٦	١	–	١	١٦,٦٦	–	١	١	١٦,٦٦	١	١٦,٦٦	٥	٨٣,٣٣	٦	١	١	٢
المجموع			١٥٠	٥٤	٥٣	١٠٧	٥٤,٠٤	٧	١١	١٨	٩,٠٩	٣٤	١٥	٤٩	٢٥,٩٢	٨	١٦	٢٤	١٢,١٢	١٠٣	٥٢,٠٢	٩٥	٤٧,٩٨	١٩٨	٤٢	٣١	٧٣

اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على السجلات السابقة من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس: مصادر سابقة: سجل ٦٠ و٦١ و٧٠ و٧٧ و٨٠ وسنة ١٣١١-١٣١٢هـ و١٣١٦-١٣١٧. الصفحات نفسها

ملحق رقم (٣) نموذج توزيع أراضي وعقارات الحدود على الملكيات في طرابلس ١٨٥٠-١٩٠٠

رقم السجل	السنة		عدد الوثائق المدروسة	الحدود عقارات مملوكة				الحدود عقارات وقفية				الحدود عقارات متروكة محمية					مجموع العقارات المبنية		مجموع العقارات الزراعية		المجموع	مجموع العقارات المملوكة في الملحق رقم ٢		المجموع
	للهجرة	للميلاد		بناء	أرض مشجرة وزراعية	المجموع	النسبة المئوية ٪	بناء	أرض زراعية ومشجرة	مجموع	النسبة المئوية ٪	طريق	ساقية نهر سكر ماء	شاطئ البحر رمول	المجموع	النسبة المئوية ٪	العدد	النسبة المئوية ٪	العدد	النسبة المئوية ٪		بناء	زراعة	
٦٠	١٢٦٦ ١٢٦٧	١٨٥٠ ١٨٥١	٥١	٩٠	٦٥	١٥٥	٦٥,١٢	٣٨	١٦	٥٤	٢٢,٦٩	٢٠	٥	٤	٢٩	١٢,١٨	١٢٨	٥٣,٧٨	٨١	٣٤,٠٣	٢٣٨	٢٣	١٣	٣٦
٦١	١٢٦٧ ١٢٦٨	١٨٥١ ١٨٥٢	١٠	٢٤	٢٣	٤٧	٨١,٠٣	-	-	-	-	٧	-	٤	١١	١٧,٢٤	٢٥	٤٣,١	٢٣	٣٩,٦٥	٥٨	٧	٦	١٣
٧٠	١٢٨١ ١٢٨٣	١٨٦٤ ١٨٦٦	٥٢	٩٠	٩٠	١٨٠	٨٠,٣٥	١٦	٢٢	٣٨	١٦,٩٦	٤	١	١	٦	٢,٦٨	١٠٦	٤٧,٣٢	١١٢	٥٠	٢٢٤	١٢	١١	٢٣
٧٧	١٢٩١	١٨٧٤	١٣	٣٥	٣٥	٧٠	٨٣,٣٣	٢	١٠	١٢	١٤,٢٨	١	-	١	٢	٢,٣٨	٣٧	٤٤,٠٥	٤٥	٥٣,٥٧	٨٤	٩	٩	١٨
٨٠	١٢٩٥ ١٢٩٦	١٨٧٨ ١٨٧٩	١٧	٢١	٣٤	٥٥	٥١,٤	١٠	١٠	٢٠	١٨,٦٩	٢٦	١	٥	٣٢	٢٩,٩	٣١	٢٨,٩٧	٤٤	٤١,١٢	١٠٧	٣	١٣	١٦
بلون رقم	١٣١١ ١٣١٢	١٨٩٣ ١٨٩٤	٥	٥	٢	٧	٤٣,٧٥	٥	-	٥	٣١,٢٥	٣	١	-	٤	٢٥	١٠	٦٢,٥	٢	١٢,٥	١٦	-	١	١
بلون رقم	١٣١٦ ١٣١٧	١٨٩٨ ١٨٩٩	٢	٢	١٢	١٤	٥٨,٣٣	٢	٤	٦	٢٥	٢	-	٢	٤	١٦,٦٦	٤	١٦,٦٦	١٦	٦٦,٦٦	٢٤	-	-	-
	المجموع		١٥٠	٢٦٧	٢٦١	٥٢٨	٧٠,٣	٧٣	٦٢	١٣٥	١٧,٩٧	٦٣	٨	١٧	٨٨	١١,٧١	٣٤١	٤٥,٤١	٣٢٣	٤٣	٧٥١	٥٤	٥٣	١٠٧

اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على المصادر السابقة من سجلات محكمة طرابلس الشرعية سجل ٦٠ و٦١ و٧٠ و٧٧ و٨٠ و١٣١١-١٣١٢هـ و١٣١٦-١٣١٧هـ - الصفحات نفسها.

دور طرابلس الاقتصادي

في القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني

د. أحمد غازي شرمند

القاب طرابلس

عُرفت طرابلس بالقاب مختلفة تبعاً لشهرتها، أطلق عليها اسم «دار الندوة» أي المكان الذي اتخذه ممثلو المدن الفينيقية: أرواد وجبيل وصيدا وصور نادياً لهم يجتمعون فيه للتداول فيما بينهم، واسم الفيحاء الصغرى لأنها تحاكي الفيحاء الكبرى، دمشق، بجمال موقعها وازدهار بساتينها وتقاليد أهلها. وذكرت في الوثائق الفرنسية باسم القافلة: «La caravane» وتعني التجارة البحرية، إذ كانت المراكب التجارية الأوروبية تبحر من مينهائها حاملة نتاج المدينة وملحقاتها من حرير وقلي وثمرات ومن صناعة محلية كالنسائج والنجود والصابون وتعيد تصدير ما يأتيها من الموانئ المجاورة من نتاج زراعي وحيواني؛ وما تجود به القوافل البرية من نتاج الهند والصين كالنسائج والأدوية والتوابل[1].

الامتيازات الفرنسية

أفاد الفرنسيون من دورها التجاري وتقدموا على غيرهم من التجار

---

(١) - Charles - Roux, François: Les échelles de Syrie et de Palestine au 18es P. 8.
Unesco, le livre et le Liban, Savary de Brèves. P. 175

الأوروبيين بعد حصولهم على امتيازات خاصة بموجب اتفاقات الصلح. فقد منح صلح ١٥٣٥ الرعايا الأوروبيين حق الاتصال بالموانئ العثمانية والإرساء والاتجار والتمون على أن تكون سفنهم ومتاجرهم في ظل البيرق الفرنسي. ومنح صلح ١٥٧٠ الفرنسيين حق حماية جميع التجار الأوروبيين[1].

وبرز تقدم فرنسا على غيرها من الدول في المحاور التالية

أ - الحماية الدينية

مُنح السفير الفرنسي بموجب الفقرة ٨٢ من صلح ١٧٤٠ حق ترميم وصيانة بيت المقدس وجميع الكنائس وأماكن الزيارات الدينية في بلاد السلطنة[2].

ب - نص الدولة الأكثر رعاية

جاء في الفقرة ٨٣ من صلح ١٧٤٠ ما يلي «بما أن صداقة البلاط الفرنسي سابقة في القدم نأمر بأن تعامل الدولة الفرنسية معاملة مميزة وأن يلقى الفرنسيون في بلادنا الرعاية والتكريم وأن يتقدموا على غيرهم من الرعايا الأجانب لمدى الحياة[3].

ج - امتيازات لمدى الحياة

حرص السلاطين عند منحهم الامتيازات على النص بأنها تنتهي بوفاة كل منهم. فكانت الدول الأجنبية مضطرة إلى تجديدها، كلما قام ملك أو سلطان جديد وإلى الدخول في مفاوضات خاصة تصطدم أحياناً كثيرة بموانع متعددة. وبموجب امتيازات ١٧٤٠ لم يعد الصلح مؤقتاً أو مرهوناً بحياة

(١) - Saint - Priest, Conte de: Mémoires sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français dans le levant. P. 354

(٢) - Thobie, Jacques: Intérêts et impérialismes français dans l'empire ottoman. P. 17

(٣) - Saint - Priest, Mémoires P. 418
- Saint - Priest, Mémoires P. 520

السلطان أو الملك، بل أصبح نافذاً مدى حكم السلطان مانح هذه الامتيازات وحكم خلفائه من بعده كما يفيد البند الخامس والثمانون من وثيقة الصلح «إن أحكام هذه الامتيازات تبقى مقبولة شرعاً إن بالنسبة لشخصنا السلطاني أو لشخص خلفائنا العظام».

وأصبحت الامتيازات بالتالي نهائية وأبدية، فقد ترك السلطان كل ميل لإسقاط أي بند من بنود هذا الصلح في حال تعارضه مع مبدأ سيادة الدولة[1].

إنشاء قنصلية سوريا الكبرى في طرابلس

وفي عام ١٥٤٤، وبعد مرور تسعة أعوام من تاريخ عقد اتفاق الصلح، تم إنشاء قنصلية سوريا الكبرى في مدينة طرابلس الشام، وهي أول قنصلية تعتمد على الساحل السوري الفلسطيني بعد اعتماد السفارة في العاصمة استانبول. كان منصب القنصل وراثياً، خلال القرن السادس عشر ويمكن أن يشترك في ملكيته أكثر من شخص واحد في بعض الأحيان[2].

ومع انقضاء القرن ١٧، انتهى عهد الشركات المستثمرة وعُين «بيابولارد» أمين سر «فيريول» السفير الفرنسي في استانبول. وكان أول قنصل رسمي براتب سنوي.

بلغ عدد القناصل الذين عُينوا في طرابلس منذ العام ١٥٤٤ وحتى العام ١٧٩٦ واحداً وثلاثين قنصلاً. كان من بينهم عسكريون وقضاة وتجار متمرسون يلتزمون بالكثلكة الصحيحة ومن ذوي السيرة الحسنة، يقسمون يمين

(١) - Ancien, Diplomate: le régime des capitulations, son histoire, son application, ses modifications. P. 68
- Saint Priest, Mémoires P. 521

(٢) - Charles - Roux P. 164

الولاء القانونية أمام قائد البحرية أو أمام السفير الفرنسي في استانبول[١].

تنظيم العلاقة بين الفرنسيين والأهالي

صدر بين عامي ١٥٩٩-١٧٨٥ عدة قوانين نظمت العلاقة بين الفرنسيين والأهالي ونصت على:

١ - تعيين القنصل بقرار ملكي[٢].

٢ - إقامة القنصل في مكان تعيينه للإشراف شخصياً على الجارة.

٣ - إنشاء غرفة التجارة في مرسيليا عام ١٦٥٠[٣].

٤ - عدم اقتراض المال من اليهود والأتراك والأهالي من المسيحيين والمسلمين.

٥ - أن يتحمل الفرد تبعة أعماله.

٦ - إعتماد رسم جمركي بنسبة ٣٪.

٧ - فرض رسم تعويضات بنسبة ٢٪.

٨ - حصول التجار على بطاقة إقامة وتأمين كفالة مالية بقيمة ٦٠,٠٠٠ ليرة فرنسية.

٩ - عدم شراء العقارات من بساتين ومزارع[٤].

شملت رسوم التعويضات جميع أفراد الطائفة الفرنسية وجميع المحميين

---

(١) - Masson, Paul: Histoire du commerce dans le Levant au 17es P. XV-au 18es. P.514
- Charles - Roux. P. 165-169
- Mariti, Giovani: Voyage dans l'isle de chipre tI. P. 294.
- Ristel Hueber, René: Les traditions françaises au Liban. P. 216

(٢) - Ismaïl, Adel: les documents. t3. P. 211

(٣) - Tongas, Gérard: Les relations de la France avec l'empire ottoman durant la première moitié du XVIIes. P. 195

(٤) - Robert, Paris: Histoire du commerce de Marseille t5 P. 20
سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس؛ سجل ٦ ص ٤ و١١٦
سجل ٢٠ ص ١٢

من الأهالي. وكان الغرض من استيفائها تغطية الأعباء المالية المترتبة على صندوق القنصلية في طرابلس. أعفي اليهود من هذه الرسوم إذا ما كانوا يعملون بصفة سماسرة والزموا بدفعها إذا ما كانوا تجاراً.

كانت الأعباء المالية على نوعين:

١ - أعباء عادية

تتمثل بالهدايا والهبات للوالي والقاضي والمحصل ونظار المصالح[١].

٢ - أعباء غير عادية

تتمثل بأعمال الابتزاز والرسوم التعسفية وبنفقات الاستقبالات وبالتعويض على تاجر منكوب تعرض للسلب والنهب من قبل اللصوص أو القراصنة ففي عام ١٧١٨ تعرض مركب القبطان الفرنسي «أندريك» للسلب والنهب في مرفأ طرابلس حين تفريغ حمولته، فتقرر مشاركة جميع التجار المقيمين في طرابلس في التعويض عليه[٢].

ولاية طرابلس

يعزى اختيار طرابلس مركزاً لأولى القنصليات الفرنسية في بلاد الشام إلى أهمية المدينة اقتصادياً، كمحطة لتجارة الترانزيت، وكمنفذ بحري لمدينتي دمشق وحلب، وإلى استقرار التجار الفرنسيين ورواج تجارتهم فيها قبل عقد الصلح، وإلى مجتمعها الفسيفسائي الذي يضم من الكاثوليك والروم والأرمن واليهود والمسلمين[٣].

واستناداً إلى ما ورد في دفاتر الطابو في استانبول التي يعود تاريخها إلى منتصف القرن ١٦ وإلى الوثائق الفرنسية فإن ولاية طرابلس تمتد من وادي

---

(١) - Robert, Paris: Histoire P. 295-301

(٢) - Rey, Francis: La protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie. P. 424

(٣) - Roux: Les échelles. P. 164

قنديل شمالي اللاذقية إلى جسر المعاملتين شمالي بيروت تضم ٣٠ ناحية و٢٠ مركزاً و٧٥١ قرية و١٧٣٢ مزرعة.

وبلغ عدد العائلات المسجلة في دفاتر التحرير العائدة للنواحي وغير المسجلة منها ١٣٥٣٣ عائلة وإذا ما اعتبرنا متوسط عدد أفراد العائلة الواحدة هو خمسة فيكون عدد سكان النواحي ٦٧٦٦٥ نسمة.

أما عدد عائلات مدينة طرابلس، مركز الولاية، كما ورد في دائرة الطابو في أنقرة، في منتصف القرن ١٦ ٢٠٣٣ عائلة وبلغ عدد سكانها ١٠١٦٥ نسمة موزعين كما يلي:

مسلمون ١٤٧٣ عائلة

مسيحيون ٣٨١ عائلة

يهود ١٧٩ عائلة

ارتفع هذا العدد في نهاية القرن ١٨ إلى ١٤,٢٠٠ نسمة وإلى ١٥,٠٠٠ نسمة خلال فصل الشتاء بعد عودة المزارعين، توزعوا كما يلي:

إنكشارية ١٣٠٠ جنود مرابطة ١٠٠
أشراف ٨٠٠ مسيحيون ٢٩٠٠
يهود ١٠٠ مسلمون ٩٠٠٠[١]

بلغت قيمة التزام ولاية طرابلس، بجميع نواحيها وقراها ومزارعها خلال القرن ١٨ ٧٥٠ كيساً المعبّر عنها بـ٣٥٠,٠٠٠ غرش تركي. يتوجب على الوالي إرسالها إلى خزينة الدولة سنوياً، بالإضافة إلى تجهيز قافلة الحجاج بما يلزم من المواد الغذائية وخلافه بقيمة ٧٥٠ كيساً أخرى وبلغ معدل دخل الولاية ٢٠٠٠ كيس أي بربح إجمالي قدره ٥٠٠ كيس أي ٢٥٠,٠٠٠ غرش.

(١) - BB. Arsive - Tapu, Istambul, 998. P. 295-296
Roux: Les échelles. P. 170
Volney: Voyage en Egypte et Syrie. t2. P. 68

وللوالي لقاء هذا الالتزام الحق في جباية الأموال الأميرية من باشويته أما باستيفائها مباشرة وأما بتلزيم المقاطعات لأصحابها من الأمراء أو المقدمين كما توضح وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس التي تذكر أسماء القرى والنواحي وأسماء الملتزمين وقيمة الالتزام ومدته[١].

موارد طرابلس الاقتصادية

كثرت مواردها المالية بتنوع مصادرها وهي: الصادرات، الترانزيت، الملاحة تجارة النقود، الرسوم.

الصادرات:

الحرير[٢]

اشتهرت ولاية طرابلس بنتاج الحرير واقترن اسمها بالصناعات الحريرية منذ أن عرف الحرير في البلاد الشامية، بسبب كثرة الأنوال التي كانت تعد بالآلاف. ولم تكن المدينة تتاجر بما تنسجه هذه الأنوال فحسب بل كانت تستورد النسائج الحريرية من بلاد فارس عن طريق مدينة حلب غير أن التاجر الأوروبي كان يفضل النسائج المحلية لجودتها ولانخفاض أسعارها عن أسعار نسائج أواسط آسيا.

وقد ذكر «كاتشياماري» في التقرير الذي رفعه إلى غرندوق توسكانا عام ١٦٠٥ أن مادة الحرير من أهم المواد التي يمكن اعتمادها في التجارة مع المدن اللبنانية بالنظر لحاجة مصانع توسكانا ولومبارديا إلى هذه المادة. وبالدرجة الأولى الحرير البيروتي ذو اللون الذهبي والحرير الطرابلسي الأبيض المتين الذي يصلح لحياكة الأقمشة الحريرية الموشاة بالذهب والفضة.

(١) - Volney.. P. 235.
سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس بسجل ٢٠ ص ٤٦ سجل ١١
(٢) - Masson: au 18es. P. 513
Le Brun, Corneille: Voyage au Levant. P. 309-311

وقد عُرف أهالي طرابلس وملحقاتها بمهارتهم في تربية دود القز فانتشروا في القرى والمزارع يعملون في هذا الحقل إذ أكد البطريرك إسطفان الدويهي في كتابه «تاريخ الأزمنة» أن الأمير فخر الدين المعني الثاني عندما الحق طرابلس بامارته، زرع فيها أربعة عشر ألفاً من أشجار التوت الأبيض، وأنشأ، إضافة إلى ذلك بستاناً فسيحاً في الحيصة من أعمال سهل عكار، زرعه بأشجار التوت. فازدهرت صناعة الحرير في المنطقة فإذا شاء والي طرابلس انتقاء هدية جعلها من الحرير الأبيض الطرابلسي.

وعندما انقضى قرن على فخر الدين شلّت الحركة التجارية بين توسكانا ولبنان وما لبثت أن اتسعت مع فرنسا، وأصبحت طرابلس بذلك قاعدة هامة للتجار الفرنسيين الذين اعتبروا الساحل اللبناني... امتداداً جغرافياً لوطنهم تربطهم به روابط تاريخية مقدسة.

القلي أو رماد الاشنان[1]

الاشنان أو عشبة الصابون هي عشبة برية تشبه عشبة الصعتر البري تتحول بعد حرقها إلى رماد قلوي يسمى البَلَس الذي يدخل في صناعتي الصابون والزجاج. يؤتى به على ظهور الابل من الصحراء السورية بين حمص وحماه.

كانت الكمية المنتجة سنوياً تقسم إلى ثلاث حصص: حصة تباع إلى تجار طرابلس لتستخدم في صناعة الصابون المزدهرة في المدينة وما تبقى يوضع بتصرف الوالي العثماني الذي يبيعه بدوره إلى التجار الأوروبيين.

الصابون[2]

كان في طرابلس عدد كبير من المَصبنات العاملة، أربع منها تعمل لحساب الإدارة العثمانية في المدينة التي كانت تخصص لها ثلث كمية القلي

(١) - Mantran et Sauvaget: Règlements fiscaux ottomans; les provinces syriennes. P. 59-72
- Masson: 17^e^s. P. 382

(٢) - Mantran et Sauvaget. P. 70

المنتجة سنوياً. وتحقق منها أرباحاً بقيمة ٥٠,٠٠٠ أقجة خمسين ألفاً وعندما تكون كمية زيت الزيتون المعتصرة أقل من معدلها السنوي أو عندما تكون مادة القلي قليلة يعمد الوالي إلى تأمين الكمية اللازمة والكافية من المادتين لتشغيل مصبنات الدولة وذلك على حساب المصبنات الخاصة التي تتوقف غالباً عن العمل. مما دفع أصحاب هذه المصبنات إلى التزام مقاطعة مصبنات الدولة الأربع بمبلغ ٥٠,٠٠٠ أقجة لتشغيل مصبناتهم وتعطيل مصبنات الدولة.

الإسفنج[1]

احتكر الفرنسيون تجارة الاسفنج في طرابلس بموجب ترخيص خاص صادر عن الإدارة العثمانية أجاز لهم جمعها من الشواطئ وقاع البحر.

جوز العفص[2]

تستخدم هذه المادة في أعمال الصباغة. وكثر الطلب عليها في البلاد الأوروبية قبل عام ١٧٢٥ إلا أن هذا الطلب قد خف نسبياً بسبب ارتفاع أسعارها من ٦٠ غرشاً للقنطار الواحد إلى ١٠٠ غرش. وتعود أسبابه إلى جشع الولاة وتنافس التجار على شراء هذه المادة.

وإلى جانب الحرير والقلي والصابون والاسفنج وجوز العفص كانت طرابلس تصدر شمع العسل وزيت الزيتون والتبغ والأرز الذي بدأ يصدر من مرفأ طرابلس بدءاً من عام ١٧١٧[3].

تجارة الترانزيت

كان مرفأ طرابلس منفذاً بحرياً لمدينتي دمشق وحلب التجاريتين، لذا كان معظم الواردات الأوروبية المرسلة إلى طرابلس يعاد تصديره إما إلى دمشق أو إلى حلب.

(١) - Adel Ismaïl: Documents. t4. P. 90

(٢) - Ibid t3. P. 295

(٣) - Roux: Les échelles. P. 8

وفي هذا الصدد يقول القنصل الفرنسي «مونهينو» (١٧١٤-١٧٢٤) في تقريره إلى غرفة التجارة في مرسيليا «إن التجارة الفرنسية في طرابلس ليست على قدر كبير من الأهمية لولا أعمالُ الترانزيت»[1].

تجارة القوافل البحرية[2]

لعب مرفأ طرابلس دوراً هاماً في أعمال الملاحة المحلية أو المساحلة وعرف باسم «القافلة» كما ورد في الوثائق التاريخية للقرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد كانت السفن التجارية أو القافلة البحرية تقوم بإعادة شحن البضائع إلى المرافئ الأخرى على الساحل الشرقي لحوض البحر المتوسط.

وكانت تجارة القوافل البحرية فرعاً أساسياً من فروع التجارة التي اعتمدتها السلطات العثمانية بسبب وعورة التضاريس البرية التي لا تسمح باستخدام عجلات النقل أو الطنابر. وميدان منافسة قوية بين الدول المسيحية خلال القرن الثامن عشر لاعتماد الدولة العثمانية عليها تخوفاً من أعمال الفرضية المالطية بسبب الحروب المتواصلة بين شعوب المغرب العربي في شمالي أفريقيا وبين بعض شعوب الدول الأوروبية المسيحية مثل الإسبانيين والإيطاليين.

فقد كان البربر في شمالي أفريقيا يستعينون بسفن بعض الدول المسيحية لنقل الحجاج إلى الإسكندرية، وبالمقابل كان الإيطاليون والإسبانيون مضطرين، خوفاً من تعديات القراصنة البربر، إلى استخدام سفن الدول المسيحية المرتبطة بمعاهدة سلام مع الدولة العثمانية.

لذلك، كان البيرق الفرنسي موضع ثقة الأتراك والبربر والإيطاليين والإسبانيين للضمان الذي يوفره وللشهرة التي اكتسبها ولبراعة البحارة الفرنسيين من أهالي البروفانس الذين عُرفوا بالاستقامة والنزاهة.

أولت غرفة التجارة الفرنسية اهتماماً خاصاً بموضوع القوافل البحرية فقد

(١) - Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 294
(٢) - Roux: Les échelles. P. 8
- Volney: P. 371

حظر وزير البحرية «موريبا» ١٧٣٧ على القنصل «يون» منح الحماية الفرنسية لسفن المسلمين والمسيحيين الشرقيين التي تجري بين مرافئ الساحل في ظل بيرق القدس لما تسببه من منافسة شديدة للأسطول الفرنسي[1].

ولم يكن من منافس قوي لأسطول الشحن البحري الفرنسي، حتى عام ١٧٤٠ سوى أساطيل كل من الهولنديين والإنكليز والإيطاليين. غير أن الحروب البحرية التي شهدتها أوروبا بدءاً من حرب الوراثة النمساوية ١٧٤٠، ساهمت بتعزيز أسطول راكوزه (في جزيرة صقلية) في تجارة الشحن البحري. بسبب القرابة اللغوية وغير اللغوية التي تربطها بالأتراك، وقبولهم بالأجور المتواضعة.

وقد حاز أسطول راكوزه على ثقة شعوب المنطقة خلال حرب السبع سنوات بين فرنسا وإنكلترا ١٧٥٦-١٧٦٣[2].

ومع زوال القراصنة التي كان يقوم بها فرسان مالطة في حوض البحر المتوسط ضعف دور أساطيل الشحن الأوروبية بعد قيام السفن الحربية العثمانية بأعمال الشحن بين مختلف مرافئ الساحل السوري والمصري.

أما الأسطول الإنكليزي الذي يعدُّ ثماني سفن فقط فقد اقتصر نشاطه على الساحل السوري الشمالي بين الإسكندرونة وطرابلس[3].

تجارة النقد (العملة)[4]

كان الميزان التجاري الفرنسي في طرابلس يشكو من زيادة قيمة

(١) - Masson: 18^{e}s. P. 182 et 402
(٢) - Ibid. P. 404
(٣) - Roux: Les échelles P. 82
(٤) - De Tott, Baron: Mémoires du Baron De Tott. P. 146
- Volney: P. 285
- Rebuffat, Ferréol et Courdurié, Marcel: Marseille et le négoce
- monétaire international. P. 130
- Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 295
- Chevallier, Dominique: La société du Mont-Liban. P. 125
- Adel Ismaïl: Histoire du Liban P. 145

الصادرات عن قيمة الواردات، ولإيجاد التوازن، لجأ الفرنسيون إلى تجارة النقود المعدنية المعفاة من الضرائب التي لا يكلف شحنها سوى نسبة ضعيفة من قيمتها تقدر بثلاثة بالألف ٠.٣٪ لسفر يستغرق ثمانية أيام فقط وعمد معظم رجال المال والسماسرة في مرسيلية إلى توظيف رأس مالهم في أعمال الصيرفة. فتوقف تصدير الأقمشة الفرنسية التي كانت تواجه منافسة شديدة من الأقمشة الإنكليزية وراجت تجارة النقود التي تدفع قيمتها بموجب حوالات بعد إضافة الربح القانوني.

وقد شاع الاعتماد على هذه الحوالات لرغبة الولاة فيها لأنها الوسيلة الأضمن لإرسال الأموال السلطانية إلى الخزينة في استانبول.

القطع النقدية المتداولة

كانت القطع النقدية المعدنية المتداولة في سوق طرابلس عثمانية وأوروبية وهي واحدة في جميع البلاد من استانبول شمالاً وحتى مصر جنوباً وهي:

الأقجة

سكت الأقجة Aspre في عهد السلطان أو رخان في القرن الرابع عشر (٧٢٦-٧٦١هـ) وهي أول عملة عثمانية سكت من الفضة، احتفظت بقيمتها حتى عهد السلطان محمد الفاتح ١٤٥٣. لكن قيمتها تدهورت بعد ذلك وحتى عهد السلطان سليم الأول ١٥٩٢، وزاد انخفاضها في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) بقيت الأقجة تمثل العملة المتداولة في الحسابات حتى نهاية القرن السابع عشر. (الغرش يعادل ثلاث أقجات).

الغرش

سك الغرش للمرة الأولى عام ١٦٨٨ وكانت قيمته تعادل حينئذ قيمة الغرش الإسباني أو الهولندي أو النمساوي وبلغت قيمته أربع ليرات فرنسية عام ١٦٩٧، ثم بدأت قيمته تنخفض خلال القرن الثامن عشر إلى أن أصبح

يعادل ثلاث ليرات فرنسية في السبعينات وليرتين ونصف الليرة في الثمانينات ثم ليرتين وربع الليرة بعد انخفاض نسبة المعدن الصافي.

البارة

كانت البارة أبسط القطع النقدية العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وتعرف بالقاب مختلفة منها: الفضية أو المصرية أو باطه. وهناك قطع أخرى من فئة الخمس بارات وعشر بارات وعشرين بارة. والزلطة تساوي ثلاثين بارة والغرش يساوي أربعين بارة نقش على ظهره رسم الأسد فدعي بالأسدي. نقش على وجه هذه القطع «سلطان القارتين»، سيد البحري، السلطان ابن السلطان. ونقش على الظهر «ضرب في استانبول» أو «ضرب في القاهرة» إذ إن ضرب العملة كان يتم في إحدى هاتين المدينتين فقط.

الريال العثماني

عُرف الريال باسم «ذهب» أو «زهر المحبوب» وكان يعادل ثلاثة غروش فضية من فئة الأربعين بارة، وكان يعادل في السبعينات من القرن الثامن عشر تسع ليرات فرنسية(1) ثم انخفض إلى سبع ليرات ونصف الليرة في الثمانينات وهناك قطعة من فئة نصف ريال وأخرى نادرة في الأسواق وتعرف باسم الريال الفندوغلي ويعادل مائة وسبعين بارة.

النقد الأوروبي

الغرش الإسباني

كان الأكثر رواجاً في أسواق الأمبراطورية العثمانية. أصبح نادراً بعد عام ١٧٤٠ بسبب الحظر الذي فرضه ملوك أسبانيا على خروجه من البلاد. يعادل من حيث الوزن والقيمة كلًا من الغرش التركي أو الهولندي أو النمساوي سك من الفضة.

- De Tott: Mémoires. P. 146 (١)

أبو كال الهولندي

عرف باسم «أبو كلب» سك من الفضة راج تدوله بعد عا ١٧٤٠، يعادل من حيث القيمة كلّا من الغرش الإسباني والغرش النمساوي والغرش التركي.

الدوقة Ducat

وهي دوقة البندقية سكت من الذهب في القرن الثالث عشر وبقيت معتمدة كوحدة نقدية حتى أواخر القرن السادس عشر.

الريال الفرنسي

سك من الفضة وكان يعادل ثلاث ليرات فرنسية.

التالر المجري

سك من الفضة ونقش على وجهه رسم ملكة المجر، حل محل الغرش الإسباني بعد عام ١٧٤٠. إشتد الطلب عليه من قبل جميع التجار الأوروبيين، واضطرت فرنسا التداول به لتسهيل التبادل التجاري لشراء القمح والمواد الأولية التي تباع نقداً. تراوح سعره خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر بين تسعين واثنتين وتسعين بارة.

الريال الإيطالي

سك من الذهب وتراوح سعره بين مائتين وخمس وبين مائتين وثماني بارات عثمانية. كان مرغوباً في سوق طرابلس لنقاوة الذهب فيه ولاعتماده في صناعة الحلي.

النظام الجمركي في طرابلس

في عام ١٥٧٠ أقر نظام جمركي في ميناء طرابلس حدد جميع الرسوم والضرائب في عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير جاء على الشكل التالي:

رسوم الاستيراد[١]

- تفرض نسبة ٢٪ اثنان بالمائة على النسائج مثل الأطلس والمخمل والديباج المستوردة من فرنسا والبندقية وقبرص.
- نسبة ٣٪ ثلاثة بالمائة على المرجان ومركبات الزرنيخ والعنبر والقصدير والنحاس والكحل والبقم والاسفيداج والزئبق والكبريت والحديد والرصاص واقجة واحدة لكل قنطار منها رسم قبان ومثلها رسم قلم.
- ٧٪ سبعة بالمائة على المواد الورقية والزجاجية وبقية السلع غير الخاضعة للوزن، أو تفرض رسوم عينية بنسبة سبع وحدات لكل مائة وحدة.
- نسبة ٥,٥٪ خمسة ونصف بالمائة على المواد الغذائية: اللوز والكستناء والجوز والجبنة والعسل. إضافة إلى اقجة واحدة لكل قنطار رسم قبان ومثلها رسم قلم.
- قيمة أربع أقجات على كل صندوق من المعدات المعدنية. إضافة إلى عشر أقجات لكل قنطار رسم قبان ومثلها رسم قلم.

رسوم التصدير[٢]

تحدد الرسوم الجمركية في عملية التصدير إلى المرافئ الأوروبية حسب البيان التالي:

(١) Mantran et Sauvaget: P. 59-61 -

(٢) Ibid. P.P 60-72

النوع	الوحدة	رسم جمرك	رسم قبان	رسم قلم
قطن	قنطار	١٠٤ أقجات	أقجة واحدة	
حرير	قنطار	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
راوند	قنطار	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
محمودة	قنطار	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
زهرة الخرسان	قنطار	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
نسائج صوفية	٥٠ قطعة	٦٦ أقجة	-	
نسائج حريرية	٥٠ قطعة	٦٦ أقجة	-	
جلود	٧٥ قطعة	٤٤ أقجة	-	أقجتان
المنّ (عسل الندى)	١٠٠ درهم	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
سنا	١٠٠ درهم	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
كينا	١٠٠ درهم	١١٠ أقجات	أقجة واحدة	
جوز العفص	-	٣٪	أقجة واحدة	
شمع العسل	-	٣٪	أقجة واحدة	أقجة واحدة
بسط	بالة	١٩ أقجة		
خام	قطعة	٣ أقجات		
جلد الثور	قطعة	٣ أقجات		

- تفرض نسبة ١٠٪ على البائع و١١٪ على الشاري على التوابل مثل الدارجين القرنفل، البسباسة، حب الهال - الخولنجان، الكاراويا، السنبل، النيلة الفلفل، جوز الطيب، الزنجبيل والحلتيت. إضافة إلى أقجة

واحدة رسم قبان.

- يفرض رسم ترجمانية على المسلمين واليهود بنسبة ٠,٧٥٪ إذا ما كان البيع نقداً و١,٥٪ إذا ما كان البيع مقايضة.
- نسبة ٢٪ على الأرز والحنة والعصفر والتمر المستوردة من البلاد الإسلامية والمصدرة إلى أوروبا، إضافة إلى أقجة واحدة رسم قبان ومثلها رسم قلم.
- نسبة ٢٪ على المواد المستوردة عن طريق مرفأ طرابلس والتي يعاد تصديرها إلى المرافئ الإسلامية (الترانزيت).
- تخضع جميع المراكب التجارية الراسية في مرفأ طرابلس لرسم يدعى رسم لنكر أو رسم مرساة بقيمة ٦١٠ أقجات للكبيرة و٢٠٠ أقجة للمتوسطة و٢٥ أقجة للصغيرة منها.
- في حال غرق السفن التجارية الأجنبية وهلاك بحارتها، تكون الأسلحة الحربية والتجهيزات المعدنية والخشبية من نصيب الدولة العثمانية وتعد بمثابة غنيمة.

أما الرسوم الجمركية التي اعتمدت خلال القرن الثامن عشر فكانت تستوفى بنسبة مئوية حددت ٤٪ للتجار المسلمين و٥٪ للتجار غير المسلمين و٣٪ للتجار الأوروبيين.

إضافة إلى رسوم الدخول ورسوم الترانزيت وغيرها من التكاليف مثل العيدية[1].

تجارة طرابلس خلال القرنين ١٦ و١٧

عرفت طرابلس تفوقاً تجارياً ملحوظاً على تجارة بقية المرافئ التجارية على ساحل الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وازدهرت تجارة الفرنسيين فيها بدءاً من العام ١٥٧٠ أي في السنة التالية من تاريخ تجديد الصلح بين السلطان

---

(١) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس. سجل ٣ ص ١٠٠

سليم الثاني وملك فرنسا شارل التاسع.

وقد حصل الفرنسيون بموجب هذا الصلح على امتيازات لا سابقة لها تخولهم حق حماية جميع التجار الأوروبيين المقيمين في مرافئ الساحل السوري الفلسطيني والإسكندرية باستثناء تجار صقلية وجنوى وانكونا.

وقد أصدر السلطان فرماناً بهذا الخصوص قضى بعدم عرقلة تجارة الفرنسيين وبتقديم كافة التسهيلات الممكنة إلى تجارة المحميين الفرنسيين من رعايا الدول الأوروبية المسيحية. وطلب إلى ولاته في طرابلس والإسكندرية الالتزام حرفياً ببنود معاهدة الصلح ١٥٦٩ وتنفيذ ما جاء فيها دون إبطاء[١].

وقد ساهمت تطورات الأحداث التي وقعت في المنطقة عَقَب التوقيع على معاهدة الصلح في نماء تجارة الفرنسيين وإعطاء المعاهدة أهمية خاصة. ففي عام ١٥٧٠ نشبت الحرب بين الدولة العثمانية والبندقية بسبب الخلاف الحاصل حول جزيرة قبرص الملحقة بالبندقية وعزم السلطان العثماني على انتزاعها. استغل الفرنسيون هذه الأحداث لتعزيز تجارتهم في الشرق فانتشروا في جميع النواحي على الساحل السوري الفلسطيني لدرجة أن قنصل البندقية في طرابلس أبدى تذمره واستغرابه سنة ١٥٧٤ من تزايد عدد الفرنسيين في هذه المدينة[٢].

وكان من نتيجة ذلك أن نشطت حركة التبادل التجاري بين طرابلس ومرسيليا وارتفعت قيمة مقاطعة مرفأي مرسيلية وطرابلس ارتفاعاً ملحوظاً[٣].

فقد حقق مرفأ طرابلس أرباحاً ضخمة جداً بعد مدة قصيرة من وقوع الحرب وصدور التنظيمات الجمركية الجديدة مما شجع الملتزمين إلى رفع قيمة التزام جمرك الميناء إلى مائة ألف دوكا ذهبية عام ١٥٧٠ علماً بأنها لم تكن تتجاوز ٦٠,٠٠٠ ستين ألف دوكا عام ١٥٤٩.

---

(١) - Ancien Diplomate: Le régime des capitulations. P. 80

(٢) - Zeller, Gaston: Aspect de la politique française sous l'ancien régime P. 144

- Adel Ismaïl: Histoire, t1 P. 126

(٣) دفاتر المالية - استانبول، مفصل طرابلس ص ١٤٠.

فقد زاد حسن صاروفان على المبلغ الذي كان عليه الضمان عشرين ألف دوكا ذهبية، ثم زاد عليه، بعد شهر ونصف الشهر من العام ذاته ١٥٧٠ محمد جاويش، الناظر على أموال المقاطعة المذكورة، عشرين ألف دوكا أخرى وارتفع بالتالي عدد السفن التجارية الفرنسية العاملة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط إلى مائة سفينة بينما كان عددها لا يتجاوز العرين عام ١٥٣٥ بعد عام ١٥٧٥ بدأت تجارة طرابلس تعاني من الضعف بسبب أعمال القرصنة وغياب الأمن وابتزاز الحكام المحليين والمنافسة بين الإسكندرونة وطرابلس.

أ - القرصنة

رغم النشاط الظاهري لتجارة الفرنسيين، ظلت مراكبهم مهددة بأعمال القرصنة التي يقوم بها المالطيون والمسلمون وحتى بعض المغامرين من الفرنسيين، على الرغم من احتلال العثمانيين لجزيرة قبرص الذي حدّ من نشاط القرصنة وكان في مقدم أولئك القراصنة «سيمون دانسا» الفرنسي الذي أمضى مدة طويلة من الزمن في سجون استانبول. فبعد خروجه من السجن عمل لسنوات عديدة في خدمة الملاحة العثمانية يطارد السفن التجارية ويستولي على حمولتها.

وقد حاول الأمير فخر الدين المعني الثاني جهده لوضع حد لنشاط القرصنة ولكنه عجز عن ذلك وبقيت السفن مهددة سيما وأن القرصنة أخذت طابعاً إقليمياً ودينياً بحيث باتت السلطة الحاكمة في كل بلد تتعاطف مع القراصنة الموالين لها. إذ غالباً ما كان هؤلاء يعودون بالغنائم والأسرى[١].

ب - غياب الأمن

إن الأعمال المخلة بالأمن، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر

---

(١) - Masson: au 18ᵉs. P. 253

- Roux: Les échelles P. 54-58

- Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 303

لم تنحصر في المنطقة الصحراوية حيث كانت القوافل البرية تتعرض للسلب والنهب على يد قطاع الطرق من الأكراد، ولا في البحر حيث تعرضت السفن التجارية لأعمال القرصنة، بل خيمت في طرابلس والنواحي التابعة لها.

وتعود أسباب غياب الأمن إلى الصراعات السياسية الداخلية بين الزعماء الإقطاعيين من آل عساف وآل سيفا وآل معن. علق قنصل البندقية في حلب على هذه الصراعات يقول: «إن الفوضى عمت طرابلس والشاطئ المقابل لها، وهذا ما ينذر بإفلاس التجار البنادقة. وإن التجار المقيمين في المدينة ومعظمهم من الفرنسيين والهولنديين قد انتقلوا إلى صيدا حيث يلاقون من الأمير فخر الدين المعني كل ترحيب وتشجيع. وقد استطاع هذا الأمير بالفعل حماية السفن التجارية من اعتداءات القراصنة الأمر الذي ساهم في نماء التجارة وازدهارها في تلك المنطقة على حساب تجارة طرابلس[١].

ج - ابتزاز الولاة

إن جشع الولاة كان الدافع الأساسي لأعمال الابتزاز فقد كان معظمهم يتخذ الرشوة سبيلًا إلى جمع الثروات، يتم تعيينهم بطريقة عفوية لا تعتمد على الكفاءة الخلقية والعلمية لقاء هدية ثمينة أو مبلغ ضخم من المال ويبقون مهددين بالعزل حتى قبل انقضاء مدة ولايتهم المحددة عادة بمدة ثلاث سنوات أو «تحويلة» لهذا كانوا يسعون إلى جمع المال ما استطاعوا إليه سبيلًا عن طريق الضرائب والرسوم والقروض والابتزاز وحتى ارتكاب الجرائم وافتعال المجازر.

فقد رست في ميناء طرابلس، خلال موسم الحرير من عام ١٦٢٢، سفينة تجارية فرنسية، قادمة من مرسيليا تحمل أكثر من مائة ألف دوكا ذهبية أي حوالي ٣٠٠,٠٠٠ ليرة فرنسية رصدت جميعها لشراء الحرير الأبيض الطرابلسي. وعندما علم حسين بن يوسف سيفا هذا الأمر قرر الاستيلاء على ما تحمله من الأموال أوعز إلى أحد أعوانه بدس عمائم خضر وهي تيجان

(١) - Adel Ismaïl: Histoire t1 P.P. 119-123-156

الأشراف في المدينة الذين ينتهون بنسبهم إلى النبي محمد (صلعم) وملابس عثمانية في مكان خفي من الأماكن الداخلية في السفينة. ثم أرسل، من بعدها، عدداً من جنده الخاص إلى المرفأ للتفتيش والمراقبة، وصعدوا إلى متن المركب واكتشفوا أمر هذه العمائم والملابس. عندئذ اتهم حسين سيفا أفراد الطاقم بقتل الأشراف وأمر بمصادرة المركب وبتنفيذ حكم الإعدام بأفراد طاقم المركب وعددهم ٣٣ بحاراً.

تقدم التجار الفرنسيون في طرابلس بشكوى إلى السلطان العثماني مطالبين بمحاكمة المسؤولية عن المجزرة دون أن يدعموا شكواهم بالحجج التي تثبت براءة البحارة، ولما لم يجدوا من السلطان آذاناً صاغية قرروا مغادرة طرابلس والإقامة في حلب القريبة نسبياً من ميناء الإسكندرونة. واقتصرت علاقاتهم، بمدينة طرابلس بعد ذلك على أعمال الملاحة البحرية أي المساحلة، وشراء نتاج المنطقة بواسطة سماسرة من جنسيات مختلفة: مثل البنادقة والهولنديين والإنكليز[١].

بعد عام ١٦٢٤ انقطعت علاقات الفرنسيين بمدينة طرابلس نهائياً إن على صعيد الإقامة أو الملاحة البحرية. بسبب موقف السلطان السلبي تجاه المجزرة وأعمال الابتزاز، سيما بعد الشكوى التي رفعها أحد التجار الفرنسيين فيليبو إلى السلطان بواسطة السفير الفرنسي في ٢١ تشرين أول ١٩٢٣ يصف فيها أعمال الابتزاز والسلب التي تعرض لها خلال إقامته في طرابلس.

وفي ٢٦ نيسان ١٦٢٤ أصدر الملك لويس الثالث عشر قراراً يأمر به سفيره في استانبول فيليب دى هارلي بقطع العلاقات التجارية مع مدينة طرابلس وبتوقيف أعمال الملاحة البحرية في مرفئها، وبضرورة الاتصال بالسلطان العثماني والسعي لديه لوضع حدٍ لهذه الأعمال المأساوية التي

(١) - Adel Ismaïl: Histoire t1 P. 126-148
- Tongas - Gérard: P. 149
- Arvieux: Mémoires du Chevalier d': P. 388

تحصل في مدينة طرابلس[١].

والحق لويس الثالث عشر تعميماً بهذا القرار إلى جميع رعاياه يأمرهم فيه بعدم القيام بأي نشاط تجاري براً وبحراً مع أهالي طرابلس وبعدم التوجه إلى المدينة والإقامة فيها وبقطع الاتصالات بالأهالي تحت طائلة العقوبات المادية ومصادرة المراكب وحمولتها.

د - المنافسة بين الإسكندرونة وطرابلس

كان التاجر الغربي، بدءاً من النصف الثاني من القرن السادس عشر، يرغب في القدوم إلى حلب وكانت سفنه تقدُم إلى طرابلس إذ هي الميناء أو الأسكلة التي يجبى فيها الجمرك، لأن سوق دمشق لم تعد تكفي التاجر الغربي. فقد كان يقصد حلب عدد من القوافل منها قوافل العراق من البصرة أو بغداد فالموصل، وقوافل إيران وما وراءها من هند عن طريق شمالي العراق فدياربكر لهذا فسوق حلب أنشط وأغنى والطلب فيها أوسع وأكثر.

وإن لحلب ميزةً أخرى، فهي أقرب إلى العاصمة والأمن فيها أكثر، وإن القوافل كانت تتعرض لسطو البدو في بلاد الشام كما أن الحكام والدروز بالقرب من طرابلس كانوا مصدر شكوى للتاجر الغربي ففي هذا الخصوص وجه السفير الفرنسي سالانياك رسالة إلى الصدر الأعظم في ٢٤ تموز ١٦٠٩ قال فيها: «من المؤكد أن ميناء الإسكندرونة هي البديل العملي لميناء طرابلس إذ إن أعمال ابن سيفا في الابتزاز والسلب تجاوزت كل الحدود»[٢].

بينما حلب كانت من حيث الأمن في موقع أفضل ولا يقلقها في تجارتها مع الغرب عرب البادية.

وقد عرفت الإسكندرونة بالعين أو النبع الذي يوجد في سفح الجبل، تَقدُم إليها المراكب الأوروبية للتمون بالماء العذب وقد أنشئ رصيف لرسوها. لذلك فضل التاجر الغربي الشمال وسخّر السياسة خدمة لمصالحه،

(١) Adel Ismaïl: Histoire... t1. P. 126 -

(٢) Ibid. P. 131

فقد كتب والي حلب أحمد باشا ودفتر دار الولاية نوح، كما كتب من قبلهما السفير سالانياك، إلى الصدر الأعظم، قائلين بان الفرنسيين والبنادقة وغيرهم قد انقطعوا عن ميناء طرابلس خوفاً من الدروز، وانخفض نتيجة لذلك دخل الخزينة، فالأصلح نقل الميناء إلى الإسكندرونة. اعترض بعدها دفتر دار طرابلس عثمان وسعى فحوّل الميناء من جديد إلى طرابلس وأجبر تجار البندقية وفرنسا على المجيء إليها. وحل الحلبيون الأشكال بطريقة طريفة أن تكون المقاطعة تابعة لطرابلس يؤدى المال إلى دفترها وتبقى الميناء إسكندرونة. وبما أن نسبة دخل جمرك طرابلس إلى دخل خزينة طرابلس كانت كبيرة فإن دفتر داري المدينة لم يتخلوا عن فكرة تعطيل ميناء الإسكندرونة وكانوا يتشبثون بأذيال أية فرصة تتاح. ففي عام ١٦٠٩ كتب الدفترادار إلى الصدر الأعظم يقول «إن القراصنة البنادقة يعتدون على أبناء السبيل وعلى الأهالي وينزلون البر للنهب عند مرور قوافل الحج والقوافل التي تحمل الجبايات إلى العاصمة، وإن قنصل البنادقة في طرابلس يقيم في الإسكندرونة وتقدم سفنهم إليها للقرصنة والاعتداء لذا يجب إعادة القنصل إلى طرابلس»[١].

تجارة طرابلس بعد رحيل الفرنسيين

بعد رحيل التجار الفرنسيين عن مدينة طرابلس، وانتقالهم إلى صيدا بعد أن تقرر إنشاء قنصلية فيها في ٢٢ آذار ١٦١١، بدأت أعمالها في ١٥ حزيران ١٦١٦. ارتحل النشاط التجاري شمالًا وجنوبًا. وأصبحت طرابلس السوق التجارية المستقلة تعتمد على غنى النواحي الملحقة بها[٢].

استقلت عن ميناء صيدا بسبب المسافة الطويلة التي تفصلها عنها وبسبب الطرقات الساحلية الوعرة وغير الآمنة لوجود قطاع الطرق. واستقلت عن

(١) دفاتر المالية رقم ٢٠٢١ أموال ولاية طرابلس ص ١٤٩. استانبول

(٢) Tongas - Gérard... P. 186

Fermanel: Le voyage d'Italie et du Levant P. 259-300

الإسكندرونة للأسباب السياسية الآنفة الذكر.

اقتصر تواجد التجار الأوروبيين في المدينة على القناصل لتأمين مادة الحرير وكلف الفرنسيون قناصل هولندا وإنكلترا وإيطاليا القيام بأعمال قنصليتهم بعد أن حصلوا عام ١٦٦٤ على امتيازات شبيهة بالامتيازات الفرنسية ومُنحوا حق التمثيل الدبلوماسي وإنشاء قنصلية في طرابلس والقيام بنشاط تجاري وملاحي في ظل بيرقهم الخاص وحق الإفادة من الرسوم الجمركية المخفضة. فقد أفاد تقرير القنصل الفرنسي في حلب أنه قد تم تلزيم قنصلية فرنسا في طرابلس لقنصل هولندا في ٢٠ آب ١٦٦٧[١].

كانت تصدر في ذلك الوقت إضافة إلى الحرير: الأثمار المجففة والصوف والجلود والشمع العسلي والقلي والرماد الذي كان يصدر إلى أوروبا لصناعة الزجاج والصابون. وكانت البندقية ومرسيليا من أهم المرافئ التجارية التي تستورد هذه المادة. وكان معدل صادرات طرابلس من مادة القلي ٩٦,٠٠٠ قنطار سنوياً.

وعلى الصعيد التجاري، احتلت طرابلس المرتبة الثالثة بعد صيدا وحلب إذ لم يكن لها خط مباشرة مع المدن الصناعية أو موانئ أوروبا إلا خلال مواسم الحرير والقلي والأثمار. أما فيما عدا ذلك فلا تقدم إلى ميناء طرابلس سوى المراكب التجارية التي سبق لها أن رست في ميناء الإسكندرونة أو ميناء صيدا وذلك لاستكمال حمولتها[٢].

وسبب ذلك يعود إلى سياسة الولاة، بعد القضاء على فخر الدين، التي انعكست سلباً على تجارة الحرير، إذ لم يكن الولاة العثمانيون سوى تجاراً لا يصلون إلى الحكم ولا يحتفظون به حيناً إلا بتغذية جيوب الوزراء. لذلك كانوا يرهقون كاهل الشعب بالضرائب والرسوم فامتنع المزارع، نتيجة ذلك، عن حمل نتاجه إلى المدينة، واضطر التجار والسماسرة أن يجوبوا المناطق الجبلية فازدادت الأكلاف وارتفعت أسعار المواد المعدة للتصدير.

(١) Saint - Priest: P. 418

(٢) Roux: Les échelles... P. 8

ومن ناحية أخرى كانوا يعتمدون عدد الأشجار دليلًا على الثروة والغنى ويتخذونها أساساً لترتيب الأموال فأهمل المزارع ما غرس من أشجار في عهد فخر الدين. ويحصّلون الضرائب عيناً ثم يرغمون التجار على شراء ما حصلوا عليه من الحرير بأسعار مرتفعة فأسهمت هذه السياسة في الحد من نشاط تجارة الحرير وتربية دود القز طوال القرن السابع عشر.

عودة الفرنسيين

أفاد تقرير مؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٦٨٢ أن التجار الفرنسيين عادوا إلى طرابلس سنة ١٦٦٧ قبل التوقيع على تجديد الصلح سنة ١٦٧٣ وقبل أن يتم تعيين قنصل رسمي، وكلف آنذاك قنصل هولندا في طرابلس القيام بتصريف الأعمال[١].

وبعد صدور القانون الملكي سنة ١٦٨١ ارتفع عدد المقيمين الفرنسيين في طرابلس إلى ثلاثة وأربعين واختير في هذه المناسبة التاجر برارد قنصلًا فرنسياً في المدينة.

إن انخفاض عدد المقيمين الفرنسيين نسبياً قابله انخفاض آخر في عدد المراكب القادمة إلى الميناء، إذ إن رؤوس الأموال المخصصة لطرابلس لم تكن تسمح لأكثر من خمسة أو ستة مراكب بالقدوم إلى مينائها. ولكن بفضل تنوع صادرات طرابلس وغنى النواحي التابعة لها استطاعت قنصلية طرابلس أن تستقل إدارياً عن قنصليتي حلب وصيدا في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، فأصبحت سوقاً لتصدير البسط والسجاد والطنافس أسوة بمدينة حلب وسوقاً لتصدير الصوف والقطن أسوة بمدينة صيدا، بالإضافة إلى صادراتها المتنوعة مثل الحرير وجوز العفص والقلي والزيت.

وبالتالي استعادت نشاطها السابق ودورها في الملاحة المحلية أو المساحلة واحتفظت بلقبها القديم «القافلة» وعادت محطة لمرور القوافل التي

(١) Masson: 17es. P. 445.

Roux: Les échelles... P. 309-311

تحمل نتاج البلاد المصرية لتعيد تصديره إلى مرسيليا أو إلى المرافئ الشمالية.

اهتمام لويس الرابع عشر والدويلة الفرنسية

حرص لويس الرابع عشر على دعم التجارة الفرنسية وعلى تعزيز دورها في الشرق فكلف «دورتيير»، مبعوثه فوق العادة، إلى الشرق في ١٥ آب ١٦٨٥ القيام بجولة تفتيشية في مرافئ الشرق عامة وفي مرفأ طرابلس خاصة. وأوكل إليه المهمات التالية:[١]

١ - الطلب إلى الولاة العثمانيين بعدم قبول قناصل غير فرنسيين في منصب القنصل الفرنسي وبوجوب تنفيذ البند ٤٤ من صلح نيسان ١٦٧٣ الذي ينص على أنه لا يحق للأجنبي ممارسة التجارة إلا في ظل البيرق الفرنسي وبإشراف القنصل الفرنسي الرسمي.

٢ - تنبيه الولاة العثمانيين إلى ضرورة دعم التجارة الفرنسية وعدم تفضيل تجارة الأجانب عليها.

٣ - رفع تقرير عن حركة المرافئ وعن أسعار السلع ووحدات الوزن المعتمدة في طرابلس.

٤ - تنبيه التجار إلى وجوب عدم طرح الأقمشة الفرنسية التي تشكو من عيب ما.

٥ - جمع بعض القطع من النقد الفضي الهولندي المعروف باسم «أبو كلب» الذي يقل عياره بنسبة ١٥٪ عن عيار القرش الإسباني المتداول والقيام بصهرها بحضور الوالي العثماني للدلالة على الغش الذي يعتمده الهولنديون.

ونظراً لأهمية حرير الساحل اللبناني وخاصة حرير طرابلس الذي خصص لحياكة الشارات الرسمية المقصبة بالذهب والفضة، أصدر لويس

(١) Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 209-231

الرابع عشر في ١٥ آب ١٦٨٥ قانوناً قضى بالغاء الرسوم الجمركية على الحرير المستورد من الشرق إلى مرسيليا مباشرة. أما في حال اللجوء إلى تخزينه في مستودعات أوروبية ليعاد تصديره إلى مرسيليا فيما بعد، يعمل عندئذ بالقرار الصادر سنة ١٦٦٩ والقاضي بفرض نسبة ٢٠٪ رسم جمرك.

الدويلة الفرنسية والإقامة

بموجب القانون الصادر عن البحرية الفرنسية سنة ١٦٨١ وتنظيمات لويس الرابع عشر الصادرة في ٢٥ كانون الأول ١٦٨٥ والقانون الملكي الصادر في سنة ١٦٩١، شكل الفرنسيون في طرابلس دويلة لها رئيسها ومجلسها ومحكمتها وموازنتها ونفقاتها، تخضع لسلطة السفير المعتمد في استانبول ولقرارات غرفة التجارة في مرسيليا ولسلطة محافظ مقاطعة البروفانس الفرنسية.

استعانت هذه الدويلة ببعض المحميين من المواطنين رعايا السلطان العثماني كسماسرة لتسهيل الأعمال التجارية أو فنيين من أصحاب المهن أو أجراء يلتحقون بخدمة القنصلية أو انكشارية لحفظ الأمن[١].

تشكل مجلس الإدارة في الدويلة من القنصل وأعضاء المجلس التمثيلي للتجار الفرنسيين وموثق العقود والتراجم.

وكان ترجمان القنصلية عادة من أبناء العائلات الكبيرة المقيمة في طرابلس أو في النواحي التابعة لها. ومنها عائلة طربيه وعائلة الغريّب وعائلة كرم وعُين بعد عودة الفرنسيين إلى طرابلس أنطوان طربيه ترجماناً[٢].

وبموجب التنظيمات الصادرة عام ١٦٨٥ أصبح من المتعذر على المواطن الفرنسي الإقامة على الأراضي العثمانية دون الحصول على بطاقة إقامة صادرة عن غرفة التجارة ودون تأمين كفالة مالية غير مدفوعة بقيمة

(١) Robert Paris: P. 231
Dominique Chevallier... P. 207.

(٢) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس. سجل ١١ ص ١٥٣

٦٠,٠٠٠ ليرة فرنسية، ولا يسمح له بالزواج من بنات رعايا السلطان[١] ولكن على الرغم من جدية هذا الحظر فقد سمح الوزير موريبا سنة ١٧٢٨ لزوج أحد التجار المقيم في طرابلس بالإقامة مدة سنتين مع زوجها. وفي أيلول ١٧١١ تزوج بحاران من «كاسيس» من ابنتي أرملة أحد رجال الدين الكاثوليك دون موافقة القنصل بواموند (١٧١٠-١٧١٤) ودون موافقة الكاهن، فقد اتصلا بأحد السماسرة في الطائفة اليهودية ويدعى ليڤي شلبي وتوسطا لديه، استطاع ليڤي، نظراً للصداقة التي تربطه بالوالي أن يرغم الكاهن على إجراء مراسم الزواج[٢].

الإقامة في الخان[٣]

طلب إلى التجار الفرنسيين الإقامة ضمن بناء واحد يجمعهم وهو الخان المعروف اليوم بخان الصابون الذي لم يكن إطلاقاً مصبنة بل اتخذ بعض التجار الذين يملكون غرفة أو غرفتين منه من رواقه العلوي منشراً للصابون، وذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين. فعرفته العامة باسم خان الصابون. وذكر في الوثائق القنصلية والدبلوماسية باسم خان الصاغة.

وهو بناء مستطيل الشكل، شبه مقفل من الخارج، أشبه بحصن، له باب خشبي مسمّر، يقفل عند المغيب وتسلم مفاتيحه إلى القنصل. يقوم بخدمته موظفان منتدبان من وزارة الصحة الفرنسية يحتفظان بمفاتيح الممرين الداخليين كان يطلب إلى التجار عدم مغادرته ليلًا ونهاراً وأحياناً لبضعة أيام خلال الثورات الشعبية وفي حالات تفشي الأمراض في المنطقة.

يتألف من باحة فسيحة يتوسطها حوض ماء، يحيط بها رواق مقنطر يعلوه طابق واحد. يوجد على طول الرواق عدد من المخازن، يحوى الطابق

(١) - Masson: 18^e^s. P. 151.
(٢) - Robert Paris: P. 176.
- Dominique Chevallier... P. 13.
(٣) - Robert Paris: P. 265
Masson: 17^e^s. P. 463

العلوي على غرف عديدة للنوم يتقدمها رواق مقنطر آخر يطل على الباحة.

كان الخان من أملاك الأوقاف الإسلامية في طرابلس، يشرف عليه متول يحصّل أجور الإيواء من الأجانب لينفقها على بناء وترميم الجوامع والمدارس وعلى الفقراء والسائلين كما جاء في وصية المالك الأساسي.

كان الخان آهلًا بالمقيمين وكان على غرفة التجارة في مرسيليا أن تتأكد من وجود غرف شاغرة قبل أن تمنح التاجر بطاقة الإقامة.

تقويم القنصل «بواموند»

يقول القنصل الفرنسي «بواموند» في تقريره عام ١٧١٣، أن ما يجذب الشبان من التجار إلى مدن الشرق هو سهولة التجارة ومحبة الضيف. غير أن هذه السهولة وتلك المحبة كانتا سبباً في تدهور التجارة الفرنسية نتيجة تنافس هؤلاء الشبان وشراهتهم في الطعام والشراب...

وقد ثبت بعد الاختبار والتجربة أن ٩٠٪ من التجار الفرنسيين المقيمين في الشرق يموتون و٣٪ يعودون إلى وطنهم أثرياء و٥٪ منهم يعودون أقل ثراءً و٢٪ يواجهون الإفلاس.

تجدر الإشارة أن القنصل بواموند رفع هذا التقرير تحت وطأة وباء الطاعون الذي اجتاح المنطقة وانتشر في جميع قرى الجبل اللبناني وحصد ٨٠٠٠ ثمانية آلاف مواطن وسبب بوفاة تاجر فرنسي يقيم في الخان[١].

سياسة المسؤولين الأتراك مع الفرنسيين

عانت تجارة الفرنسيين من تجاوزات المسؤولين الذين نقضوا نصوص الصلح وخالفوا التنظيمات التي عممت بموجب خط شريف.

١ - رفض أمين جمرك طرابلس استيفاء الرسوم بنسبة ٣٪ واستعاض عنها برسوم عينية.

(١) Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 276

٢ - فرض رسم بقيمة نصف غرش على حمولة دابة تدخل الخان ونصف غرش آخر عند خروج هذه الحمولة منه.

٣ - فرض رسوم جمركية على تمون المراكب التجارية الفرنسية من سكر وارز وخضار وفاطهة، خلافاً للعرف السائد.

٤ - فرض رسوم مقابل التزود بالمياه العذبة. إذ في حال عدم إرضاء ناظر الخزان تقطع المياه أو يجف الخزان.

٥ - إنتهاك الصوباشي (قائد الشرطة) والقواص باشي (آغا الانكشارية) حرمة الخان، مكان إقامة التجار الفرنسيين، ومصادرة دواب المواطنين في وقت لا تدعو الحاجة إلى ذلك، من أجل ابتزاز المال.

٦ - إنتهاك حرمة الخان يوم افتتاح السوق لتحصيل الخراج السلطاني من المواطنين العاملين لدى الطائفة الفرنسية قبل حلول وقت التحصيل.

٧ - رفض أمين الجمرك القبول بالتذكرة أو إيصال القبض الصادر عن أمين جمرك آخر وإرغام الفرنسيين على سداد الرسوم مجدداً.

٨ - معاملة الوالي السيئة لترجمان القنصلية. فقد تعرض أنطوان طربيه لعملية ابتزاز بقيمة ٥٠٠ ريال فرنسي من قبل الوالي محمد باشا عام ١٧٠١[١].

تجارة طرابلس خلال القرن الثامن عشر

تأثرت تجارة طرابلس، خلال القرن ١٨ بأحداث العالمين التركي والأوروبي فقد تلقت ردات فعل الحروب التي انشغلت بها أوروبا منها حرب الوراثة النمساوية (١٧٤٠-١٧٤٨) وحرب السبع سنوات (١٧٥٦-١٧٦٣) والحرب التركية الروسية (١٧٦٨-١٧٩٢) والثورة الفرنسية ١٧٨٩. وردات فعل الأحداث الإقليمية التي تمثلت بالحملة المصرية على بلاد الشام عام ١٧٧٠ وسياسة الولاة العثمانيين والثورات الداخلية.

(١) - Adel Ismaïl: Histoire: t1. P. 29-32

يعتبر عام ١٧١٤ بداية طفرة قوة لتجارة المدينة ولتجارة الفرنسيين فيها عهد الوزيرين «كولبر» و«بونتشارتران» وهو تاريخ التوقيع على معاهدة «اوترخت» التي احلت السلام في أوروبا[١].

وجاء في التقرير الذي رفعه القنصل «مونهينو» إلى المفتش «ماييه» في ١٥ كانون الثاني ١٧١٧ أن تجارة الفرنسيين في طرابلس رائجةٌ جداً وهي تقوم على ثلاث دعائم:[٢]

الاستيراد - الترانزيت - الصيرفة.

واردات طرابلس

كانت واردات طرابلس محدودة جداً والسبب في ذلك ضيق رقعة الولاية وقلة عدد سكانها. وهي تقوم على استيراد النسائج والنيلة المستوردة من «سان دمينيك» والبهارات وكبش القرنفل وجوز الطيب والقرفة والبقم (لأعمال الصباغة) والسكر والورق. علماً بأن طرابلس بقيت، لفترة طويلة من الزمن، تصدر إلى أوروبا هذه التوابل المستوردة من الهند. وقد حدث هذا الانقلاب باعتماد طريق رأس الرجاء الصالح...[٣].

صادرات طرابلس

كانت الخيوط الحريرية والرماد المادتين الأساسيتين في صادرات طرابلس إلى جانب الصابون وجوز العفص والشمع العسلي وزيت الزيتون والتبغ الذي يؤتى به من لاذقيه العرب. والأرز الذي بدأ تصديره من الميناء عام ١٧١٧[٤].

(١) - Roux: Les échelles... P.3.

(٢) - Ibid. P. 20.

(٣) - Adel Ismaïl: Documents... t3. P. 291

(٤) - Roux: Les échelles... P. 8.

الحرير

اشتد الطلب على الحرير وارتفع سعره من ١٢ و١٥ عام ١٧٠٥ إلى ١٨ و١٩ غرشاً عام ١٧١٤ وإلى ٢٦ غرشاً للرطل الواحد عام ١٧٢٦[١].

القلي

احتكر الولاة العثمانيون بيع هذه المادة الصناعية منذ أمد بعيد، ازداد عليه وتنافس التجار على شرائه فارتفع سعره من ٨ غروش إلى ١٢ غرشاً ١٧١٧ ثم ١٥ غرشاً للقنطار الواجد عام ١٧٢٦[٢].

جوز العفص

اشتد الطلب عليه قبل عام ١٧٢٥ وخفّ نسبياً بعد هذا التاريخ بسبب ارتفاع أسعاره. فقد ارتفع سعر القنطار الواحد من ٦٠ غرشاً عام ١٧١٤ إلى ١٠٠ غرش وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى احتكار الولاة لهذه المادة وإلى تنافس التجار.

أصبحت تجارة طرابلس تساهم بنسبة كبيرة من تجارة فرنسا الدولية وتقدر بقيمة ٦٠٠,٠٠٠ ريال فرنسي موزعة كما يلي:

دخول إلى طرابلس ١٠٠,٠٠٠ ريال.

خروج من طرابلس ٥٠٠,٠٠٠ ريال[٣].

لهذا أصدرت غرفة التجارة قراراً عام ١٧٢١ بجعل طرابلس مركزاً لقنصل بدلًا من نائب قنصل، والحقت مدينتي صيدا وعكا بها. فأصبحت المدن الثلاث تشكل وحدة تجارية مستقلة لسوريا الجنوبية تساهم بنسبة مئوية

(١) - Adel Ismaïl: Documents... t3. P. 294

(٢) - Masson: 17es P. 382.
Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 294
Adel Ismaïl: Histoire t1. P. 145.

(٣) - Adel Ismaïl: Documents t3. P. 325.

مرتفعة من تجارة فرنسا العالمية خلال القرن الثامن عشر. كما يوضح الإحصاء التالي:

السنة	النسبة المئوية
١٧٢١	٢٠,٥٪ من مجموع الواردات الفرنسية
١٧٢٨-١٧٢٤	١٦,٨٪ من مجموع الورادات الفرنسية
١٧٤٠-١٧٣٦	٢٣,٢٥٪ من مجموع الواردات الفرنسية
١٧٥٤-١٧٥٠	١٦,٦٥٪ من مجموع الواردات الفرنسية
١٧٧٧-١٧٧٣	٧٪ من مجموع الواردات الفرنسية
١٧٨٩-١٧٨٥	٥٪ من مجموع الواردات الفرنسية[١]

وبلغ عدد المراكب التي رست في ميناء طرابلس عام ١٧٢٣ ٣٥ مركباً.

طفرة قوة أخرى ١٧٢٥-١٧٤٠

تميزت الفترة الممتدة بين سنتي ١٧٢٥-١٧٤٠ بطفرة أخرى من القوة في تجارة طرابلس مع أوروبا بسبب اعتماد التجار الفرنسيين سياسة الاحتكار التي يتبعها الولاة من أسرة آل العظم.

- شراء كميات كبيرة من مادة القلي، بأسعار مرتفعة، وبيعها إلى القنصل الإنكليزي وإلى تجار آخرين في موانئ أخرى.

- طرح النسائج للبيع بأسعار متدنية، رغبة في تصريف الكمية بالسرعة الممكنة خلال الأحداث الدامية التي شهدتها طرابلس ١٧٣٢-١٧٣٣، وخلال الكوارث الطبيعية التي حلت في المنطقة منها وباء الطاعون.

وقد رفع التجار الفرنسيون في حلب شكوى إلى غرفة التجارة يتهمون

(١) - Robert Paris: t5. P. 403.

فيها إخوانهم في طرابلس بالتواطؤ مع الإنكليز والهولنديين الذين يبيعون النسائج بسعر أدنى من السعر المحدد. فوضع عام ١٧٣٨ نظام خاص بتجارة مادة القلي قام على الشروط التالية:

١ - عدم شراء القلي إلا بعد وصوله إلى مدينة طرابلس وأن تكون الصفقة الواحدة ٢٠٠ قنطار كحد أدنى[١].

٢ - حصر التفاوض والتحقق من النوعية بمجلس القنصلية.

٣ - عدم السماح للتجار بالتفاوض مع الأهالي أو مع القنصل الإنكليزي.

٤ - عدم السماح للتجار الفرنسيين المقيمين في اسكلات أخرى بشراء القلي من طرابلس[٢].

تجارة طرابلس
خلال سنوات حرب الوراثة النمساوية ١٧٤٠-١٧٤٨

كانت تجارة طرابلس خلال سنوات حرب الوراثة النمساوية ١٧٤٠-١٧٤٨ كما في السابق، بأيدي الفرنسيين الذين كانوا سماسرة لدى التجار الأوروبيين الآخرين الممثلين بقناصلهم، يستوردون إلى طرابلس الأقمشة والورق وخردق الرصاص والقبعات التونسية وكبش القرنفل، ونتاج أميركا من النيلة والسكر والبن ونتاج أوروبا من الحديد والزجاج السويديين والزجاج والقرمزيات والأقمشة الإيطالية والقصدير الإنكليزي.

وغادرت مرفأ طرابلس عام ١٧٣٩ ثماني عشرة سفينة تحمل الحرير والقلي والشمع.

لكن الأخبار الواردة تباعاً إلى طرابلس عن المعارك الدائرة أدت إلى حصول منافسة شديدة بين التجار الفرنسيين وإلى الحد من نشاط القوافل البحرية بسبب أعمال القرصنة[٣].

(١) - Adel Ismaïl: Documents t3. P. 353.
(٢) - Ibid. P. 363.
(٣) - Adel Ismaïl: Documents t3. P. 363-381.

تنافس التجار

عمد البعض من التجار الفرنسيين، من أجل تحقيق ربح سريع خلال سنوات الحرب، إلى إعارة أسمائهم إلى الأهالي الذين استوردوا النتاج الفرنسي من صيدا بأسعار متدنية لبيعها في طرابلس بسعر أدنى من السعر المعتمد فأدى ذلك إلى انخفاض الأسعار وإلى حمل التجار الدمشقيين إلى المجيء إلى طرابلس للإتجار.

واعتمد البعض الآخر أسلوب التسليف على مادتي الحرير والقلي متجاوزين دور الرابطة التجارية، بهدف تأمين كمية كبيرة لاحتكارها فيما بعد وبيعها إلى القنصل الإنكليزي بزيادة نسبها ٢٥٪ للحرير وبزيادة قدرها ٣ غروش للقنطار الواحد من القلي.

استغل الولاة الذين يحتكرون تجارة القلي، تصرفهم هذا وأوعزوا إلى البدو بدمج رماد الأعشاب والرواسب مع القلي لتحقيق المزيد من الأرباح وفيما يتعلق بمادة جوز العفص التي تباع عادة في الملاحة (سوق قديمة في طرابلس) فقد لجأ التجار إلى رشوة كاتب المصالح في الملاحة من أجل شراء كل ما يأتي إلى السوق من هذه المادة لتباع بزيادة ١٥ غرشاً للقنطار الواحد[١].

القرصنة

أرسلت غرفة التجارة عام ١٧٤٤ أسطولاً حربياً إلى الساحل السوري لمواكبة القافلة البحرية العاملة بين الاسكلات. وفصل قائد الأسطول «ماسياك» الفرقاطة «لافلور» لترسو في ميناء طرابلس لحماية شواطئها لكن هذه التدابير الوقائية لم تحل دون وقوع بعض السفن فريسة القرصنة الإنكليزية.

ففي عام ١٧٤٥ اقتادت البارجة الإنكليزية «لاتاميز» مركبتين تجاريين

(١) - Adel Ismaïl: Documents. t3. P. 384-390

فرنسيين إلى مرسى طرابلس، أسرتهما قبالة الشاطئ ثم أفرجت عنهما بعد مصادرة حمولتهما بعد التوقيع على معاهدة أكس لاشابيل ١٧٤٨ عادت الحركة التجارية إلى سابق نشاطها وازدادت صادرات طرابلس وبلغت قيمة ما دخل المدينة من النقد الأوروبي عام ١٧٥٠، ٤٣٥,٠٠٠ غرش تركي أي ١,٣٠٥,٠٠٠ ليرة فرنسية[١].

تجارة طرابلس خلال حرب السبع سنوات ١٧٥٦-١٧٦٣

نشطت القرصنة في حوض البحر المتوسط وكادت توقف حركة القافلة البحرية لولا لجوءُ فرنسة إلى استخدام السفن المحايدة. وبالرغم من هذه التدابير، تمكن القراصنة الإنكليز عام ١٧٥٧ من الاستيلاء على سفينة تجارية فرنسية أمام شاطئ طرابلس واقتادتها إلى ميناء اللاذقية بعد مصادرة حمولتها[٢].

وروى «كليرامبو» القنصل الفرنسي السابق ١٧٥٧ تفاصيل القرصنة التي تعرض لها في عرض البحر وسببت بإجهاض زوجه من شدة الخوف عندما استولى القرصان بانيوتي على سفينته[٣].

تقلص دور الفرنسيين في طرابلس خلال سنوات الحرب وانخفض عدد السفن التجارية وانخفض بالتالي عدد المقيمين الفرنسيين إلى ثمانية وتراجعت قيمة صادرات طرابلس من ٤٩٥,٥٠٠ غرش إلى ١٨٠,٣٥٠ غرشاً ولكن الفرنسيين ظلوا يستثمرون وحدهم تجارة سوريا الجنوبية (طرابلس - صيدا) دون أية منافسة من قبل الإنكليز والهولنديين والبنادقة والجنوبيين ويشاركون الإنكليز في تجارة سورية الشمالية حلب والإسكندرونة، وقد انطلقت عجلة التجارة من جديد في طرابلس بعد حرب السبع سنوات فقد بلغت قيمة واردات المدينة ١,٣٣٤,٥٠٠ ليرة وبلغت قيمة صادراتها ٦,٦٦٤,٠٠٠ ليرة

---

(١) Roux: Les échelles: P. 58 -

(٢) Masson: 18^{e}s. P. 336 -

(٣) Ibid. P. 332 -

وارتفع عدد المقيمين الفرنسيين إلى ١٥ تاجراً[١].

تجارة طرابلس بين سنتي ١٧٦٨-١٧٩٢

إن الفترة الزمنية التي تمتد من تاريخ بدء الحرب الروسية - العثمانية، عهد كاترين الثانية ١٧٦٨ وحتى تاريخ عقد معاهدة جاسي ١٧٩٢، هذه الفترة حرجةٌ جداً بالنسبة للدولة العثمانية. فقد أسهمت الحرب في دفع علي بك إلى التحالف مع ظاهر العمر الزيداني[٢].

استغل التجار الفرنسيون، كالعادة الأحداث العالمية والإقليمية وخالفوا الأنظمة المعمول بها، وقاموا بنشاط تجاري خارج رابطتهم. وبسبب تجاوزات البعض وانحراف البعض الآخر منهم، تم ترحيل العناصر غير المرغوبة من الطائفة، واعتقل القنصل «كوزينري» ونقل على متن فرقاطة فرنسية إلى فرنسا للمحاكمة.

وما أن انتهت إدارة كوزينري وأمل الفرنسيون بإدارة أفضل، حتى اجتاحت البلاد عام ١٧٧٣ موجة من الصقيع أتلفت أوراق التوت وقضت على المزروعات وخلفت وراءها مواسم قحط وفقر سببت بركود حركة التجارة[٣].

وفي العام التالي، تفشى مرض الجدري في المدينة والنواحي، وحل الطاعون في فارس والبصرة والكوفة وانقطعت العلاقات التجارية بين حلب وطرابلس إذ لم تعد تأتي سوى قافلة واحدة فقط إلى حلب تحمل نتاج الهند وفارس، هي القافلة الكبرى.

وعندما توقفت القافلة البحرية عن العمل بسبب تزايد القرصنة التي يقوم بها أهالي جزيرتي مينوس ودولسنوس، عزم الفرنسيون على مغادرة طرابلس لولا تطمينات المسؤولين العثمانيين التي شجعتهم على البقاء.

---

(١) Roux: Les échelles P. 83 -

(٢) Ibid. P. 84. -

(٣) Adel Ismaïl: Documents t4. P. 25 -

تعليقاً على هذه الأحداث قال «سان برياست» السفير الفرنسي «أن تمرد ظاهر العمر وانتشار السفن الحربية الروسية أمام الشواطئ أضرا بالمدن التجارية السورية وانعكسا سلباً على تجارة الفرنسيين فيها»[1].

تسلط الولاة

بعد الأحداث والكوارث التي شهدتها المنطقة عانت تجارة الفرنسيين في طرابلس من تسلط الوالي يوسف باشا الذي وصفه القنصل «تولاز» في التقرير الذي رفعه إلى السفير «سان برياست» في ٢٦ كانون الأول ١٧٧٨ بأنه صورة عن والي صيدا أحمد باشا».

فقد طلب يوسف باشا إلى نائب القنصل دوتيبه مغادرة طرابلس لتحريضه التجار على عدم التعامل معه ولاعاقته جمع مال الجردة السنوي ثم ألقى القبض على الترجمانين «فورناتي» و«فونتون» وأخذهما رهينة مقابل تسليم الترجمان فرنسيس كرم اللبناني، وعندما سلم فرنسيس نفسه، لم يفرج الوالي عنه إلا لقاء مبلغ من المال[2].

وإمعاناً في التسلط أوعز يوسف باشا إلى رجاله باقتحام مخازن التجار الفرنسيين وبمصادرة محتواها.

توقف رجال المال في فرنسا عن توظيف أموالهم في سوق طرابلس بانتظار تغير الحال.

وفي عام ١٧٨٥ طلب الوالي درويش باشا من الفرنسيين قرضاً مالياً بقيمة ١٠,٠٠٠ غرش لسداد ما يتوجب عليه من جردة الحج. ولما رفض الفرنسيون إعطاءه المال، أنذر الوالي القنصل «ليديه» وطالبه بجمع ١٠٠,٠٠٠ غرش نصفها نقداً والنصف الآخر عيناً، وأقدم في اليوم التالي على اعتقال

(١) - Roux: Les échelles P. 108

(٢) - Adel Ismaïl, Documents t4. P. 340

أنطوان شبطيني الفرمانلي وهي محمي فرنسي فرضخ القنصل عندئذ لمطالب الوالي ودفع ٨٠٠٠ غرش[1].

وفي عام ١٧٨٩ استغل الوالي درويش باشا (عين مجدداً والياً على طرابلس) مناسبة إبدال العلم الفرنسي القديم (أبيض تتوسطه زنبقة) بالعلم الجديد المثلث الألوان، الذي رفع فوق مبنى القنصلية الملاصق لباب المدينة ذلك أن العامة رفضت الدخول والخروج من هذا الباب الذي رفع فوقه علم يشبه علم الروسيا المعادية للدولة العثمانية. ولم ينته الإشكال إلا بتدخل الوالي درويش باشا قبض من القنصل «ليديه» مائة ألف غرش ١٠٠,٠٠٠ غرش[2].

وقد زاد الأمر سوءاً ظهورُ مرض الطاعون مجدداً في طرابلس ١٧٨٥ وتنقل من قرية إلى أخرى ومكث في البلاد ثلاثين سنة مما دفع التجار الفرنسيين إلى التفتيش عن اسكلات أخرى لتوظيف أموالهم[3].

وغداة حملة نابوليون بونابرت غادر التجار الفرنسيون طرابلس وبقيت تجارة الإنكليز فيها غير مباشرة تتم عن طريق الوسطاء من النمساويين. ولم تتأثر تجارتهم بالأحداث المحلية حتى بعد رحيل قنصُلِهم «فارون» عن المدينة[4].

نشط التبادل التجاري بين طرابلس وجزيرة كاندي اليونانية التي تصدر إلى طرابلس الصابون اليوناني الغني بالزيت لتحصل بالمقابل على مادة القلي الذي ارتفع سعره إلى ٧٣ غرشاً للقنطار الواحد لتعيد تصديره إلى مالطة[5].

بعد الركود التجاري في طرابلس أواخر القرن الثامن عشر سطع نجم بيروت، المنفذ البحري لمدينة دمشق.

(١) - Masson: 18es. P. 295

(٢) - Roux: Les échelles. P. 147

(٣) أنطونيوس أبي خطار العينطوري: مختصر تاريخ جبل لبنان ص ١٥٣

(٤) - Adel Ismaïl: Documents t.4. P. 259

(٥) - Adel Isamïl: Document, t.4. P. 267.

المحور الإجتماعي

مدير الجلسة:

د. مسعود ضاهر

لديمغرافية التاريخية لطرابلس

في القرن السادس عشر

د. عصام خليفة

تعتمد هذه الدراسة على دفترين من دفاتر الطابو مفصّل يعودان للعامين ١٥١٩ و١٥٧١ وهما موجودان في أرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول ويحملان الرقمين ٦٨ و٥١٣. ولن أكرر ما ذكرته في دراسات سابقة عن أهمية الأرشيف العثماني في تجديد أبحاثنا التاريخية للمناطق اللبنانية[١]. ولكن أجد من الضروري التذكير بأمرين:

١ - إن علم الديمغرافية التاريخية هو علم يدرس التوزع والسكان ونسب الولادات والزواج والطوائف وما إليها في إطار جغرافي محدد (مدينة أو ناحية أو قرية)، ويرتكز بشكل أساسي على المقارنة بين احصاءَين رسميين أو أكثر.

ويفترض هذا العلم ربط التحولات الديمغرافية بخلفياتها الاقتصادية والصحية والطبيعية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والروحية وغيرها...

٢ - إن الأبحاث المتعلقة بهذا العلم، والتي تتناول المناطق اللبنانية، هي قليلة جداً حتى الآن. وثمة صعوبات في قراءة الوثائق العثمانية باعتبار أن أغلب الكلمات غير منقطة.

(١) راجع كتابنا، أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت، ١٩٩٥.

ومهما يكن من أمر فإن البحث التاريخي في بلادنا يجب أن لا يبقى - كما يمارسه البعض - سرداً للأحداث السياسية والعسكرية، دون التطرق إلى النواحي الأخرى التي لا تقل عنها أهمية.

أولًا: الإطار الجغرافي لطرابلس في القرن السادس عشر:

ثمة دراسات كثيرة حول مدينة طرابلس تناولت مختلف الحقبات[1]. ويهمنا الإشارة إلى أن مدينة طرابلس، قبيل الفتح العثماني، كانت تقع ضمن الحدود التالية:

١ - من الجنوب خط يمر بمحاذاة زقاق الحمّص مروراً ببوابة الحدادين وصولًا إلى أقدام تلة أبي سمراء.

٢ - من الشرق أقدام تلة أبي سمراء وتلة الحجاج حيث تقوم القلعة وصولًا إلى باب الحديد وأطراف محلة السويقة من جهة الشرق.

٣ - من الشمال خط يمتد بمحاذاة أقدام تلّة القبة وصولًا إلى باب التبانة عند جامع محمود بك.

٤ - من الغرب خط يمر من باب التبانة قاطعاً النهر، مروراً بالطرف الغربي من محلة التربيعة ووصولًا إلى الجامع المنصوري الكبير، ثم باتجاه جامع أرغون شاه وصولًا إلى الطرف الغربي لزقاق الحمص[2].

---

(١) هناك دراسات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: سميح الزين، تاريخ طرابلس قديماً، وحديثاً، دار الأندلس، ١٩٦٩.
- أبحاث الدكتور عمر عبد السلام تدمري وبخاصة تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- مجلة الأبحاث، المجلد *XXIX*، عام ١٩٨١، من ص ٦٥ إلى ص ٩٠.
Ralph S. Hattox, Some ottoman tapu Defters for Tripoli in the sixteenth century.
- دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، المجلد ١٥، من ص ١١٧ إلى ص ١١٩.
- السيد عبد العزيز سالم، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، الإسكندرية، ١٩٦٧.
- حكمت بك الشريف، تاريخ طرابلس الشام، دار حكمت الشريف ودار الإيمان، طرابلس، ١٩٨٧.

(٢) د. فاروق حبلص، طرابلس قراءَة في النقوش الكتابية، دار الإنشاء، ١٩٨٨، ص ٢٣.

(راجع الخريطة الملحقة رقم ١)

وكانت هذه المدينة مركزاً لنيابة تحمل اسمها في العهد المملوكي، وقد أشار ابن فضل الله العمري[1] أن هذه النيابة كانت تتألف من عدة ولايات أبرزها: أنطرطوس، اللاذقية، جبة المنيطرة، بلاد الظنيين، بشرية، جبلة، أفقة، جبيل.

وبعد الفتح العثماني استمرت طرابلس مركزاً لولاية حملت اسم ولاية طرابلس[2]، وكانت تقسم إلى ٢٧ ناحية[3]. ويبدو من خلال الضرائب المفروضة على هذه المدينة أنها كانت مركزاً اقتصادياً مزدهراً[4]، ومجموع هذه الضرائب المفروضة، عام ١٥١٩، كان يقارب المليون آقجة[5].

ومن خلال الإحصاء الأول[6] نستنتج وجود الإحياء التالية:

جامع كبير، حارة النيني ومحلات طرابلس المحروسة، سقاق الأكوز، سوق الطواقي، مسجد القرشي[7]، خان عديمي، سوق اسندمر، سقاق الطويل، سقاق المصري، مسجد الخشب وسقاق الخولي، حصن صنجيل،

---

(١) ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، طبعة مصر، ١٨٩٤، ص ١٨٢.

(٢) راجع مقدمة الطابو دفتري مفصّل ٦٨ وبخاصة (قانون نامة ولاية طرابلس). والجدير بالذكر أن صيدا لم تكن مركزاً لولاية في القرن السادس عشر بعكس ما يذكر الدكتور عمر تدمري، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٣) راجع كتابنا، المرجع السابق، ص ٩-١٠. وقد ذكر الدكتور عمر تدمري أن هذه الولاية كان يتبعها: جبيل، البترون، جبة بشرّي، الكورة، الزاوية، والضنية. كما يذكر أن «إقليم عكار» ضم إليها عام ١٥٨٠. عمر تدمري، المرجع السابق، ص ٢٤٨. والحال أن عكار وعرقا كانتا منذ البدء، جزءاً من ولاية طرابلس التي كانت تمتد إلى شمال اللاذقية.

(٤) أشار الدفتر رقم ٦٨ إلى وجود الضرائب التالية على مدينة طرابلس: مقاطعة أسكلة، مقاطعة مصابن، مقاطعة قبان، مقاطعة ميزان حرير، مقاطعة قصاب، مقاطعة بيت شرب الخمر (ميخانة)، رسم جواميس، رسم قلعة، ضريبة على الخستخانة، خراج بستان برطاشي، ضريبة لرياسة العسس، ضريبة حق السقي، وظيفة نظارة برج برصباي وغيرها...

(٥) المجموع كان ٩٤٥٣٠٠ آقجة.

(٦) الدفتر رقم ٦٨، من ص ٧ حتى ص ٢٣.

(٧) كتب كذلك ويؤكد الزميل الدكتور عمر تدمري أن اسمه القرمشي. مع العلم أن الزميل فاروق حبلص يؤكد أن سجلات المحاكم الشرعية أوردت اسم القرشي وليس القرمشي.

سوقاق شيخ علي، عوينات، شيخ فضل الله، خوري، باب المدينة، محلة مجارين، محلة باب آق طراق، سقاق الحمص والملوخية، محلة بين الجسرين، محلة عقبة الحمراوي، محلة الطواحين، محلة ساحة الحمصي، جسر العتيق، محلة النصارى المعروفة بتبانة، محلة يهودي.

يكون المجموع ٢٦ حياً.

أما في الإحصاء الثاني فتبرز الإحياء التالية:

سويقة النوري، محلة قنواتي، الأكوز، طاحون، باب الجديد، باب أقطراق، السويقة (سويقة الخيل)، مسجد الخشب، عوينات، حصن سنجيل، جسر العتيق، جسر جديد، زقاق الحمصي، شيخ فضل الله، سندمر، ساحة الحمصي، بين الجسرين، زقاق طويل، عويراتية، حجارين، خان العديمي، قيسارية، افرنج، زقاق القسيس، حارة العديمي، قبة النصر، محلة[1] يهودي. (جدول رقم ٢).

يكون المجموع ٢٦ حياً.

ما هي الملاحظات العامة التي يمكننا تسجيلها؟

١ - استمرار ١٤ محلة بنفس الاسم بين الإحصاءَين تقريباً.

٢ - تحول اسم محلة مسجد الخشب وسقاق الخولي إلى اسم محلة مسجد الخشب.

٣ - ذكر محلة يهودي في الإحصاء الأول بينما في الإحصاء الثاني لم تذكر المحلة بهذا الاسم وإنما ذكر «جماعة يهود» وقد افترضنا أنهم يعيشون في نفس المحلة.

(١) لا إشارة في الدفتر بوضوح لوجود محلة، وإنما افترضنا ذلك باعتبار أن ما أشار إليه الدفتر في وجود «جماعة يهود» يجب أن يكون في حيز جغرافي يشبه ما كان موجوداً في الإحصاء الأول.

ثانياً: أحياء طرابلس والانتماء الديني للسكان:

لقد كانت مدينة طرابلس المرفأ الأول، تقريباً، في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وقد كان لها المساهمة الفعّالة في التجارة مع الغرب[1]. ولما كانت هذه المدينة مركزاً لولاية متعددة في انتماءاتها المذهبية والدينية، كان من الطبيعي أن تكون طرابلس مأهولة بطوائف متعددة.

أ - الوضعية في الإحصاء الأول:

يبين هذا الإحصاء وجود خمسة أنواع من الإحياء.

أ - أحياء يسكنها مسلمون فقط ومنها: حارة النيني ومحلات طرابلس المحروسة، سقاق الأكوز، سوق اسندمر، سقاق الطويل، سقاق المصري، سوقاق شيخ علي، عوينات، شيخ فضل الله، باب آق طراق، سقاق الحمص والملوخية، محلة بين الجسرين، محلة عقبة الحمراوي (أو الحمزاوي)، محلة الطواحين، جسر العتيق.

عددها ١٤ محلة.

ب - حي يسكنه مسيحيون فقط: محلة النصارى المعروفة بتبانة.

ج - حي يسكنه يهود فقط: محلة يهودي.

د - حي يسكنه ملسمون ومسيحيون ويهود: مسجد القرشي.

هـ - أحياء يسكنها مسلمون ومسيحيون: جامع كبير، سوق الطواقي، خان عديمي، مسجد الخشب وسقاق الخولي، حصن صنجيل، خوري، باب المدينة، محلة حجارين، محلة ساحة الحمصي، ويكون مجموع الأحياء المختلطة ٩.

(1) Abdel-Nour, Antoine: Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI-XVIII^{e} siècle), Pub. de l'Université libanaise, Beyrouth, 1982, P 30.

٢ - الوضعية في الإحصاء الثاني:

نستنتج من هذا الأحصاء وجود أربعة أنواع من الأحياء:

أ - أحياء يسكنها مسلمون فقط: محلة قنواتي، الأكوز، طاحون[١]، باب آق طراق، السويقة، عوينات، جسر جديد، زقاق الحمصي، شيخ فضل الله، سندمر، بين الجسرين، زقاق طويل، عويراتية، خان العديمي.

المجموع ١٤ محلة.

ب - أحياء يسكنها مسيحيون فقط: قيسارية أفرنج، زقاق القسيس، حارة العديمي، قبة النصر.

المجموع ٤ محلات.

ج - حي يسكنه يهود فقط: محلة يهودي[٢].

د - أحياء يسكنها مسلمون ومسيحيون: سويقة النوري، باب الحديد، مسجد الخشب، حصن سنجيل، جسر العتيق، ساحة الحمصي، حجارين.

المجموع ٧ أحياء.

ماذا نستنتج بالمقارنة بين الأحصاءَين؟

١ - استمرار ١٤ محلة بنفس الاسم مع تغيّر طرأ على اسم المحلات الباقية.

٢ - غياب الاختلاط بين المسلمين والمسيحيين واليهود، واقتصاره على

---

(١) لم يذكر هذا الحي في الإحصاء وإنما استنتجناه من سياق العرض.

(٢) هذه النتائج والأرقام مغايرة للأرقام التي نشرها الدكتور خليل ساحلي أوغلو عن مدينة طرابلس انطلاقاً من الدفتر ٦٨. فقد ذكر أن عدد الذكور المسلمين الناضجين عام ١٥١٩، في طرابلس هو ١٠٤٥، وعدد المسيحيين الذكور الناضجين ٢٨٠، وعدد اليهود الناضجين ٦٢.
راجع المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان ١ و٢، يناير ١٩٩٠، ص ١٥٣.

المسلمين والمسيحيين.

٣ - تزايد الأحياء التي يسكنها المسيحيون فقط من محلة واحدة إلى أربع محلات.

٤ - استمرار حي واحد يسكنه اليهود.

٥ - على صعيد مقارنة عدد الذكور الناضجين بين الأحصاءَين.

راجع الجداول رقم ٣، ورقم ٤ ورقم ٥، ورقم ٦، ورقم ٧.

يمكننا ملاحظة المعطيات التالية:

أ - في الأحصاء الأول كان عدد الذكور الناضجين المسلمين، في جميع الأحياء، ١١٨٣ ذكراً ناضجاً، بينما عدد الذكور الناضجين المسلمين في الأحصاء الثاني تراجع إلى ٨٨٧ ذكراً. أي نسبة التناقص كانت ٥,٥٢ - بالألف[١].

ب - عدد المسيحيين من الذكور الناضجين تزايد من ٢٩٥ في الأحصاء الأول إلى ٤٠٢ في الأحثاء الثاني. أي أن نسبة الزيادة كانت ٥,٩٦ بالألف.

ج - عدد اليهود من الذكور الناضجين تزايد من ٩٠ في الأحصاء الأول إلى ١٣٢ في الأحصاء الثاني، أي أن نسبة الزيادة كانت ٧,٣٩ بالألف.

د - عدد الذكور المسيحيين الناضجين في الأحياء المختلطة كان، في الأحصاء الأول ١٨٣ ذكراً ناضجاً وأصبح في الأحصاء الثاني ٢٣٨.

هـ - عدد الذكور المسلمين الناضجين في الأحياء المختلطة كان في الأحصاء الأول ٤٥٧ بينما أصبح في الاحصاء الثاني ٣٢١.

و - عدد الذكور المسلمين في الأحياء الإسلامية انتقل من ٦٥٧ ذكراً في الاحصاء الأول إلى ٥٦٦ ذكراً في الأحصاء الثاني.

ز - وعدد المسيحيين الذكور الناضجين في الأحياء المسيحية انتقل من ٩٢

---

(١) المرجع السابق، من ص ٦٦ وما بعد.

ذكراً ناضجاً في الأحصاء الأول إلى ١٦٤ في الأحصاء الثاني، أي تزايد بنسبة ١١,١٧ بالألف.

ح – الذكور من اليهود الناضجين تراجع، في الأحياء المختلطة من ٢٨ ذكراً إلى لا شيء.

ط – بينما عدد الذكور الناضجين من اليهود في الحي اليهودي تزايد من ٦٢ إلى ١٣٢ أي بنسبة ١٤,٦٣ بالألف.

ي – إن مجموع الذكور الناضجين في طرابلس تراجع بنسبة ١,٨٩ – بالألف بين إحصاء ١٥١٩ وإحصاء ١٥٧١. (الجدولين رقم ٨ ورقم ٩).

٦ – إذا قمنا بمقارنة النتائج التي توصلنا إليها في طرابلس مع النتائج التي توصلنا إليها في ناحية الزاوية، على سبيل المثال، لأمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

أ – إن نسبة زيادة الذكور المسيحيين الناضجين بين الإحصاءَين، في القرى المختلطة في ناحية الزاوية، والتي تبلغ ٧,٩٠ بالألف هي أعلى منها في الأحياء المختلطة في طرابلس والتي بلغت ٥,٠٦ بالألف سنوياً.

ب – إن نسبة زيادة الذكور الناضجين المسلمين بين الأحصائين في القرى المختلطة في ناحية الزاوية، والتي تبلغ ٩,٩٧ بالألف هي على نقيض مع التناقص الكبير الذي حصل في الأحياء المختلطة في طرابلس حيث النسبة ٦,٧٧ – بالألف سنوياً.

ج – نسبة الزيادة بالألف عند الذكور الناضجين المسيحيين في الأحياء المسيحية الصرفة في طرابلس، بين الأحصاءَين، كانت ١١,١٧ بالألف، بينما النسبة عينها في القرى المسيحية في ناحية الزاوية لم تتعدَّ ٢,١٢ بالألف سنوياً.

د – وإذا كانت نسبة التناقص في الأحياء الإسلامية الصرفة في طرابلس قد بلغت ٢,٨٦ – بالألف، فإن نسبة التناقص، عند الذكور المسلمين الناضجين، في القرى الإسلامية الصرفة في ناحية الزاوية، قد بلغ ٧,٢٣ بالألف سنوياً.

هـ – إذا قارنا الزيادة العامة لدى الذكور الناضجين في طرابلس، بين الأحصاءَين، مع الزيادة العامة في بعض نواحي شمال لبنان، لأمكننا إبراز المعطيات التالية:

إن ناحية الكورة وأنفة تأتي في الطليعة حيث الزيادة بلغت ٦,٦٨ بالألف سنوياً، ثم بعدها تأتي ناحية بشري حيث الزيادة ٤,٢٤ بالألف، ثم ناحية الزاوية ١,٥٩ بالألف بينما طرابلس، كما ذكرنا، قد حصل تناقص في الذكور الناضجين وصل إلى ١,٨٩ بالألف سنوياً.

و – المسيحيون تزايد عدد ذكورهم الناضجين بين الأحصاءَين، في طرابلس، بنسبة ٥,٩٦ بالألف، بينما في بشري كان التزايد ٤,٦٩ بالألف، وفي ناحية الكورة وأنفة ٧,٩٩ بالألف، وفي ناحية الزاوية ٥,١٠ بالألف سنوياً.

ز – المسلمون تناقص عدد ذكورهم الناضجين في طرابلس، بين الأحصاءَين، بنسبة ٥,٥٢ – بالألف، بينما نسبة التناقص في الفترة عينها وعند المسلمين كانت في ناحية بشري ٩,٧٧ –، وفي ناحية الكورة وأنفة ٠,٣٣ –، وفي ناحية الزاوية ٢,٥٤ – بالألف سنوياً.

٧ – إذا حاولنا أن نقارن تطور الوضع الديمغرافي لطرابلس مع بعض المدن كاسطنبول ودمشق وبيروت لأمكننا عرض جملة معطيات:

(جدول رقم ١٠)

أ – اسطنبول زاد عدد سكانها من ٤٠٠ ألف عام ١٥٢٠ إلى ٧٠٠ ألف عام ١٥٧١ فتكون الزيادة السنوية بالألف ١١,٠٣.

ب – حلب تراجع سكانها من ٦٧,٣٤٤ نسمة عام ١٥١٩ إلى ٥٦٨٨١ نسمة عام ١٥٣٠، ثم إلى ٤٥,٣٣١ نسمة ما بين العامين ١٥٧١-١٥٨٠. أي تراجع سكانها خلال ١١ سنة ١٥,٢٣ – بالألف سنوياً، وخلال ٦١ سنة كان التناقص ٦,٤٦ – بالألف سنوياً.

ج – دمشق تراجع سكانها من ٥٧٣٢٦ ألف نسمة عام ١٥٢٥ إلى ٤٢,٧٧٩ ألف نسمة عام ١٥٩٥ أي تناقص السكان بنسبة ٤,١٧ – بالألف سنوياً.

د - بيروت تزايد سكانها الذكور الناضجين من ٥٧٢ عام ١٥٢٥ إلى ٩٩٠ عام ١٥٩٥ أي بنسبة ٧,٨٦ بالألف سنوياً. مع العلم أن المسلمين زادوا في بيروت ٧,٤٥ بالألف والمسيحيين تزايدوا بنسبة ١١,٧٩ بالألف سنوياً، بينما اليهود تراجعوا بنسبة ٤,١٠ - بالألف.

(الجدول رقم ١١).

هـ - هكذا تكون حلب ودمشق تعرضتا لتناقص ديمغرافي أكبر مما حصل في طرابلس بينما بيروت واسطنبول عرفتا في نفس الفترة تقريباً تزايداً عالياً. والسلطنة العثمانية، في المرحلة الواقعة بين عامي ١٥٢٠-١٦٠٠ عرفت زيادة سنوية قاربت ٥,٤٣ بالألف، بينما سكان حوض المتوسط تزايد عددهم بين عامي ١٥٠٠ و١٦٠٠ بنسبة ٧ بالألف تقريباً.

يبقى أن نشير إلى أن أكثرية النصارى كانت من الروم الأورثوذكس مع وجود ماروني غير قليل. وبالنسبة للمسلمين فعلى الأرجح كانت الأغلبية من السنة مع احتمال وجود علوي وشيعي محدود.

ثالثاً: فئات المحلات تبعاً للزيادة السنوية بالألف:

بعد أن قمنا بدراسة محلات مدينة طرابلس في الأحصاءَين الأول والثاني، وتوصلنا إلى نسبة الزيادة السنوية بالألف، يمكننا أن نصنف هذه المحلات إلى ست فئات:

١ - فئة المحلات التي حصلت فيها الزيادة فوق العشرة بالألف.
- محلة يهودي ١٤,٦٣ بالألف سنوياً.
- محلة شيخ فضل الله ١٠,٥٣ بالألف سنوياً.

٢ - فئة المحلات التي حصلت فيها الزيادة ما بين العشرة والخمسة بالألف:
- محلة حجارين ٨,٢٧ بالألف.
- محلة زقاق طويل ٧,٨٢ بالألف.

٣ - فئة المحلات التي حصلت فيها الزيادة ما بين صفر وخمسة بالألف:
- محلة حصن صنجيل ٤,٨٤ بالألف.
- محلة عوينات ٤,٥٥ بالألف.
- محلة بين الجسرين ٤,١٦ بالألف.
- محلة سندمر صفر بالألف.

٤ - فئة المحلات التي حصل فيها تناقص بين ١ - و ٥ - بالألف:
- محلة باب آق طراق ٢,٨٥ - بالألف.
- محلة الأكوز ٢,٩٦ - بالألف.
- محلة مسجد الخشب ٢,٩٦ - بالألف.
- محلة جسر العتيق ٣,٤٣ - بالألف.

٥ - فئة المحلات التي حصل فيها تناقص ما فوق الخمسة بالألف:
- محلة ساحة الحمصي ٥,١٨ - بالألف.
- محلة خان عديمي ١٦,٤٩ - بالألف.

ما هي الملاحظات التي يمكننا تسجيلها في هذا السياق؟

١ - هناك ١٢ محلة مسجّلة في الأحصاء الأول تغير اسمها في الأحصاء الثاني.

٢ - بروز محلة القرشي كأكبر محلة في الأحصاء الأول (١٢٨ ذكراً) وبروز محلة باب الحديد كأكبر محلة في الأحصاء الثاني (١١٦ ذكراً).

٣ - التراجع الكبير في سكان محلة خان عديمي ١٦,٤٩ - بالألف، بموازاة تزايد بارز في حارة اليهود ١٤,٦٣ بالألف.

٤ - وجود ثلاث محلات مختلطة تراجعت الزيادة فيها خان عديمي، مسجد الخشب، ساحة الحمصي، ووجود محلتين مختلطتين حصل تزايد فيهما (حصن صنجيل، حجارين).

٥ - وجود أربع محلات إسلامية حصل تزايد فيها (سقاق الطويل، عوينات،

شيخ فضل الله بين الجسرين)، وبالمقابل ثمة حيين إسلاميين حصل تناقص فيهما (سقاق الأكوز، باب آق طراق). وهناك حي واحد بقي عدد ذكوره نفسه في الأحصاءَين (سوق اسندمر).

٦ - يمكن التساؤل هل أن خان العديمي في الأحصاء الأول الذي كان مختلطاً قد تحول إلى خان العديمي وحارة العديمي في الأحصاء الثاني. وما يحملنا على طرح هذا التساؤل خلو خان العديمي في الأحصاء الثاني من النصارى، وخلو حارة العديمي في الأحصاء الثاني من المسلمين.

٧ - يمكننا القول إن محلة النصارى المعروفة بباب تبانة المشار إليها في الأحصاء الأول هي على مقربة، تقريباً، من قبة النصر المشار إليها في الأحصاء الثاني. وما يحلمنا على ذلك، إضافة إلى تقارب الموقع الجغرافي، الانتماء الديني للسكان (مسيحيون في الأحصاءَين).

٨ - ثمة تزايد في عدد المؤذنين في المدينة من ١٢ عام ١٥٢٥ إلى ١٦ مؤذن عام ١٥٧١ وسيصل عددهم إلى ٢٤ عام ١٥٩٤.

٩ - عدد الأئمة يتزايد من ١٦ عام ١٥٧١ إلى ٢٣ عام ١٥٩٥.

رابعاً: حول نسبة العازبين والمتزوجين في مدينة طرابلس، في القرن السادس عشر:

أ - الأحصاء الأول:

لم يوضح الأحصاء الأول نسبة العازبين والمتزوجين في كل محلة شأن ما فعل في كل قرى النواحي التي كانت جزءاً من ولاية طرابلس. ولكن الأحصاء يعطي عدداً إجمالياً للمتزوجين والعازبين في مدينة طرابلس:

- ١٢٥٠ خانة أي فرد متزوج.
- ٣٥٠ مجرد أي فرد عازب.

(جدول رقم ١٢)

وبرغم أن هذا الرقم لا يتطابق مع مجموع الأسماء التي توصلنا إلى رصدها في أحياء طرابلس (تعدادنا أعطى الرقم ١٥٦٨) فإننا مجبرون أن نطلق منه لتحديد نسبة المتزوجين ونسبة العازبين في الفيحاء. وهكذا تكون نسبة المتزوجين ٧٨,١٢٥٪ ونسبة العازبين ٢١,٨٧٥٪.

لكن الباحث هاتوكس أعطى أرقاماً تقريبية نتحفظ على دقتها برغم إيرادنا لها. فهو يشير إلى أن عدد المتزوجين والعازبين في طرابلس، عام ١٥١٩، كان على النحو التالي:

بالنسبة للمسلمين الذكور الناضجين:

كان عدد المتزوجين ٩٠٩ أي ٧٨٪ من مجموعهم.

وكان عدد العازبين ٢٥٦ أي ٢٢٪ من مجموعهم.

وبالنسبة للمسيحيين الذكور الناضجين:

هناك ٢٣٩ ذكراً متزوجاً أي ٧٨٪ من مجموعهم.

وهناك ٦٧ ذكراً عازباً أي ٢٢٪ من مجموعهم.

وعلى صعيد اليهود:

هناك ٦٤ ذكراً متزوجاً أي ٧٨٪

وهناك ١٨ ذكراً عازباً أي ٢٢٪.

وبرغم تحفظنا على العدد الذي يعطيه هاتوكس للمسلمين والمسيحيين واليهود، وهو مغاير لما توصلنا إليه، فالملاحظة العامة التي يمكننا تسجيلها أن نسبة المتزوجين في الأحصاء الأول عند كل الطوائف كانت في حدود ٧٨٪ وأن نسبة العازبين كانت ٢٢٪.

ب - أحصاء ١٥٧١:

ماذا عن وضعية العازبين والمتزوجين في أحصاء ١٥٧١؟

(الجدول رقم ١٣)

إنطلاقاً من الجدول التفصيلي المرفق

يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

على صعيد المسلمين:

- هناك ٧٧٨ متزوجاً من أصل ٨٨٧ أي ٨٧,٣٧٪
- وهناك ١٠٩ عازبين أي ١٢,٦٣٪

على صعيد النصارى:

لا وجود في الدفتر لنسب المتزوجين والعازبين، ولكن الباحث هاتوكس أعطى أرقاماً تقريبية لم يفسّر كيف توصل إليها:

- هناك، في رأيه، ٣٦٥ متزوجاً من أصل ٤٠٢ أي بنسبة ٩٠,٧
- وهناك ٣٧ عازباً أي بنسبة ٩,٣٪

على صعيد اليهود:

- هناك، في رأي هاتوكس، ١٢٧ متزوجاً من أصل ١٣٢ أي ٩٦,٢٪
- وهناك ٥ عازبون أي بنسبة ٣,٨٪

هكذا نستنتج أن نسبة العازبين والمتزوجين كانت متساوية بين كل الطوائف في الأحصاء الأول ١٥١٩، بينما في الأحصاء الثاني أصبحت نسبة المتزوجين بين اليهود هي الأعلى ومن ثم النصارى وأخيراً المسلمين.

وإذا حاولنا أن نصنف وضعية أحياء طرابلس في مجال نسبة العازبين والمتزوجين لأمكننا التوصل إلى ثلاث فئات:

(الجدول رقم ١٤).

أ - الفئة الأولى: وهي الأحياء التي تبلغ فيها نسبة الزواج بين ١٠٠٪ و٩٠٪: شيخ فضل الله ١٠٠٪، سويقة النوري ٩٧،٤٣٪، طاحون

٩٦,٢٩٪، جسر عتيق ٩٥,٨٣٪، السويقة (سويقة الخيل) ٩١,٠٧٪، خان العديمي ٩٠,٦٢٪.

ب - الفئة الثاني: وهي الأحياء التي تبلغ فيها نسبة الزواج بين ٨٠ و٩٠٪: عوينات ٨٩,٤٧٪، زقاق الحمصي ٨٨,٨٨٪، باب الجديد ٨٨,٨٨٪، محلة قنواتي ٨٦,٢٪، سندمر ٨٥,٧١٪، حصن سنجيل ٨٣,٣٣٪، مسجد الخشب ٨٣,٣٣٪، عويراتية ٨١,٢٥٪، بين الجسرين ٨٠,٥٥٪، الأكوز ٨٠٪.

ج - الفئة الثالثة: وهي الأحياء التي تبلغ فيها نسبة الزواج ما دون ٨٠٪: مجاذيب ٧٧,٧٧٪، زقاق طويل ٧٦,٦٦٪، ساحة الحمصي ٧٥٪، باب آق طراق ٧٤٪.

على صعيد آخر إذا أردنا أن نقارن وضعية الزواج في طرابلس ببعض المناطق الأخرى من شمال لبنان عام ١٥١٩، لأمكننا الاستنتاج بأن نسبة المتزوجين في طرابلس (٧٨,١٢٥٪) هي أدنى من نسبة المتزوجين في ناحية الكورة وأنفة (٨٢,٣١٪) ونسبة المتزوجين في ناحية الزاوية (٨٥,٩٢٪) ونسبة المتزوجين في ناحية بشري (٨٧٪).

(الجدول رقم ١٥)

وهذه الملاحظة ليست مستغربة فالبيئة الفلاحية تشجع على الزواج أكثر من البيئة المدينية.

خامساً: أبرز العوامل التي أثرت على التطور الديمغرافي لمدينة طرابلس في القرن السادس عشر:

من المقومات الأساسية لعلم الديمغرافية التاريخية، إضافة إلى عرض التحولات في عدد السكان، في منطقة محددة وبناءً على أحصاءات رسمية، الولوج إلى تحليل الخلفيات المختلفة التي كان لها دورها في أحداث هذه التحولات.

وقد تناولنا في ابحاثنا التي عرضناها سابقاً أبرز هذه العوامل والتي

أثرت على كل مناطق شمال لبنان[1]، في القرن السادس عشر.

وحسبنا الآن أن نتوقف عند أبرز العوامل مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل المناطق شرق المتوسط، في القرن السادس عشر، عرفت تراجعاً ديمغرافياً في الفترة موضوع البحث. فسكان حلب تدنوا بنسبة تزيد عن ٢٠٪، وحصل تراجع سكاني تدريجي في فلسطين، ودمشق تراجعت أكثر من الثلث، وفي النصف الأخير من القرن السادس عشر حصل تراجع دراماتيكي للسكان في فلسطين[2].

١ - الجراد والغلاء والأوبئة:

تذكر حوليات الدويهي حصول «زحف للجراد في بلاد الشام» وذلك عام ١٥١٩. وهذا الوضع أدى إلى حدوث «الغلاء العظيم حتى إن شنبل القمح بلغ في بلاد طرابلس للماية دينار»[3] وكذلك ازداد سعر الحيوانات.

وفي العام ١٥٢٤ زحف الجراد أيضاً، في بلاد الشام، وأكل الزروع ثم تبعه الغلاء والنقص. وكان من جراء ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية بحيث زاد سعر شنبل القمح ٢٧٥٪ عما كان عليه عام ١٥١٣.

وفي عام ١٥٢٩ حصل غلاء أسعار كبير ارتبط باجتياح الجراد.

بموازاة ذلك كان هناك ذكر للأوبئة والأمراض في المنطقة وبخاصة مرض الطاعون. فقد جاء في رسالة أرسلها البطريرك الرزي إلى الكرسي البابوي: «وثانياً لأجل الطاعون لأننا مختشين كثير منه، وأنه ابتدأ في بلاد مصر وأعمالها، وها هنا جيش أشايره، والدليل على ذلك أن العادة، إن كان الطاعون، أولا يجي الجدرين وأنه ممتلية البلاد منه»[4].

---

(١) راجع كتابنا، أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، المرجع السابق.

(٢) راجع هاتوكس، المرجع السابق.

(٣) البطريرك إسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، تحقيق الآباتي بطرس فهد، ١٩٧٦، ص ٣٩٨.

(٤) راجع على سبيل المثال لا الحصر

Sami Kuri, Monumenta proximi - orientis, T 1, Palestine - Liban - Syrie - Mésopotamie (1523-1583), Roma, 1989.

هكذا ثمة ترابط بين تضاؤل الحنطة وتراجع الغذاء والضعف الجسدي للسكان الأمر الذي يسمح بتفشي الأوبئة. فالشحاذون يتكاثرون خاصة في المدن ومنها طرابلس، ويحملون البراغيث الأمر الذي يشكل أرضاً خصبة للمرض. وهكذا تتزايد الوفيات ومنها وفيات الأطفال.

٢ - الصراعات الداخلية والحملات الخارجية:

يذكر ابن أياس أن المنطقة، بما فيها طرابلس، تعرضت لخسائر بشرية كبيرة ولتهجير واسع بعد قيام جان بردى الغزالي بثورته على السلطة العثمانية عام ١٥٢٠. فعندما انتصرت الجيوش العثمانية على الوالي المتمرد، خاصة في منطقة حمص وحماه، يذكر ابن أياس أنه «قتل من عسكر الغزالي هناك ما لا يحصى من عربان وأكراد وتركمان ومماليك جراكسة»[1] ومن حقنا أن نرجّح أن الكثير من ذكور مدينة طرابلس كانوا في عداد ضحايا هذه المعارك، كما من حقنا الافتراض أن بعض سكان هذه المدينة، المؤيدين للغزالي، قد هاجروا إلى خارج المدينة.

من جهة أخرى يذكر الدويهي أحداث متتالية تدل على أن طرابلس كانت تتعرض لعمليات النهب والقتل أو القشلق حيث «أضاموا الخلق فوق الحد حتى كان الناس تطلب الموت لذاتها». مع العلم أنه قد حصلت صراعات دموية على السلطة في طرابلس وجوارها خاصة بين أمراء آل سيفا وأولاد شعيب وغيرهم.

وقبل أحصاء ١٥٧١ كانت مدينة طرابلس منطلقاً لحملة عسكرية عثمانية باتجاه جزيرة قبرس حيث «هلك من المسلمين ما لا يحصى عددهم»[2]. وكان قائد الحملة مصطفى باشا من أصل عربي. فهل يمكن الاستنتاج أن

= وهو يتضمن رسائل عديدة من البطاركة الموارنة إلى البابوات، ومن البابوات إلى البطاركة وفيها وصف للمصاعب المعيشية في شمال لبنان.

(١) محمد بن أحمد بن أياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ج ٥، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٢٣.

(٢) البطريرك الدويهي، المرجع السابق، ص ٤٢٨.

عدداً غير قليل من ذكور طرابلس المسلمين كان في عداد المشاركين في هذه الحملة؟

وإذا انطلقنا من حقيقة أبرزتها الأحصاءات: تناقص عدد المسلمين وتزايد عدد المسيحيين واليهود في طرابلس، يمكننا أن نطرح جملة فرضيات لمحاولة تفسير هذه الحقيقة - إضافة لما عرضناه سابقاً -:

١ - هل إن الاضطرابات السياسية والأمنية، وقد أشرنا إلى أبرزها - كانت عاملًا حاسماً في هذا التناقص؟

٢ - وارتباطاً بالسؤال السابق هل أن تراجع عدد مسلمي طرابلس يعود إلى انخراطهم في التشكيلات العسكرية والإدارية للدولة العثمانية من خلال مقتضيات نظام التيمار. مع العلم أن الحروب بين الدولة العثمانية ودولة الفرس استنزفت الكثير من السكان خاصة في فترات واسعة من القرن السادس عشر؟

٣ - هل يمكن تفسير ما تقدم من خلال التزايد في الولادات والتناقص في الوفيات، خاصة وأن نسبة المتزوجين أوضحت أنها أكثر عند اليهود والمسيحيين منها عند المسلمين على الأقل تبعاً للأحصاء الثاني.

٤ - هل يمكن الافتراض أنه قد حصلت حركة نزوح من المناطق الريفية إلى المدينة، من قبل المسيحيين، وذلك بسبب العوامل الاقتصادية والمؤشرات المناخية الطبيعية؟

٥ - هل حصلت اضطهادات أو هجرات قسرية لبعض المسلمين غير السنة من طرابلس؟ ومبرر طرحنا هذا الاحتمال الفتوى التي أصدرها الشيخ نوح الدمشقي، حوالى عام ١٥١٦، والتي جاء فيها:

«اعلم أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة، والبغي الفجرة، جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والفساد، وأنواع الفسق والزندقة والالحاد، ومن توقف في كفرهم والحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم...

وسبب وجوب قتالهم وجواز قتلهم: البغي والكفر معاً، أما البغي فإنهم

خرجوا عن طاعة الإمام خلّد الله تعالى ملكه إلى يوم القيامة... وأما الكفر من وجوه. منها أنهم يستخفون بالدين، ويستهزئون بالشرع المبين... ويهينون العلم والأدباء... ويستحلون الحرمات... وينكرون خلافة الشيخين... فيجب قتل هؤلاء الأشرار تابوا أم لم يتوبوا...»[١].

- هل يمكن أن نفسر تصاعد عدد اليهود البارز من خلال عوامل داخلية، أم أن من واجبنا ربط ذلك بوجود هجرة من أوروبا لليهود - وبخاصة من إسبانيا - باتجاه السلطنة العثمانية؟ أم يمكن أن يكون هناك هجرة من بعض مناطق السلطنة لليهود باتجاه طرابلس بسبب أحداث معينة؟

- هل يعود التفاوت في النمو الديمغرافي بين المسلمين والمسيحيين إلى البنية الداخلية للعائلة المسيحية والإسلامية؟ أم يتصل بالعادات والتقاليد ذات العلاقة بالجذور الدينية؟ وتالياً ما هو تأثير عادات أهل الريف على مسائل الرضاعة والولادة وما علاقة ذلك بالانجاب، ثم هل أن لأهل المدن عادات مشابهة أم متباعدة؟

ومهما يكن من أمر فهذا التراجع الديمغرافي عند مسلمي طرابلس كان جزءاً من ظاهرة شاملة عرفتها أغلب نواحي شمال لبنان كما ذكرنا، وتالياً أغلب النواحي في الولايات المجاورة في القرن السادس عشر. ومع إيلاء الأهمية لكل هذه الفرضيات والأسئلة لا يمكن الجزم النهائي بصددها، وذلك بانتظار المزيد من البحث والتحليل والمقارنة.

لقد صدرت دراسات وكتب كثيرة عن تاريخ طرابلس، وعن تاريخ لبنان. ولكنها اهتمت في أغلبيتها بالأحداث السياسية وبالجوانب الثقافية والعمرانية، وإلى حد ما تطرقت للجوانب الاقتصادية والاجتماعية وربما غيرها.

وإن اهتمامنا بالديمغرافية التاريخية لطرابلس، ولغيرها من المناطق

---

(١) هاشم عثمان، تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام الشمالي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٩٤. نقلًا عن كتاب حلب والتشيع للشيخ إبراهيم نصرالله.



بعض أحياء طرابلس في القرن ١٦

اللبنانية المختلفة، هو ضوء جديد يسعى لفتح النقاش أكثر مما يزعم أنه يقفل البحث في الموضوع. وإن مصاعب العودة إلى المصادر الأساسية، وبخاصة إلى الأرشيف العثماني، مع ما يرافق هذا العمل من احتمالات متعددة لقراءة الأسماء والأرقام وما إليها[١]، كل ذلك هو من موجبات النهضة المرجوة والمدرسة الجديدة في الكتابة التاريخية. هذه النهضة وتلك المدرسة لا يتجشم مشاقها إلا سدنة العلم والمترعون برحيق التفتيش عن نور المعرفة وكامل الحقيقة.

(١) الأسماء في الوثائق العثمانية غالباً ما تترك دون نقاط، وقراءتها تبقى مجال اجتهاد واسع.

ملحق رقم ٢

أسماء الأحياء بين ١٥٩١ و١٥٧١

١٥١٩	١٥٧١	١٥١٩	١٥٧١
جامع كبير		خوري M + C	
حارة النيني ومحلات طرابلس المحروسة M		باب المدينة M + C	
سقاق الأكوز M	الأكوز M	محلة حجارين M + C	حجارين M + C
سوق الطواقي + M + C		باب آق طراق M	باب آق طراق M + C
مسجد القرشي M + C + Y		سقاق الحمص والملوخية M	
خان عديمي M + C	خان العديمي M	محلة بين الجسرين M	بين الجسرين M
سوق اسندمر M	سندمر M	محلة عقبة الحمراوي M	
سقاق الطويل M	زقاق طويل M	محلة الطواحين M	
سقاق المصري M		محلة ساحة الحمص M + C	ساحة الحمصي M + C
مسجد الخشب وسقاق الخولي M + C	مسجد الخشب M + C	جسر العتيق M	جسر العتيق M + C
حصن صنجيل M + C	حصن سنجيل M + C	محلة النصارى المعروفة بتبانة C	
سوقاق شيخ علي M		محلة يهودي Y	جماعت يهود
عوينات M	عوينات M	**المصطلحات:**	M = وجود مسلمين C = وجود مسيحيين y = وجود يهود
شيخ فضل الله M	شيخ فضل الله M		
سويقة النوري	قنواتي	طاحون	باب الجديد
السويقة	جسر جديد	زقاق الحمصي	عويراتية
مجاذيب	قيسارية افرنج	زقاق القسيس	حارة العديمي
قبة النصر			

التوزيع الطائفي لأحياء طرابلس عام ١٥١٩ جدول رقم ٣

اسم المحلّة	المسلمون	النسبة	المسيحيّون	النسبة	اليهود	النسبة	المجموع
جامع كبير	٧٠	٪٨٣,٣٣	١٤	١٦,٦٧	-	-	٨٤
حارة النيني ومحلات طرابلس المحروسة	٧٧	٪١٠٠	-	-	-	-	٧٧
سقاق الأكواز	٣٥	٪١٠٠	-	-	-	-	٣٥
سوق الطواقي	٦٩	٪٩٧,١٩	٢	٢,٨١	-	-	٧١
مسجد القرشي	٣٥	٢٧,٣٤	٦٥	٥٠,٧٨	٢٨	٢١,٨	١٢٨
خان عديمي	٣٥	٪٤٦,٠٥	٪٥٣,٩٥	-			٧٦
سوق اسندمر	١٤	٪١٠٠	-	-	-		١٤
سقاق الطويل	٢٠	٪١٠٠	-	-	-		٢٠
سقاق المصري	٤٤	٪١٠٠	-	-	-		٤٤
مسجد الخشب وسقاق الخولي	٧٠	٪٩٣,٣٣	٥	٪٦,٦٧	-		٧٥
حصن صنجيل	٣٢	٪٤٥,٧٢	٣٨	٪٥٤,٢٨	-		٧٠
سوقاق شيخ علي	٢٩	٪١٠٠	-	-	-		٢٩
عوينات	٣٠	٪١٠٠	-	-	-		٣٠
شيخ فضل الله	٢٩	٪١٠٠	-	-	-		٢٩
خوري	٦	٪٣٥,٣٠	١١	٪٦٤,٧٠	-		١٧
باب المدينة	١١٧	٩٨,٣١	٢	٪١,٦٩	-		١١٩
محلة حجارين	٢٣	٪٥٣,٤٨	٢٠	٪٤٦,٥٢	-		٤٣
محلّة باب آق طراق	٥٨	٪١٠٠	-	-	-		٥٨
سقاق الحمص والملوخية	٨٨	٪١٠٠	-	-	-		٨٨
محلّة بين الجسرين	٢٩	٪١٠٠	-	-	-		٢٩
محلّة عقبة الحمراوي	٤٤	٪١٠٠	-	-	-		٤٤
محلّة الطواحين	٤٤	٪١٠٠	-	-	-		٤٤
محلّة ساحة الحمصي	٦٩	٪٩٠,٧٨	٧	٪٩,٢٢	-		٧٦
جسر العتيق	١١٦	٪١٠٠	-	-	-		١١٦
محلّة النصارى المعروفة بتبانة	-	-	٩٢	٪١٠٠	-		٩٢
محلّة يهودي	-	-	-	-	٦٢	٦٢	
المجموع	١١٨٣	٧٥,٤٤	٢٩٥	١٨,٨١	٩٠	٥,٧٣	١٥٦٨

التوزع الطائفي لأحياء طرابلس عام ١٥٧١ الجدول رقم ٤

اسم المحلّة	المسلمون	النسبة	المسيحيّون	النسبة	امام	مؤذن	المجموع
سويقة النوري	٣٩ [(١)]	٥٤,١٦٪	٣٣	٤٥,٨٤٪	٢	٣	٧٢
محلّة قنواتي	٥٨	١٠٠٪	-	-	-	-	٥٨
الأكوز	٣٠	١٠٠٪	١	-	١	-	٣٠
طاحون [(٢)]	٢٧	١٠٠٪	-	-	١	-	٢٧
باب الحديد [(٣)]	٧٢	٦٢,٠٦٪	٤٤	٣٧,٩٤٪	١	١	١١٦
باب آق طراق	٥٠	١٠٠٪	-	-	٢	١	٥٠
السويقة (سويقة [(٤)] الخيل)	٥٦	١٠٠٪	-	-	١	١	٥٦
مسجد الخشب	٣٠	٥٠٪	٣٠	٥٠٪	-	-	٦٠
عوينات [(٥)]	٣٨	١٠٠٪	١	-	١	١	٣٨
حصن سنجيل	٣٦	٤٠٪	٥٤	٦٠٪	-	-	٩٠
جسر العتيق	٧٢	٧٤,٢٢٪	٢٥	٢٥,٧٨٪	١	١	٩٧
جسر جديد	٧٥	١٠٠٪	-	-	١	٣	٧٥
زقاق الحمصي	٥٤	١٠٠٪	-	-	١	-	٥٤
شيخ فضل الله	٥٠	١٠٠٪	-	-	-	-	٥٠
سندمر	١٤	١٠٠٪	-	-	-	-	١٤
ساحة الحمصي	٥٤	٩٣,١٪	٤	٦,٩	-	-	٥٨
بين الجسرين	٣٦	١٠٠٪	-	-	٢	١	٣٦
زقاق طويل	٣٠	١٠٠٪	-	-	٢	١	٣٠
عويراتيّة	١٦	١٠٠٪	-	-	-	-	١٦
حجارين	١٨	٢٧,٢٧٪	٤٨	٧٢,٧٣٪	-	-	٦٦
خان العديمي	٣٢	١٠٠٪	-	-	-	٢	٣٢
قيساريّة، افرنج	-	-	٣٠	١٠٠٪	-	-	٣٠
زقاق القسيس	-	-	١٤	١٠٠٪	-	-	١٤
حارة العديمي	-	-	٦٠	١٠٠٪	-	-	٦٠
قبّة النصر	-	-	٦٠	١٠٠٪	-	-	٦٠
المجموع	٨٨٧	٦٢,٤٢٪	٤٠٢	٢٨,٢٨٪	١٦	١٥	١٢٨٩
جماعت يهود							١٣٢ ٩,٢٨٪
							١٤٢١

ملاحظات على الجدول رقم ١

١ - هذا هو عدد أسماء الذكور الناضجين الملحوظين في الدفتر. وجدير بالذكر أن مجموع المتزوجين ٣٨ والعازبين ٣. إضافة إلى وجود امامين وثلاثة مؤذنين.

٢ - هذا الاسم ليس مؤكداً.

٣ - أسماء المسلمين ٧٢ اسماً لكن عدد المتزوجين ٦٢ وعدد العازبين ٨.

٤ - عدد الأسماء ٥٦ بينما عدد المتزوجين ٤٩ وعدد العازبين ٥.

٥ - عدد الأسماء ٣٨ بينما عدد المتزوجين ٣٢ والعازبين ٤.

مقارنة بين الوضعيّة السكّانيّة لنفس الأحياء في طرابلس بين ١٥١٩-١٥٧١ جدول رقم ٥

اسم المحلّة	المسلمون ١٥١٩	المسلمون عام ١٥٧١	النسبة المئويّة
عوينات	٣٠	٣٨	٢٦,٦٦٪ +
شيخ فضل الله	٢٩	٥٠	٧٢,٤١٪ +
باب آق طراق	٥٨	٥٠	١٣,٧٠٪ -
ساق الأكوز	٣٥	٣٠	١٤,٢٨٪ -
سقاق طويل	٢٠	٣٠	٥٠٪ +

مقارنة بين وضعيّة الأحياء المختلطة ١٥١٩-١٥٧١ جدول رقم ٦

اسم المحلّة	عدد النصارى	عدد المسلمين	عدد النصارى		عدد المسلمين	النسبة المئويّة للمسلمين
خان عديمي	٤١	٣٥	٦٠	٤٦,٣٤٪ +	٣٢	٨,٥٧٪ -
مسجد الخشب وسقاق الخولي	٥	٧٠	٣٠	٥٠٠٪ +	٣٠	٥٧,١٤٪ -
حصن حنجيل	٣٨	٣٢	٥٤	٤٢,١٪ +	٣٦	١٢,٥٪ +
خوري	١١	٦				
باب المدينة	٢	١١٧				
محلّة حجارين	٢٠	٢٣	٤٨	١٤٠٪ +	١٨	٢١,٧٣٪ -
محلّة ساحة حمصي	٧	٦٩	٤	٤٢,٨٥٪ -	٥٤	٢١,٧٣٪ -
سوق الطواقي	٢	٦٩				

مقارنة بين عدد الذكور الناضجين
في بعض أحياء طرابلس تبعاً لأحصاء ١٥١٩ وأحصاء ١٥٢١

	١٥١٩	١٥٧١	نسبة الزيادة السنوية بالألف
سقاق الأكوز	٣٥	٣٠	- ٢,٩٦
خان العديمي	٣٥	٣٢	- ١,٧٢
زقاق الطويل	٢٠	٣٠	٧,٨٢
مسجد الخشب	٧٠	٦٠	- ٢,٩٦
حصن سنجيل	٣٢	٩٠	٢٠,٠٨
عوينات	٣٠	٣٨	٤,٥٥
شيخ فضل الله	٢٩	٥٠	١٠,٥٣
محلة حجارين	٢٣	٦٦	٢٠,٤٧
باب آق طراق	٥٨	٥٠	- ٢,٨٥
ساحة الحمصي	٦٩	٥٨	- ٣,٣٣
جسر العتيق	١١٦	٩٧	- ٣,٤٣
محلة يهودي	٦٢	١٣٢	١٤,٦٣

نسبة الأحياء المسيحيّة الصرفة من النسبة العامّة لعدد المسيحيين ١٥١٩-١٥٧١
الجدول رقم ٧

اسم المحلّة	أحصاء ١٥١٩	النسبة	أحصاء ١٥٧١	النسبة المئوية
محلّة النصارى المعروفة بتبانة	• ٩٢	١٨ و٣١٪		
قيسارية افرنج			٣٠	٧,٤٦٪
زقاق القسيس			١٤	٣,٤٨٪
حارة العديمي			٦٠	١٤,٩٢٪
قبّة النصر			٦٠	١٤,٩٢٪
			المجموع:	٤٠,٧٨٪

نسب الزيادة في مدينة طرابلس بين ١٥١٩ و١٥٧١
(على صعيد الطوائف وعلى الصعيد العام)
الجدول رقم ٨

	الاحصاء الأول	الاحصاء الثاني	زيادة النسبة بالألف
المسلمون	١١٨٣	٨٨٧	- ٥,٥٢
المسيحيون	٢٩٥	٤٠٢	٥,٩٦
اليهود	٩٠	١٣٢	٧,٣٩
المجموع	١٥٦٨	١٤٢١	- ١,٨٩

نسب الزيادة في الاحياء الإسلامية والمسيحية والاحياء المختلطة
بين احصاء ١٥١٩ واحصاء ١٥٧١
الجدول رقم ٩

	الاحصاء الأول	الاحصاء الثاني	نسبة الزيادة بالألف
المسلمون في الاحياء المختلطة	٤٥٧	٣٢١	- ٦,٧٧
المسيحيون في الاحياء المختلطة	١٨٣	٢٣٨	٥,٠٦
المسلمون في الاحياء الإسلامية	٦٥٧	٥٦٦	- ٢,٨٦
المسيحيون في الاحياء المسيحية	٩٢	١٦٤	١١,١٧
اليهود في الاحياء المختلطة	٢٨	صفر	-
اليهود في الحي اليهودي	٦٢	١٣٢	١٤,٦٣

الأوضاع الديموغرافيّة لبعض المدن داخل السلطنة العثمانيّة في القرن السادس عشر
انطلاقاً من بعض دفاتر الطابو جدول رقم ١٠

المدينة	/قبل ١٥٢٠	١٥٣٠-١٥٢٠/	١٥٨٠-١٥٧١/	١٥٩٥/
اسطنبول	٩٧،٩٥٦ (١٧٤٨)	٤٠٠،٠٠٠	٧٠٠،٠٠٠	-
حلب	٦٧،٣٤٤ (١٥١٩)	٥٦،٨٨١	٤٥،٣٣١	-
دمشق	-	٥٧،٣٢٦	-	٤٢،٧٧٩
بيروت	-	٥٧٢ (١٥٢٥)	-	٩٩٠
طرابلس	١٥٧٠ (عام ١٥١٩)		١٤٢١ (عام ١٥٧١)	

ملاحظة: تراجعت حلب ٣٠، ٢٠٪ خلال خمسين عاماً.
وتراجعت دمشق ٣٧،٢٥٪ خلال ٦٥ عاماً.
وبيروت تزايدت ٧٣,٠٧٪ خلال ٦٥ عاماً.
وتراجعت طرابلس ١٠،٤٨٪

التطور الديمغرافي لبيروت في القرن السادس عشر
جدول رقم ١١

	مسلمون متزوجون	مسلمون عازبون	مسيحيون متزوجون	يهود متزوجون	المجموع
احصاء ١٥٢٥	٤٦٨	٢٦	٦٦	١٢	٥٧٢
النسبة المئوية	٨١و٨١	٤,٥٤	١١,٥٣	٢,٠٩	
احصاء ١٥٩٥	٦٦١	١٧٠	١٥٠	٩	٩٩٠
النسبة المئوية	٧٦ و٦٦	١٧,١٧	١٥,١٥	٠,٩	
الزيادة بالألف سنوياً	٤,٩٤	٢٧,١٨	١١,٧٩	١٠ و٤ -	٧,٨٦

نسب المتزوجين والعازبين في طرابلس ١٥١٩
جدول رقم ١٢

	١٥١٩	النسبة المئوية
المتزوجون	١٢٥٠	٧٨,١٢٥٪
العازبون	٣٥٠	٢١,٨٧٥
المجموع:	١٦٠٠	

المتزوجون والعازبون في طرابلس عام ١٥٧١
جدول رقم ١٣

اسم المحلة	المجموع	المسلمون	المتزوجون	النسبة المئوية	العازبون	النسبة المئوية
سويقة النوري	٧٢	٣٩	٣٨	٩٧,٤٣٪	١	٢,٥٧٪
محلة قنواتي	٥٨	٥٨	٥٠	٨٦,٢٪	٨	١٣,٨٪
الأكوز	٣٠	٣٠	١ + ٢٣	٨٠٪	٦	٢٠٪
طاحون	٢٧	٢٧	١ + ٢٥	٩٦,٢٩٪	١	٣،٧١٪
باب الحديد	١١٦	٧٢	٢ + ٦٢	٨٨,٨٨٪	٨	١١,١٢٪
باب آق طراق	٥٠	٥٠	٣٧	٧٤٪	١٣	٢٦٪
السويقة (سويقة الخيل)	٥٦	٥٦	٢ + ٤٩	٩١,٠٧٪	٥	٨,٩٣٪
مسجد الخشب	٦٠	٣٠	٢٥	٨٣,٣٣٪	٥	١٦,٦٧٪
عوينات	٣٨	٣٨	٢ + ٣٢	٨٩,٤٧٪	٤	١٠,٥٣٪
حصن سنجيل	٩٠	٣٦	٣٠	٨٣,٣٣٪	٦	١٦,٦٧٪
جسر العتيق	٩٧	٧٢	٢ + ٦٧	٩٥,٨٣٪	٣	٤,١٧٪
جسر جديد	٧٥	٧٥	٤ + ٦٠	٨٥,٣٣٪	١١	١٤,٦٧٪
زقاق الحمصي	٥٤	٥٤	١ + ٤٧	٨٨,٨٨٪	٦	١١,١٢٪
شيخ فضل الله	٥٠	٥٠	٥٠	١٠٠٪	-	-
سندمر	١٤	١٤	١٢	٨٥,٧١٪	٢	١٤,٢٩٪
ساحة الحمصي	٥٨	٥٤	٤٨	٧٥٪	٦	٢٥٪
بين الجسرين	٣٦	٣٦	٣ + ٢٦	٨٠,٥٥٪	٧	١٩,٤٥٪
زقاق طويل	٣٠	٣٠	٣ + ٢٠	٧٦,٦٦٪	٧	٢٣,٣٤٪
عويراتية	١٦	١٦	١٣	٨١,٢٥٪	٣	١٨,٧٥٪
مجاذيب	٦٦	١٨	١٤	٧٧,٧٧٪	٤	٢٢,٢٣٪
خان العديمي	٣٢	٣٢	٢ + ٢٧	٩٠,٦٢٪	٣	٩,٣٨٪
قيسارية افرنج	٣٠	-	-	-	-	-
زقاق القسيس	١٤	-	-	-	-	-
حارة العديمي	٦٠	-	-	-	-	-
قبة النصر	٦٠	-	-	-	-	-
المجموع	١٢٨٩	٨٨٧	٧٧٨	٨٧,٣٧٪	١٠٩	١٢,٦٣٪

مجموع ذكور طرابلس منتصف القرن ١٦
(عازبون ومتزوجون) انطلاقاً من دراسة هاتوكس
الجدول رقم ١٤

	احصاء ١٥٤٥	احصاء ١٥٦٧
العائلات المسلمة	١٢٩٤	٨٢٣
العازبون المسلمون	١٧٩	-
العائلات المسيحية	٣١٦	٤٠٢
العازبون المسيحيون	٦٥	-
العائلات اليهودية	١٧٨	١٣٢
العازبون اليهود	١	-
مجموع المدينة	٢٠٣٣	١٣٥٧

مقارنة بين نسب العازبين والمتزوجين في طرابلس
وبعض نواحي شمال لبنان عام ١٥١٩
(الجدول رقم ١٥)

اسم المنطقة	نسبة المتزوجين من الذكور الناضجين	نسبة العازبين من الذكور الناضجين
طرابلس	٧٨,١٢٥	٢١,٨٧٥
الكورة	٨٢,٣١	١٧,٦٩
الزاوية	٨٥,٩٢	١٤,٠٨
بشري	٨٧	١٢,٩٣

التركيب الاجتماعي في مدينة طرابلس
في النصف الثاني من القرن السابع عشر

د. حسن مبيض

التاريخ العثماني في بلادنا هو تاريخ طويل امتد أربعة قرون حفل بأحداث جسام ووسمنا بطوابع أثرت في أخلاقنا وعلاقاتنا الإجتماعية وفي طريقة عيشنا المادي والروحي.

ففي عام ١٥١٦م دخلت مدينة طرابلس في ظل الحكم العثماني وأصبحت ولاية عثمانية وتضم خمسة الوية هي: طرابلس - حمص - حماه - السلمية - جبلة[(١)].

ومع الوقت ارتبطت مدينة طرابلس ارتباطاً وثيقاً بالإدارة العثمانية بازدياد سلطة الوالي الذي أصبح الحاكم الفعلي في الولاية، مع تضاؤل شأن القوى المحلية[(٢)] وخاصة بعد غياب آل سيفا نهائياً عن واجهة الأحداث.

ولعدم توافر الوقت سأتناول باختصار النقاط التالية:

أولًا: السكان ثانياً - الفئات الاجتماعية ثالثًا - أهل الذمة.

---

(١) عوض، عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية طرابلس ٦١-٨٢
(٢) شريف، حكمت «مخطوطة» تاريخ طرابلس الشام ١٠٧-١٠٨
الصليبي، كمال: أبعاد القومية اللبنانية ١٠٥

رابعاً - المرأة - وأخيراً الخاتمة.

وحين يتناول الباحثون موضوع كهذا من الضروري الإشارة إلى الترابط بين التركيبة الاجتماعية وبين التركيبة الاقتصادية والسياسية لوجود علاقة أساسية بين انقسام المدينة إلى أحياء وحارات وبين التركيب الاجتماعي، وكذلك بين القوى الاجتماعية والقوى السياسية، وأيضاً بين الأسواق وبين أنواع المهن.

أولاً: السكان

طرابلس في العهد العثماني كانت تضم ما يعرف اليوم بالمدينة القديمة. لها أبوابها[1] التي كانت تغلق بعد صلاة العشاء، وكثيراً ما كان يأتي أغراب في الليل فيضطرون للبقاء خارج المدينة.

داخل هذه الأبواب استمرت في السكن سلالات الأسر الطرابلسية القديمة. فضلًا عن الأسر التركية والتركمانية القديمة. فضلًا عن الأسر التركية والتركمانية القديمة والشامية والمصرية وسكان المناطق الريفية المحيطة بها.

أما عن عدد سكان المدينة فقد ذكر أحد الباحثين بأن العدد وصل إلى ثمانين ألفاً[2]. وعلى ما أعتقد بأن هذا الرقم مبالغ فيه بدليل التقرير الذي قدم عن ولاية بيروت عام ١٩١٦م يعطي لطرابلس ما مجموعه ٣٢٥٧١ نسمة[3].

وإذا قدرنا بأن المدينة قد عاشت فترة ركود[4] فيمكننا أن نقدر بأن عدد سكانها لم يتبدل كثيراً في القرنين السابع والثامن عشر.

وبما أنه ليس هناك في المصادر والسجلات ذكر لعدد السكان، لذلك علينا الإعراض عن تقديم أي رقم محدد بهذا الشأن.

(١) سجلات المحكمة الشرعية سجل رقم ٧ ص ١٧٧
بني جرجي: تاريخ سوريا راجع الأماكن والمحلات
(٢) Charles Roux: Les échelles de Syrie P. 8
(٣) التميمي رفيق ومحمد بهجت: ولاية بيروت القسم الثاني ص ١٧٩
(٤) الدويهي اسطفان: تاريخ الأزمنة ص ٥٥٢

هذا وكثيراً ما كان ينسب الشخص إلى وظيفته[1] أو إلى رتبته العسكرية أو ينسب إلى حرفته أو إلى حركته الدينية فعلى سبيل المثال تذكر السجلات أسماء: الخطيب - الزعيم - التقشيندي[2]...

لكن ليس من الضروري أن يكون بعض الذين حملوا الاسم قد حملوه بصفة دائمة حتى وقتنا الحاضر.

وربما كان ينسب الشخص أيضاً إلى الأماكن التي أتى منها كالضناوي والبتروني وكذلك الحموي والشامي و...

كما كان ينسب الشخص إلى جنسه كالأرنؤوطي والكردي والشركسي و...

وكثيراً ما كان يسكن في البيت الواحد أكثر من عائلة فالأولاد كانوا يتزوجون في بيوت أهلهم. فكانت الغرفة الواحدة تضم عائلتين تقتصر على جنس واحد، فالرجال مع الرجال والنساء لوحدهن.

والملاحظ أن عدداً من الغرباء والأجانب كان يسكن في المدينة للعمل فيها. ومن هؤلاء: التجار والمتصوفة فضلًا عن الرهبان الافرنج الذين أقاموا بالسكن في المدينة بعد الحصول على إذن يدعى «صك ائتمان»[3] فكانوا يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها أي فرد من سكان المدينة.

والوثائق ذاخرة بأسماء العائلات الطرابلسية منها عائلة «الميقاتي»[4] - الزيني[5] - كرامي[6] - المسرجي[7] - قوطة[8] - البركة[9] - مرحبا[10] -

(١) سجل رقم ١، ص ٤٨ - ٦٢ وسجل رقم ٢ ص ٦٦
(٢) سجل رقم ٢ ص ٥ و١٩ وسجل رقم ٣ ص ١٦
(٣) السجل الأول ص ٤٧
(٤) سجل رقم ٣ ص ١٠٨
(٥) سجل رقم ٣ ص ٣ ص ١١٢
(٦) سجل رقم ٢ ص ٨١
(٧) سجل ٢ ص ٩٠
(٨) سجل ٢ ص ٤٥
(٩) سجل ٣ ص ١٠٨
(١٠) سجل ٣ ص ١٠٨

القطريب[1] و. . .

أما العائلات الغير مسلمة فكانت عائلات صراف[2] - بيطار[3] - شماس[4] - يزبك[5] - نوفل. . .

ثانياً: الفئات الاجتماعية

أ - فئة رجال الدين

تشير الوثائق أن أصحاب المناصب الرسمية كانوا من غير العرب في الغالب، بينما تركت المناصب الدينية لأهالي وسكان طرابلس مع الارتباط بالإدارة العثمانية[6].

يأتي على رأس الجهاز الديني «مفتي المدينة» ويعد من أهم الشخصيات المحلية. ويتم تثبيته بموافقة شيخ الإسلام في استانبول.

وفي المرتبة الثانية تأتي وظيفة نقيب الأشراف الذي يتم تعينه من قبل نقيب الأشراف في استانبول، وهذه الوظيفة لها صفة دينية أيضاً وهي وراثية. أما بقية الوظائف الدينية الأخرى فكان تعيين أفرادها يتم عن طريق القاضي، فالقاضي هو المسؤول عن التعيين وعن تحديد الرواتب بما فيها راتب المفتي. والوظائف الدينية في طرابلس شأنها شأن بقية الحرف يتوارثها الأبناء عن الآباء[7]».

وقد بلغ عدد رجال الدين كثيراً ربما عدة مئات[8]، وكانت رواتب هؤلاء

(١) سجل ٢ ص ٢٧
(٢) سجل رقم ٣ ص ١١
(٣) سجل رقم ٢ ص ٧٤
(٤) سجل رقم ٣ ص ٤٠
(٥) سجل رقم ١ ص ٣١
(٦) زيادة خالد: الصورة التقليدية للمجتمع المديني ص ٦٨
(٧) السجل الأول ص ١٣٧
(٨) زيادة خالد: نفس المصدر ص ١٠٠-١٠١

تدفع من الأوقاف الإسلامية التي كان يشرف عليها القاضي. لهذا كان الارتباط بين رجال الدين والقاضي متيناً.

ولقد كان لرجال الدين النفوذ المحلي والوجاهة العائلية فضلًا عما تمتعوا به من اعفاءات ضريبية.

ومن العائلات التي احتل أبناؤها المناصب الدينية. عائلة[1] - الزيني - الميقاتي - الخطيب و. . .

ب - فئة الحكام والعسكريين

كانت هذه الفئة تمثل رأس الهرم السياسي والإداري في المدينة وهي صاحبة السلطة والقوة.

فالوالي وآغا الانكشارية والقاضي كانا عند تعينهم من الإدارة المركزية في استانبول يحملون قوة نفوذ وتصرف، تسمح لهم بالتحكم بأمور السياسة والاقتصاد والأمن.

ويأتي الوالي على رأس هذه الفئة ويحمل القاب[2] عدة. وكان هو المرجع الأول في ولايته. وكان اهتمامه ينصب بالدرجة الأولى بالشؤون المالية لأنه الملتزم الأكبر الذي عليه أن يؤدي المتوجبات السنوية إلى الإدارة المركزية في استانبول[3].

ويعاون الوالي جهاز يتكون من عدد من الإداريين المرتبطين به شخصياً.

يأتي بالدرجة الأولى بعد الوالي «القائمقام[4] أو نائب الوالي»، بعد القائمقام يأتي منصب القبوجي باشا الذي كان يكلف من الوالي بالمهمات البعيدة بصفة ممثل الوالي.

(١) النابلسي عبد الغني: التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٠
(٢) المعلوف، عيسى اسكندر: تاريخ الأمير فخر الدين ص ٢٦-٢٧
(٣) هاملتون، جب: المجتمع الإسلامي والغرب جـ١ ص ١٩٨
(٤) سجل رقم ٣ ص ٦٠

أما الشخص الثالث فكان وكيل التخرج الذي يهتم بأمور المال العائدة للوالي مباشرة[١].

أما الجهاز العسكري فيأتي على رأسه آغا الانكشارية أي القائد العام للعسكر. ثم يأتي آغا مستحفظان. وهو قائد حاميات العسكر في القلعة والأبراج، بعده يأتي «دزدار» القلعة أي المسؤول عن الحامية فيها.

أما القاضي فكان على جانب كبير من الأهمية في الولاية فله السلطة والجاه.

وكما ذكرت فإن القاضي يعين من الإدارة المركزية في استانبول، وبالطبع فهو من غير سكان طرابلس. من هنا فإن الوالي لا يحق له عزله أو التدخل في نطاق عمله.

والقاضي يعتبر المسؤول عن القضاء في الولاية[٢] وعن الجهاز الديني والأوقاف، وهو الذي يثبت مشايخ الحرف[٣] أو الأصناف وله الحق في عزلهم أيضاً.

هذا ولم تكن الشؤون الأمنية ببعيدة عن اهتمام القاضي بما في ذلك شؤون الرقابة على الأسواق والمحلات.

وبالطبع فقد كان يعاون القاضي في أعماله جهاز من العلماء والكتاب لا يتجاوز عدده العشرة يتم اختيار هؤلاء الموظفين من قبل القاضي بعد مراسلات شريفة مع استانبول.

ج - فئة التجار

لم يكن التجار في مدينة طرابلس من طائفة واحدة بل من طوائف مختلفة.

---

(١) يقدم عدنان البخيت في مقدمته لرحلة المحاسني إلى طرابلس نبذة عن أبرز الموظفين ص ١٢-١٤
(٢) السجل ٢ ص ١ الوثيقة الأولى
(٣) السجل الأول ص ١١٨
السجل الثاني ص ٥٢

ولهم تنظيماتهم الخاصة بهم وكانوا يشكلون فئة ثرية في المجتمع الطرابلسي.

لقد اعتبرت التجارة آنذاك من أشرف المهن خاصة إذاما علمنا بأن الدين الإسلامي يرفع من شأن التجارة ويحض على تعاطيها.

هذا وكانت التجارة في طرابلس تدر أرباحاً كثيرة على أصحابها.

فلا عجب إذا وجدنا بأن التجار في تلك الفترة كانوا يملكون ثروات لا بأس بها إلا أن هذه الثروات كانت خاضعة للمصادرة أحياناً من قبل حكام الولاية بسبب أزمة اقتصادية أو لجشع وغضب أحد الحكام على أحد التجار.

وكان شيخ التجار أو شهبندر التجار يتقدم على سائر مشايخ الأصناف وكان هو شيخ الشارع من الوجهة العملية.

وقد كان للتجار نقابة خاصة بهم إلا أنهم لا يملكون نفوذاً سياسياً، ولعل تأثيرهم في المجتمع يقوم على مداخلاتهم مع الحكام والقضاة حيث كان بعضهم مشاركاً في بعض أصناف التجارة.

وتذكر الوثائق بأن بعض التجار من الأرثوذكس في المدينة كانوا يملكون سفناً للتجارة[١].

وكثيراً ما كان ينتج عن هذا بعض المشاكل المتعلقة بالقرصنة البحرية[٢] حيث كانت السفن تقع بأيدي القراصنة من الافرنج إضافة إلى أن السفر لم يكن مأموناً[٣].

أما بالنسبة للعلاقة بين التجار المسلمين والتجار المسيحيين، فكانت علاقة جيدة يسودها روح التنافس التجاري مما أدى إلى قيام الكثير من الشركات والوكالات وغير ذلك.

---

(١) السجل الأول ص ٣٢
(٢) السجل الثاني ص ١٥٩ والسجل الأول ص ٣٢
(٣) السجل الثالث ص ١٥

أما المواد التجارية فكانت المواد الغذائية والأقمشة والحرير والتوابل و...[1].

ومن العائلات الطرابلسية التي عملت بالتجارة عائلات - نحاس - صراف - عازار - بركات - بركة زيني - سندروسي و...

د - فئة الحرفيين والصناعيين

هذه الفئة هي الأكثر عدداً في المجتمع الطرابلسي والمحدودة الدخل، وقد حظيت بنوع من الاستقلال النسبي في الداخل، كما أنها حافظت على علاقة جيدة مع الوالي، لأن هذه الفئة كانت ملتزمة بتموين سرايا الوالي بما تحتاجه من المؤن أو غير ذلك.

كذلك كانوا على علاقة مع القاضي فكثيراً ما كانوا يلتمسون منه تعيين أو عزل شيخ من شيوخهم[2].

هذا وبالرغم من أن كل حرفة كانت تشكل طائفة مستقلة عن غيرها أحياناً إلا أن بعض الطوائف الحرفية المرتبطة أعمالها بعضها ببعض كانت تتفق على تنصيب شيخ فيما بينها للحؤول دون وقوع الخلافات. وقد عرف هذا الشيخ باسم «أخي بابا» وهو المسؤول عن حل المشاكل التي كانت تنشأ بين أفراد الحرفة الواحدة[3].

وهذه الوظيفة وراثية إلى حد بعيد وشرفية بمعنى أن من يتولاها يجب أن يكون من العائلات العريقة في البلد، وأن يتمتع بالأمانة، والصدق، وكان يتلقى أتعابه من الذين يوكلونه لحل مشاكلهم.

وتشير الوثائق بوجود أقليات مسيحية ويهودية كان لها دورها في تنظيمات الحرف. فكان ثمة حرف مختلطة وحرف منفصلة بحيث كان للحرفة

(١) السجل الثالث ص ٩٣
(٢) السجل الثاني ص ٢٦
(٣) السجل الثاني ص ٣٤٥

الواحدة نقابتان واحدة للمسلمين وأخرى للمسيحيين أو اليهود. وقد اشتهر اليهود ببعض الحرف التي لم يشاركهم فيها المسلمون كطائفة الصياغيين.

وقد شمل التنظيم الحرفي كافة أنواع المهن[1] من باعة وتجار وصناعيين كذلك الحماليين والشحادين وغيرهم.

هـ - فئة العبيد والأرقام

لقد كان العبيد في مدينة طرابلس يعملون كخدم في قصور الحكام والأمراء، كما كانوا يعملون كخدم في المنازل، وكذلك في بعض الحرف.

وكانوا من أجناس مختلفة منهم الحبشي والجركسي ومنهم الروسي و...

هذا وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية كانت تحض على تحرير العبيد فإنه لم يكن ثمة ما يمنع من تملك هؤلاء.

وكان الوالي أو مالك العبد أن يتصرف بالعبد كما يشاء كان يقدمه هدية أو يعيره لمدة من الزمن وإذا شاء أن يحرره.

وكان تحرير العبد يتم بعدة وسائل منها الوعد[2] بالتحرير بعد حين أو غير ذلك.

وتشير الوثائق أن سعر العبد كان يتراوح ما بين سبعين ومائتي غرشاً وهو مبلغ يعادل في ذلك الحين ثمن دار أو بستان.

وكثيراً ما كانت النسوة الثريات تتملك الجواري العبيد.

والواقع أن القضايا المتعلقة بالعبيد كثيراً ما كانت موضوعاً لخلافات[3]

(١) السجل الثاني ص ١٩٢
(٢) السجل الثاني ص ٣٢٤
السجل الأول ص ٧٧ وما يليها حتى ٨٢
(٣) السجل الثاني ص ١٢٤ وص ٣٨
حمصي نهدي: تاريخ طرابلس ص ١٣٧

ودعاوى كانت تعرض أمام القاضي وعلى العموم فإن أولئك العبيد المحررين سيشكلون مع الزمن جزءاً من سكان المدينة.

ثالثاً - أهل الذمة

إلى جانب سكان طرابلس من المسلمين كان يعيش فيها مجموعات سكانية من مسيحيين أرثوذكس ويهودية.

وكان الحكم العثماني قد ترك لرؤساء هذه الأديان ترتيب أوضاع رعيتهم دينياً واجتماعياً وتربوياً.

فاليهود من سكان المدينة كانوا أقل عدداً من المجموعات السكانية الأخرى[١].

ولم تبين الوثائق عدد هؤلاء إلا أن د. خالد زيادة قد ذكر في كتابه الصورة التقليدية للمجتمع الديني، بأن عدد اليهود في المدينة قد بلغ عدة مئات فقط[٢].

وكان سكن اليهود عند طرف المدينة في محلة عرفت باسم محلة اليهود.

ولم يظهر من بين اليهود تجار لامعون أو موظفون كبار. ومن الصناعات التي برغوا فيها كانت صناعة الصياغة ودبغ الجلود.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن مشاركتهم في الحياة العامة لم تكن غائبة وخصوصاً في عمليات التجارة.

أما عن تنظيماتهم الخاصة فكان يأتي على رأس الهرم حاخام اليهود[٣]، الذي يعتبر المسؤول الأول عن رعيته تربوياً واجتماعياً ودينياً.

يأتي بعده شيخ الحارة اليهودية ومسؤوليته تنحصر بالضرائب المتوجبة

---

(١) زيادة خالد: الصورة التقليدية للمجتمع المديني ص ١٢٨

(٢) عبد النور أنطوان: الريف والمجتمع الفلاحي ص ٣١٠
زيادة خالد نفس المصدر، مجلة الفكر العربي المعاصر ١٩٨١

(٣) حمصي نهدي: تاريخ طرابلس ص ١٤٢

على أبناء رعيته. ومن العائلات اليهودية كانت عائلة - خليفة - خضر - نوح - صباغ...

أما الطائفة المسيحية فكانت أوضاعها تختلف عن أوضاع اليهود لكثرة عددها الذي كان يناهز ربع السكان في المدينة، يضاف إلى ذلك أن ولاية طرابلس كانت تضم مناطق ونواح تقطنها غالبية مسيحية أكثريتهم من الطائفة المارونية.

أما عن السكن فقد انتشروا في شتى أنحاء المدينة مع التمركز الكثيف في الطرف الشمالي الغربي من المدينة.

وكانوا يمارسون شتى أنواع النشاطات المختلفة. وبالطبع فقد كانوا خاضعين لنظام الملل الذي يشملهم مع اليهود.

ويأتي على رأس الطائفة في المدينة المطران وهو المسؤول الأول عن رعيته دينياً واجتماعياً وتربوياً. وهو صلة الوصل بين طائفته وبين الوالي.

وقد عرفت طرابلس طبقة غنية من المسيحيين قوامها عدد من أبناء العائلات التجارية التي تحسنت أوضاعها المالية بسبب صلاتها بالوالي من ناحية والتجارة لحسابهم الخاص من ناحية أخرى.

والمعروف أن أعمال التجارة الخارجية[١] كانت إلى حد بعيد بأيدي المسيحيين في طرابلس خاصة إذا ما علمنا بأنهم كانوا يملكون سفناً أو كانوا يتاجرون مع مصر[٢] التي استقطبت آنذاك الجزء الأعظم من تجارة طرابلس الخارجية. وقد أدى هذا الدور في التجارة البحرية مع مصر إلى دفع العديد من تلك العائلات إلى السفر والإقامة في مصر وبالتالي التوطين فيها.

أما في مدينة طرابلس فقد عملوا في الحرف كسائر[٣] السكان وقد اختصوا ببعض الصناعات كالصياغة مثلاً. حيث نلاحظ أن طائفة الصياغ قد

---

(١) السجل الأول ص ٣٢

(٢) السجل الثاني ص ١٥٩

(٣) السجل الثاني ص ١٨٤

تشكلت من مسلمين ومسيحيين وكان شيخها مسيحياً.

وقد اشتركوا مع المسلمين في كثير من الصناعات كما أن بعض الصناعات انشطرت تنظيمياً إلى طائفتين واحدة مسلمة والأخرى مسيحية.

ومن الطبيعي أن يكون شيخ الطائفة الحرفية ذات الأغلبية المسيحية مسيحياً والعكس أيضاً.

وكان التجار من المسيحيين يتنقلون من منطقة إلى أخرى بحرية تامة، وهذا يدل على شدة الروابط الدينية، بين المتعاطين بصنعة واحدة.

والمعروف أن القضايا الخاصة بالمسيحيين لم تكن تعرض بالضرورة أمام الحاكم، بل كانت تحل عند المطران أو المراجع المسيحية الأخرى، لكن كان يحق للشخص إذا أراد أن يرفع القضية إلى الحاكم مباشرة.

وكثيراً ما كان البعض من المسيحيين سكان الولاية يأتون إلى طرابلس لعرض قضاياهم لدى حاكم الولاية[١].

ومن أبرز العائلات المسيحية كانت عائلة: غريّب - شومان - نوفل - عازار...

رابعاً: المرأة

لا تعطينا الوثائق أية فكرة عن الكيفية التي يتعامل بها المجتمع مع المرأة تبعاً لعادات وتقاليد وأحكام متوارثة وإنما تقدم لنا وجهة نظر الشرع الإسلامي في بعض قضايا المرأة، وكانت العادة في المحكمة قد درجت على عدم تسجيل عقود الزواج والطلاق...[٢].

وأول ما نعرفه في هذا المجال كثرة تردد النساء إلى المحكمة في طرابلس لمعالجة قضاياهن ومشاكلهن.

(١) السجل الثالث ص ١١
(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨-١٦

والأمور المتعلقة بالمرأة كثيرة لا يمكن حصرها فمن حيث العمل فإن عمل المرأة كان نادراً ومن بين الأعمال القليلة التي مارستها كان العمل في الحمام...

ومن الواضح أن عدداً من النساء كن غنيات يتصرفن بثروات واسعة. ولهن الحق في شراء وبيع البساتين والمنازل أو غير ذلك... يدل على ذلك أن بعض النسوة قد أوقفن عقارات عديدة لمصلحة دائرة الأوقاف الإسلامية[١].

كذلك كان من حق المرأة إقامة الدعاوى وهذا يؤكد على مكانه وجرأة المرأة، من ذلك دعوى من جارية حبشية الجنس على سيدها[٢]، كما ادعت بعض النساء من الطوائف الغير مسلمة على أمين بيت المال على ظلم لحق بهن.

إلا أن أقسى ما كانت تواجهه المرأة المتزوجة سهولة الطلاق والزواج من أكثر من امرأة مما يسبب تشابكاً في قضايا الإرث، فضلًا عن الخلافات بين العائلات[٣].

وكانت طرابلس تحتوي على سجن للنساء وهناك أكثر من قضية تتحدث عن ذلك[٤].

هذا وكانت المرأة لا تغادر منزلها إلا نادراً، وإذا مرت إحداهن في مكان وجد فيه بعض المارة من الرجال فإنهم يشيحون بوجوههم ناحية الحائط حتى تمر بهم.

وكانت إذا طرق باب بيتها طارق تضع في فمها منديلًا عندما تكلمه كي لا يعرف نبرات صوتها، وإذا كان القادم ينقل بعض الحاجيات لصاحبة البيت

(١) السجل الثاني ص ١٦٠
(٢) السجل الثاني ص ١٥٠
(٣) السجل الرابع ص ٢٣
(٤) السجل الثالث ص ١٣

فإنها تعمد إلى لف يدها بمنشفة حتى لا يرى يدها وهي تتناول منه الحاجيات[1].

وأخيراً نختم حديثنا بأن أهم ما نميز به المجتمع في طرابلس، العادات والتقاليد الاجتماعية حيث كان للطبقية شأن وأي شأنٍ وللألقاب مكانة لا يستطيع أحد أن يتعدى عليها. وهي تختلف باختلاف درجاتها، فهناك لقب «فعتللو» للأفندي «عزتللو» للبيك و«سعادتللو» للباشا. وكان لكل شخص من هؤلاء لباس خاص به.

وكان لبعض وجهاء المدينة «منزول» يغد إليه الناس، وكان صاحب المنزول يجلس في صدره يحيط به زواره يحتسون المشروبات العشبية والشاي ويتحدثون عن أنواع المأكولات. أما الذين يجلسون عند المدخل فهم عامة الشعب من أبناء الحي ولا يحق لهم المشاركة في الأحاديث.

وكانت هناك عادات يراها الآباء ضرورة لبقاء هيبة العائلة وأهمها الطاعة العمياء التي يطلبها الأب من أبنائه.

ومن العادات المألوفة أنه في أيام معينة من السنة تسمى «الأيام الفضيلة» تعمد العائلات الطرابلسية إلى توزيع أنواع معينة من الأطعمة على الأقارب والأصدقاء...

أما عن وسائل اللهو فكانت محدودة تنحصر بالمقاهي المنتشرة داخل الأسواق وعلى جوانب النهر.

تلك هي أبرز الملامح الاجتماعية في طرابلس والاستنتاج بتلخص في أن هذه المدينة عرفت نوعاً من الجمود قد سيطر على الوضع الاجتماعي مرد ذلك إلى تلك التقسيمات الصارمة الخاصة بالمرأة والأرقاء والصناعة وبالطوائف الغير مسلحة والتي تحولت إلى نوع من الاعتقادات الراسخة.

---

(١) دبليز رياض: طرابلس أيام زمان ص ٦٠

مصادر البحث

- سجلات المحكمة في طرابلس

١- السجل الأول: ويضم عددا من الوثائق المدونة في الفترة الواقعة ما بين ١٦٦٦-١٦٦٧ م.

٢- السجل الثاني: ويضم عدداً من الوثائق المدونة في الفترة الواقعة ما بين ١٦٦٧ - ١٦٧٩م

٣- السجل الثالث: ويضم عدداً من الوثائق المدونة في الفترة الواقعة ما بين ١٦٨٤ - ١٦٨٦م.

- البخيت عدنان: المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية. دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨١
- التميمي رفيق ومحمد بهجت: ولاية بيروت. دار لحد بيروت ١٩٧٩
- الحمصي نهدي: تاريخ طرابلس. دار الإيمان ١٩٨٦
- النابلسي عبد الغني: التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية. المجتمع الإسلامي والغرب (جزءان) بيروت ١٩٧١

بورن هارولد: ترجمة أحمد عبد الكريم مصطفى د. أحمد عزت عبد الكريم مصر ١٩٧١

- دبليز رياض: طرابلس أيام زمان ١٩٨٠
- د. حوراني البرت: الوضع الراهن لكتابة التاريخين الإسلامي والشرق الأوسطي مجلة الفكر العربي عدد ٢٨ السنة الرابعة ١٩٨٢
- د. زيادة خالد: الصورة التقليدية للمجتمع المديني ١٩٨٣
- شريف حكمت: تاريخ طرابلس الشام في أقدم أزمانها الى هذه الأيام. مخطوطة غير منشورة ١٨٨٢ - ١٩٤٣
- عبد النور انطوان: الريف والمجتمع الفلاحي. مجلة الفكر عدد أيار ١٩٨١

اللباس الطرابلسي
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر
(التأثير التركي)

د. مها كيال

إن اللباس في المجتمع هو مرآة تعكس لناظرها الكثير من المعطيات المجتمعية المعاشة. فاللباس هو وفي الدرجة الأولى، مادةٌ مصنعة تبرز لنا المستوى التقني والذوق الفني في المجتمع، ومدى تفاعلهما مع البيئة الجغرافية كما ومدى تأثرهما بالمعطيات الثقافية لهذا المجتمع، وتوضح لنا مدى تعاطيهما ونظام الموضة.

واللباس هو، وفي الدرجة الثانية لغة تخاطب إشارية تختلف مدلولاتها بإختلاف الزمان وتنوع المكان. لكل مجتمع لغته الملبسية المتغيرة وفق تغيراته وتطوراته. ويؤدي فهم هذه اللغة إلى تحديد الكثير من المعطيات الإجتماعية لكل فرد من أفراد المجتمع. فاللباس هو، على سبيل المثال، دالٌ إجتماعياً عن فئة العمر، عن الجنس (فئات بيولوجية) وكذلك هو دالٌ أيضاً عن الطبقة الإجتماعية، الإنتماء العقائدي أو السياسي، عن المستوى الإقتصادي للفرد في المجتمع.

واللباس هو، وفي الدرجة الثالثة - إضافة إلى كل ما ذكرناه آنفاً - حاملٌ للكثير من المدلولات الإجتماعية التي يفسر لنا دراستها وتحليلها مدى

التبادلات الحضارية بأنماطها المختلفة بين المجتمعات والحضارات المتنوعة.

بإختصار إن أي دراسة علمية للباس يجب أن تشمل، كي تكون وافية، ثلاثة أقسام:

أ - دراسة وصفية للباس مع نموذج لصنعه (Patron) وخريطة توضح مساحة إنتشار إستخداماته جغرافياً.

ب - دراسة تاريخية لتطور شكل هذا اللباس ولنمطيه تغير مناطق إنتشاره الجغرافي.

ج - دراسة إجتماعية لهذا اللباس ودوره في المجتمع[1].

إن عرضنا السابق لمدى تنوع مدلولات اللباس المجتمعية إن تاريخياً أو إجتماعياً أو تقنياً أو فنياً أو حتى حضارياً، وإن تحديدنا لحدودية الدراسة العملية الوافية في هذا الإطار، يدفعنا للتوضيح أن ما سنحاول طرحه خلال البحث سيكون مختصراً - ولحدودية حجم البحث - على دراسة النقاط التالية:

١ - سنعرض صورة عن المجتمع الطرابلسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر موضحين دور الأتراك كطبقةٍ مسيطرةٍ سياسياً على الواقع الإجتماعي في طرابلس.

٢ - سنحلل نمطية إنعكاس الدور التركي من خلال اللباس في طرابلس: مداه وحدوديته.

٣ - سنعرض نماذج من اللباس الطرابلسي الذي يبرز بشكل واضح التأثير التركي عليه.

إن تركيزنا على إبراز دور الأتراك الإجتماعي في طرابلس وتأثير هذا الدور على الواقع الملبسي في هذه المدينة يهدف من بين ما يهدف، تبيان التناقض الطبيعي الذي وصفته بوتازي والذي ينشأ عادة بين موقف المجتمع من الطبقة النافذة وخضوعهم لها وبين موقفهم الذي ينشأ عن محاولات

---

(١) DELAPORTE Y: Le signe vestimentaire... L'Homme (Paris) 20 1980 (P. 120).

تقليدها[1]. لكن، وقبل أن نبدأ بعرض وتحليل التأثير التركي على اللباس الطرابلسي بنمطيته وحدوديته ودلالاته الحية في الملبس إبان تلك الفترة، سنشرح، للأمانة العلمية مصادر دراستنا هذه كما سنقدم عرضاً لتقنية بحثنا العلمي:

مصادر الدراسة:

مختلفة هي ومتنوعة مصادر هذا البحث التي سنورد ذكرها تباعاً مع عرضٍ لقيمتها العلمية.

١ - الذاكرة الحية:

من الصعب جداً أن نجد في يومنا هذا شهوداً حيَّةً تستطيع أن تتذكر كيف كان لباس آبائها في نهايات القرن الماضي وبدايات هذا القرن. وإن صادف ووجدناها فإن شهاداتها نادراً ما تكون دقيقة ووافية. فمن هؤلاء الشهود مثلاً من يستطيع أن يؤكد لنا أن الطرابلسيات قد لبسن الشروال الواسع كما وأنهن قد إعتمرن الطربوش، لكنهم عاجزين فعلياً عن التحديد بشكل واضح كيف كان شكل الشروال بدقة أو كيف كان شكل الطربوش النسائي الطرابلسي.

إن الإعتماد على الذاكرة الحية في دراسة الملابس لا يصبح واقعياً ناجعاً علمياً إلا في وصف ما عايشه أصحاب هذه الذاكرة هم أنفسهم من لباس. وإن إرتكزنا على شهادة هؤلاء في دراسة اللباس الطرابلسي في نهايات القرن الماضي فذلك لتدعيم - ولو بشكل ضعيف - ما قد نجده مدوناً عن اللباس الطرابلسي أو محفوظاً منه.

٢ - الملابس المحفوظة

إن اللباس، وكما ذكرت دسلاندر، هو مادّة استهلاكية، غالباً ما تُلبس، تُرمى، أو تُحول قبل أن تختفي كلياً، خصوصاً عند الطبقات الشعبية التي لم

---

(١) BUTAZZI G.: La mode: art, histoire et société - Paris, Hachette 1983. P.65

يبق لها، وفي كل بقاع العالم، أي لباس شاهد عن طريقة ملبسها الواقعي التاريخي[١] إضافة إلى هذا الأمر فإن طرابلس تفتقر أيضاً لوجود متحف إتنوغرافي: هذان الأمران يبينان فعلياً دور هذا المصدر المعلوماتي الذي لم يكن لذكره من قيمة لولا ما وجدناه من قطع ملبسية محفوظة في بعض البيوت الخاصة في هذه المدينة. هذه البيوت التي تعرضت محتويات غالبيتها أيضاً للكثير من الأذى خصوصاً أثناء الحرب اللبنانية الأخيرة، مما زاد في فقداننا لمصادر مهمة تدعم بحثنا.

ولا بد لنا هنا من التحديد بأن ما وجدناه من لباس محفوظ لا يمثل إلا شهادة مجتزأة نظراً لأن ما نحتفظ به غالباً هو اللباس الثمين أي لباس المناسبات.

٣ - المصادر المكتوبة

يمكن تقسيم المصادر المكتوبة (كتب، مقالات) التي اعتمدناها كمراجع لبحثنا هذا إلى ثلاثة أنواع.

النوع الأول ويتناول بالدراسة اللباس العربي عامة أو اللباس في الأمبراطورية العثمانية. من أسماء هذه المراجع نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

دوزى: «Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes»

حمدى باي: «Les costumes populaires de la Turquie en 1873»

جوان: «Le costume féminin dans l'Islam syrio-palestinien»

تلكه: «Le costume en Orient»

(١) DESLANDRES Y...: Le costume image de l'Homme - Paris, Albin Michel 1976 P. 20.

النوع الثاني، ويتناول بالدراسة اللباس اللبناني تحديداً. من هذه المدونات نذكر على سبيل المثال أيضاً: شهاب «Le Costume au Liban»، خاطر: «الأزياء اللبنانية في التاريخ»؛ «العادات والتقاليد اللبنانية»، لحود «العادات والأخلاق اللبنانية...».

كل هذه المدونات التي ذكرناها، والتي وإن إختلف فيها أسلوب الدراسة للباس في المنطقة، تشترك جميعها بعدم الدقة في تقديم المعلومات بشكل علمي. فغالباً وعند وصف القطعة الملبسية، نجد أن الكاتب ينتقل بعرضه من مرحلة تاريخية لمرحلة أخرى، أحياناً متباعدة زمنياً، كما ومن منطقة إلى أخرى دون أن يصف لنا كيفية تطور شكل اللباس خلال هذه المرحلة، ودون أن يحدثنا عن دور هذا اللباس إجتماعياً، أو عن كيفية إنتشاره جغرافياً كما ودون أن يعطينا رسماً لشكله أو للونه.

أما النوع الثالث من المصادر المكتوبة فإنها تتناول بالدراسة واقعياً مواضيع بعيدة نسبياً عن الموضوع المباشر لبحثنا، منها ما هو مخصص لدراسة اللباس في العراق مثلاً كمقال السمرائي «لمحة على الأزياء الشعبية» أو في مصر ككتاب الخادم «تاريخ الأزياء الشعبية». ومنها ما هو مخصص لدراسة تاريخية مرتبطة بشكل غير مباشر بموضوع اللباس مثل كتاب القاسمي «قاموس الصناعات الشامية»، علاف «دمشق في مطلع القرن العشرين»، كردعلي «خطط الشام»، وغيرها كثر. والحقيقة أن هذه المصادر قد أعطتنا فعلياً معلومات أحياناً أهم مما استطعنا الحصول عليه من الكتب المخصصة واقعياً لدراسة اللباس بشكل مباشر.

٤ - الصور والرسوم

لنحدد الآن القيمة العلمية للرسوم والصور النادرة التي استطعنا أن نجدها سواء معروضة في بعض الكتب أو محفوظة في المتاحف.

إن غالبية التفسيرات التي قرأناها عن هذه الرسوم والصور دائماً كانت تختصر مثلاً بـ: (إمرأة من طرابلس في القرن الثامن عشر) (رجل من لبنان

الشمالي في القرن التاسع عشر) وهكذا... (أنظر صورة رقم ١ و٢).

نضيف إلى هذه الحدودية الخطرة في تفسير اللباس من خلال الرسوم والصور المسألة التي تخلقها عادة، وكما ذكر دولابورت، إستخدام هكذا مصدر للدراسة، هذه المسألة متمثلة بأن الصور لا تعطينا إلا الشكل الخارجي للباس كما وأنها لا تظهر هذا الأخير إلا من زاوية معينة، وهي إضافة إلى هذه الأمور لا تمدنا بأي معلومات تخص تفصيلة اللباس[١].

٥ - محفوظات متحف الـ Homme (بارس) ومتحف Topkapi (اسطنبول)

استطعنا، وبفضل ما جمعه لنا الغير من ملابس ومدونات وصور، أن نسد قسماً صغيراً من إحتياجات عملنا. ونقول قسماً صغيراً لأنه، وللأسف، بالرغم من عثورنا على عدد من القطع الملبسية المحفوظة في كل من متحف الأوم (باريس) وتوبكابي (اسطنبول) إلا أن هذه القطع كانت تنقصها الدراسة المتحفية الوافية. ففي بطاقاتها لا نجد تحديداً لا لفترة استخدام القطعة الملبسية تاريخياً ولا للمنطقة الجغرافية المحددة التي كانت تستخدم فيها هذه القطعة، كما ولا نجد دراسة لدور هذا اللباس إجتماعياً.

٦ - الصناعات الحرفية التقليدية

إن ملاحقتنا الحقلية للعديد من الحرف التقليدية الملبسية التي ما زالت تعتمد التقنية الموروثة، والتي وجدناها أكثر ما وجدناها في دمشق، قد ساعدتنا كثيراً في التحقق من بعض المعلومات المسموعة والمقروءة حول موضوع بحثنا. من هذه الحرف نذكر على سبيل المثال: حرفة تصنيع وتنظيف الطرابيش، حرفة تصنيع العقال، صناعة القباقيب، خياطة العباءة، المشلح، السوكه، المنتان، الصدرية، الشروال، القمباز، صناعة الأغباني.

(١) DELAPORTE: Le signe vestimentaire, op. cit P. 121.

تقنية بحثنا العلمي

في دراستنا للباس الطرابلسي في نهايات فترة الحكم العثماني، عمدنا وعلى نمطية من سبقنا من الباحثين في هذا الميدان، إلى عرض وملاحقة أصل اشتقاق إسم كل قطعة ملبسية وذلك بالرغم من وعينا الكامل إلى مسألة أن هناك أحياناً قطعة ملبسية واحدة تختلف أسماؤها بإختلاف الزمان والمكان (مثال: الطربوش ويطلق عليه في تركيا إسم «فاس» وفي تونس إسم «شاشيه» وفي العراق إسم «فينة»...) وأن هناك أحياناً قطع ملبسية مختلفة واقعياً بالرغم من أنها تحمل الإسم ذاته (مثال: طربوش تعني في طرابلس تلك «القبعة الحمراء» في حين أن كلمة طربوش تعني في تركيا وفي إيران «غطاء الرأس»). لكن وبالرغم من هذا الواقع، فإن ملاحقة أصل إشتقاق تسميات الملابس تظل مهمة لما فيها من دلالات لغوية تفيدنا من متابعة التأثيرات والتبادلات الحضارية التاريخية. يكفي مثلًا أن نلاحظ النسبة المرتفعة من الأسماء التركية التي كانت تطلق على قطع كثيرة من اللباس الطرابلسي، كما سنشرح لاحقاً، أثناء السيطرة العثمانية على هذه المدينة لنفهم مدى تأثير الأتراك على المجتمع الطرابلسي في تلك الفترة.

أما فيما يختص بنماذج خياطة اللباس الطرابلسي في تلك الحقبة، فلقد حاولنا جاهدين، سواءٌ من خلال ما لقيناه من قطع ملبسية محفوظة أو سواء من خلال ما تابعنا صناعته عند بعض الحرفيين التقليديين المزاولين لهذه الصناعة، أن نقدم عدداً لا بأس به من هذه النماذج.

بقي أن نصرح وبوضوح، أننا لم نستطع ولهذه الفترة التاريخية من إعطاء صورة واقعية وكما يجب عن اللباس الطرابلسي ودوره كلغة تخاطب مجتمعيه. فنحن غالباً ما تعاملنا في دراستنا هذه مع قطع ملبسية ميتة، هذه القطع التي شكلت واقعياً، وكما أوضحنا، جزءاً من اللباس الطرابلسي الحقيقي المعتمد إبان الحقبة المدروسة. أمام هذا الواقع وبالرغم من النقص الذي نعترف بوجوده فعلياً، فإن هذه الدراسة تظل مفيدة بمساهماتها المتواضعة في تجميع وملاحقة ما يمكن تجميعهُ وتحقيقهُ في هذا الميدان

العلمي الهام.

وقبل أن نبدأ عرض اللباس في طرابلس في نهايات القرن التاسع عشر، لا بد لنا من إعطاء لمحة عامة عن واقع المجتمع الطرابلسي إبان تلك الفترة لنفهم ونتبين نمطية ومدى التأثير التركي عليه وبالتالي على لباس أهله.

١ - اللباس الطرابلسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر: لمحة عامة

لقد حافظ المجتمع الطرابلسي وخلال غالبية الفترة الزمنية التي خضع فيها للنفوذ التركي، على معظم تركيباته التقليدية الإجتماعية منها والثقافية كما التقنيّة منها والإقتصاديّة. فمن الناحية الإجتماعية، كان هذا المجتمع مقسم طائفياً، وبشكل أساسي، لفئتين هما فئة السُنّة أو الفئة الغالبة والمسيطرة إجتماعياً، إن عددياً أو لتوافق دينها ودين الدولة العلية، وفئة الروم الأرثوذكس والتي لم يكن يحق لها التمثل في الحكم إلا بمطرانها[١].

أما طبقياً، فلقد كان المجتمع الطرابلسي مقسم أيضاً إلى ثلاث طبقات: الطبقة الغنية والمكونة من فئة كبار الملاكين وكبار التجار والعلماء. الطبقة المتوسطة وتضم فئة صغار الملاكين وصغار التجار كما الحرفيين والموظفين، أما الطبقة الثالثة فكانت مؤلفة من فئة العمال المياومين وصغار الصناع[٢].

أما جنسياً فكانت طرابلس مقسمة لقسمين أو لعالمين منفصلين رغم ارتباطهما الوثيق داخل الأسرة وأقصد بهما: «عالم الرجال» و«عالم النساء»، لكل «عالم» منهما محيطه «الشبه» مستقل: «العالم» الخارجي للرجال والداخلي للنساء.

---

(١) SOURATI B: Structures socio-politiques à Tripoli (Liban) (1900-1950) Université de Paris. Nanterre (Département de sociologie). (Thèse pour le doctorat en sociologie (inédite) (Voir P.P. 23-84).

(٢) نور الدين عارف ميقاتي: طرابلس في النصف الأول من القرن العشري ميلادي. طرابلس: دار الإنشاء ١٩٧٨.

هذا الواقع الإجتماعي فسره وبشكل واضح الواقع الملبسي لسكان هذه المدينة في تلك الحقبة. فاللباس الخارجي للرجل كان يحمل كافة المدلولات الإجتماعية التي كانت تميزه ضمن محيطه وفي مجتمعه (أنظر الرسم البياني رقم ٣) بينما اللباس الداخلي لهذا الرجل ذاته في منزله كان خالياً تقريباً من أي مدلولات إجتماعية (أنظر الرسم البياني رقم ٤)، عكس وضعية المرأة الطرابلسية في ملبسها. فملبس الطرابلسية الداخلي كان مليئاً بالمدلولات الإجتماعية التي تصنفها مجتمعياً في محيطها، في حين أن ملبسها الخارجي كان خالياً من أي «مدلول» إجتماعي لها: وضع جد معبر عن واقع العالمين في هذه المدينة في تلك الحقبة[١] (أنظر الرسم البياني رقم ٥).

٢ - التأثير التركي في اللباس الطرابلسي: نمطية ومداه

إكتسبت السلطنة العثمانية، وبسبب هيمنتها السياسية على المجتمع الطرابلسي حظوة وهيبة دعمتهما عند مسلمي طرابلس ما تمثله السلطنة دينياً وأقصد كمركز للخلافة. ولقد أثر هذا الواقع في سلوك الطرابلسيين حيث بات الحكام العثمانيين بالنسبة لهم مثالاً يحتذى. ولقد تبلور هذا الأثر المنوه له، وظهرت إنعكاساته في اللباس الطرابلسي وأضحت اسطنبول ورجالاتها بالنسبة لأهالي طرابلس مصدر الموضة والتجدد.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن بدايات ظهور التأثير الغربي في اللباس الطرابلسي قد وصلنا وتأثرنا به من خلال الأتراك أنفسهم.

إن هذا الوضع المنوه له، وأقصد تقليد الطرابلسيين (المحكومين) للأتراك (الحاكمين) قد فسر منهجيته إبن خلدون في مقدمته حين قال: «إن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها وإنقادت إليه إما لنظره بالكمال بما وقّر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من إن إنقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو

---

(١) KAYAL M.-: Le système socio-vestimentaire à Tripoli (Liban) entre 1885-1985.- thèse présentée à la Faculté des lettres de l'Université de Neuchâtel pour obtenir le grade de docteur ès lettres (inédite).

لكمال الغالب»[1].

ويمكن وصف التأثير التركي في اللباس الطرابلسي أنه كان تأثيراً ليس فقط مقبولًا بل وأيضاً منشوداً وذلك لعاملين:

أ - العامل الإجتماعي/ السياسي:

يرتكز المجتمع الطرابلسي في تركيبته الإجتماعية، وكغيره من المجتمعات العربية، على النظام الإقطاعي العائلي الذي وصف إبن خلدون ديناميته بالتالي:

«كل طبقة . . . لها قدرة على من دونها من الطباق وكل واحدة من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه ويزداد كسبه تصرفاً فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه فإن كان الجاه متسعاً كان الكسب الناشئ عنه كذلك وإن كان ضيقاً قليلًا فمثله»[2]

كان يترأس هذا المجتمع الطرابلسي الطبقي إذاً، وفي تلك الفترة، عدد من كبار العائلات الميسورة التي خولها مركزها هذا الإتصال والطبقة الارستقراطية التركية. هذا الإتصال دعمته طبعاً ما يربط هذه الأسر وتلك الطبقة سياسياً من علاقات تبعية وإخلاص.

إن التأثير التركي الملبسي جاء إذاً من خلال تقليد الأسر الطرابلسية الميسورة لمن فوقها رتبة وأقصد الطبقة الأرستقراطية التركية الحاكمة، ومن ثم انتشر تدريجياً في المجتمع الطرابلسي من خلال تقليد الطرابلسيين لحاكميهم المحليين وهكذا. . .

إن هذه الهرمية الطبقية، التي أشرنا إليها، موافقة واقعياً لنظام الموضة الهرمي التقليدي. هذا النظام الذي، وقبل أن يتأثر ويرتبط بنظام المجتمعات

(١) إبن خلدون: المقدمة. - بيروت: دار إحياء التراث العربي؟ ١٩٠٠ (أنظر ص ١٤٧)
(٢) إبن خلدون: مرجع مذكور (أنظر ص ٣٩١).

الإستهلاكية، كان ذات حركة تطور بطيء تتم بطريقة هرمية/ عامودية من القمة إلى القاعدة: كل طبقة إجتماعية فيه تحاول تقليد الطبقة الأعلى منها مقاماً وهكذا. ويكون هذا التقليد عند إنتشاره هو الحافز الفعلي الذي يدفع القمة لتغير موضتها.

٢ - العامل التقني/ الإقتصادي

إن الهيمنة التركية على طرابلس هي واقعياً هيمنة عسكرية/ سياسية أكثر منها هيمنة إقتصادية. ويمكن القول أن الحرف الطرابلسية كانت وقتها ما زالت تعيش عصرها الذهبي قبل أفوالها أمام الهيمنة الإقتصادية والتفوق التقني للصناعة الغربية عليها.

وإن حددنا حتى الآن نمطية التأثير التركي على اللباس الطرابلسي وحدوده، لا بد لنا من أن نوضح، أن لباس هذه المدينة كان يحمل في ذات الفترة التاريخية مدلولات لتأثيرات حضارية أخرى متنوعة ومختلفة. وأهم هذه التبادلات هي التي كانت تتم بين طرابلس والمدن والبلدان المجاورة لها وأقصد تحديداً البلدان العربية. ولقد شجع هذا التبادل ودعمه ما كان يربط طرابلس بمحيطها العربي من صلات تقارب ثقافي/ إجتماعي كما ما كان يجمع كل هذه المنطقة من تشابه في مستوى التطور التقني وإنفتاح بالنسبة للتبادل الإقتصادي. فخلال غالبية الفترة العثمانية كانت كل مدينة من المدن العربية الخاضعة لها تتميز بصناعة حرفية معينة زائعة الصيت يتم تصديرها إلى المناطق المجاورة. وفي هذا المضمار - وتحديداً في ميدان اللباس - كانت طرابلس وقتها تعرف بجودة نتاجها للحرير وخصوصاً للزنانير والشالات المصنعة منه[1].

سنحاول فيما يلي عرض فقط أهم النماذج الملبسية التي استخدمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في طرابلس والتي تبرز بشكل واضح التأثير التركي وأهميته في لباس تلك الفترة. وسنقسم هذا العرض لقسمين:

(١) KAYAL M.-: ibid (P.P. 37 et 52).

القسم الأول سنقدم فيه نماذج ملبسية للطرابلسيين أما القسم الثاني فسنخصصه لعرض نماذج من لباس الطرابلسيات في ذلك الوقت.

١ - أهم القطع الملبسية ذات التأثير التركي: عند الطرابلسيين

- **الطربوش**: لفظ من أصل فارسي مشتق من كلمة (سر: Sar) وتعني الرأس (وبوش: Pus) وتعني غطاء. والطربوش غطاء للرأس متنوع الأشكال، مصنوع من الجوخ الأحمر، له ذؤابة حريرية (شرابه) باللون الأسود أو الأزرق. وغطاء الرأس هذا قد عرف في الشرق منذ العهد السومري. ولدخوله لبنان وللرموز المجتمعية المختلفة التي حملها تاريخياً أهمية جمة في فهم الكثير من المعطيات السياسية والمجتمعية للبلاد في ذلك الوقت. فالطربوش الذي يمكن أن نراه في (الصورة رقم ٦) قد عرف في لبنان بإسم الطربوش المصري. ولقد دخل هذا الطربوش المنطقة واستعمل فيها منذ حملة إبراهيم باشا المصرية.

هذا الطربوش يشبه في شكله وفي لون ذؤابته الطربوش الذي كان يلبس في تلك الفترة أيضاً في البانيا (لا ننسى أن ننوه هنا بأصل إبراهيم باشا وأبيه محمد علي باشا الألباني). ولقد عرف لبنان أيضاً الطربوش المغربي الذي تزامن دخوله ودخول الطربوش المصري المنطقة. ولقد حُمل بواسطة الإنكشارية المغاربة الذين تطوعوا في جيوش بعض الحكام الإقطاعيين كما مع بعض المتصوفين الذين جاءوا المنطقة لنشر مذاهبهم[١]. هذا الطربوش يختلف في الشكل عن الطربوش المصري فقط في لون الذؤابة السوداء.

ومن أنواع الطرابيش التي دخلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الطربوش العزيزي الذي نسبت تسميته للسلطان عبد العزيز العثماني (أنظر صورة رقم ٧) ولقد بدأ إعتماد الطربوش في اسطنبول مكان العمامة منذ عهد السلطان محمود الثاني ولقد تزامن هذا الإعتمار وإرتداء هذا الحاكم للزي الغربي.

(١) لحد خاطر: الأزياء اللبنانية في التاريخ - مجلة الحكمة. - بيروت ٥٣/١٩٥٤ (أنظر ص ٢١).

إن حلول الطربوش مكان العمامة كان له وقع هام في المنطقة خصوصاً وأن هذه الأخيرة أصبح لها مع مرور الزمن رمزاً دينياً إسلامياً، أمر يفهم من خلاله سبب محاربة هذا الغطاء بادئ الأمر من قبل المسلمين في لبنان ثم الإعتياد عليه تدريجياً - وخصوصاً الطربوش العزيزي منه - وذلك بإعتماده بادئ ذي بدء كغطاء رأس تلف حوله العمامة[١].

الكوبران: لفظ غير معروف مصدره، يعني قطعة من اللباس إنتشرت إستخداماتها في منطقة الشرق عامة: من بلاد فارس وفي أوروبا حتى البلقان. أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فلقد كانت تلبس في طرابلس من قبل قواص القنصل. وكوبران هذا الأخير هو عادة مزين بخيوط مطرزة ذهبية أو فضية ومبطن بقماش حريري (أنظر صورة رقم ٨ و٩).

القمباز: لباس كثر إستخدامه أيام السلطنة العثمانية. يصنع عادة من قماش الألاجة (كلمة تركية تعني المميل) أو الديمة (تصغير لكلمة دمسكو) أي القماش الذي يسمى محلياً في طرابلس بميماية (قماش حرير وقطن).

ولقد لبس هذا الثوب في طرابلس من قبل الرجال والنساء على حد سواء. يختلف القمباز الرجالي في قصته عن القمباز النسائي في شكل الكم الذي يكون عادة فضفاضاً في القمباز النسائي (أنظر الرسم البياني رقم ١٠).

السوكه: كلمة من أصل لاتيني - يوناني (Sogos) وتعني سترة انتشرت في طرابلس بواسطة الأتراك عند اعتماد هؤلاء اللباس الغربي (أنظر الرسم البياني رقم ١١).

المنتان: لغوياً مجهول المصدر، هو لباس انتشر إستخدامه كثيراً في العهد التركي ويغطي أعلى الجسم. ميزته أنه بدون ياقة وله أكمام طويلة.

يختلف منتان الأغنياء في طرابلس عن الفقراء بما يتميز به من التطريز بإبريم مصنع من خيوط حريرية تكون عادة منتقاة من لون القماش نفسه. (أنظر الرسم البياني رقم ١٢).

(١) KAYAL. -: ibid (P.P. 34-35).

٢ - أهم القطع الملبسية ذات التأثير التركي: عند الطرابلسيات

اليلك: كلمة من أصل تركي للباس إنتشر استخدامه في المنطقة منذ عهد المماليك. واليلك هو ثوب له أكمام طويلة وواسعة، يصنع عادة من قماش البروكار المطرز بخيوط الذهب أو الفضة (أنظر صورة رقم ١٣).

الإنطاري: لفظ من أصل تركي ويعني ثوباً طويلاً فضفاضاً مفتوحاً من الأمام من أعلاه إلى أسفله. هذا الثوب يصنع عادة وحسب الطبقات الإجتماعية وإمكانياتها الإقتصادية، من قماش جميل مصنع من خيوط حريرية وقطنية من نوع الألاجة والديمة أو من قماش الموسلين المعرق أو الجوخ، البروكار، التفتة، أو من المخمل. والإنطاري، وكما ذكر د. شهاب، لم يستعمل في لبنان إلا بعد حملة إبراهيم باشا[1]. (أنظر الرسم البياني رقم ١٤).

السلطة: لفظ تركي يطلق عادة على سترة طولها أحياناً حتى الخصر وأحياناً حتى الركبة، غالباً ما تكون هذه السترة بدون ياقة وغير مزررة ولها أكمام يصل طولها إلى ما تحت الكوع (أنظر الرسم البياني رقم ١٥).

الفستان: لفظ من أصل تركي يوجد، وكما ذكر د. فريحة، لفظاً مرادفاً له في اللغة الإسبانية (Fustan) وفي الإيطالية (Fustagno) وهذا اللفظ يعني ثوباً نسائياً[2].

الأوية: لفظ تركي يستعمل كتسمية لمناديل محلاه بشغل الإبرة من نوع الأوية. هذا الشغل يعتمد على الخيط والإبرة لتصنيع أشكال مختلفة من الورود والزهور والأشكال الزخرفية الجميلة[3] (أنظر صورة رقم ١٦).

الصرما: لفظ تركي يطلق على نوع من التطريز الذي يتم بخيوط الذهب

(١) CHEHAB. M.: Le costume au Liban. Bulletin du Musée de Beyrouth 1942/43 (P. 63).

(٢) فريحة أنيس: معجم الألفاظ العامية. بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٣. . ص. (١٢٩).

(٣) KAYAL. ibid (P. 46).

أو الفضة ويعني: لَفْ. هذا التطريز كثيراً ما كان يزين ملابس النساء الطرابلسيات الموسرات منهم.

المست: كلمة تركية تعني حذاءً بدون كعب طرفه الأمامي مروس ومرتفع قليلًا عن الأرض.

البابوج: لفظ مشتق من كلمة بابوش (Papouch) الفارسية ويعني حذاءً يلبس داخل المنزل.

الجزمة: لفظ مشتق من كلمة جيزمة التركية (Jaysemeh) والجزمة كانت في تلك الحقية مزوده بمهماز يساعد في ركوب الخيل[1].

لا بد لي وفي ختام هذا البحث (الخاص تحديداً بإبراز أثر الأتراك على اللباس الطرابلسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: نمطيته ومداه) من أن أتوجه بدعوة عامة للإهتمام بدراسة موضوع اللباس لما لهذا الأخير من دلالات مجتمعية هامة على أصعدة جد مخلفة وجد متنوعة. كما ولا بد لي من أن أتمنى العمل على إنشاء متاحف إتنوغرافية تهتم بدراسة كافة نتاجنا الإجتماعي المادي، فالتاريخ الإنساني جزء منه نستقرئه ونفهمه ونحلله من خلال الوثائق، وجزء أكبر منه (مهملة دراسته في منطقتنا حتى الآن) نستقرئه ونفهمه ونحلله من خلال النتاج المادي كل النتاج المادي وليس فقط الحجر.

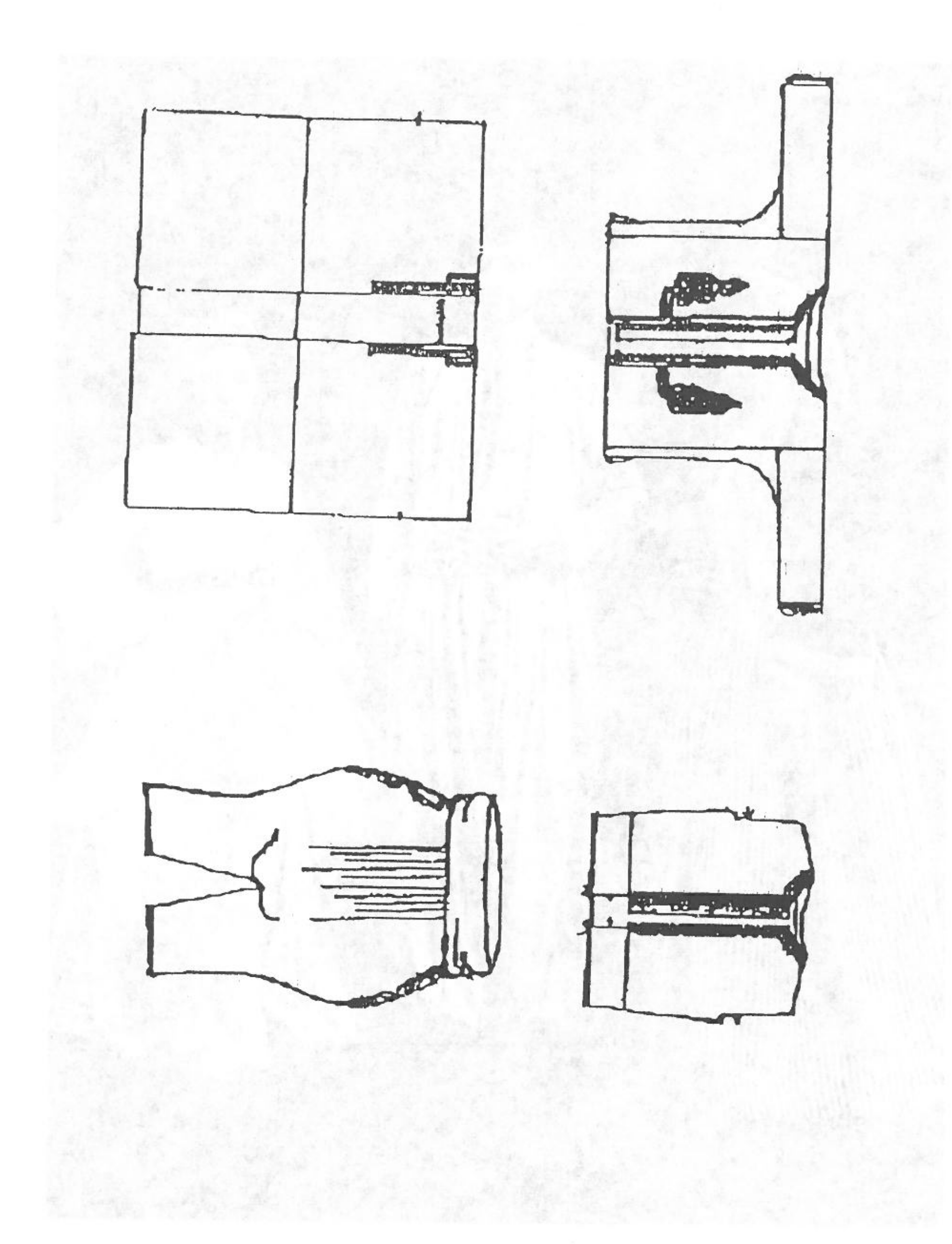
(١) KAYAL. ibid. (P. 42-43).



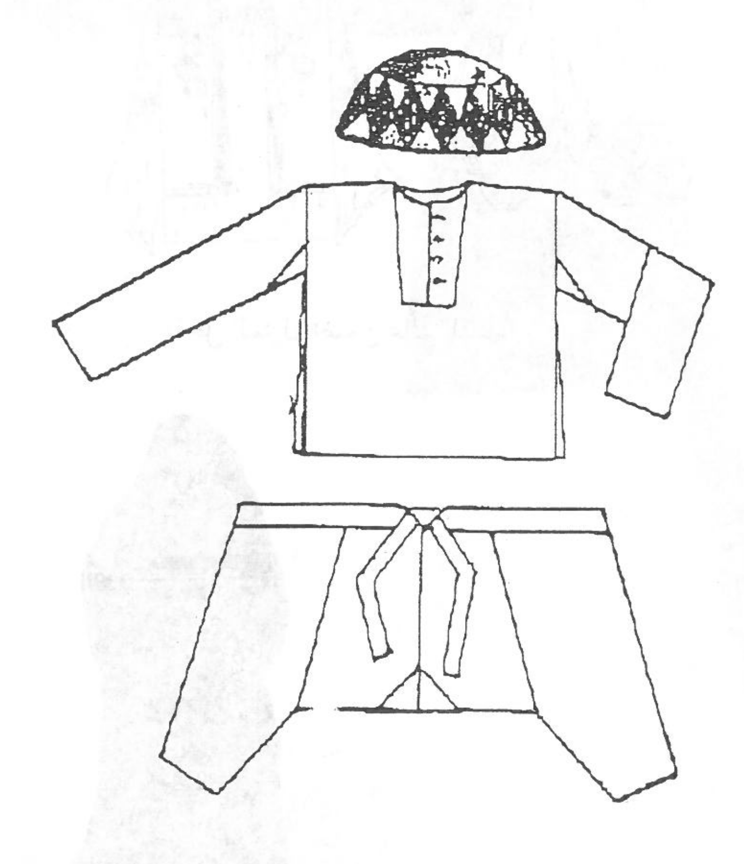
صورة رقم (١): امرأتان من طرابلس ١٨٢٠



صورة رقم (٢): مسيحية من بيروت، تاجر مسيحي، مسلمة من بيروت (١٨٧٣)

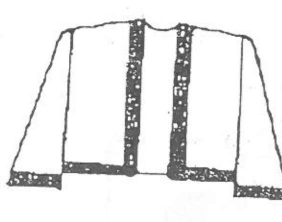


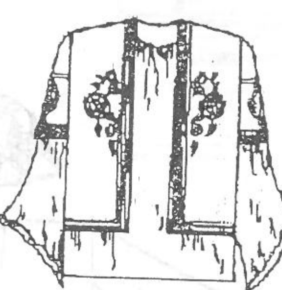
رسم بياني رقم (٣) لباس الطرابلسي خارج المنزل «ضمن عالم الرجال»



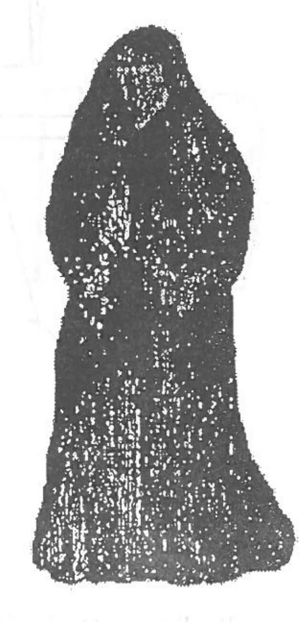
رسم بياني رقم (٤): لباس الطرابلسي داخل المنزل «ضمن عالم النساء»

رسم بياني رقم (٥) لباس الطرابلسية:

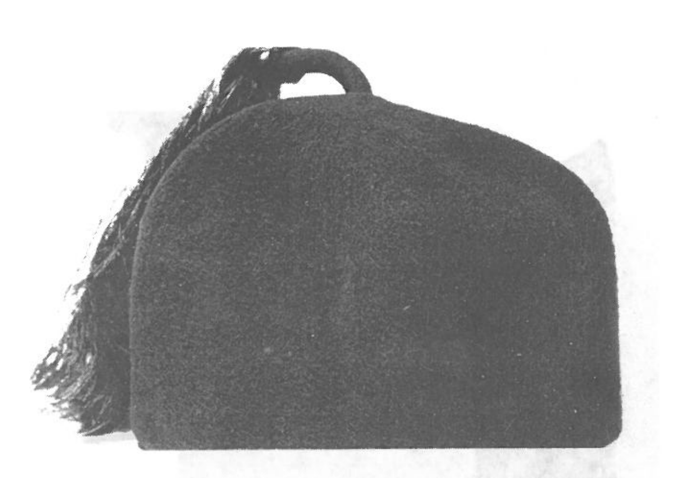




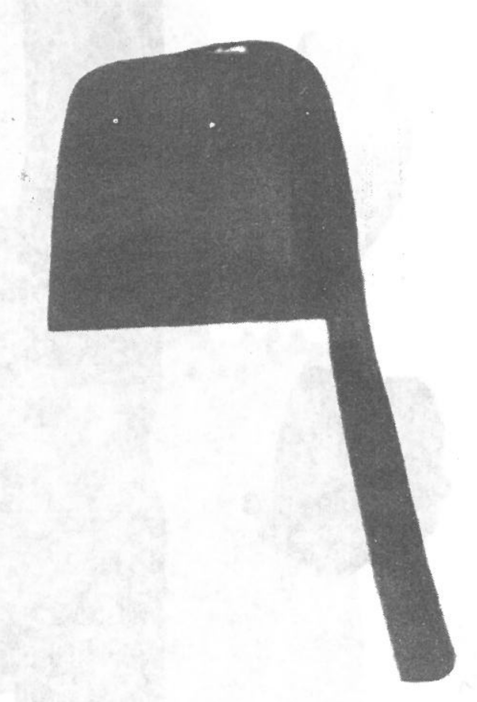
داخل المنزل «ضمن عالم النساء»



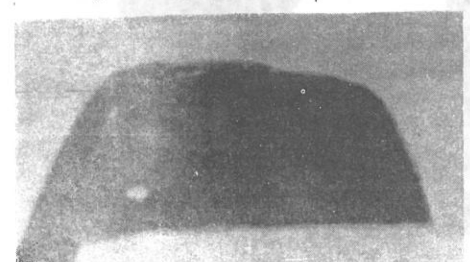
خارج المنزل «ضمن عالم الرجال»



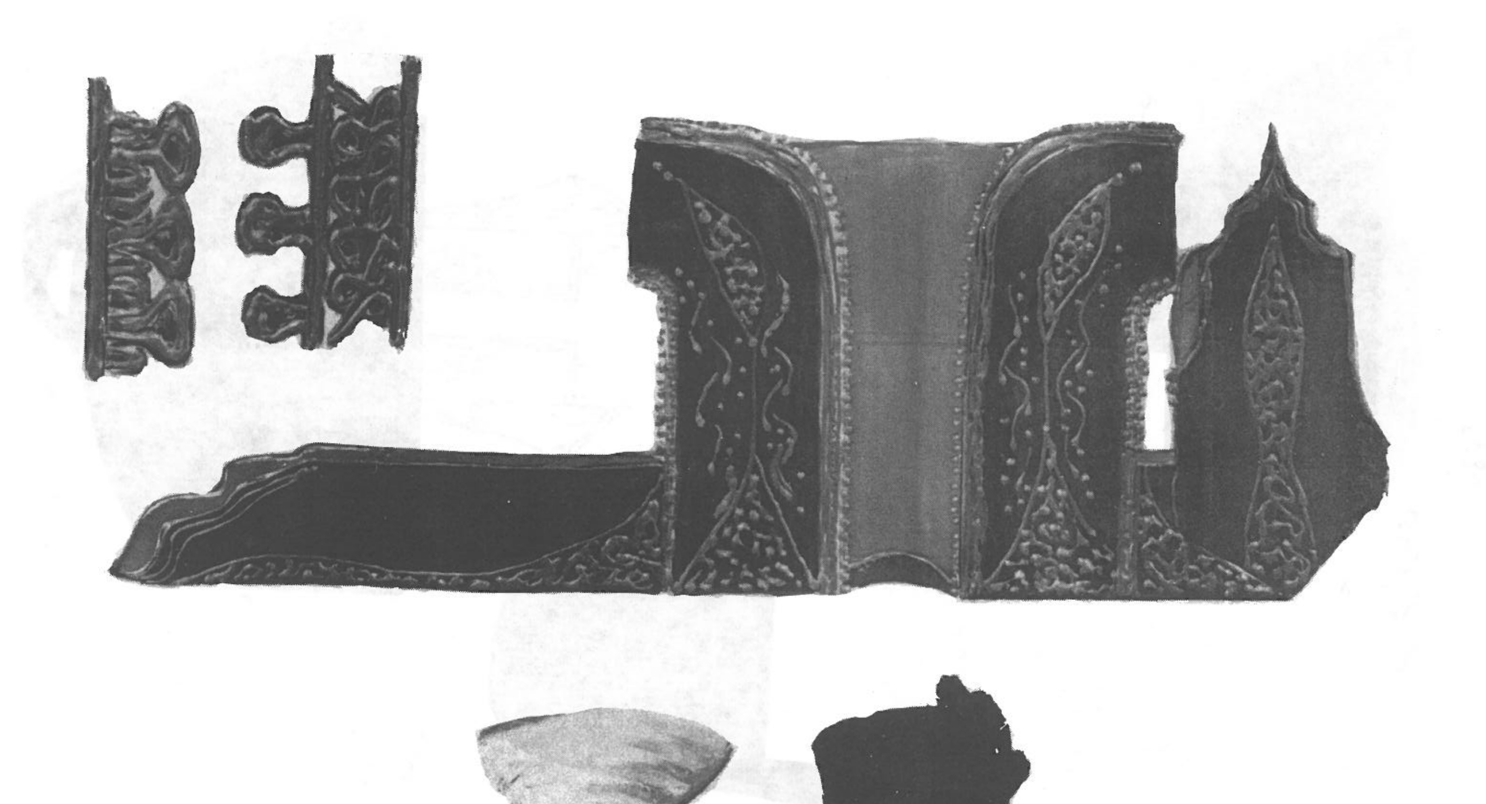
صورة رقم ٦:
طربوش مصري



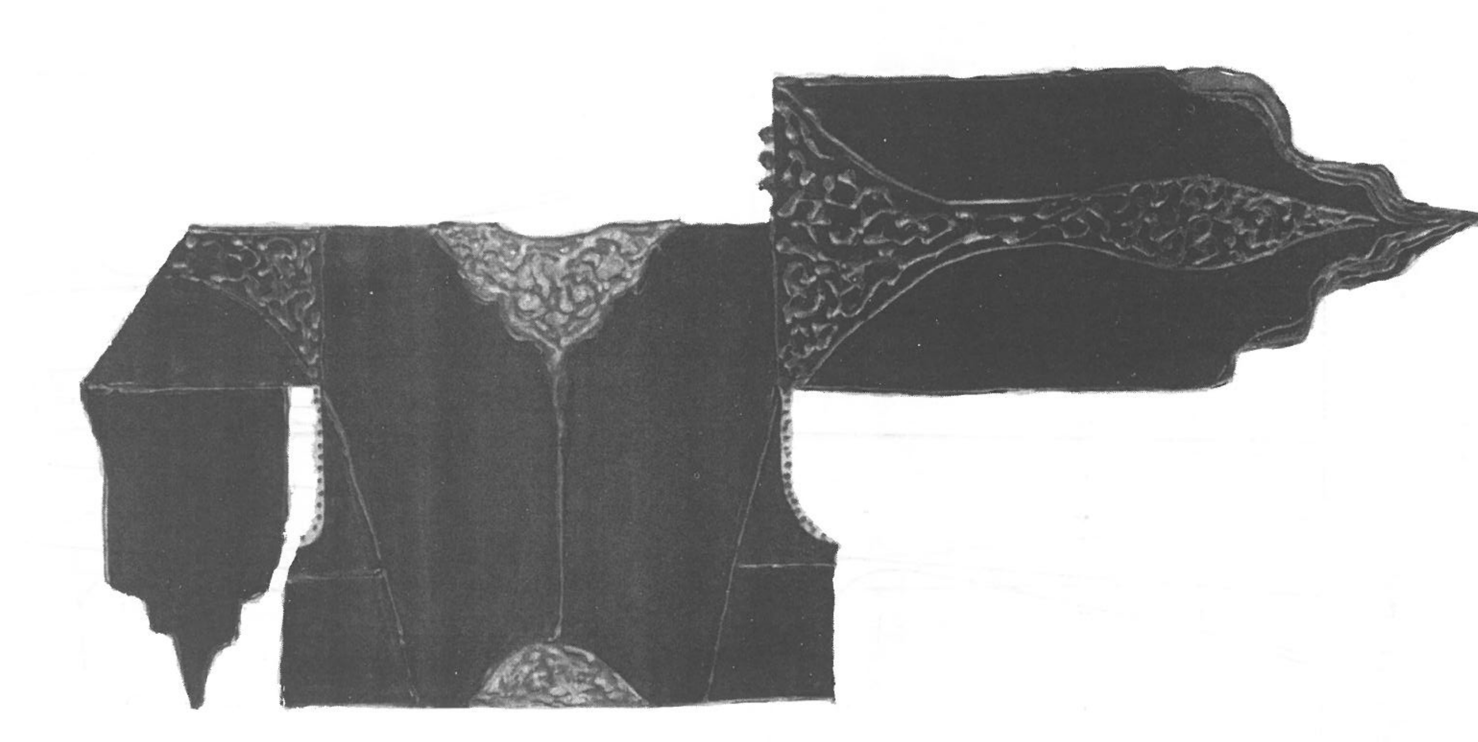
صورة رقم ٧: طربوش مجيدي



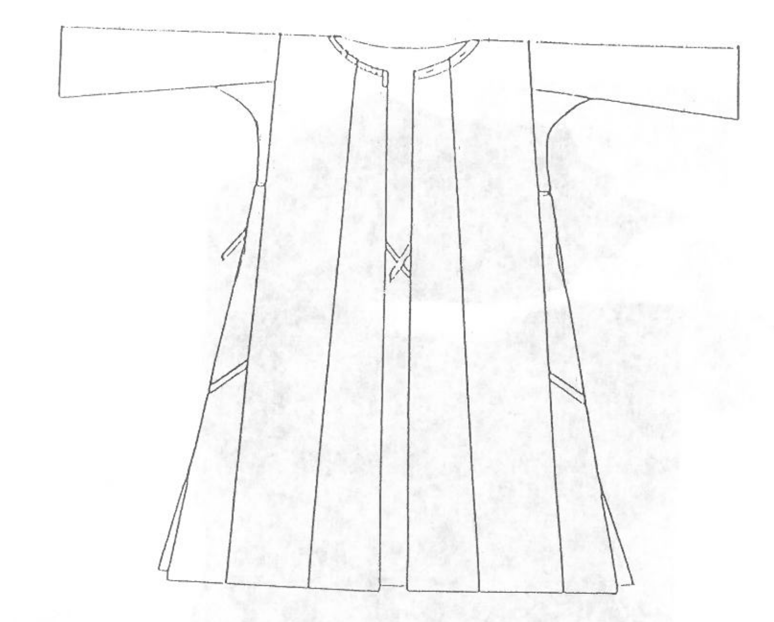
طربوش عزيزي

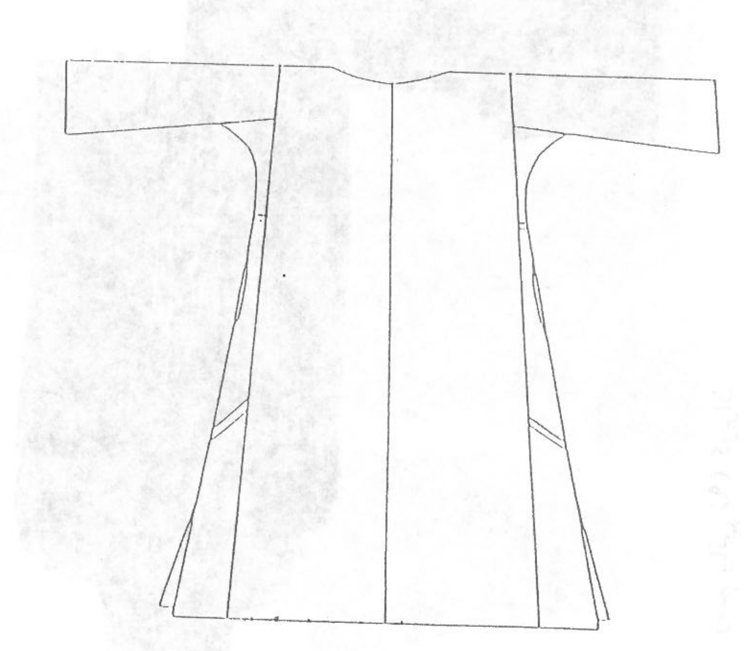


رسم بياني رقم (٨) كوبران

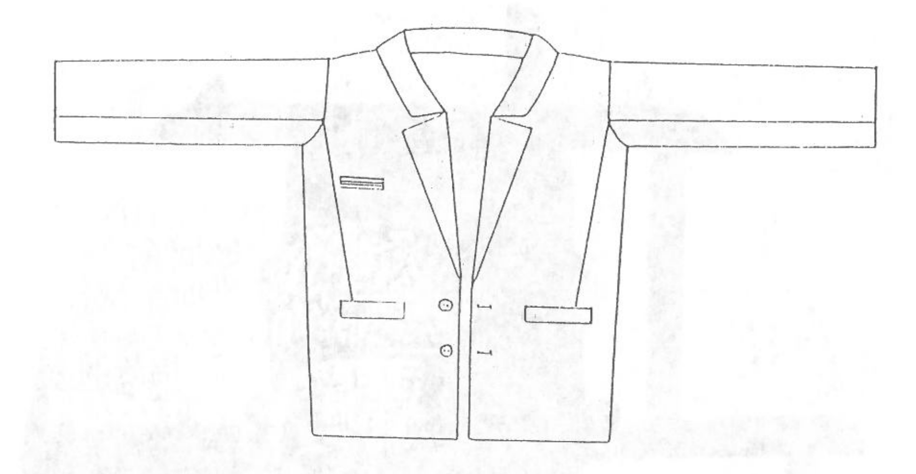


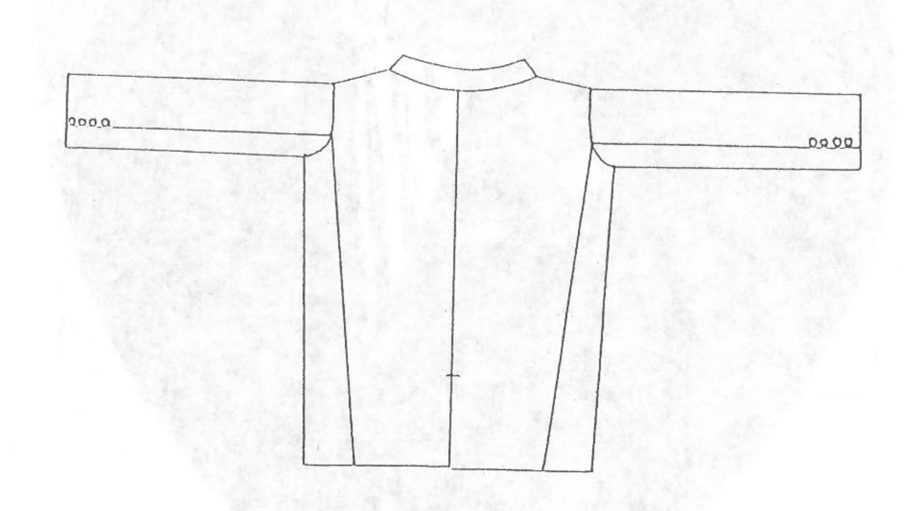
رسم بياني (٩) كوبران





رسم بياني رقم (١٠): قمباز

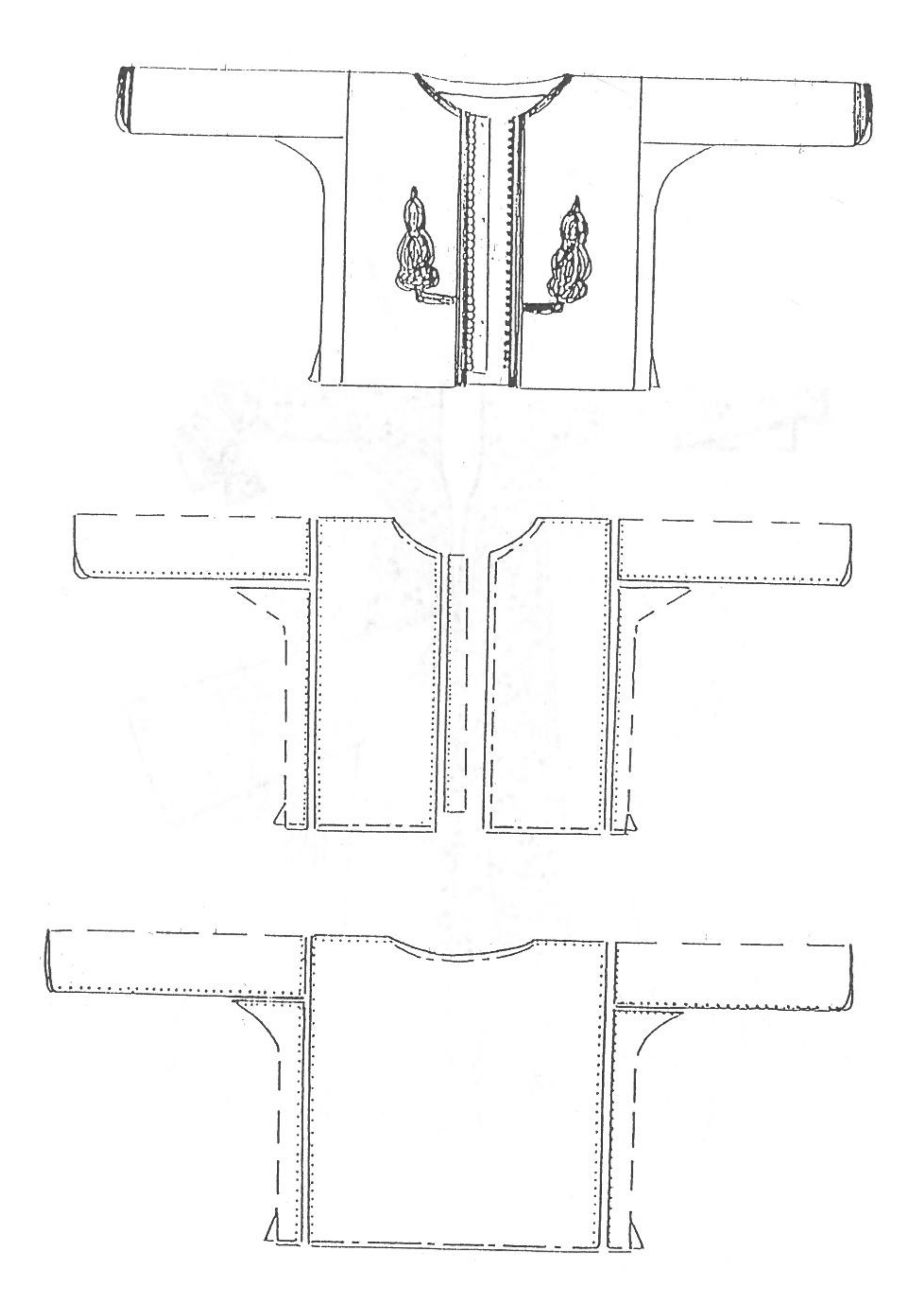




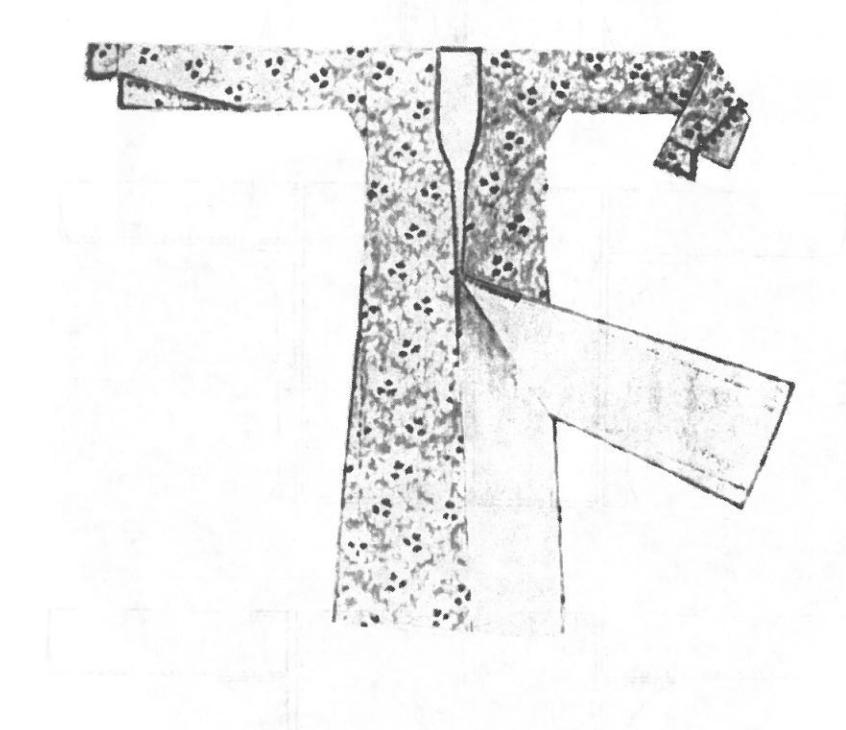
رسم باني رقم (١١): سوكه



صورة رقم (١٢): طرابلسي بالسوكه والقمباز - يعتمر الطربوش واللفة الأغبانية



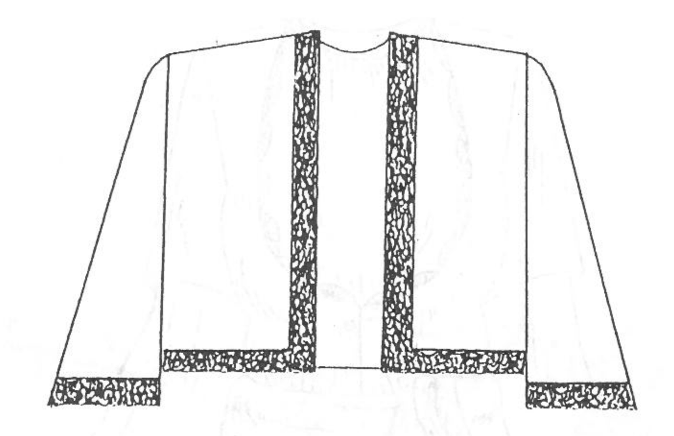
رسم بياني رقم (١٣) المنتان

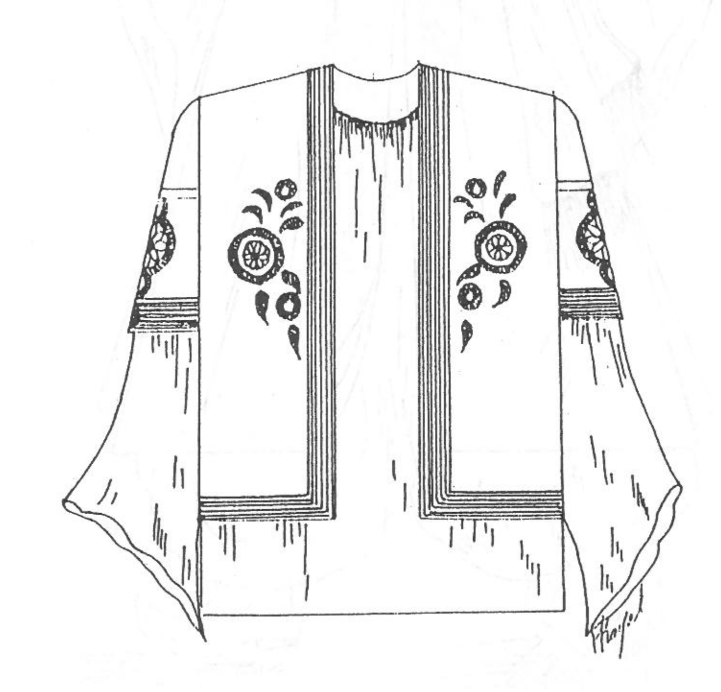


صورة ١٤ يلك

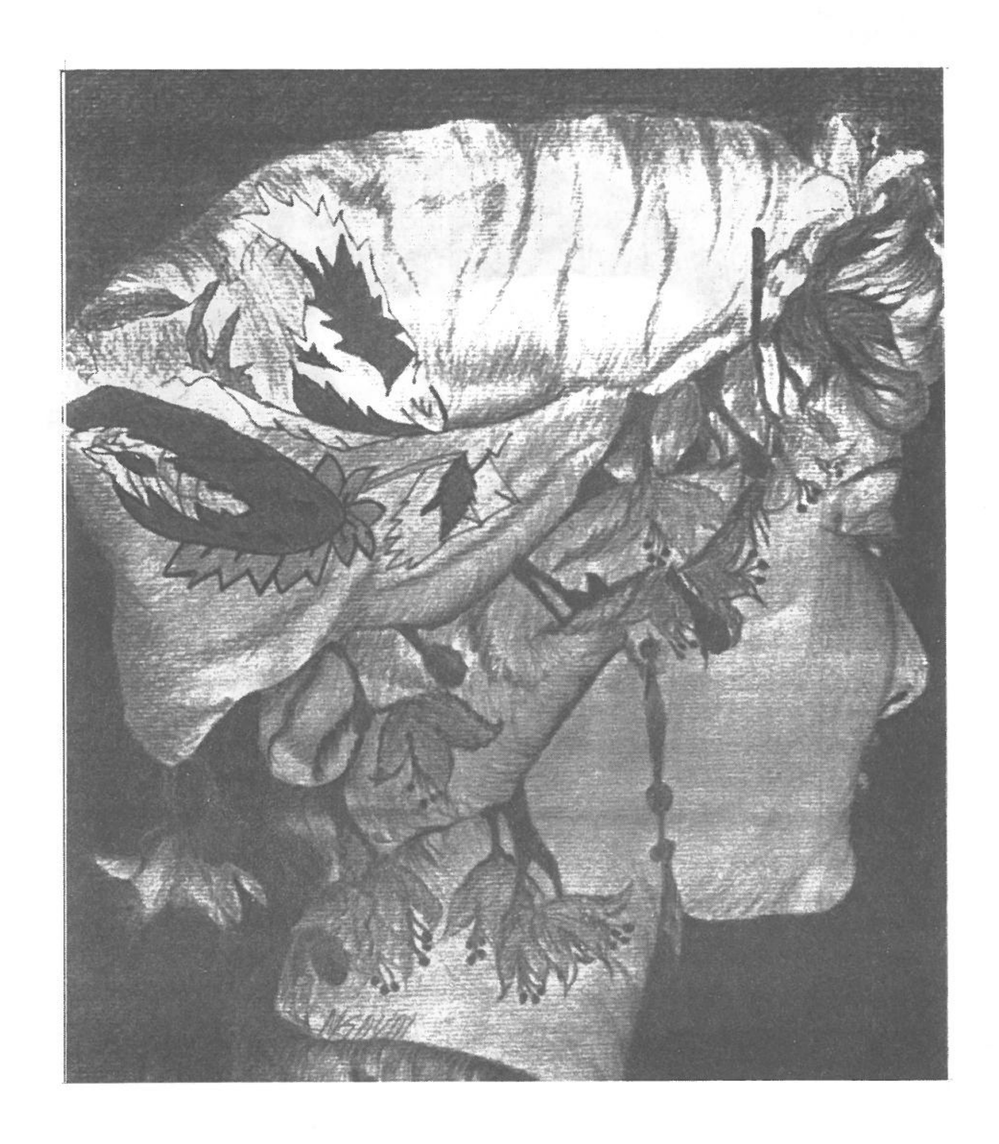


رسم بياني رقم (١٥): الإنطاري

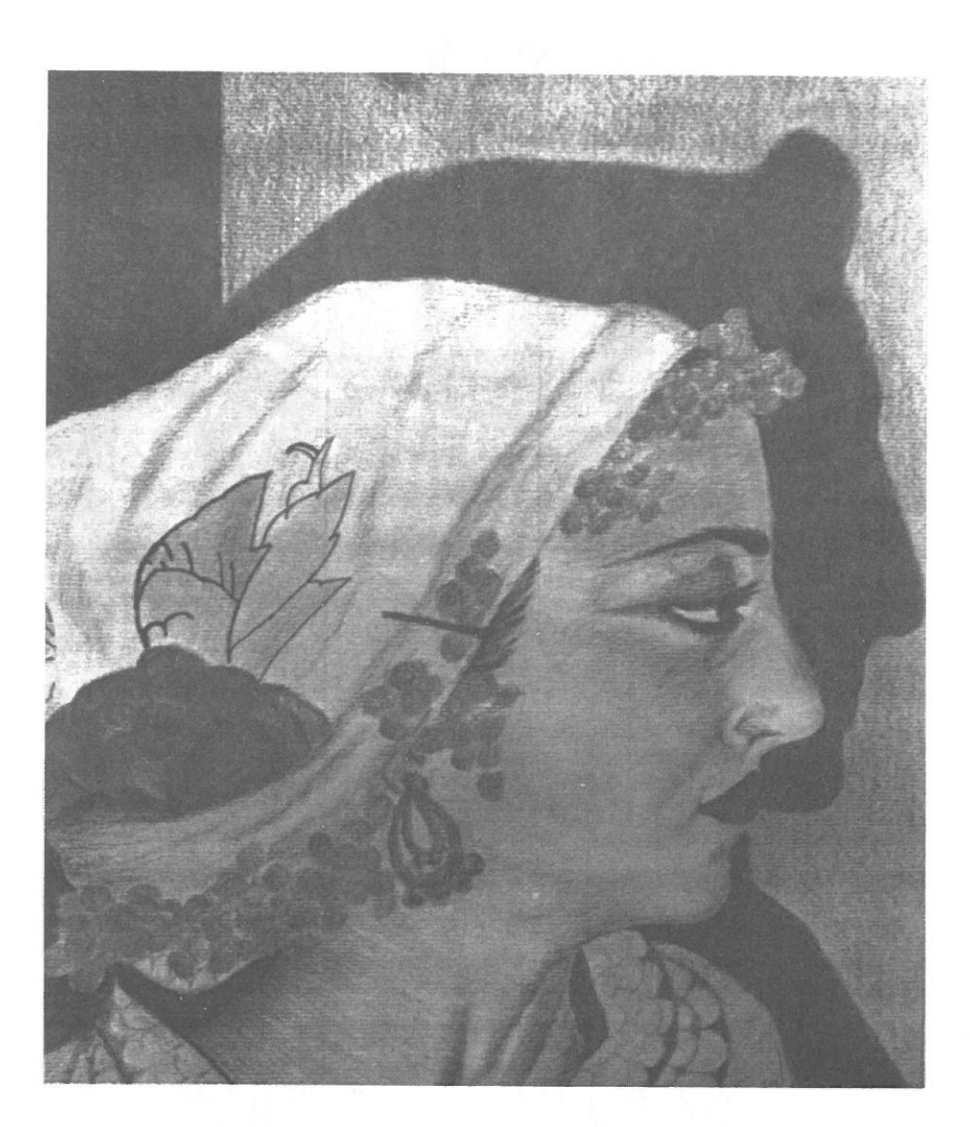




رسم بياني رقم (١٦): السلطة



صورة رقم (١٧) منديل أويه «زهرة الزنبق»



صورة رقم (١٨) منديل أويه «زهرة السيسبان»

المراجع

بالعربية

- إبن خلدون: المقدمة - بيروت، دار إحياء التراث العربي؟ ١٩٠٠
- لحد خاطر: الأزياء اللبنانية في التاريخ - مجلة الحكمة - بيروت ١٩٥٤/٥٣
- أنيس فريحة: معجم الألفاظ العامية. بيروت، مكتبة لبنان ١٩٧٣
- نور الدين عارف ميقاتي: طرابلس في النصف الأول من القرن العشري ميلادي طرابلس، دار الإنشاء ١٩٧٨

En français

- BUTAZZI G.: La mode: art, histoire et société. Paris, Hachette 1983
- CHEHAB. M.: Le costume au Liban. Bulletin du Musée de Beyrouth 1942/43
- DELAPORTE Y: Le signe vestimentaire... L'Homme (Paris) 20 1980
- DESLANDRES Y...: Le costume image de l'Homme. - Paris, Albin Michel 1976
- KAYAL M.-Le système socio-vestimentaire à Tripoli (Liban) entre 1885-1985 - thèse présentée à la Faculté des lettres de l'Université de Neuchâtel pour obtenir le grade de docteur ès lettres (inédite).
- SOURATI B.: Structures socio-politiques à Tripoli (Liban) (1900-1950) Université de Paris - Nanterre (Département de sociologie). (Thèse pour le doctorat en sociologie (inédite)

المحور العلمي

مدير الجلسة:
د. نقولا زيادة

تطور العمران في طرابلس
خلال العهد العثماني

د. خالد زيادة

موضوع التراث العمراني العثماني في مدينة طرابلس كبير ومتشابك. لم يتم التطرق إليه سابقاً. وإذ أتناوله هنا فلكي أقترح مجموعة من الأفكار ونقاط البحث التي أرجو أن تكون عاملًا مساعداً على فتح الباب في هذا المجال.

وأول ما يجدر أن نشير إليه هو المسألة المتعلقة بدور العثمانيين في العمران. والشائع أن العطاء العثماني كان ضئيلًا وخصوصاً في بلاد الشام، وهذا الأمر لا موجب لمناقضته جذرياً، فقد ورث العثمانيون عام ١٥١٦ مدناً عامرة لم يتطرق إليها الخراب على عكس ما واجهه المماليك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر إذ كان عليهم أن يعيدوا بناء المدن الساحلية بعد الحروب التي خاضوها مع الصليبيين. ومثال على ذلك مدينة طرابلس بالذات التي نقلوا موضعها من ساحل البحر حيث الميناء إلى الداخل الذي يبعد ميلين ونيف عن الشاطئ. ومن هنا فإن أبرز المعالم الأثرية من مساجد وحمامات ومدارس وخانات إنما تعود إلى عصر المماليك ١٢٨٩-١٥١٦، وبالمقارنة فإن المعالم المماثلة التي تعود إلى العصر العثماني تبدو محدودة العدد.

إلا أن المفهوم الذي نستخدمه للعمران في هذا السياق لا يقتصر بطبيعة الحال على المعالم الأثرية التي هي المدارس والمساجد والحمامات والخانات، على أهميتها، فالعمران هو الدور والحارات والدروب والأزقة

والأسواق. أي كل المحيط الذي يصنعه الناس ويشغلوه.

وحين نتحدث عن العصر العثماني فإننا نتحدث عن أربعة قرون من الزمن ١٥١٦-١٩١٨، وهي حقبة طويلة من أعمار الدول. وهذه المدة الممتدة على مسافة أربعة قرون تتصل من جهة بالعصور الوسطى وتتصل من جهة أخرى بالعصور الحديثة وقد تطورت خلالها المفاهيم والتقنيات وأنظمة الحكم وشهدت تحولات شتى بما في ذلك التحولات التي طرأت على العمران مادة ومقاييس ومفاهيم. ولهذا فإنني أقترح قسمة هذه المدة إلى ثلاث حقبات:

- الحقبة الأولى تمتد من بدء السيطرة العثمانية على بلاد الشام عام ١٥١٦ وحتى نهاية الحروب بين الأطراف المحليين وتراجع حكم الأمراء المعنيين والسيفيين حوالي ١٦٤٠. وتتصل هذه المرحلة بتقاليد الحقبات السابقة لجهة العمران. وبالرغم من أننا نلمح بداية ترسخ بعض التقاليد العثمانية والاتجاهات التي ستنمو لاحقاً.
- الحقبة الثانية: تمتد من حوالي ١٦٤٠ مع بدء الحكم العثماني المباشر لبلاد الشام وإعادة ترسيخ السيطرة إبان عهد السلطان مراد الرابع وحتى بداية الاحتلال المصري لبلاد الشام عام ١٨٣٠ وتمثل هذه الحقبة صلب التأثير العثماني في بلاد الشام وطرابلس.
- الحقبة الثالثة: مع بداية الاحتلال المصري عام ١٨٣١ الذي امتد عشر سنوات وعودة الحكم العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى والخروج النهائي للعثمانيين عام ١٩١٨. وقد تكون هذه الحقبة من أغنى الحقبات المذكورة في حمل المؤثرات العثمانية العمرانية وتنوعها.

ويجدر أن نأخذ هذا التحقيب بعين الاعتبار لأنه يوضح اتجاهات العمران وتنوعه عبر تعاقب الحقبات.

١ - إن أول ما يمكن أن ننطلق منه في حديثنا عن العمران في طرابلس في العصر العثماني هو توسع العمران انطلاقاً من النواة المملوكية. وبهذا الصدر نرى أن المدينة أخذت بالامتداد باتجاه الجنوب في المنطقة التي

لا زالت تعرف باسم ساحة الدفتردار وبناء جامع المعلق في القرن السادس عشر وإقامة ما يشبه مجمع سكني سيمتد جنوباً بشكل تدريجي. وإقامة جامع المعلق الذي بناه محمود لطفي الزعيم عام ١٥٥٥ هو علامة قيام مجتمع سكني في تلك الناحية. وقد توسعت هذه المنطقة في الحقبة الثانية التي تشمل القرنين السابع عشر والثامن عشر. والعلامات على ذلك بناء رباط الخيل وبناء الحمام الجديد. ولا يغير من الموضوع أن يكون سبيل الماء في زاوية الحمام الجديد يعود إلى العصر المملوكي. على العكس من ذلك فإن أسبلة الماء هي أيضاً على الخروج من المدينة خصوصاً أن الطريق التي تمتد جنوباً تصل إلى المقابر التي تعرف باسم مقابر باب الرمل وهي طريق يسلكها أبناء المدينة الذين يستخدمون هذا السبيل أو ذاك لأغراض شتى.

وتوسعت هذه المنطقة التي تعرف باسم محلة «سويقة الخيل» والتي هي اليوم جهة من جهات «الحدادين» في القرنين السابع عشر والثامن عشر بوفود جماعات من الأرياف واستيطانهم المدينة فامتد العمران بأكثر من اتجاه ويدل على ذلك بناء مصلى الشاع وبناء الوالي محمد باشا عام ١٧٦٠ لمصلى في جهة المقابر الأقرب إلى جامع أرغون شاه وباب الرمل.

بل إن هذه الجهة الجنوبية استمرت في الاتساع في الحقبة الثالثة في القرن التاسع عشر ويدلنا على ذلك بعض المباين التي تحمل طرازاً حديثاً نسبياً في محيط ما يعرف باسم مقهى موسى.

٢ - توسعت المدينة باتجاه الشمال وخصوصاً في الضفة الشرقية من النهر التي تشمل القبة والتبانة. وقد اتسع العمران في هاتين المحلتين. وقد أقيم المسجد في التبانة الذي يعرف باسم جامع (محمد بيك الزعيم) الذي بُني في القرن السابع عشر. ونزوح سكان من الأرياف قد مدّ التبانة والقبة سكان أسهموا في اتساع هاتين المحلتين بين القرن السابع عشر والتاسع عشر. ومقبرة الغرباء هي علامة على كون شمال المدينة كان مفتوحاً على وفود الذين يقصدونها من الأرياف ومدن وقرى

المناطق الشمالية بشكل أوسع مما استقبلت المنطقة الجنوبية.

٣ - لا شك بإن الميناء التي عرفت باسمها ذي المصدر اليوناني/التركي، «الأسكلة»، هي المنطقة التي تنتمي إلى العصر العثماني في نموها البطيء ثم في اتساعها وازدهارها النسبي. ومن المعلوم أن الميناء كانت هي الأساس في المدينة التاريخية لطرابلس إلى أن هدمها المماليك الذين هدموا مدناً ساحلية أخرى خوفاً من عودة الصليبيين فجعلوها خراب، وهو الاسم الذي احتفظت به إحدى محلاتها. وقد بنى المماليك الأبراج عند الشاطئ المحيط بما كانته الميناء ومن المحتمل أنها استخدمت في أيامهم كمرفأ. ومهما يكن من أمر فإن نمو الميناء (الأسكلة) كمنطقة سكن قد تم في العصر العثماني، خصوصاً أنها أصبحت مرفأً يصل طرابلس وتجارتها بمرافئ المتوسط. وإذا كانت الجاليات اليونانية هي التي استأثرت بأعمال البحر وخصوصاً قيادة السفن فإن نواة السكان المسيحيين في الميناء، كانوا في جلهم من اليونانيين العاملين في البحر والذين شكلوا نواتها في العصر العثماني المبكر.

وآثار الميناء العثمانية (عدا ما يُنسب إلى المماليك) يعود إلى الحقبة الثانية وخصوصاً المسجد والكنيسة. ويعود بناء الكنيسة التي تعرف باسم مار جاورجيوس إلى سنة ١٧٣٥م.

أما مساجد الميناء فتعود إلى العصر العثماني وأولها «الجامع العالي» وقد بني عام ١٧١٣ في مطلع القرن الثامن العشر وجامع غازي الذي بني عام ١٨٧٣ ثم الجامع الحميدي عام ١٩٠٢. ومن الآثار العثمانية في الميناء الحمام والسرايا.

لكن ما يعنينا بخصوص الميناء هو تكوينها العثماني الذي استقر لها في الحقبة العثمانية الثانية أي في القرنين السابع عشر والثامن عشر بحيث تشكل حيّان، الحي المسيحي مع الكنيسة والمقبرة ثم حي الإسلام مع السوق والمقبرة.

وقد توسعت الميناء في الحقبة العثمانية الثالثة وخصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين بدأت تستقبل البعثات الأوروبية والأميركية التبشيرية فإنشئت المدارس والمستشفى وبعض المرافق الأخرى، بحيث اتسع الحي المسيحي باستقباله لهذه البعثات. وفي نفس الفترة اتصلت الميناء مع طرابلس عبر خط الترامواي الذي أدى إلى ازدهار منطقة البوابة التي عرفت قيام المؤسسات التجارية ثم الصناعية وبناء الدور التي ما زالت قائمة حتى اليوم وتحمل في واجهاتها طراز العمران العائد لنهاية القرن التاسع عشر.

٤ - بالإضافة إلى كون طرابلس قد اتسعت في الحقبتين الأولى والثانية باتجاهي الشمال والجنوب كما تقدم. فإن الحقبة الثالثة التي تشمل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد شهدت امتداد المدينة باتجاه الغرب عبر المسافة الرملية التي تعرف باسم تل الرمل وهكذا تقدم العمران السكني والتجاري باتجاه التل فتشكل حي جديد حمل سمات المرحلة التي اتصفت بالتحديث والتنظيمات.

ولكن المدينة في القرن التاسع عشر وخصوصاً في منتصفه كانت آخذة بالامتداد باتجاهات مختلفة: لجهة الشمال عبر منطقة الزاهرية التي نمت كمنطقة عمل ومنطقة سكن وباتجاه الشرق لجهة القبة التي نمت كمنطقة سكنية.

والعوامل التي أدت إلى توسع المدينة عمرانياً في القرن التاسع عشر متعددة، أبرزها:

- إتصال المدينة عبر الميناء بالدول الأوروبية، إذ تكثفت الاتصالات التجارية وكذلك العلمية والدبلوماسية، فتعدد القناصل في المدينة وأقاموا قنصليات في الميناء وطرابلس.
- ومفرد الإرساليات: الراهبات اللعازايات، الفرنسيسكان، الفرير، الطليان، الأمريكان، الروس. وقد بنى هؤلاء المدارس في الميناء وطرابلس وخصوصاً في حارة النصارى وجوارها، وفي القبة أيضاً كما بنوا المستشفيات.

- دور الدولة العثمانية في التحديث العثماني عبر ما عُرف بعصر التنظيمات الذي هو عصر انفتاح وتجديد، وقد شمل التجديد نمط العمران وإقامة مؤسسات جديدة مثل المصارف والوكالات وغيرها.

٥ - وإذا أردنا أن نجري قراءة سريعة في المعالم العثمانية عبر أربعة قرون من الزمن، نلاحظ تطور هذه المعالم على النحو التالي:

- في الحقبة الأولى كانت المعالم التي ارتفعت أو رُممت تقتصر على المساجد والخانات والزوايا والمدارس. وبخصوص الحقبة الأولى التي تشمل بشكل أساسي القرن السادس عشر، فإن الجدال ما يزال يدور حول بعض المعالم والتأكد من نسبتها إلى العصر المملوكي أو العثماني. ويدل ذلك على كون النمط العمراني كان متداخلًا، ولم يكن الطابع العثماني قد فرض نفسه.
- في الحقبة الثانية وهي الأطول حسب التقسيم الذي اقترحناه، فقد شهدت طرابلس ارتفاع عدد من المعالم وأبرزها المساجد والحمامات والسرايات أو القوناقات، يضاف إلى ذلك قيام بعض الكنائس في المدينة والميناء.
- شهدت الحقبة الثالثة تبدلًا في المعالم العمرانية التي تركها العثمانيون. فبالإضافة إلى إنشاء المساجد، جرى بناء المدارس على النمط الحديث، ثم بناء الوكالات وشق الجادات الواسعة واستلهام الأنماط الأوروبية في بناء الدور من طبقتين أو ثلاث التي تشتمل على الوكالات التجارية. وأبرز معالم الحقبة الثالثة السرايا، برج الساعة، المقاهي، الطرقات الواسعة، المدارس والكنائس والمستشفيات.

طرابلس من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين ١٦٣٠-١٨٠٤م

د. جوزيف لبكي

مقدمة:

نزل المرسلون الكبوشيون بلاد الشرق سنة ١٦٢٦م، بفضل الأب جوزف دى ترامبلي Joseph de Tremblay مستشار الكاردينال ريشوليو Richelieu وزير الملك لويس الثالث عشر، ودخلوا صيدا وبيروت وحلب وحصرون والقاهرة وطرابلس وعبيه...

وأوصى ملك فرنسا لويس الثالث عشر سنة ١٦٢٨م إلى القناصل الفرنسيين في البلاد الشرقية كي يحموا المرسلين ويمدوا إليهم يد المساعدة.

وكتب البابا أوربانوس الثامن سنة ١٦٣٠م إلى بطريرك الموارنة يوحنا مخلوف رسالة يظهر فيها اغتباطه وسروره بإرسال الرهبان الكبوشيين إلى بلاد الموارنة ليؤمّنوا التعليم المسيحي للشعب، ويؤكد فيها أن أكبر تعزية يتوقعها من البطريرك أن يحسن استقبال الكبوشيين الفرنسيين.

- كيف دخل الكبوشيون إلى طرابلس:

كان الكبوشيون يقيمون في حصرون، ويمرّون في ذهابتهم وإيابهم إليها

في طرابلس[١]، وينزلون ضيوفاً على قنصل البندقية السيد ماركو سوديريني Soderini.

وفي سنة ١٦٣٠م طلب سوديريني Soderini من ثلاثة آباء كبوشيين[٢] أن يقيموا مع الفرنجة في الخان القائم عند باب الميناء. . . وأن ينوبوا عن مطران الموارنة ميخائيل الحصروني الذي كان يخدم الفرنجة مدة أربعة عشر عاماً[٣]، والذي كان قدّم استقالته رغبة منه في الإقامة في بلدته حصرون وفتح مدرسة فيها لأبناء طائفته[٤]. وهكذا تمّ التبادل بين المطران والآباء الكبوشيين سنة ١٦٣٠م، وأقام الكبوشيون في بيت قنصل البندقية في طرابلس السيد سوديريني فأكرمهم وحماهم. وكانوا يحتفلون بالرتب الدينية في كابيلا أي معبد داخل القنصلية إذ لم يكن لهم كنيسة خاصة بهم، والواقع أن الذي جذب الكبوشيين إلى طرابلس ليس فقط طلب قنصل البندقية لتأمين الخدمة الدينية للتجار الإفرنج فيها، بل رغبة منهم في خدمة مسيحيي المدينة وعشرات القرى المارونية المجاورة لها (من زغرتا حتى مقر المطرانية في إهدن) بالتعاون مع البطريركية المارونية، وهذا ما يؤمّن مجالاً خصباً لرسالتهم أكثر من وجودهم في حصرون بحيث كانوا يتوقفون عن كل نشاط رسولي طيلة فصل الشتاء.

ثم استأجروا بيتاً مجاوراً لبيت القنصل من دراويش مسلمين ورمموه وأقاموا فيه[٥]، ثم اشتروا في رجب ١٠٦١هـ (حزيران ١٦٥١م) بيتاً خاصاً

---

(١) ترك الأب جيل دولوش *Gilles De Loches* تأثيره العميق على مسيحيي مدينة طرابلس حتى انهم تمسكوا به ليقيموه مطراناً عليهم، فتهرب منهم وأصبح بعد ذلك يتجنب المرور قدر المستطاع في طرابلس، راجع: *Bibliothèque franciscaine de Paris, manuscrit 107, p. 33 (fonds Constantinople)*

(٢) سيلفستر دو سانت انيان *P. Sylvestre de Saint-Aignan*، بونيفاس دو مولين *P. Boniface de Moulins*، وماكير دوجيان *P. Macaire De Giens*

(٣) Livre de Raison de Tripoli, p. 1.

(٤) *Ibid.*، والجدير بالذكر أن التجار الأجانب كانوا يؤمّنون معيشة المطران الماروني ويدفعون له ثلاثة قروش كل شهر مضافاً إليها قرش ونصف عن كل سفينة تدخل المرفأ.

(٥) A.G.R - H 93 Syria I Acta Sanctae Sedis et H 93 = Documents capucins relatifs à la Mission de Syrie (Rome)

بهم بموجب صك رسمي وبسعر قدره ٢٥٠ غرشاً أسدية فضية[١].

وبقي الكبوشيون الفرنسيون في طرابلس حتى عام ١٨٠٤م، إذ بعد الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩، صدر مرسوم بمنع جميع المؤسسات الدينية في فرنسا وازداد ذلك المنع خاصة بعد حملة نابليون الأول على سورية، فذهب الرهبان الفرنسيون من طرابلس وتحولت الإرسالية الكبوشية الفرنسية إلى كبوشية إيطالية حتى عام ١٩٠٣م في كل مناطق الوجود الكبوشي في الشرق باستثناء طرابلس التي لم يأت إليها رهبان إيطاليون بسبب النقص العام في عدد الرهبان عامة وبسبب وجود إرساليتي الكرمليين والفرنسيسكان في طرابلس، ولأن طرابلس لا تحتاج إلى أكثر من هاتين الإرساليتين.

- مصادر الآباء الكبوشيين عن مدينة طرابلس:

اعتمدنا في بحثنا على المصادر التالية:

أ - (باللغة الفرنسية)، livre de Raison de Tripoli وهو عبارة عن يوميات دوّنها الآباء الكبوشيون في طرابلس. والجدير بالذكر أن الأب ألكسندر دونانت عندما جاء إلى طرابلس لم يجد أثراً للأرشيف في ديره ما عدا سجلّي الزواج والوفيات. فبدأ بتدوين اليوميات محاولاً البحث عن أسماء الرؤساء السابقين وعن الرهبان وتسجيل ما يمكن التقاطه من أحداث تستحق الذكر[٢].

ب - (بالفرنسية) Archives des capucins de Beyrouth (ACB).

ج - (بالإيطالية)، S.O.C.G.: Scritture Originali Congregazione générale: lettres originales étudiées lors des sessions de la Propagande.

د - (بالإيطالية)، Acta: Procès-verbaux des sessions de la Propagande.

هـ - (باللاتينية)، A.G.R.: Archives générales des capucins à Rome et H 93 Documents capucins relatifs: à la mission de Syrie (Rome).

---

(١) حجة أو صك البيع محفوظ في مكتبة الآباء الكبوشيين في بيروت، وهو في اللغة العربية.

(٢) Livre de Raison de Tripoli, p. 1

و – Chambre de Commerce de Marseille, sans référence ni date, (en français)

ز – (بالفرنسية) Chevalier d'Arvieux, Mémoires, T.1.

ح – (بالفرنسية) Dr Charles Roux, Les Echelles de Syrie et de Palestine.

ط – (بالإيطالية): (أجزاء العالم الأربعة) Carli, II Moro, Le quattro parti de l Mondo موجود في أرشيف الكبوشيين العام في روما. يرجح أنه طبع سنة ١٦٦٠م في البندقية.

– حجّة بيع محفوظة في مكتبة الآباء الكبوشيين سنة ١٦٥١م (بالعربية)

– Henry Maundal, Voyages d'Alep à Jérusalem en l'année 1697, traduit de l'anglais à Utrech l'an 1705.

– ملاحظات حول هذه المصادر:

١ – إن لغات المصادر كلها تتوزع بين الفرنسية والإيطالية واللاتينية باستثناء حجة بيع بيت للآباء الكبوشيين التي صيغت بالعربية.

٢ – إن ما دوّنه الأب ألسكندر دونانت P. Alexandre de Nantes يتعلق في معظمه بخصوصيات الدير، دون أن يتطرق إلى ما وقع في المدينة والمنطقة من أحداث.

٣ – عوّضنا عن ذلك باعتمادنا على وثيقة هامة واردة في مذكرات Chevalier D'Arvieux[١] وعلى تقرير للرحالة الكبوشي Carli في الجزء الثاني من كتابه «رحلات في أربعة أقطار العالم»[٢].

٤ – تجاوزنا الأخبار الصغيرة التي وردت في المخطوطات والتي تتعلق

(١) Chevalier D'Arvieux, Mémoires, T. 1, p. 388SS

(٢) Carli, II Moro, Le quattro parti del Mondo,
لا ذكر لسنة طبعه ولا لمكان طبعه، يرجح أنه في البندقية حوالي سنة ١٦٦٠، والكتاب موجود في *A.G.R.*

بالأحقاد الضيقة، ولا تخدم موضوعنا مباشرة.

٥ – إن دراستنا لا تتناول تاريخ الآباء الكبوشيين في طرابلس بل ما ذكر عن طرابلس في محفوظات الآباء الكبوشيين.

٦ – إنني أشكر الأب سليم رزق الله الكبوشي، على ما قدمه لي من معلومات ووثائق تتعلق بموضوعي.

– سكان طرابلس:

تراوح عدد سكان طرابلس بين أربعين وخمسين ألفاً، غير أن العدد بدا للرحالة Carli أكثر من ذلك[١]. وتوزّع هذا العدد على:

أ – المسلمين وهم الأوفر عدداً

ب – المسيحيين الشرقيين من موارنة وروم أرثوذكس وأرمن وسريان ويعاقبة بأعداد لا يستهان بها

ج – اليهود

د – سكان من الإفرنج كالفرنسيين والبنادقة

– اليونانيين Grecs (هم الروم)

– ولم يحدّد الأرشيف عدد كل من هذه الطوائف.

– السلطة وممارسة الحكم:

كان يحكم مدينة طرابلس باشا أو وكيل السلطان يقيم في سرايا، تمتد سلطته على عدة أماكن أخرى غير طرابلس، تبلغ مداخيله الثابتة ثمانية آلاف أقجة[٢] (Aspres) فضلًا عن ابتزازه مداخيل أخرى من الناس لا يعرفها أحد،

(١) Carli, II Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٢) الأقجة كلمة تركية معناها الضارب أو الضاربة إلى البياض وهي نقد تركي صغير، وهي تساوي ثلث بارة، والقرش يساوي أربعين بارة، ويعتبر لوتسكي أن الأقجة كانت تساوي ثلث أو ربع درهم، والدرهم يساوي ١,٩ أقجة، راجع: فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف البستاني، طبعة ثانية، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٥، ص ١١، والدكتور عبدالله سعيد، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، بيروت ١٩٩٥، ص ٩٤.

تعبّر فيما تعبّر، عن جشع الأتراك.

وكان مركز حامية المدينة في القلعة الواقعة على أعلى التل بمواجهة وسط المدينة يقيم فيها الآغا على رأس الحامية[1].

ويبدو أن الحكام قبل سنة ١٦٩٧م قد استعانوا بالشيخ يونس الماروني وهو من أغنى وأقدر موارنة طرابلس والجوار، فسلّموه وظائف عدة وأوكلوا إليه إدارة أعمالهم[2].

واتّسم الحكم على العموم في طرابلس بالتسلط، ولم يسلم المسيحيون والمسلمون في المدينة من مظالم بعض حكامها، فما بين سنة ١٦٣٠م و١٦٥١م، جاء المدينة حاكم جديد مصطحباً ٨٠٠ جندياً، فأخذ يستبد بالناس، فاعتقل زعماء المدينة وأذاقهم شتى أنواع التعذيب لا لسبب إلا لابتزاز أموالهم، فلم يعد أحد من المواطنين يجرؤ على النزول إلى ساحة المدينة خوفاً من أن يقبض عليه ويزجّ في السجون. كل ذلك، دفع السكان إلى رفع شكواهم إلى السلطان، فعلم الباشا بما فعلوا، فاستدعاهم وتوعّدهم بمظالم أقسى واعترف بوقاحة أنه مضطر لتسديد المبالغ التي استدانها ليحصل من السلطان العثماني ووزيره على ولاية طرابلس[3].

وعدّد الأب سيلفستر أحداثاً جرت في أيام حاكمها الطاغية بهدف ابتزاز الأموال كالقبض على أبي منسى الماروني وتعذيب المطران بولس الماروني وأخيه الأب سمعان، وبعد تعذيب هؤلاء الثلاثة، اضطروا إلى دفع المال[4].

وفي سنة ١٦٣١، ألقى باشا طرابلس القبض على أبي كرم الماروني

(١) المصدر السابق، ويذكر أن بناء القلعة قليل الأهمية
(٢) Livre de Raison de Tripoli, p. 66 a - 66 b - cf. aussi Henry Maundal, Voyages d'Alep à Jérusalem, en l'année 1697, traduit de l'anglais, imprimé à Utrech l'an 1705.
(٣) P. Sylvestre de Saint-Aignan, A.P.S.I.C.G., vol. 239, fol. 117SS
دون تاريخ، يرجح أنها بين عام ١٦٣٠-١٦٥١
(٤) Ibid.

المعروف ببسالته وسيطرته على منطقة من جبل لبنان، فحكم عليه بالموت معلقاً بشناكل الحديد، وهكذا فعل مع ماروني آخر، وحكم على رئيس شمامسة، كما ضغط على عدد كبير من المسيحيين وطنيين وأجانب قصد أسلمتهم أو ابتزاز أموالهم، مما دفع بالرهبنة الكبوشية إلى جمع بعض المال من التجار الإفرنج لسماعدة وإنقاذ من أسروا وبيعوا في سوق النخاسة، سواء أكانوا إفرنجاً أم من مسيحيي البلاد. وقد أنقذ الكبوشيون الكثير من هؤلاء في طرابلس وبيروت وصيدا[1]. وأوقف الباشا الشيخ يونس الموظف في إدارته، فسلم بعد أن تظاهر بأنه اعتنق الإسلام لإنقاذ أولاده وعائلته. ولما تمكن من تأمين هربهم، عاد وطلب الغفران من البطريرك. ولدقة ضميره ذهب مجدداً ليعلن إيمانه بالمسيح ومات شهيداً، غير أنه بعد تعيين باشا جديد في أول أيار سنة ١٦٩٧م، حكم على الشيخ يونس بالموت على الخازوق[2]. وتعرّض في تشرين الأول سنة ١٦٩٧م، أحد العبيد المسيحيين الذي كان يعمل عند الديوان أفندي أي سكرتير الباشا للظلم، فهرب، فاتهم سكرتير الباشا أنطوان طربيه، ترجمان القنصلية الفرنسية بأنه هو الذي دبّر الهرب فاضطر طربيه لإنقاذ وضعه إلى دفع ٧٠٠ غرش[3].

- الثورات في طرابلس:

قامت في طرابلس ثورتان: الأولى على الإفرنج في عام ١٧١٩م والثانية شعبية عام ١٧٣٠. وقد ورد ذكر هاتين الثورتين في أرشيف الآباء الكبوشيين وهاتان الثورتان تمثلان الحالة التي كان يعيشها الإفرنج في طرابلس والسكان المحليون.

- ثورة على الإفرنج:

في ١٢ شباط ١٧١٩م، وصلت إلى ميناء طرابلس سفينة القبطان

(١) تقرير خطي قدّم إلى المجمع المقدس بتاريخ ١٦٦٩/٨/١
(٢) Livre de Raison, Tripoli, p. 66 a, 66 b - cf. aussi Henry Maundal, Voyages d'Alep à Jérusalem en l'année 1697, traduit de l'anglais à Utrech l'an 1705.
(٣) Chambre de commerce de Marseille, 4 avril 1688, sans numéro

Bonnefonds، ورست إلى جانب المراكب التركية، وفي الليلة التالية، اقتحمت المرفأ سفينتان للقراصنة الإسبان وحاولتا نهب محتويات المراكب، غير أن غلّة غزوتهما كانت ضئيلة بسبب صيحات النجدة التي تصاعدت من المرفأ فنبهت حراس أبراج المدينة، فأمطروا الغزاة بالرصاص وفعل مثلهم حراس القلعة، فلم تصب أهدافهم.

وفي اليوم التالي، شكا الباشا ووجهاء المدينة أصحاب المراكب الفرنسية الأربعة التي كانت موجودة في المرفأ، مع مركبين إنكليزيين، بأنهم تواطأوا مع القراصنة الإسبان ولم يشاركوا في إطلاق النار عليهم كما فعل حراس الأبراج والقلعة. فكان جواب أصحاب المراكب أنه لا يسمح لهم بإطلاق النار ليلًا وأنهم يجهلون من دخل أو خرج من المرفأ، وإنهم لجأوا هم أنفسهم لتأمين حمايتهم. فلم يقتنع الأتراك بهذه الحجج وانقضوا على سفينة القبطان Connebouze مدعين أنه من القراصنة، فأسكتهم بإبرازه لهم إذناً يسمح له بدخول المرفأ.

وفي ١٤ شباط ١٧١٩م، عاود القراصنة مهاجمة أحد المراكب داخل الميناء، فهاج السكان وضغطوا على الباشا، فأمر بوضع اليد على سفينة Connebouze، وجهّزها بما بين مئتين وثلاثمائة رجل مسلّحين ليطاردوا القراصنة المتربصين حسب زعمهم في جزيرة الأرانب. (تبين فيما بعد أنهم كانوا من جزيرة مالطا).

ووعد المسلحون بتحمل مسؤولية السفينة والبضائع المحملة عليها، وأمر القنصل بتدوين محضر سجّلت فيه جردة محتويات السفينة كلها وقّعها الترجمان وأحد التجار. أما الجالية الفرنسية فقد عقدت اجتماعاً طارئاً، وتباحث أفرادها بالأمر، وأجمعوا على عدم الجواز بأن يسمح باستعمال مراكبهم لمثل تلك المطاردة، وقدموا احتجاجاً عند القاضي قابله بالرفض.

طارد الأتراك القراصنة أربعاً وعشرين ساعة، فلم يفلحوا، فعادوا إلى المرفأ، ونزلوا إلى اليابسة على أمل معاودة الكرة لالقاء القبض على مهاجميهم، مدّعين أنهم لا يزالون في جزيرة الأرانب.

فما أن نزل الأتراك إلى البرّ وتخلّص القبطان منهم حتى رفع المرساة وأبحر بسرعة باتجاه صيدا.

وفي تلك الأثناء، وصل إلى المدينة خبر مفاده أن القراصنة استولوا على مركب محمّل بالبضائع الثمينة مقابل كابوج Capouge (لم نعرف مكانها) ووجد من أكّد أن سفينة القبطان الهارب انضمت إلى القراصنة.

فثارت الثورة، وتصاعد النداء للانتقام من الفرنجة بتحريض من أصحاب المركب المسلوب. وعجّت المدينة بالثائرين وعلى رأسهم الجنود الانكشارية وهدّدوا الباشا بالانتقام إن لم يرغم الفرنسيين على إرجاع المركب الهارب. فأرسلهم الباشا عن خوف أو عن تواطؤ سرّي لمقابلة القنصل الفرنسي، فخرجوا من السرايا يعجّون ويصيحون في الشوارع، انضمّ إليهم رعاع القوم يدفعهم التعصب والكراهية ضد الفرنجة والطمع بالحصول على بعض الغنائم، فحاصروا القنصل وهم مزوّدون بالهراوات والمطارق والسيوف والعصي، فحطموا أبواب منزله ودخلوا كي يغتالوه، لكنه قفز من النافذة إلى الحديقة مع نائبه فابرون Fabron، واثنين من مترجمي القنصلية. وصادف وجود التاجر Bresmon والقبطان Tessaire في دارة القنصل، فقبض عليهما الرعاع وعروهما وضربوهما، كما ضربوا كل من صادفوا رجالًا ونساء وتعرّضت زوجة القنصل للسخط فانتزعوا أساورها وحليها ومعطفها ثم انطلقوا فنهبوا البيت واستولوا على الودائع في ديوان القنصلية والمفروشات ومزّقوا الدفاتر والسجلات ووثائق، وكسّروا الزجاج والنوافذ والجرار والقوارير...

وطارد فريق آخر القنصل ورفاقه، وانهالوا عليهم ضرباً وعروا بعضهم من ملابسهم وداسوا القنصل وساقوه إلى الباشا، غير أن الباشا أرسل قوة أنقذته كما أنقذ سائر الفرنجة في المدينة، ووقف بوجه بعض الناهبين وفرّق الآخرين. وأغدق الباشا على القنصل والتجار الأجانب الوعود بالاقتصاص من الفاعلين، إنما لم يفعل إلا القليل، فاضطر القنصل إلى مراجعة الآستانة

في محاولة سفر يائسة لاسترجاع ما فقده هو وأفراد جاليته[1].

- ثورة شعبية عام ١٧٣٠-١٧٣١:

شهدت مدينة طرابلس في ٢٥ تشرين الأول ١٧٣٠م ثورة دامت أربعة أو خمسة أيام ضد واليها إبراهيم باشا العظم (١٧٢٧-١٧٣٠) انحصرت أضرارها بالسكان المحليين ولم يتأذ منها الأجانب رغم تخوفهم منها.

سقط في اليوم الأول قتيل واحد، ونهب بيت اليهودي إبراهيم الشلبي الذي اختفى في الوقت المناسب، كما تخفّى الماروني الياس كرباج صهر الترجمان الأول في القنصلية السيد طربيه.

وفي صباح اليوم التالي، «رفع بيرق على مرتفعات التل، فتجمّع هناك على الأثر كل أشقياء المدينة، وتفاوضوا ورسموا خطة تحركهم وعيّنوا البيوت التي سينهبونها والأشخاص الذين سيقتلونهم ثم انقضّوا كالذئاب المسعورة وتوجهوا نحو الباشا يطالبونه أن يسلّمهم ترجمانه (عبدى آغا). فرفض بعناد، ثم عاد تحت الضغط وسلّمه إليهم، فهشّموه وجرّوه في المدينة جرّ الكلاب عرياناً، كما قتلوا ستة أو سبعة أشخاص ونهبوا عدّة بيوت. أعقب ذلك في اليوم الثالث قتل حارس السجن وسحله في الشوارع ومنها شارع الإفرنج لإرهاب الأجانب أو لابتزاز بعض دراهمهم. ثم انطلق الأشقياء نحو السرايا وحاصروا الباشا، وأمطروا مقرّه بالحجارة وبالعيارات النارية من بنادقهم، وسيوفهم مستلّة يطلقون الصيحات المرعبة. غير أن ذلك لم يؤد إلى نتيجة عسكرية، فرموا السرايا بأربع كلل مدفعية، فظهرت فجوة في السور، وهرب رجال حامية السرايا على جيادهم شاهرين السيوف، وبدل التصدّي للمهاجمين، هربوا واختفوا في الأفق البعيد.

(١) Livre de Raison de Tripoli, p. 66 - 70b
راجع حول هذه الثورة أو الانتفاضة ضد الأجانب مقالة الدكتور فاروق حبلص من «تاريخ الانتفاضات الشعبية في طرابلس في القرن الثامن عشر»، منشورة في مجلة «أوراق جامعية»، العدد الخامس، السنة الثانية، خريف ١٩٩٣ ص ١٣٥-١٦٢.

ولما رأى الباشا أنّ حراسه خذلوه، رمى بنفسه من النافذة، فقبض عليه، وكان المهاجمون ينوون قتله، أو على الأقل سجنه في القلعة، فتدخل أحد الوجهاء فسلّموه إليه، ثم عيّنوا عثمان باشا بديلًا عنه يحكم المدينة. ووزّع حراس جنود الانكشارية في كل أنحاء المدينة للحفاظ على الأمن، أما هم فاستغلوا الموقف وراحوا يتجوّلون ليلًا ويطلبون من البيوت الميسورة خموراً وكحولًا ودراهم وليس من يجرؤ أن يرفض لهم طلباً[1].

وبقيت مدينة طرابلس تعيش تحت رحمة الاضطرابات بسبب وجود مجموعة محلية ثابتة من العسكر الانكشارية مقابل الحامية الخاصة التي يستقدمها معه كل باشا جديد، وكلما اندلعت شرارة الخلاف بين الفريقين ينضم السكان إلى الانكشارية، فيما يفلت رعاع الشارع للنهب والتعديات، مستفيدين من تصادم المتخاصمين وفلتان الأمن[2].

دخل عثمان باشا المدينة بحذر شديد، وحذّر رجاله من التدخل مع الشعب، فهدأت الحال حوالى سنة هبّت بعدها ثورة لسبب تافه وهو أن فلاحاً نزل إلى السوق ليبيع حملًا من الحطب لأحد الإنكشارية، فتقدّم أحد جنود الباشا أيضاً لشراء الحمل، فاختلف الرجلان وتطوّر الجدال إلى اشتباك بالأيدي ثم بالسكاكين، ثم بالعيارات النارية، ونشبت معركة شرسة بين الفريقين أسفرت عن سقوط ثلاثين قتيلًا من رجال الباشا وعدد مماثل من الجرحى، وانتهى الأمر بخلع عثمان واستبدال سليمان باشا به[3].

وقبيل عام ١٧٤٧، كان يحكم مدينة طرابلس مصطفى باشا. وكان عدد من الثائرين ضده قد لجأوا إلى مدينة بيروت. وما أن سمعوا بخبر وفاته أثر مهمة حربية في ديار بكر، حتى عاد نحو ثلاثين ثائراً إلى طرابلس ودخلوا من

(١) Livre de Raison de Tripoli, p. 77b - 78a

(٢) Dr Charles Roux: Les Echelles de Syrie et Palestine. Lettre du Consul de France à Tripoli au Chevalier de Taulez à Marseille le 12 avril 1731.

(٣) Dr Charles Roux: Les Echelles de Syrie et Palestine. Lettre du Consul de France à Tripoli au chevalier de Taulez à Marseille le 12 avril 1731.

البوابة الجنوبية، وحضروا إلى السرايا، وصرّحوا أن هدفهم الوحيد هو العودة إلى عيالهم والعيش معهم بأمان. لكنهم كانت لهم مطامع، فاغتالوا أحد السكان المسلمين مما أدّى إلى اضطراب المدينة، وواجههم آغا الإنكشارية الذي كان قد تسلّم الحكم بعد مصطفى باشا، في جامع قرب بوابة بيروت، وفاوضهم للخروج من المدينة، وما أن أصبحوا خارجها حتى طوقهم رجال الباشا وقتلوا منهم ثمانية وقطعوا رؤوسهم، فيما هرب الباقون. ثم قبض على عشرة منهم وقطع رؤوسهم في ساحة السرايا، وأمر بجرّهم عراة حتى بوابة حلب، بعدها سمح بتسليمهم لذويهم حتى يدفنوهم[١].

- الوضع المعيشي والاقتصادي:

يقول تقرير لأحد الآباء الكبوشيين أن المعيشة في طرابلس كانت رخيصة جداً[٢]، ثم يذكر تقرير آخر بأن المداخيل في طرابلس غير ثابتة والنفقات «مرتفعة في بلد يئن من الغلاء»، وأن راتب الخادم الجديد، لا يقل سنوياً، عن ٢٥ قرشاً ما عدا طعامه. أما إذا كان يحسن الطبخ فيرتفع راتبه إلى ما بين ٥٠ و٦٠ قرشاً[٣]. وأنّ الكبوشيين عانوا من الفقر والعوز حتى أنهم أصلحوا كنيستهم على نفقة التجار والقناصل الأجانب. وكان أفضل ما يؤكل في طرابلس الفراريج والدجاج والحجال الأغلى ثمناً وأفضل ما يشرب النبيذ اللذيذ الطيب، ولا سيما الذي يستورد من جبل لبنان أو من قبرص[٤].

وكانت العملة المتداولة هي القرش الأسدى الفضي على العموم والأقجة (Aspres)، والأقجة تساوي قرشين من عملة البندقية Carli[٥].

ومن الناحية الزراعية، عرفت طرابلس وضواحيها زراعة التوت والليمون

(١) Livre de Raison de Tripoli, p. 84a - 85a.

(٢) Carli II Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٣) Lettre du P. Toussaint de Rennes à l'ambassadeur. Tripoli 23 octobre 1729, archives des capucins, Beyrouth 1729/22

(٤) Carli II Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٥) Ibid.

وبعض الأزهار[١]. أما على المستوى التجاري، فكانت «طرابلس مدينة تجارية لا بأس بها»[٢]، تروج فيها تجارة الحرير بشكل واسع، وحريرها من أجود الأصناف يستعمل خاصة مع الأقمشة المزركشة بالذهب والفضة.

وصدّرت كميات من الرماد إلى مرسيليا والبندقية لصناعة الزجاج والصابون، فضلًا عن تجارة القطن والشمع، كما كان يباع في أسواق المدينة الزبيب البعلبكي والسجاد وأقمشة الحرير والصوف والقطن. وهذه المواد جلبت الفرنسيين والإنكليز والهولنديين والبنادقة للمتاجرة مع طرابلس بشكل واسع. هذا، وكانت تصل البضائع إلى المدينة من مصر والأقطار النائية[٣].

يشار في مجال تجارة الفرنسيين مع طرابلس إلى أن هذه التجارة توقفت بسبب اعتقال أحد بشوات طرابلس لكل الفرنسيين الموجودين في المدينة، ورميهم في بئر على طريق المينا، وردم البئر عليهم، رغبة من الباشا في الاستيلاء على أرزاقهم، فكان أن تخوّف الفرنسيون من المتاجرة مع طرابلس ونقلوا قنصليتهم إلى حلب. غير أن الوزير العثماني عندما بلغه خبر تلك الجريمة، أمر بخنق الباشا واستولى على مقتنياته لمصلحة السلطان ولمصلحته الشخصية، وأعطى الفرنسيين وعوداً قاطعة بأن ما حدث لن يتكرر مطلقاً، فعادوا إلى طرابلس مع إبقاء قنصليتهم في حلب يديرها قائم بأعمال[٤].

ومن المدهش حقاً ما جرى، أثر تلك المجزرة، من إشاعات تقول بأن البابا إسكندر السابع رشق بالحرم (حوالي سنة ١٦١٥م) كل كاثوليكي يتعاطى التجارة مع طرابلس. وبقيت هذه الفكرة مستمرة لسنوات طويلة في ذهن الناس وكأنها حقيقة راسخة حتى حاول الكبوشيون[٥] سنة ١٦٦٣م بدعم من قنصل فرنسا وكذلك حاول الآباء الكرمليون رفع الحرم من قبل الكرسي الرسولي فراجعوه بالأمر، فكان جوابه أن لا وجود لمثل هذا الحرم في

(١) Ibid.

(٢) Chevalier d'Arvieux, Mémoires, T. I, p. 388- SS.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) P. Chérubin de Morlaix, archives capucins de Beyrouth, le 1/12/1699

محفوظاته[١].

وهكذا تبيّن أن مسألة الحرم لا تستند إلى أي أساس وأنّ جلّ ما في المر أقاويل وهواجس بدت قناعة ثابتة عند الفرنسيين، قوامها صعوبة جمع ثروة في طرابلس، وأن الذين تاجروا مع هذه المدينة أما أفلسوا وأما ماتوا[٢]. ومهما يكن، فقد بقي الفرنسيون لفترة بعيدين عن التجارة مع طرابلس.

أما على صعيد الأدوات المستعملة في طرابلس بغية حفظ المواد والمؤن فكانت الجرار والقوارير[٣] الفخارية، فضلًا عن استعمال الزجاج في أدوات العطور والنوافذ.

- على الصعيد الاجتماعي:

كانت العلاقات الاجتماعية بين المسيحيين والمسلمين في طرابلس تتراوح، ككل علاقة بين جماعات دينية، بين الإيجابية والسلبية. فقد باع المسلمون أراضي إلى الكبوشيين كما أجّروهم منزلًا، فضلًا عن أنّ بعض المسلمين كانوا يخدمون عند الأجانب كي يستفيدوا منهم[٤]. ولقد حمى المسلمون المجاورون لبناء الآباء الكبوشيين الرهبان أثناء هجوم تعرّضوا له عام ١٧١٩[٥].

غير أن هذه المظاهر الإيجابية قابلتها أيضاً مظاهر سلبية، غذّتها روح التعصب والجهل والغباوة، ودفعت بالأكثرية المسلمة إلى التعدي على بعض المسيحيين، فكانوا ينعتونهم بالكلاب أو الكفرة أو اليهود... هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كانت العلاقات الأرثوذكسية مع المرسلين علاقات غير

(١) Chevalier D'arvieux, Mémoires, T. I, p. 427 - SS.

(٢) Relation du P. Hyacinthe, le 20 avril 1705, Acta 1705, fol. 1322 N° 141 verso

(٣) Livre de Raison de Tripoli, p. 66 - 70b

(٤) P. Chérubin de Novi, Procureur des Missions des Capucins français, S.O.C.G. Siri (Syrie), vol. I, le 15 mai 1748

(٥) Livre de Raison de Tripoli, p. 66 - 70b

ودّيّة، فقد رفض الأرثوذكس، ولهم كرسي أسقفي في طرابلس، دخول المرسلين إلى بيوتهم لتبشيرهم بالإيمان الكاثوليكي، مما جعل الكاثوليك يقولون «بأن بذار الكثلكة لم تنم بعد، وأنّ الحقول اليونانية (الأرثوذكسية) صخرية لا ينبت فيها زرع»[١]، في حين أن الطوائف الأخرى، كالسريان كانوا أكثر ليونة في تقبّل الفكر الكاثوليكي إذ انجذب عدد كبير منهم، عن طريق الكبوشيين، إلى الإيمان الكاثوليكي[٢].

ويشير أرشيف الآباء الكبوشيين إلى أن النساء المسيحيات سواء كنّ مسنّات أو صبايا، لا يحضرن القداس أبداً إذا لم يقم في بيوتهن، لأنه لم يكن مسموحاً إلا للذكور اكتساب التعليم المسيحي علناً في الكنائس. فاضطر المرسلون أن يذهبوا إلى البيوت لإقامة القداديس ولتعليم النساء المبادئ المتعلقة بالإيمان. وكي لا يثير تردّد الرهبان المرسلين إلى البيوت شكوكا، سمح لهم المجمع المقدس لنشر الإيمان في روما، أن يمارسوا الطب في الشرق كله كي يستطيعوا دخول المنازل كلها وتأمين التبشير للناس[٣].

أما النساء المسلمات، فلم يكن يدخلن الجوامع لإقامة الصلوات بل للتفرّج عليها، وليس لهن الحرية إلا للذهاب إلى الحمامات للاغتسال وإلى المدافن للصلاة عن أرواح موتاهن[٤].

أما لباسهن فكان الأبيض مع قطعة حجاب أسود شفاف أمام وجوههن، يرون من خلالها دون أن يراهن أحد. والغنيات منهن يضعن في الأرجل والأيدي أساور من فضة أو من ذهب مشكوكة بخواتم فضية صغيرة ترنّ كالأجراس أثناء تنقلاتهن، ويضعن مثلها حول أعناقهن. وكانت النساء، إذا ما أنزلت العدالة حكماً بأزواجهن، تصحن وتصرخن وتضججن وتتفوهن بكلمات كالزعيق يستغرب سماعه.

(١) P. Chérubin de Novi, Procureur des Missions des Capucins français, S.O.C.G. Siri (Syrie), vol. I, le 15 mai 1748

(٢) Ibid.

(٣) Carli, II Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٤) Ibid.

ومن العادات التي تحدّث عنها الأرشيف أن الناس عندما ينتهون من عمل ما، يلجأون إلى الصياح، ولم تخل طرابلس من لصوص ورعاع كانوا يسرقون الأموال وحتى أدوات الرهبان وبذلاتهم الدينية[١]، ومن الأولاد كانت تجوب أحياناً بعض شوارع المدينة تضرب الناس بالحجارة أو بالليمون ويشتمون ويصرخون بوجه الكهنة قائلين لهم: يهود يهود...[٢].

ولم تخل طرابلس من لصوص ورعاع كانوا يسرقون الأموال وحتى أدوات الرهبان وبدلاتهم الدينية[٣].

ويتحدث تقرير عن وجود عدد كبير من الكلاب في البيوت وحوالي خمسة آلاف كلب في الشوارع، يغذّيها الأهلون بالطعام حتى إنه كان الكثير من المسلمين يخصّصون تركة بعد موتهم لتغذية كلابهم، ويصعب التجول ليلًا بسبب الكلاب.

ويتحدث الأرشيف عن ردّة فعل الناس إذا ما فقدوا أشخاصاً ويصف كيفية دفنهم فالرجال والنساء والأولاد، إذا ما مات شخص، يكون ويصرخون بشكل رهيب وبتنوّع أصوات، يشاركهم في ذلك الجمهور الحاضر خارج المنزل. وعندما يخرج الميت من المنزل ويوضع في صندوق على الأرض، يلتف حوله جمهور من الرجال ويقف شيخ المسلمين عند رأس الميت ويردّد كلمات كثيرة ترافقها إشارات متتابعة فوق الصندوق، ثم يضعون الصندوق على بغلة ويسيرون إلى المدافن الواقعة خارج المدينة حيث يكونون قد حفروا حفرة عميقة، يضعون فيها جثمان الميت ثم يردمونها بالتراب ويرفعون فوق الحفرة حجراً، إذا كان الميت غنياً: بطول الميت محفوراً عليه اسمه ونقوش أخرى فضلًا عن إقامة حجرين آخرين أحدهما يرفع عند رأس الميت والآخر عند رجليه. ومن عادة المسلمين ولا سيما النساء زيارة قبور أقربائهم بشكل ملحوظ يرددون خلالها صلوات معينة. أما الرجال فكانوا

(١) Carli, II Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

يحملون السبحة[١].

هذا وقد عرفت طرابلس الرقصات الشعبية حيث يمسك الراقصون أكتاف بعضهم بعضاً وتبقى يد أحدهم حرة يحمل بها خنجراً[٢].

وكان نظام النخاسة لا يزال سارياً في طرابلس بالنسبة إلى المسيحيين والأجانب[٣].

ويشار إلى أن داء الطاعون قد عمّ نصف مدينة طرابلس عام ١٧٤٤، إلا أنه لم يوقع وفيات عديدة[٤].

- على الصعيد الديني والتعليمي:

دخلت مؤسسات دينية إلى طرابلس، تحدّث عنها أرشيف الآباء الكبوشيين:

أ - فاليسوعيون حلّوا في المدينة سنة ١٦٤٥م، وكانت علاقتهم جيدة مع الآباء الكبوشيين، ووجدوا مجالات العمل واسعة انطلاقاً من المدينة، وأقاموا عند باب مار يوحنا، ولم يكونوا غرباء عن الموارنة[٥] لأن رهبان سابقين منهم قد أتوا إلى الشرق سنة ١٥٧٨.

ب - وصل الكرمليون إلى طرابلس سنة ١٦٤٦م، وفي سنة ١٦٥٣، اشترى رئيسهم الأب جان دولاكروا جزءاً من بيت الآباء اليسوعيين، وقام بأعمال الرسالة بنشاط ملحوظ[٦].

(١) Ibid.

(٢) Carli Il Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٣) تقرير لا يزال خطي قدّم إلى المجمع المقدس بتاريخ ١٦٦٩/٨/١
P. Brices de Rennes - Rapport du 1/8/1669, S.O.C.G.

(٤) Livre de Raison de Tripoli, p. 84

(٥) Livre de Raison de Tripoli
وكان رئيسهم الأب جان آميو *P. Jean Amieux*

(٦) Ibid.

هذا وكان يوجد كرسي أسقفي للروم الأرثوذكس في طرابلس. .[1]

أما من حيث التعليم، فقد فتح الآباء الكبوشيون المدارس في طرابلس، و«بغلطة انتقلت إلى أيدي الموارنة ولا يعجبنّ أحد أني قلت إنها غلطة (تقرير الأب شيروبين Chérubin)، لأن الهدف من المدارس هو أن يرضع الأولاد إلى جانب العلوم البشرية حليب الإيمان الصافي، «لكن الكراهية المتأصلة بين الروم والموارنة منعت الروم من إرسال أولادهم إلى مدارس الموارنة، فزال هدف المدارس، وهنا الغلطة الكبيرة»[2] وهذا يعني أنه كانت توجد مدارس للموارنة قاطعها الروم الأرثوذكس. وعندما حلّ الكرمليون في طرابلس، فتحوا مدرسة في بيتهم لتثقيف الشبيبة[3].

لم يكن الكبوشيون كهنة قنصل فرنسا فقط، بل كهنة كل الكاثوليك الموجودين في طرابلس[4]، غير أن سهرهم على شؤون جالية الإفرنج وكاثوليكييها في المدينة جعلهم غير قادرين على القيام بالعناية والغيرة اللازمتين خارج مدينة طرابلس[5].

أما بالنسبة إلى عدد المرسلين الكبوشيين الذين خدموا في طرابلس بين ١٦٣٠م و١٧٣٨م فقد بلغ ٧٦ مرسلًا. بالطبع، لم يتساو هؤلاء في عطاءاتهم ولا في فضيلتهم وكان قسم منهم يعرف اللغة العربية ويعظ ويعلّم بها.

- واقع المدينة الجغرافي والعمراني:

تقع مدينة طرابلس على سفح تلة جميلة تلتصق بجبل لبنان الشاهق،

(١) P. Chérubin de Novi, Procureur des missions des capucins français Siri (Syrie), A.P.S.O.C.G. vol. 1, Rome, le 15 mai 1748.

(٢) Relation du P. Ignace ee Jésus, Alep, le 23 février 1660, A.P.S.O.C.G., vol. 239, fol. 35

(٣) المصدر السابق

(٤) تقرير الرحالة *Carli* بالإيطالية.

(٥) P. Chérubin de Novi, Procureur des missions des capucins français Siri (Syrie), A.P.S.O.C.G. vol. 1 Rome, Le 15 mai 1748.

طولها أكثر من ميل وعرضها قليل. تقع على الدرجة ٣٠ - ٣٣° من خطوط الطول و٢٠ - ٣٤° من خطوط العرض، مناخها حار، هواؤها غير صالح أيام الصيف[1].

لا توجد في المدينة أسوار، بل كان يوجد فيها أبواب من الخشب، يمكن الدخول إليها بكل سهولة (باب بيروت وباب حلب) غير أن بيوتها كانت ملتصقة ببعضها مما يمكن اعتبار ذلك سوراً.

أما شوارعها فكانت مظلمة وضيقة ككل مدن آسيا، وفي المدينة قناطر كثيرة، وفي كل شارع سبيل ماء جار يدخل إلى كل المنازل ويدفع الأهالي مبلغاً شهرياً كي تصل المياه إلى بيوتهم، ومن لم يرد جلب المياه إلى بيته يذهب إلى البرك العمومية في المدينة إذ توجد واحدة منها في كل شارع[2].

أما بيوت طرابلس، فكانت بلا أبواب، باستثناء عدد قليل منها، فمداخيل البيوت عبارة عن نوافذ ضيقة تحاذي الشوارع مما يحتّم على الإنسان أن يدخل إلى البيوت زحفاً أي أنه يضطر أن يدخل دبدبة «كما لو كنا في بلادنا نريد دخول خمارة»[3].

وكان للناس يلجأون إلى هذا النوع من الأبواب النوافذ خوفاً من أن يدخل الجنود مع خيلهم إلى بيوتهم، فيضطرون إلى تأمين معيشة الجند مع الخيل، وكان دير الآباء الكبوشيين مثل بيوت طرابلس العادية، مع العلم أن الدير مؤلف من قبوين معقودين يعلوهما ثلاثة طوابق ومصيف وكنيف[4].

كانت الأبنية كلها في طرابلس من حجر، قياس الواحد منها ثلاثة أو أربعة أشبار، عريضة وجميلة وفي وسط البيوت قناة من الحجارة أيضاً لتصريف المياه السارية دائماً من الينابيع. وهذا النمط كان كسائر مدن سوريا وسمّاها الرحّالة الكبوشي كارلي «بنايات أزلية». والملفت أن كل بيوتها من

(١) Carli, Il Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

دون سطح على الطريقة المتبعة في مدينة نابولي.

أما الخان، فهو عبارة عن بناية كبرى تقع في وسط المدينة شكله شكل رواق مربّع، أعمدته على صفّين، حوله عدة غرف، مؤلف من طابقين يسكن الطابق الأعلى قنصل البندقية (كان اسمه آنذاك جيوفاني باتيستا بيازي Giovanni Battista Biasi) ويسكن الطابق الأسفل مسلمون؛ في وسط الدار بركة واسعة مستديرة يتوضأ فيها المسلمون، ويصب فيها سبيل يحفظ الماء نقية باستمرار. كانت توجد خانات في كل المدن الكبرى.

- سوق المدينة:

يوجد في طرابلس سوقان، طول الأكبر نصف ميل وهو على شكل قنطرة مغلقة من الطرفين، فيه دكاكين قليلة، تبيع مختلف البضائع من مأكولات وملبوسات. وفي سقف السوق نوافذ يدخل منها النور، وهي في الحقيقة «أمور تستحق أن نتفرج عليها، ويمكن القول بكل صدق أن تلك الأسواق هي أجمل ما يمكن[١] مشاهدته في كل آسيا، فكأنها معرض دائم»، وهي تقفل ليلاً.

- الجوامع:

كان في المدينة عدة جوامع، ولكل جامع مئذنة، وعندما يحين وقت صلاة المسلمين، يصعد حارس الجامع إلى أعلى المئذنة ويصرخ بصوت عال أو يرنّم ويكرر ذلك أربع مرات في اليوم[٢].

- المدافن والمحلات والأبواب:

كانت مدافن المسلمين في طرابلس خارج المدينة كما هي العادة في كل مدن آسيا. ومن المحلات المذكورة في أرشيف الآباء الكبوشيين «محلّة

---

(١) Carli Il Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٢) Ibid.

عديمي المسلمين»، ومن الأبواب باب حلب وباب بيروت[١] والبوابة الجنوبية، وباب مار يوحنا.

والخلاصة، حسب الأرشيف أن طرابلس مدينة جميلة لأن أهلها حافظوا عليها أكثر من غيرها من المدن وكانت في الماضي أكثر اتساعاً كما يستدل من الآثار القديمة الباقية خارج المدينة، ويقال بأن تسمية طرابلس تعود إلى ثلاثة شعوب أو ثلاث مدن مرتبطة ببعضها «وهذا يبدو معقولاً لن الآثار تصل حتى البحر»[٢].

وكان يوجد قرب المدينة مرفأ يبعد قرابة ميلين بسبب التفاف الطريق حول تلة، وإلا لما زادت المسافة من البحر إلى المدينة على أكثر من نصف ميل بخط مستقيم. وكانت توجد على رصيف المرفأ المخازن والجمارك، وهي أشبه بقرية صغيرة. وكانت الطريق التي تربط المرفأ بالمدينة مبسّطة، نصفها مرج كله أزهار، والباقي كله رمل أحمر لا يخلو السير عليه من الصعوبة[٣].

وكانت تحيط بالمدينة بساتين واسعة من أشجار التوت مسيجة. وكان مالكو البساتين في زمن وضع دود القز ينصبون بساتينهم خيماً يمكثون فيها إلى أن يحين زمن قطاف الشرانق[٤].

- تقويم:

وفي استخلاص عام لمضمون الأرشيف والمعلومات التي استقيناها منه حول مدينة طرابلس، نقول:

أ - إنه لا يكفي لمن يريد أن يؤرخ لمدينة طرابلس.

---

(١) Ibid.

(٢) هذا وكانت الرحلة تستغرق من قبرص إلى طرابلس ثلاثة أيام، وكانت المدفعية تطلق ثلاث طلقات كلما ترسو سفينة في المرفأ.

(٣) Carli Il Moro, Le quattro parti del Mondo, T. II

(٤) Ibid.

ب - إن ما ذكرناه يشكل جزءاً بسيطاً من تاريخ المدينة إبان الحكم العثماني، قد يساعد المؤرخين والمحققين والباحثين في دعم حججهم أو في نفي ما قالته مصادر أخرى.

ج - إن مردّ النقص في هذا الأرشيف يعود إلى أن الآباء الكبوشيين كانوا يهتمون، أساساً، بأمورهم الدينية، وأن تدويناتهم الأخرى تأتي في المرتبة الثانية وعرضاً.

د - إن الأرشيف، وإن جاء على حادثة معينة تخرج عن نطاق الدين، فيأتي بها مختصرة دون ذكر الأسباب البعيدة بشكل مفصّل.

هـ - إن بعض ما ذكره الأرشيف يلزمه دقة، إذ إنه يشير مثلًا عن حادثة وقعت في زمن حاكم طاغية دون أن يسمي هذا الحاكم وتاريخ حكمه، ومن هنا يضطر الباحث إلى التفتيش عن اسم هذا الحاكم كي يضع الحدث في إطاره التاريخي.

ومع ذلك، يمكن أن نستخلص ممّا أوردناه:

- إن الحكام في طرابلس قد التزموا الحكم من السلطنة العثمانية لقاء مبلغ من المال يقدمونه إلى السلطة، فقبضوا من الناس أموالًا تفوق ما يتوجب عليهم دفعه.
- إن حكام طرابلس كانوا يراعون، باستثناء بعض منهم، خواطر الأجانب، وهكذا كان الحكم في الآستانة.
- إن حكام طرابلس الأتراك قد تصرفوا مع المسيحيين والمسلمين في غالب الأحيان من منظار سلطوي أو استثماري أو ديني.
- إن المسيحيين قد عانوا من استبداد الحكام أكثر من المسلمين، أن في إيمانهم أو في أموالهم، مما دفع بعض المسيحيين إلى تفضيل الاستشهاد على إنكار الإيمان.
- لم يسلم الحكم في طرابلس من ظهور انشقاقات بين قوى محلية انكشارية وبين رجال الحاكم، فظهرت ثورات وتعديات دفع الأهلون ثمنها. وهذا يعني أن الجو السياسي لم يكن سليماً معافى بين الحكام، بل قام على

روح الدسّ والاتهام والابتزاز.

- بدا أنّ مسلمي المدينة على العموم لم يرتاحوا إلى الإرساليات الأجنبية ولا إلى التجار الأجانب، وإن كانت مصلحة بعضهم تقضي بمسايرتهم. دليلنا على هذا القلق، الثورة التي قامت ضد الأجانب عام ١٧١٩، وبعض الممارسات المتنوعة والضاغطة عليهم.
- إن ما ذكره الأرشيف حول الوضع المعيشي والاقتصادي، يبقى قليلًا بالنسبة إلى حياة مدينة يسكنها حوالي خمسين ألفاً، فلا إشارة إلى تطور الوضع المعيشي والاقتصادي، ولا سيما أن الفترة الزمنية التي غطّاها الأرشيف طويلة.
- إن ما ذكره الأرشيف بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي يعطي صورة أوضح عن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وبين الموارنة والمرسلين الكبوشيين من جهة، والروم الأرثوذكس من جهة ثانية.
- إن وضع المرأة سواء المسيحية أم المسلمة في طلرابلس متشابه من حيث الممارسة الدينية، وإن اختلف من حيث اللباس.
- تظهر الفروقات الاجتماعية بين النساء الغنيات والفقيرات في أنّ الغنيات يلبسن الفضة والذهب...
- إن زيّ الكثيرين من الرجال المسيحيين كان كزي المسلمين، مع بقاء خصلة من الشعر على ناصية رؤوسهم للدلالة على أنهم أهل ذمة.
- إن العادات الاجتماعية في طرابلس لا تخرج عن عادات سائر المسلمين في الشرق، حتى إن بعضها كان مشتركاً بين المسيحيين والمسلمين.
- أعطانا الأرشيف أسماء بعض العائلات المارونية: كرباج، طربيه... واسم عائلة يهودبة (الشلبي)، وأسماء باباوات وقناصل وحكام وكهنة ومواطنين وأجانب وموظفين ومراكز وظيفة وكلمات جديدة كالألجي وتعني السفير وكابوجي وتعني الحاجب، كما بيّن نوعية العملة المتداولة كالاسبرة Aspre، الأقجة، ومقارنتها بالـ Soldi عملة البندقية، والقرش الأسدي الفضي، كما بيّن لنا الأسلحة المستعملة كالعصيّ والسكاكين

والخناجر والسيوف والبنادق والمدافع، وطريقة تنفيذ الإعدام كاستعمال شناكل الحديد والخازوق..

- إن أجمل ما ذكره الأرشيف هو وصف المدينة وموقعها وأسوارها وشوارعها وبيوتها وأبنيتها وخانها وسوقيها، فضلًا عن ذكره أن في المدينة عدة جوامع دون أن يسميها، ويذكر عرضاً المرفأ. وهي معلومات جميلة، مفيدة، تساعد المؤرخين والأثريين.

والخلاصة أنّ الآباء الكبوشيين دهشوا من طريقة بناء طرابلس وجمالها وهندستها وعاداتها.

هذا ما استطعنا أن نذكره في محاولتنا، ضمن هذا البحث، آملين أن نكون قد أسهمنا ولو بقليل، في كشف تاريخ هذه المدينة التي لها في قلوبنا مكانة خاصة.

مظاهر الحياة العلمية في طرابلس

خلال القرن التاسع عشر

د. أنيس الأبيض

تحضرني أفكار عدة وتصورات متنوعة عندما يكون الأمر متعلقاً بالحديث عن تاريخ طرابلس العلمي والإداري والإقتصادي والإجتماعي، هذه المدينة التي ارتبطت إنطلاقتي الفكرية بها من خلال دراستي الأكاديمية يوم كنت أصرف الساعات الطوال وعلى مدى سنوات عدّة للتفتيش عن أثرها العلمي طيلة القرن التاسع عشر وحتى مطالع القرن العشرين. يومها كنت أشعر بأن في تراثها ما هو خاف عن العديد من أبنائها خاصةً فيما يتعلق بسيرة أعلامها وآثارهم الكتابية وإنتاجهم الثرّ الذي جعل من الفيحاء بحق مدينة العلم والعلماء.

إن الناظر للواقع الثقافي لطرابلس يرى فيها وفرةً في المثقفين والمختصين والعلماء الأعلام بالإضافة إلى وجود العديد من النوادي والجمعيات الثقافية التي تستضيف في رحاب منابرها المؤتمرات العلمية والفكرية والندوات والمحاضرات التي يلقيها أبناء الفيحاء مع غيرهم من رجالات الفكر والأدب.

إن تحديد الهوية الثقافية لأي مجتمع يتطلب إعداداً جذرياً في البنية الإجتماعية والفكرية ويستدعي توفير المناخات التي تفسح لجميع العاملين في الحقل الفكري التعبير عن آراءهم في جو من الحرية المسؤولة والديمقراطية

النشطة ووفق مقايس موضوعية وضمن خطة منهجية تؤمن أفضل السبل لانتشار الوعي والإدراك، ولن أضيف جديداً عندما أشير إلى إنتشار ظاهرة ما يسمى الثقافة السريعة التي يتلقفها المواطن من خلال البرامج التلفزيونية أو مطالعة الصحف والدوريات. ومع إشارتي إلى الدور الذي تلعبه مثل هذه النوافذ الثقافية في تنوير العقول فإنها تبقى عاجزة عن بناء الشخصية الفكرية المتميزة.

وإذا كان الأمر يتعلق بمستقبل المدينة الثقافي وتطوير بنيتها وتجديد مؤسساتها الناشطة فإننا مدعون للعمل على إيجاد أفضل السبل لرسم سياسة تعيد لطرابلس بريقها العلمي وتحدد لها رؤية مستقبلية تساهم في كشف تراثها الغني وبناء مستقبلها المدني والحضاري كما تحفظ هويتها بما يتفق والثوابت من موروثاتها التاريخية التي لا تتعارض مع التطلعات المستقبلية في البناء والتطور والتفاعل الفكري الذي يؤمن لها المناعة ويكفل للجيل من شبابها الناهض أفضل الفرص لمواصلة مسيرته وتحقيق ما يصبو إليه من التقدم والرخاء.

من هنا تبرز أهمية تنظيم هذا المؤتمر الذي يتعلق بتاريخ المدينة وتطورها الإجتماعي والإقتصادي والديموغرافي والعمراني والإداري وتعميم جميع الأبحاث التي تصدر عن مثل هذه الدراسات وإيجاد الإرشيفات المفهرسة والمنظمة التي تتناول كل الدراسات المتعلقة بها ماضياً وحاضراً ومستقبلًا بما يوفر لها الحضور الفكري الفاعل.

لقد بدا واضحاً أن مظاهر الحياة العلمية لمدينة طرابلس قد تجلت من خلال النشاطات المتنوعة التي مارسها أبناء الفيحاء، ولئن كانت السمة البارزة للإنتاج العلمي، هي العلوم الدينية والشرعية والفقهية بالإضافة إلى العلوم العربية من شعر وصرف ونحو وكتابة صكوك وإجازات علمية، يُصدِّرها أعلام المدينة ومشايخها، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور محاولات جادة وأصيلة عند أبناء طرابلس، دفعتهم للغوص في مواضيع أخرى، ككتابتهم في المباحث الحضارية والتاريخية والقيام بالسياحات العلمية وإنشاء الجمعيات

الأدبية وإصدار الصحف وتأسيس المطابع والقيام بترجمة الكتب الأجنبية والإقدام على التأليف المسرحي الذي استقت مواضيعه من الروايات الأجنبية أو من التاريخ العربي الإسلامي. وقد بدت هذه المحاولات كقفزة متنوعة ومميزة عند أبناء الفيحاء للدخول في عصر التحولات الفكرية والثقافية التي بدأت أنوارها تشع على الشرق العربي عبر البرامج الجديدة التي حملها المرسلون الأجانب، بتأسيسهم المدارس وإدخالهم المناهج المدرسية الجديدة على النمط الأوروبي.

ولئن كانت تلك الجهود دون مستوى الطموحات التي كان يتطلع إليها بعض أبنائها المستنرين، إلا أن ذلك لم يقلل من أهمية هذه الظاهرة العلمية التي ظهرت في الأنشطة العلمية التي مارسها أبناء طرابلس آنذاك.

وعلى هذا فإنني في هذا البحث الذي يتناول مظاهر الحياة العلمية لطرابلس خلال القرن التاسع عشر، سأنحو منهجاً يجنبني تكرار المعلومات التي تطرقت إليها سابقاً مع غيري من الباحثين الذين تناولوا أثر هذه المدينة أبان تلك الحقبة[1] بحيث أني سأدرج فيه إحصاءات دقيقة تتعلق بمعلومات حصلت عليها من سلنامات ولاية سورية وبيروت أو في إجازات علمية أو كتب مخطوطة وصكوك أو وثائق تعليمية أو صحف طرابلسية، وإذا كان من حق هذا المؤتمر التاريخي علينا، أن تدرج فيه جميع المعلومات التي تشير إلى مظاهر الحياة العلمية لطرابلس أبان الحكم العثماني، وإذا كان من حق المشاركين والقرّاء الوقوف بدقة على جميع التفصيلات المتعلقة بالحضور العلمي والثقافي لأبناء الفيحاء فإني سأكتفي بالتنويه ببعض السمات الثقافية التي كتب عنها العديد من الباحثين المهتمين بتاريخ المدينة العلمي والتي تمحورت حول الحركة الأدبية والعلوم الدينية والشرعية والفتاوى والمباحث اللغوية والتاريخية والجغرافية والنتاج الشعري والأغراض الأدبية الأخرى

(١) راجع د. أنيس الأبيض، كتاب الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر: منشورات جروس برس ١٩٨٥.
وكتاب مارون عيسى الخوري، ملامح من الحركات الثقافية في طرابلس خلال القرن التاسع عشر: منشورات جروس برس ١٩٨٣.

كالشروح وكتابة السير والغوص في الأبحاث الحضارية والإجتماعية وأدب الإصلاح والمعارف العام واليوميات ثم أضع أمام الباحثين معلومات جديدة تعتمد على وثائق جديدة غير منشورة تبرز إسهامات الطرابلسيين العلمية في ميادين العلم والمعرفة، وتعكس حيزاً أساسياً من تاريخ طرابلس الثقافي في ذلك العهد. . .

المعاهد العلمية الأولى في طرابلس

إن الحديث عن المعاهد العلمية الأولى في طرابلس، يدفعنا لإلقاء نظرة على طريقة التعليم التي كانت سائدة في ذلك العصر حيث لم تكن هناك مدارس منظمة، بل اقتصرت أماكن العلم على المساجد وبعض حلقات التعليم في البيوت يقوم بها بعض المشايخ أو الرجال الذين مكنتهم ظروفهم العائلية من التزود بمبادئ العلم والثقافة. والحقيقة أن القرن التاسع عشر كان عصراً شحيحاً، لم تكن المدارس الحقيقية فيه أي وجود، لهذا لجأ الغلمان والأولاد إلى الكتاتيب والتكايا التي أقيمت في زاوية مسجد أو في غرفة دار وغالباً ما كانت تقام في غرفة وضيعة منعزلة في حي من الأحياء الإسلامية، يعتكف فيها شيخ طاعن في السن لتعليم هؤلاء الغلمان ما يملك من العلم ومن مبادئ الدين، ولم يكن في نظام التعليم إمتحان أو شهادة وجلّ ما في الأمر إجازة يمنحها الشيخ تلميذه فيصبح أهلًا للتعليم[1] وكان كثير من هؤلاء المشايخ في مقام رفيع من احترام الناس وتجلتهم ويمكن القول أن كل طرابلسي من أي طبقة كان، أحاط بشيء من العلم في القرن التاسع عشر، تيسر له الإلمام به في مدينته نفسها، ومما يؤكد لنا ذلك، أن كل الذين وردت أسماؤهم لدى مؤلف كتاب تراجم علماء طرابلس من معلمين ونصارى التقطوا الحرف من مدينتهم أولًا ثم سافر الكثير منهم إلى بيروت ومصر والأستانة ليتلقفوا ما أبرزته لنا قريحة علماء هذا الجيل من عرائس العلوم والمعارف.

(١) أسامة عانوتي، الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن ١٨، منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات الأدبية ١٩٧١، المكتبة الشرقية، ص ٢٧.

إلا أن مصر كانت مقصد معظمهم، إذ كان للجامع الأزهر في ذلك الوقت أكبر الأثر في نشر العلوم الدينية من تفسير وحديث وفقه والعربية منها من صرف ونحو ومنطق في جميع البلاد الإسلامية وخاصة طرابلس، لتخرج عدداً من علمائها في الجامع المذكور، وكان هؤلاء يعودون بعد تخرجهم من الجامع الأزهر في مصر ليعقدوا حلقات التدريس في جوامع طرابلس وخاصة في الجامع المنصوري الكبير، كما فعل الشيخ نجيب الزعبي الجيلاني، إذ عاد إلى طرابلس بعد أن وقف في مصر على العلوم الشرعية، وعكف على التدريس فكانت الطلبة تأتيه من سائر الجهات لوافر علمه وشهرته الواسعة.

ولكن هل كانت توجد في طرابلس في ذلك الوقت مدارس بالمعنى الذي نفهمه اليوم وبأي طريقة تلقى الطرابلسيون مبادئ العلوم البسيطة؟

يمكن القول من خلال الحجج التعليمية التي حصلنا عليها من محكمة طرابلس الشرعية أن طرابلس في تلك الحقبة شهدت إقبالًا على العلوم من خلال حلقات التعليم التي كانت تعقد في أكثر مساجد المدينة ومدارسها وكتاتيبها، كما أن هذه المدارس والكتاتيب نشأت وازدهرت بريع الوقف الخاص بها وبإحسان المحسنين وأن الدولة العثمانية من خلال ولاتها تكتفي فقط بتوجيه مناصب التعليم على نفر من العلماء، حتى أن ما كان يبنيه بعض الحكام من المدارس والكتاتيب لم يكن للدولة شأن فيه، وحسبنا في الحجج العلمية برهاناً على نشطة العلوم في طرابلس وبياناً للأمكنة التي كانت تقام بها حلقات التدريس.

فهذا جامع العطار[1] يشهد حلقات واسعة لطلاب العلم على يد الشيخ محمود منقارة (١٢٦٧-١٣٠١هـ) وكذلك جامع طينال[2] الذي وجهت التدريس فيه على الشيخ حسين الجسر (١٢٦١-١٣٢٧هـ).

زد على ذلك ما زودتنا به تلك الحجج بأسماء المدارس التي كانت توجه

(١) راجع سجلات المحكمة الشرعية، سجل ٩٢، ص ١٨٩. تاريخ ١٣٠٦/١٨٨٨.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية سجل ١٠٦. تاريخ ١٣٠٦/١٨٨٨.

فيها مهمة التدريس كمدرسة القادرية[١] التي كلف بالتدريس فيها الشيخ عبد المجيد المغربي ومدرسة الدبها[٢] التي أنيط التدريس بها بالشيخ محمد الحسيني والمدرسة الرجبية[٣] التي اختصت في تدريس العلوم الدينية من فقه وحديث وتفسير ومنطق ولغة عربية وكان من جملة تلاميذها الشيخ رشيد رضا صاحب المنار والشيخ عبد القادر المغربي والشيخ عبد المجيد المغربي. واتخذ الشيخ عبد الكريم عويضة[٤] المدرسة الخاتونية مقراً لتدريس الطلاب ألوان العلوم العقلية والنقلية وكان عدد طلابه يزيد على الستين طالباً وبعد ذلك انتقل الشيخ عويضة إلى مدرسة (برهان الترقي) التي أنشئت في طرابلس ومنها إلى المدرسة الوطنية التي أنشأتها جمعية من أعيان طرابلس[٥].

وفي سياق ترجمته لقريبه نقولا نوفل[٦]، ذكر لنا عبدالله نوفل أن قريبه تعلم في كتاتيب طرابلس، وما الكتاب يومئذ إلّا غرفة صغيرة تكتظ بالطلبة وعليهم معلم، فيقرأون عليه حروف الهجاء ويتدرجون في القراءة الركيكة حتى المزامير. والبارع منهم يتعلم قراءة الإنجيل والخط، وهذا كان منتهى ما يبلغ إليه سواد المتعلمين من العلم أو يظل أكثرهم أمياً على أن الأذكياء ينصرفون لقراءة ما تصل إليه أيديهم من الكتب أو الدخول في حلقات العلم التي يعقدها الأعلام[٧].

كما أنه كان للمسلمين مثل هذا النوع من الكتاتيب أو المدارس الذي

(١) سجلات المحكمة الشرعية سجل ٩٠. تاريخ ١٣٠٦/١٨٨٨.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية سجل ١٠١. تاريخ ١٣١٧/١٨٩٩.
(٣) راجع صبحي الصالح، كتاب نثر اللآلي في ترجمة أبي المعالي علامة الفيحاء ورئيس العلماء الشيخ عبد الكريم عويضة، ص ١٢، المطبعة الحديثة، طرابلس ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.
(٤) الشيخ عبد الكريم عويضة (١٢٨٢-١٣٧٥هـ) كان من تلامذة الشيخ حسين الجسر ثم درس في الأزهر واشتغل بالتدريس وكان من جملة تلامذة الشيخ صبحي الصالح ومفتي طرابلس السابق الشيخ رامز الملك.
(٥) صبحي الصالح، كتاب نثير اللآلي في ترجمة أبي المعالي، ص ٧٥-٨١.
(٦) نقولا نوفل ولد سنة ١٨١٧ وتعلم في كتاتيب طرابلس توفي سنة ١٨٩٥ نوفل ص ٩١-٩٢-٩٣.
(٧) عبدالله نوفل: تراجم علماء طرابلس، ص ٩١-٩٢.

كان منتشراً في جميع أحياء المدينة، فيقرأ المعلم في كتابه والتلاميذ يتبعونه في كتبهم ويستمعون إلى شروحه حتى إذا حان وقت الصلاة أدّوها في هذه المدرسة جماعة إذ بنيت هذه أصلًا لهذا الغرض، وكما أنه لم يكن هناك من نظام لهذه الدروس، إذ كان يحضرها من يشاء من التلامذة ويتغيب عنها من يشاء وساعة يشاء. وكان المعلم عندما ينتهي من تدريس فرع من الفروع الدينية أو العربية ينتقل إلى فرع آخر بعد أن يكتب لكل طالب حضر عنده تدريس هذه المادة، شهادة مذيلة بإمضائه، إلا أن حلقات التدريس التي كان يعقدها بعض الشيوخ في مساجد طرابلس المخصصة للصلاة كانت تقوم على نطاق أوسع من تلك الكتاتيب، إذ كان الناس يتحلقون كل جماعة حول معلم معين يلقنهم العلم الذي اشتهر به. فهذا معلم للتفسير وذاك للفقه وثالث للحديث ورابع للعلوم العربية كالصرف والنحو المنطق[١]. وهكذا تابعت طرابلس مسيرتها العلمية تلقن عدداً كبيراً من أبنائها مبادئ العلم الأولى، فتحثهم قبل كل شيء على القيام بالشعائر الدينية التي من أجلها أنشئ مثل هذه المدارس ثم تهيء للمتفوقين منهم سبل السفر إلى الخارج واستكمال تحصيل العلوم المختلفة. ويتوافق هذا النشاط العلمي الذي كان مركزه الجوامع والكتاتيب مع ظاهرة إنتشار المكاتب التعليمية في أحياء عدة من المدينة، يشرف عليها أساتذة من ذوي الإختصاص وهذه المكاتب تعتبر نصف رسمية، إذ للدولة حق الرقابة عليها من ناحية المناهج، أما شهاداتها فمقبولة في وظائف الدولة وفي دخول المدارس السلطانية[٢]. وتزودنا سلنامة ولاية سوريا للعام ١٢٦٣/١٨٤٦ بأسماء المكاتب التعليمية التالية:

(١) هذا ما أفادني به الحاج فضل المقدم الذي نقل هذه المعلومات عن مخطوطة الشيخ محمد كامل البابا ص ١٦-١٧.
(٢) المصدر: سلنامة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م.
سالنامة: كلمة فارسية الأصل، مؤلفة من مقطعين الأول: سال: ويعني سنة نامة ويعني أوراق: فهي تعني الأوراق السنوية أو الحولية.

المكاتب التعليمية في طرابلس

في العام (١٢٩٥ هـ ١٨٧٨)[١] أسست شعبة مجلس المعارف لمدينة طرابلس وكان رئيسها الشيخ علي رشيد الميقاتي (١٢٥٠هـ) وقد أوقف مدحت باشا[٢] بعض العقارات الأميرية على هذه الشعبة حتى تصرف من ريعها على مؤسساتها التعليمية التي افتتحتها ومنها:

المدرسة الرشدية:

وكان عدد تلاميذها ستين طالباً ومن معلميها أحمد أفندي (تركي معلم أول) مصطفى أفندي معلم ثان، عثمان أفندي ومحمود أفندي.

المدرسة الإبتدائية:

«وتدعى الخوجاية» وتقوم بتعليم حفظ القرآن الكريم للصغار حتى سنة الثالثة عشر.

الكتاب:

وتقوم بتعليم الطلاب علوم اللغة والخط العربي والقرآن الكريم ومادة الحساب.

مدرسة الجامع:

وتقوم بتعليم العلوم اللغوية والشرعية والدينية.

وقد افتتحت شعبة مجلس المعارف للمدينة ثلاث مدارس إبتدائية للذكور عدد طلابها (٢٥٠) مئتان وخمسون ومدرسة واحدة للإناث عدد طالباتها (١٦٠) مئة وستون طالبة[٣] أما سلنامة عام ١٢٩٨[٤] فتذكر أنه قد افتتح في

(١) المصدر - سلنامة ١٢٩٥هـ .١٨٧٨
(٢) عين مدحت باشا في ولاية سوريا سنة ١٨٧٨ واستمرت ولايته عليها لغاية سنة ١٨٨٠م.
(٣) المصدر: سلنامة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م.
(٤) المصدر: سلنامة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م.

طرابلس واسكلة طرابلس المدارس والمكاتب التالية:

المدرسة الرشدية في طرابلس:

وكان عدد طلابها (٥٧) سبعة وخمسين طالباً.

المدرسة الرشدية في اسكلة طرابلس:

وكان عدد طلابها (٣٣) ثلاثة وثلاثين.

مكتب محلة النوري:

ومديره الشيخ عمر أفندي وعدد طلابه (٥٠) خمسون طالباً.

مكتب الحدادين:

ومديره الشيخ محمد أفندي وعدد طلابه (٦٠) ستون طالباً.

مكتبة محلة الطرطوسي:

وكان مديره الشيخ عبد القادر أفندي وعدد طلابه ستون طالباً (٦٠).

مكتب العطار:

وكان مديره الشيخ مصطفى أفندي وعدد طلابه ثمانية وأربعون طالباً (٤٨).

مكتب باب التبانة:

وكان مديره الشيخ علي أفندي وعدد طلابه ستون طالباً (٦٠).

مدرسة الإناث:

وعدد طلابها سبعون طالب (٧٠).

أما المواد التي كانت تدرس في تلك المكاتب فهي اللغة العربية والتركية

والحساب وحفظ القرآن والإجتماعيات[1].

وعلى هذا بدت طرابلس بمدارسها التي ارتفعت في العام ١٣١٢هـ إلى ثلاث وعشرين مدرسة، بلد العلم والعلماء، وأن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني معجب أشد الإعجاب بهذه المدينة الإسلامية التي رفعت رأس الإسلام عالياً بما تركه علماؤها من كتب ومصنفات قيمة[2].

أما في العام ١٣١٩ فإننا نلاحظ ظهور مكاتب جديدة في المدينة ومنها:

المكتب الإعدادي الملكي:

وكان مديره خليل إبراهيم أفندي ويعلم الإفرنسية والأشياء والأخلاق والجبر وأصول نسخ الدفاتر وتوفيق بك الذي ارتقى إلى رتبة الباشوية فيما بعد وقد كان ضابطاً في الجيش التركي وهو الذي قام أيضاً بمشروع بناء ساعة طرابلس في ساحة التل وكان يعلم الرسم والهندسة والحساب. أحمد خلوصي الذي علم العلوم الإجتماعية والعلوم الدينية وعلم الصحة، وعلم اللغة العربية الشيخ خير الدين الميقاتي والفارسية محمود الحداد والتركية عبد الرزاق مراد أما التجويد والدين فقد درسها يمني الجسر ومادة الخط فقد علمها حسن أفندي، وعلم اللغة الفرنسية عبد اللطيف أفندي[3].

المكتب الإبتدائي:

وكان مديره خليل إبراهيم أفندي مدير المكتب الملكي كان يعلم التركية والإفرنسية أما مادة الحساب فكان يعلمها محمد علي الشهال ودرس اللغة العربية والعلوم الدينية الشيخ حسن الأزهري (اللاذقاني)[4].

(١) المصدر: سلنامة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م.
(٢) المصدر: سلنامة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.
(٣) المصدر: سلنامة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.
(٤) المصدر: سلنامة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.

المدرسة التهذيبية في اسكلة طرابلس:

وكان مديرها الفخري نفسه خليل إبراهيم أفندي كان يدرس التركية والإفرنسية ويدرس الحساب محمد سعيد أفندي أما العلوم الدينية فكان يعلمها عبد القادر أفندي ودرس اللغة العربية الشيخ عارف الميقاتي ومادة التاريخ فكان يدرسها أحمد أفندي[1].

هذه المكاتب التعلمية ساهمت في رفع نسبة الطلاب وزادت من عدد المعلمين والمعلمات في تلك المكاتب فإذا بنا نجد في المدينة أربعة وعشرين معلماً للذكور وإحدى عشرة معلمة للإناث، أما عدد الطلاب فلقد بلغ خمس مئة وتسعة وعدد الطالبات مئتين وثلاث عشرة بينما بلغ عدد الأطفال ألفا وثماني مئة وعدد الطفلات ألفا وستا وخمسين في حين بلغ عدد الأطفال غير المداومين ألفا ومئتين وواحداً وتسعين من الذكور وألفا وثلاث مئة من الإناث. هذه الإحصائيات تبين أن المدينة كانت بحاجة إلى خمسة وخمسين مكتباً لاستيعاب هذا العدد من الطلاب[2].

وطيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم تعرف المدينة إلا هذا النوع من المكاتب والكتاتيب وحلقات التعليم التي كان يعقدها الشيوخ في الجوامع ومما يعزز رأينا، ما ورد في العدد الثامن من المقتطف[3] الذي ظهر سنة ١٨٨١ وتكلم عن مدارس طرابلس في تلك الفترة.

ومن هذه المدارس المدرسة الوطنية التي أنشئت ١٨٧٣م وكانت تعلم العربية والفرنسية والتركية وفيها ستة معلمين ومئة وثمانون تلميذاً[4] وقد تحدث عن هذه المدرسة صاحب مجلة الثمرة لدى زيارته لطرابلس عام ١٨٩٣ حيث قال: «وقد أخبرنا حضرة العلامة المفضال فضيلتو حسين أفندي

(١) المصدر: سلنامة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.
(٢) تذكر السلنامة أنه في عام ١٣٣٦ صدرت إحصائيات عن إدارة المعارف العمومية لسنتي ١٣٢٩-١٣٣٠هـ وتضمنت هذه المعلومات التي أشرنا إليها آنفاً.
(٣) المقتطف ١٨٨١ عدد ٣ ص ٤٧٤.
(٤) المقتطف ١٨٨١ عدد ٨ ص ٤٧٤ وقد ورد في المقتطف أن هذه المدرسة كانت بعهدة الحاج غنوم الضناوي.

الجسر بأنه كان للإسلام مدرسة عالية تدعى المدرسة الوطنية تعلم عدة لغات وكثيراً من العلوم والفنون العصرية»[١] وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد أنشئت قبل سنة ١٨٧٣ مدرسة وطنية أخرى في طرابلس بسعي وهمة بعض رجالها الأفاضل وقد عيّن فيها الشيخ الشاعر عبد الرحمن الصوفي[٢] أستاذاً للغة العربية وآدابها[٣].

ومعنى ذلك أن هذه المدرسة الوطنية قد سبقت المدرسة الوطنية الثانية التي ورد ذكرها في المقتطف والتي وجدت سنة ١٨٧٨ وقد أكد هذا ما ورد في مجلة الثمرة كما كان من تلامذتها وديع نوفل وأنيس نوفل[٤].

وقد تحلت المدرسة الوطنية الثانية كما كان حال الأولى بروح التسامح الديني بدليل ما عرفناه من أخلاق أحد أساتذتها الشيخ حسين الجسر الذي كان يدعو إلى «نزع بذور الشحناء والعدول إلى التحابب والتآلف بين أبناء الوطن الواحد قائلاً» أن المسيحيين هم إخوان لنا في السراء والضراء»[٥].

وفي أواخر القرن التاسع عشر أوردت مجلة الثمرة جدولاً بأسماء المدارس والمعلمين والتلامذة لمدينة طرابلس سجله صاحبها لدى زيارته للمدينة.

---

(١) صاحب مجلة الثمرة الرحالة المصري أنطونيوس منصور زار طرابلس عام ١٨٩٣. الثمرة، ص ٤٧٦.

(٢) عبدالله نوفل: الشيخ عبد الرحمن الصوفي كان من جهابذة علماء العربية أتقن علومه في طرابلس واشتهر إسمه ودرس مدة في المدرسة الوطنية المنشأة من بعض الأفاضل فتخرج عليه كثير من الطلبة، ص ١٥٤.

(٣) عبدالله نوفل: المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٤) عبدالله نوفل: المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٥) عبدالله نوفل: المصدر نفسه، ص ١٧١.

مدارس الذكور

الإسم	عدد المعلمين	عدد التلامذة
مدرسة الروم الأرثوذكس	٤	١٨٥
الإعدادية	٩	١٥٠
الفرير	١٠	١٦٠
الأمركان	٣	٥٠
القدسية	١	٥٥
كرملتين	١	٤٠
الموارنة	١	٥٠
مكاتب صغيرة ٢١	٤٢	٢٠٠٠
مدرسة ومكتب ٢٨	٧١	٢٦٩٠

مدارس الإناث

الإسم	عدد المعلمات	عدد التلميذات
الرشدية	٨	٣٠٠
الراهبات	٢٠	٥٣٠
الأمركان	٩	١٧٥
	٣٧	١٠٠٥[١]

أما جريدة طرابلس فقد أوردت إعلاناً للمدرسة العلمية في محلة باب التبانة في دار الحاج عبد الحميد الأفيوني وهي مشتملة على ثلاثة صفوف مؤقتة لصنف الإحتياط ودروسه دائرة بين القراءة والكتابة والحساب والصنف الأول ودروسه دائرة بين القرآن الكريم والكتابة والإملاء والحساب وحسن الخط والعلوم الدينية والتركي ومعلومات أخلاقية والقراءة والحساب وحسن الخط والتاريخ والجغرافيا والمعلومات الفنية والمدنية والصحية والأخلاقية[٢].

---

(١) مجلة الثمرة أنطونيوس منصور ١٨٩٣، ص ٢٠٩ سنة أولى مطبعة الإسكندرية، مجلد ١٠.

(٢) جريدة طرابلس الشام: ١٩١٣، العدد ١٢٤١، السنة الثانية والعشرون، ص ٢.

كتابة الصكوك

تشكل كتابة الصكوك من وقف وإرث وعقود بيع إحدى أهم مظاهر الوثائق التاريخية التي ترتبط بمظاهر الحياة العلمية للطرابلسيين، لأنها عكست واقعاً شرعياً تمحور حول طبيعة النصوص والعبارات التي تحملها تلك الأنواع من الصياغات المكتوبة، فهي ضمنت حقوق المواطن الطرابلسي فيما يعود إليه من أمور الإرث والبيع والشراء والوقف بشهادة أهل العلم والمعرفة الشرعية، لذلك كثر التداول بها، واكتسبت أهمية قصوى لأنها كانت تصدر عن عمدة علماء المدينة ومشايخها ممن كانت لهم المعرفة الفقهية والشرعية في مثل تلك العلوم، إضافة إلى تذيلها بإمضاء ثلة من علماء المدينة ممن كان لهم الباع الطويل في تلك المعارف، وممن كانوا يتمتعون بثقة أبناء طرابلس.

ومن الملاحظ أن كتابة هذه الصكوك، كانت تتصدرها بعض العبارات والجمل التي عمّ تحريرها وشاع استعمالها، واعتبرت إحدى السمات الهامة التي ميزت كتاب تلك الحقبة. ومما استوقفنا من هذه العبارات:

«الحمدلله الذي وقف ببابه ما خاب ومن لاذ بجنابه ووقف لرضاه حصل على الأجر والثواب، أحمده حمد أولي الألباب وأشكره على تسهيل الأمور الصعاب فلما اتصل ذلك بعلم فخر المدرسين والأهالي المعبدين الحاج عمر أفندي ابن الحاج ناصر الدين الشهير بابن القاضي كمال الدين الناسخي الأنصاري بادراً إلى اقتناص هذه المثوبة الكبرى نيلًا في الثواب في الدار الأخرى فحضر إلى مجلس الشرع الشريف ومحقل الحكم المنيف بطرابلس الشام المحمية أجله الله تعالى وأقر طائعاً مختاراً وهو في حال من صحة إقراره الشرعي وأشهد عن نفسه شهود آخره بأنه وقف وأيد وحرم وسبل وتصدق بما كان له وملكه وبيده وتحت تصرفه ومنتقل إليه بعضه بالإرث الشرعي والبعض بالأشترا الشرعي يشهد له تملكه تمسكات شرعية بحيث يجوز له أنواع التصرف فيه شرعاً وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها النصف اثني عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من كامل كرمي الزيتون القائم

بالحصاص أحدهما بأرض بنى المستوفى وخراجه لجهة أربعة وعشرون قرشاً والثاني في أرض وقف ركن الدين وخراجه في كل سنة لجهة الوقف نصف قرش شركة أخي الواقف بحق الباقي وجميع الخمسة قراريط الشائعة في طاحون البريج بناحية الكورة شركه ورثة إبراهيم جاويس ومن بشركة بحق الباقي وجميع الحوانيت الكائنة بسوق العطارين تجاه بركة الشمم وعدتها ستة حوانيت وجميع الحانوت الكائن بسوق الشوابين الملاصق لحانوت وقف دار الشفا وجميع الحانوت الكاين بسوق منجك بقرب حمام القاضي وما يعلوه من الأربع طباق «ثم بعد أن تحدد الحجة الوقفية جهة الموقوف لهم وهم الأولاد وأولاد الأولاد ثم الأنسال والأعقاب والذرية وإذا ما انقرضوا ولم يبق منهم أحد ممن ينسب إلى الواقف بأب من الآباء أو بأم من الأمهات عاد وقفاً على مصالح المسجدين المتلاصقين الكائنين بالقرب من سويقة النوري تجاه باب جامع الكبير المعروفتين بالسكرية، فإذا تعذر ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين بطرابلس وشرط النظر في وقفة هذه الولدة الشيخ ناصر المذكور ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذرية بقية أولاد الواقف فإذا انقرضوا وعاد الوقف للمسجدين فللمتولي عليهما فإذا تعذر وعاد للفقراء بطرابلس فللحاكم الشرعي بها يجري الحال»[1] والملاحظ في هذه الحجة الوقفية أنها مؤرخة بتاريخ ١١٠٧ هجرية، ثم أنها قد جددت وعمل بها في السنة ١٢٩٢هـ

(١) الوثيقة الوقفية تخص الحاج عمر الشهير بابن القاضي الناسخي الأنصاري: مذيلة بشهادة مرادحلى نور المجلد، الحاج علي ابن المرحوم إبراهيم حلى ابن الشيخ عز الدين، محمد حلى بن يوسف حلبي مغربي زاده، الحاج عمر بن الشيخ إبراهيم الأسير، الحاج أبو بكر بن الحاج عمر العطار محمد بن الحاج سهل الحمال، يوسف ماسه حس ماسه الحاج عبد الحمامي مولانا عبد الحق حلي مغربي مولانا على حلى الكرامي مولانا مصطفى حلى معاً سلحى، مولانا الحاج عمر أفندي مرحى زاه.
الحاج محمد ماسه معى زاده، الشيخ أحمد خير الدين مولى جامع العطار - السيد سلمان المولحلاق بطرابلس الشام عفى عنه المخطوط هو عبارة عن صك وقف لصدقات جارية يحوي ثلاث صكوك وقفية طوله: ١٠٠ سم عدد أسطر الوثيقة ٢٩ - الحبر أسود، الورق أصفر وهي مؤرخة بتاريخ ١١٠٧ هجرية. ثم جُدِّدت تاريخ ١٢٩٢ هجرية بعد مطالعتها والتأكد من صحتها من قبل السيد عبد الواحد أبو الهدى المولحلاق والسيد سلمان المولحلاق سننشر صورة عن الوثيقة في ملحق البحث.

بدليل النص المذكور في أسفل الحجة والذي جاء فيه «شهود كثيرون أخر قد أبادهم الموت، لما عرض عليّ هذا الكتاب وجدته مطابقاً للشرع المستطاب وأنا السيد سلمان المولحلاق بطرابلس الشام أعفى عنه» جرى ما يحويه الكتاب وثبت لدي بلا ارتياب فوقع الحكم بالصحة واللزوم عالماً بالخلاف والإختلاف فقه الفقير إليه عز شأنه حسن المولحلاق بطرابلس الشام عفى عنه مع الختم».

وتجديد العمل بهذه الحجة الوثيقة بعد مرور حوالي القرنين من نصها، ودون أي تعديل في مضمونها يظهر أنه لم يطرأ تعديل جوهري في كتابة النص الشرعي الذي اعتمده أعلام المدينة لصياغة مثل تلك العقود والحجج سواء في طريقة الصياغة أو في اعتماد الشهود الذين يوقعون على ما تتضمنه مثل تلك النصوص الشرعية...

ومما عثرنا عليه من هذه الصكوك الوقفية حجة وقف باسم الحاج عمر عبد القادر المغربي والسيد عبدالله الكمالي والسيد شاكر حمزه الكمالي والسيد عبد الرحيم والسيد عبد الرحمن المغربي ومما جاء فيها «بمجلس الشرع القويم لدى مولانا الحاكم الشرعي الراقم اسمه أعلاه حضر لكل من السيد الحاج عمر بن المرحوم السيد عبد القادر المغربي والسيد عبدالله بن المرحوم السيد محمد الكمالي والسيد شاكر ابن الحاج حمزه الكمالي والسيد عبد الرحيم والسيد عبد الرحمن ابن السيد علي المغربي الأصلا عن أنفسهم وهم جميعاً من ذرية الواقف والأول منهم السيد الحاج عمر الوكيل الشرعي عن كل من السيدة كيور وشقيقتها شريفة بنتي السيد حسن المقدم وعن شقيقة الأول الوكيل السيدة عائشة وعن منى وحسنى بنتي الحاج حمزه الكمالي وعن شريفة بنت السيد محمد الكمالي وعن الشيخ أحمد الرافعي والشيخ محمود الرافعي وشقيقتهما السيدة خديجة بنت المرحوم الشيخ عبد القادر الرافعي وعن السيد ديب وعبد الرحمن ابن الحاج غنوم الصباغ وعن ديبه بنت مهى مقدم بني المقدم الثابت الوكاله عنهم لكونهم عن ذرية الواقف بشهادة كل من السيد عبد الرحمن المغربي والسيد شاكر الكمالي والسيد عبد الرحيم المغربي العارفين بالنسوة شرعاً وصدقوا على شرط الواقف في وقفية الأول والأخير

حسبما هو مسطر أدناه وباطنه تفصيلًا وعلى وقفية الموقوف وقرروا بذلك لدى شهوده تصديقاً شرعياً وسطر في تاسع عشر ربيع الآخر سنة إحدى وخمسين ومايتين وألف...»[1].

عمدة الفضلا على أفندي كرامي - الشيخ مصطفى مراد، الحاج أحمد حسون، الحاج مرعى محمد حماده حسن الحد، السيد عبد القادر كمالي.

أو فيما سُطِّرَ في وقفية الحاج عمر ناصر الدين الشهير بابن القاضي كمال الدين الناسخي الأنصاري ومن العبارات التي جاءت فيها «فحضر إلى مجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم الحنيف بطرابلس الشام المحمية لدى متولية مولانا وسيدنا فخر الفضلا والمدرسين زبدة النواب المتشرعين مختار الموالى المعظمين الحاكم الشرعي الموقع خطه الكريم أعلاه دام فضله وعلاه وأقر طائعاً مختاراً من غير إكراه وهو في حال من صحته إقراره الشرعي أنه قد وقف وأيد وحرم وسبل وتصدق بما هو ملكه وبيده وتحت حيازته الشرعية ومنتقل إليه بالإرث الشرعي وبعضه بالأشترا الشرعي»...

ثم تورد الحجة شروط سريان الوقفية، وفيها «أنه إذا انقرضت الذرية والعياذ بالله تعالى عاد جميع ذلك على مصالح المسجدين باطنه فإن تعذر ذلك عاد بين أولادهم وأولاد أولادهم على الشرطة والترتيب المذكور وإذا انقرضت الذرية عاد جميع ذلك على مصالح المسجدين المذكورين باطنه فإن تعذر ذلك عاد وقفاً على فقراء المسلمين». أما تاريخ الوقفية فهو ١١١٦ هجرية، ثم جدد العمل بها دون أي تعديل في النص في السنة ١٢٩٢ هجرية والعام ١٩٢٠م إذ ورد في أسفلها العبارة التالية:

«إن الطورتين المحررتين هنا هما طبق الصورتين المطبقتين من الحاكم الشرعي الأسبق المرحوم السيد عبد الواحد أبو الهدى أفندي» والعبارة التالية «طبّقه الفقير إليه عز شأنه السيد على نائلى المولحلاق بمدينة طرابلس الشام

(١) عدد أسطر الوثيقة ٧ - الحبر أسود - الورق أصفر تاريخها ١٢٥١ هجرية.

غفر لهما السيد على نائلى، ثم أمضاه قاضي طرابلس تاريخ ١٩٢٠[1].

أو فيما وجدناه في حجة قسمة العقارات المتروكة من الحاج أحمد الحفار بين أولاده وزوجته ووالدته الحجة خديجة وشقيقته الحجة عائشة تاريخ ١٢٦٣ هجرية ومما جاء فيها:

«بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف بطرابلس الشام المحمية أجله الله تعالى لدى متوليه مولانا وسيدنا عمدة العلماء الأعلام زبدة القضاة والحكام مختار حضرة ولي النعم شيخ الإسلام أعلم العلماء المتبحرين الإعلام والموالي العظام مؤيد شريعة جده سيد الأنام عليه من الله أفضل الصلاة والسلام وأزكى السلام الحكم الشرعي الطابع ختمه الكريم أعلاه نال مناه ولطف به مولاه بعد أن انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى الحاج أحمد ابن المرحوم الشيخ مصطفى الحفار وانحصر إرثه بكل من زوجته السيدة حيلمة بنت المرحوم الحاج صادق كبارة وولديه منها القاصرين وهما السيد عبد القادر والسيدة خديجة وبأمه الحاجة خديجة بنت الحاج مصطفى الدلو وقد ترك المورث المرقوم جميع البستان الشهير بالقبة المشتمل على أشجار القرصا وغيره الكائن في السقي الوسطاني المحدد وقبلة بستان بني الضاني وشرقاً وشمالاً بستان الحبس والصبر وغرباً بستان عبدالله الشبطيني وجميع الجنينه الشهيرة بالحزورية المشتملة على أشجار الليمون وغيره مع البيت المعقود بالمؤمن والأحجار داخلها الكائنة في السقي الغربي المحدودة قبلة حقلة شفيقة الموروث. . . حضر الآن عمدة الطلبة الكرام السيد الشيخ محمد مراد بن المرحوم السيد الشيخ مصطفى مراد الوكيل الشرعي المطلق عن الحاجه خديجه بنت الحاج مصطفى الدلو التي هي أم الموروث المرقوم

(١) عدد أسطر الوثيقة ٢٩ سطراً، الحبر أسود، الورق أصفر مؤرخة بتاريخ ١١١٦ هجرية ثم جددت دون أي تعديل في النص.
بتاريخ ١٢٩٢/ ١٨٧٥ ثم بتاريخ ١٣٣٨/ ١٩٢٠ بعد توقيع قاضي طرابلس وقد ذيلت الوقفية بإمضاء فخر الفضلاء الكرام عبد اللطيف أفندي مولانا الشيخ علي الكرامي مولانا فخر الفضلا محمد بن التدمري مولانا إبراهيم حلى فخر الأهالي يوسف حلى كرامي فخر الطلبة الحاج يوسف حلى بن علي.

وعنه بنتها الحاجة عائشة شقيقة الموروث بنت الشيخ مصطفى الحفار الثابت الوكالة المطلعة عنهما في ضمن دعوى شرعية على الحاج عبد القادر حامد لخمسة قروش لموكليه في ذمته بطريق الدين الشرعي فاعترف المدعى عليه بالدين وأنكر قروش لموكليه في ذمته بطريق الدين الشرعي فاعترف المدعى عليه بالدين وأنكر الوكالة المطلقة فأثبتها الوكيل المرقوم شهادة كل من الشيخ سليمان بن المرحوم السيد الشيخ صادق كبارة الرفاعي والسيد مصطفى الدلو العارفين بالموكلتين معرفة شرعية مع رؤيتهما لشخصهما حين التوكيل. . .»[1].

أو فيما ورد في حجة مشترى ١٢ قراط من زيتون العرايس في كفتين باسم الحجة طيبا بنت الحاج علاء الدين زوجها الحاج سليمان الرفاعي ومما جاء فيها:

«بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف بطرابلس الشام المحمية أجله الله تعالى لدى متولية مولانا وسيدنا عمدة العلماء والمدرسين الكرام إنسان عين القضاة والحكام ومختار حضرة ولي النعم شيخ الإسلام وغوث الأنام ومرجع الخاص والعام أعلم العلماء المتبحرين الإعلام وأفضل الفضلاء المتوعرين الفخام. . . حضر كل من السيد الحاج مصطفى بن المرحوم الحاج محمد خريبه الأصيل عن نفسه والسيد حسين أمين الوكيل الشرعي المطلق عن الحرمة حليمه بنت السيد عبد الرزاق الرواس الوصي الشرعي من بنتها القاصرة المدعوة ديبه الحاصلة لها من زوجها المرحوم السيد سعيد خريبه المنصوبة بالوصاية عليها من قبل مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي المومى إليه الثابت المطلقة عنها في ضمن دعواه خمسة قروش لها

(١) عدد أسطر الوثيقة ٣٦ سطراً، طول ٦٤سم، الحبر أسود، الورق أصفر، تاريخ ١٢٦٣، مذيلة بإمضاء: عمدة الأشراف الكرام السيد الحاج عبد القادر الأدهمي، السيد الحاج عبد القادر حامد، السيد الحاج محمد حنكليس، السيد مصطفى بن السيد عبد الكريم الدلو السيد عبد اللطيف حلبي بن المرحوم السيد الحاج عبد القادر الضناوي، السيد الحاج يوسف منقاره السيد الحاج محمد الضاني، السيد أمين بن السيد إبراهيم الصوفي، السيد خليل صافي قرقماز، السيد الشيخ سلمان صادق الرفاعي.

بوجه الدين الشرعي في ذمة فخر الأغوات السيد محي الدين آغا الأظن المعترف بالدين والجاحد الوكالة المطلقة ثبوتاً شرعياً وفي البيع الآتي ذكره. . . وذلك بحضرة كل من محرره عبد القادر القاوقجي وفخر المحررين الكرام السيد عبد الرحمن أفندي سلطاني زاده والرئيس علي الدقاق والشيخ سالم المصري الطرقجي وغيرهم ثم تؤكد الحجة الوثيقة على موضوع المشترى والبيع» ويعزى إليها شرعاً بيعاً باتاً قطعياً وشراء صحيحاً خلياً عن الغبن والضرر والمفاسد الشرعية بالإيجاب والقبول والتسليم والتسلم بثمن قدره من القروش الأسدية الرايجة السلطانية معاملة يومئذ مايتا قرش بألف التثنية اعترف البايعان المذكوران أصالة ووكالة بقبضها من المشتري مستوفيه العدد تماماً وكاملًا فبريت بذلك ذمة المشتري وذمة موكله المذكورة من عامة الثمن المعين ومن كل جزء منه البراءة الشرعية غب الرؤية والخبرة والمعاقدة الشرعية واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً وضمان الدرك والتبعه لازم شرعاً حيث يجب قطعاً ثم بوجه الإستئناف إبراء البائعان المذكوران أصالة ووكالة ذمة المشتري وذمة موكلته من كل حق ودعوى يتعلقان بهما وللموكلة المذكورة في البيع والمبيع وثمنه إبراء عاماً غير داخل تحت عقد البيع»[1].

أو فيما ورد في مخطوطة غلة وقفية تخص السيدة زينب بنت الحاج علاء الدين كمتولية شرعية على وقف أبيها ووقف جدتها الحاجة خديجة بنت المرحوم الحاج مصطفى الدلو «بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف بطرابلس الشام المحمية أجله الله تعالى نصب متوليه مولانا وسيدنا عمدة العلماء المدرسين الكرام إنسان عين القضاة والحكام مختار حضرة ولي النعم شيخ الإسلام وغوث الأنام ومرجع الخاص والعام أعلم العلما

---

(١) طول الوثيقة ٧٥سم عدد الأسطر ٥٧، الحبر أسود، الورق أصفر تاريخ ١٢٧٠ هجرية مذيلة بإمضاء: فخر الأشراف والفضلاء الكرام السيد عمر أفندي التلي. عمدة الفضلاء الكرام مرحبى زاده السيد محمد أفندي، فخر الأشراف المكرمين السيد يحيى أفندي الحسيني، فخر الأشراف المكرمين السيد الشيخ سعيد أفندي الرافعي، فخر العلماء الدرويش صادق طبيخ المولوي السيد محمد البارودي السيد محمد سعيد حلبي طنبوزه، السيد مصطفى جلبي ديدوب.

المتبحرين الأعلام وأفضل الفضلاء المتورعين الفخام مؤيد شريعة جده سيد الأنام عليه وعلى آله وأصحابه من الله تعالى أفضل الصلاة وأزكى السلام الحاكم الشرعي الطابع ختمه الكريم أعلاه دام فضله وزاده علاه حافظ هذا الكتاب الشرعي وناقلة ذا الخطاب المرعي فخر المخدرات المصونات السيدة زينب بنت المرحوم السيد الحاج علاء الدين كل المرحوم الحاج علي الأوزاعي متولياً شرعياً على كل من وقف أبيها المذكور المعلوم ووقف جدتها أم أمها المرحومة الحاجة خديجة بنت المرحوم السيد الحاج مصطفى الدلو المعلوم أيضاً العايد ريعهما على المنصوبة المذكورة وبقية شقيقاتها وهن السيدة فاطمة والحاجة طيبا والسيدة زمزم بموجب كتابي الوقفين المحفوظين بيدها وأذن لها بوضع يدها على عقارات الوقفين وبتعاطي أمور التولية من قبض وصرف وإيجار وتعمير وترميم وكل مقتضى بالمسوغ الشرعي وذلك لارشديتها وأمانتها وقدرتها على القيام بأمر التولية حسبما شهد بذلك أخبار كل من عمدة العلماء والسادات الكرام رافعي زاده السيد الشيخ عبد الغني أفندي ونجل شقيقته فخر الأنجاب الكرام السيد محمد أفندي ابن الشيخ السيد سعيد أفندي رافعي زاده سالكه بذلك سبيل التقوى مراقبة عالم السر والنجوى وبتوزيع فايض غلة الوقفين المذكورين بعد المصارف اللازمة عليها وعلى باقي مستحقي الوقفين حسب شرط الواقفين وفعل القوام نصباً وأذناً صحيحين شرعيين مقبولين من وكيل المنصوبة باعترافه فخر المحررين الكرام سلطاني زاده السيد عبد عبد الرحمن أفندي قبولًا شرعياً مسطراً في الخامس من جمادي الآخرة سنة اثنين وسبعين ومايتين وألف من هجرته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم[1] شهود الحال

عمدة العلماء والسادات الكرام	عمدة الفضلاء والسادات الكرام
رافعي زاده السيد الشيخ عبد الغني أفندي	مرجبي زاده السيد محمد أمين أفندي

---

(١) المخطوطة: هي حجة: طول ٣٢ سم - عدد الأسطر ٢٢ والحبر أسود، الورق أصفر، تاريخ ١٢٧٢ هجرية.

فخر الأنجاب السيد محمد أفندي رافعي زاده

السيد الحاج عمر بن المرحوم   السيد عبد الحميد حلبي
السيد حسن كبارة العقاد   البارودي
السيد علي الدايه   كاتبه عبد الواحد قاوقجي

الإجازات التعليمية

في فترة تاريخية تعذر وجود مدارس ترسم برامج تربوية محددة ومناهج مدرسية وإجراء إمتحانات فصلية، أمكن معرفة ظاهرة إنتشار الإجازات التعليمية التي كانت تمنح إلى النخبة المتعلمة بالعلوم الشرعية والفقهية من أبناء المدينة.

فالإجازة التعليمية هي بمثابة شهادة إقتدار يمنحها الشيخ العالم لطالبه، بعد أن يكون قد أمضى فترة زمنية يتلقى على أستاذه سنن الدين والعلوم المحققة والمنقولة المنطوق منها والمفهوم، وبعد أن يكون قد بذل الجهد في تحصيل العلوم الفقهية والشرعية من فروع وأصول. ولم يكن من اليسير على كل مواطن طرابلسي أن يُخصَّ بهذه المنيرة العلمية، إن لم يكن قد واظب على دروس شيخه وترقى في سلم العلوم وأصبحت له الممارسة الفعلية في تطبيقها ضمن أروقة المساجد أو في داخل الكتاتيب.

من هنا تبدو ضرورة الإشارة إلى أن هذه الظاهرة العلمية التي عاشها أبناء الفيحاء والتي صنفت أصحابها ووضعتهم في مرتبة العلماء المحدثين والبارعين في الأصول الشرعية والفقهية.

ومن الإجازات التعليمية التي حصلنا عليها ثلاثة نالها الشيخ خليل صادق للطرابلسي بشهادة ثلة من العلماء والأعلام المدرسين في أروقة الجامع الأزهر المصريين منهم والطرابلسيين ومما جاء فيها.

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله الذي شيد دين الإسلام وأعزه ورفعه بالعلماء الأعلام والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه إلى يوم القيام وبعد، فلما كان ولدنا النجيب وتلميذنا الأريب الشيخ

محمد خليل صادق الطرابلسي اقبسه الله تعالى النور القدسي ممن أقام في الجامع الأزهر الشريف وجني أثمار فوائده اليانعة بمين ذهنه المنيف وركب جياد الجد في مضمار العلوم وفاز بقصبات السبق بين منطوق ومفهوم طلب منا إشهاداً على إقامته في الجامع الأزهر المذكور وإنكبابه على تحصيل ما هو بصدده من بين جميع الأمور فالذي نشهده به أن ولدنا المومى إليه أقام مده في الجامع المذكور المعول عليه يجتنى من حدائق الدروس ثمرات الفوائد ويجتنب من بحور العلوم الزاخرة باهرات الفرائد وليس له صنعة أخرى لاشتغاله بما هو الأحق والأحرى نسأله تعالى أن ينفع به الأمه ويحسن له تمام الهمة...[1] ٢٨ رجب ١٢٩٢ هجرية الفقير إليه.

محمد علي الرافعي خادم العلم   حسين الطرابلسي عبد القادر الرافعي
الحنفي بالأزهر

والذي يبدو من قراءة هذه الإجازة العلمية الوثيقة، أن موقعيها هم من أبناء طرابلس[2] الذين قاموا بالتدريس ضمن أروقة الجامع الأزهر، مما يدل على علو المكانة العلمية التي نالها هؤلاء المدرسون في الديار المصرية.

أو في إجازة تعليمية أخرى نالها الشيخ خليل صادق، ومما جاء فيها

«فلما كان العلم غنياً عن تبيان فضله وبيان رفعة مقام أهله وكان ولدنا الشيخ محمد خليل بن السيد محمد صادق الطرابلسي أقبسه الله تعالى النور القديس ممن أزهر في روض الأزهر زهرة وبدر في أفق العلوم بدرة طلب منا أن نجيزه بما تجوز لنا روايته وتصح عنا درايته»...[3]

---

(١) الإجازة التعليمية: عدد الأسطر ٧، الحبر أسود، الورق أصفر، طول ٧ سم. سننشر صورة عن هذه الإجازة في ملحق البحث.

(٢) يذكر عبدالله نوفل في كتابه تراجم علماء طرابلس وأدبائها أن آل الرافعي أسرة قديمةفي طرابلس الشام ومصر وقد نبغ منهم رجال كانوا أفراد العصر ورونق الدهر علماً وعملاً ومنهم الشيخ عبد القادر الرافعي فهو أول من تلقب بالرافعي إذ قال له أحد مشايخه العلماء الكبار أنت من رافعي لواء العلم فلقب بذلك: الكتاب: ص ٤٠-٤١.

(٣) الإجازة التعليمية: عدد الأسطر ٩، الحبر أسود، الورق أصفر، طول: ٧ سم تاريخ رجب ١٢٩٢ هجرية.

أو في الإجازة التعليمية التي منحها الشيخ عبد القادر الخطيب الطرابلسي للشيخ خليل صادق والتي جاء فيها:

«قد أجزتك بجميع ما صحت لي روايته وثبتت عني درايته من معقول ومنقول وفروع وأصول خصوصاً المذهب النعماني فإني أرويه عن عدة محققين وجهابذة مدققين»[1].

الحجج التعليمية

رافق ظهور حلقات التعليم في جميع أرجاء العالم الإسلامي حركة إقبال وحماسة من قبل الطلاب الذين تسوروا بحلقات دراسية علمية حول العلماء والمدرسين والمشايخ ينهلون من علومهم الثرة ويأخذون عنهم مبادئ الدين الحنيف ولقد تعددت هذه الحلقات واستمرت ولا تزال حتى العهد الحاضر تحمل طابع الماضي المجيد.

وحسبك أن تزور جامع الأزهر أو تزور أحد المساجد الشهيرة في العالم الإسلامي كله لترى الشيخ مقبلًا على طلابه بحماسة ظاهرة، وترى الطلاب تركزت عيونهم في الشيخ لا يرون سواه ولا يستمعون إلا إليه[2]. ولم تكن طرابلس لتشذ عن هذه القاعدة خاصة في ظرف كانت الوسائل التقليدية في التعليم هي القاعدة المتبعة وأن الوسائل التعليمية المستحدثة التي حاك فيها الشرق الغرب لم تكن قد عرفت بعد أما عن كيفية تلقي الطلاب العلم في مثل هذه الحلقات، فتلخص بجلوس الشيخ في زاوية من زوايا المسجد الكبير أو في غيره من مساجد طرابلس ويفتتح الدرس بالبسملة وبالصلاة والتسليم على الرسول وعلى آله وصحبه، وربما تلا بعض آيات من ذكر الحكيم أو بعض أحاديث الرسول عليه السلام التي يحث الطلاب فيها على طلب العلم وعلى التواضح في طلبه وعلى حسن السيرة والأخلاق مبيناً لهم أن ذلك يعين على

(١) الإجازة التعليمية: عدد الأسطر ١٥ سطراً، الحبر أسود، الورق أصفر، طول ١٥ سم تاريخ تاسع ذي القعدة ١٣١٠ هجرية.

(٢) أحمد شلبي: تاريخ التربية الإسلامية ص ٣٦٨ بيروت ١٩٥٤.

حل المشكلات وإدراك المعميات، ثم يبدأ الدرس بعد هذا التقديم.

كيفية ممارسة الشيخ مهمة التدريس:

بالعودة إلى سجلات المحكمة الشرعية يمكن الوقوف على الطريقة التي كلف بها الشيخ مهمة التدريس في المدارس والمساجد وذلك من خلال الحجج التعليمية التي شرحت الأسلوب الذي اعتمد لاختيار الشيخ المدرس في مهمة التدريس. فبعد التأكد من أهليته ولياقته واقتداره لأجل إلقاء الدروس وتعليم العامة من المسلمين، يتقدم الشيخ إلى مجلس الشرع الشريف في المدينة فينعقد المجلس برئاسة صاحب الفضيلة الحاكم الشرعي وبحضور نخبة من أصحاب الفضيلة العلماء الذين يشهدون بكفاية المرشح وأهليته واقتداره ولياقته ومعرفته بجميع العلوم الدينية وينوهون بصفات الزهد والتقوى، وبجهده بالمداومة على وظيفته في الأوقات المناسبة، وهو يتعهد بحسن القيام بها سالكاً بذلك سلوك التقوى مراقباً عالم السر والنجوى. .[1].

وتظهر بعض الحجج أسلوباً آخر للتكليف بالتدريس، كما جاء في أعلام تقرير وظيفة التدريس والإمامة للشيخ عبد القادر المغربي في المدرسة الشمسية دون الإشارة إلى أسماء اللجنة الفاحصة التي يعود إليها الإقرار بكفاية المرشح وأهليته واقتداره، نظراً للمكانة العلمية المرموقة التي يتمتع بها بعض المرشحين لملء مثل تلك الوظائف كما هي الحال بالنسبة للشيخ عبد القادر المغربي بدليل النص الذي ورد في مستهل حجة التكليف: «في مجلس الشرع الكريم إلى عمدة العلماء والمدرسين الفخام والسادات العظام السيد الشيخ عبد القادر أفندي مغربي زاده» ننهي إليك بعد التحية كبهيه هو أنه حضر لدينا متوفي وقف مدرسة الشمسية فخر المشايخ الملا محمد أفندي ابن

(١) سجلات المحكمة الشرعية، حجة توجيه وظيفة تدريس باسم الشيخ محمد الحسيني في مدرسة الدبها سجل ١٠١ تاريخ ١٣١٧هـ. وقد ورد فيها أسماء الشيخ محمد عارف تاج الدين والحاج حسن أفندي شقص والشيخ ياسين الغلاييني وعبدالله المؤذن والشيخ محمود صبري الذين شهدوا بأن الشيخ إبراهيم الحسيني هو ممن امتاز بين العلماء بكثرة العلم واتساع المعرفة بأنواع العلوم الدينية وما يتبعها من الفنون العربية.

المرحوم الشيخ مصطفى أفندي سنيني زاده وقرر أنه كان موجهاً عليك وظيفتي التدريس والإمامة في المدرسة المرقومة وفقدت البراءة بالسبب المعلوم وأنك قايم بذلك فينا على ذلك قد وجهنا عليك الوظيفتين المرقومتين مباشرة القيام بهم لنفع المسلمين وأذناً لك بتناول ما عين لهما من مستغلات الوقف اعلم ذلك واعتمد عليه والسلام تحرير في غرة محرم الحرام سنة خمس وعشرين ومايتين وألف[١].

أو كما جاء في اعلام يتضمن إستجلاب وظيفة إمامية جامع قلعة طرابلس الشام بموجب براءة شريفة موجهة على الشيخ عبد الفتاح حسيني، حيث شهد به مفتي طرابلس أنه من أهل اللياقة والأهلية والإستحقاق لهذه الوظيفة، دون الحاجة بالإستعانة بلجنة من العلماء لتقرره في هذه الوظيفة. وقد جاء في هذه الحجة

«إن وظيفة الإمامة بجامع قلعة طرابلس الشام موجهة على عمدة العلماء الكرام سلالة آل طه وياسين ذوي الإحترام الحسيب النسيب السيد الشيخ عبد القادر أفندي حسيني بموجب براءة شريفة خاقانية مؤرخة في السادس عشر من شهر رجب الفرد الحرام سنة ثلاث وستين ومايتين وألف المعين لتلك الوظيفة في كل شهر خمسة وثلاثون قرشاً معاشى حسبما ظهر من مقاد البراءة الشريفة وأنه بالأجل المحتوم قد صار ومات وانتقال الشيخ عبد القادر أفندي المومى إليه في العشرين من شهر تاريخه عن ولده المفرد لصلبه نخبة السلالة الحسينية فخر العلماء والطلبة السيد عبد الفتاح أفندي وحيث إنحلت بوفاته وظيفة الإمامة المذكورة التمس ولده السيد عبد الفتاح أفندي من لهذا الداعي تقديم الأعراض للاعتاب العلية الخسروانية باستدعاء توجيه وظيفة الإمامة عليه بموجب براءة شريفة خاقانية قاجانية لسؤاله وجبر الخاطر تجاسر الداعي على تقديم هذه العريضة للدولة العلية الملوكانية راجياً ومومّلا من العواطف الخسراونية صدور الاحسان عليه السيد عبد الفتاح أفندي بتوجيه وظيفة

(١) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس: سجل تاريخ ١٢٢٥، لم يوضح في هذه الحجة إسم الموقع عليها، ذلك لرداءة الخط.

الامامه عليه وأيضاً هذا الخير إليه حيث أنه من أهل اللياقة والأهلية والاستحقاق لهذه الوظيفة المشار إليها ومن العبيد القائمين بوظائف الدعية الخيرية للجانب السني الجوانب لحضرة الشاهانية بحرمه صاحب الشريفة المطهرة صلى الله عليه وسلم وشيد بعلم سديد صاحب الخلافة العظمى والملك الرفيع إلى انتهاء الزمان وانقراض الدوران وبناء على ذلك تحرر بهذا الاعلام من محل الشرع الشريف بطرابلس الشام ومقروناً بالدعاء لسوال تحريراً في سادس وعشر من ربيع الآخر سنة إحدى وسبعين ومايتين وألف - العبد الداعي للدولة العامة مفتي زاده إبراهيم أدهم المولحلاق بطرابلس الشام[١].

وتظهر بعض الحجج أسلوباً آخر للتكليف بالتدريس كما جاء في إعلام باسم الشيخ محمد أفندي الحسيني في جامع طينال مؤرخ بتاريخ ١٣١٧هـ[٢].

ومما جاء في هذه الوثيقة الحجة أنه توفي صاحب الوظيفة ولم يترك إبناً ذكراً بخلفه ويقوم بأعباء وظيفته، وإذا ما تقدم طلاب كثر لهذه الوظيفة توجه تلك الجهة على أزيدهم أهلية وإذا تساووا في الأهلية يرجح قريب المتوفي، وفي الثانية من لا يوجد له جهة، وفي الثانية الفقير وفي الرابعة تتخذ القرعة مداراً للترجيح ويقتضي في نظير هذه الحالة توجيه مثل هذه الوظيفة المتعددة طلابها إلى أكثرهم استعداداً أو يرجح القريب للميت عند مساواتهم في الدرجة الإمتحانية، وعليه يعين يوم امتحان في المحكمة الشرعية وتشكل لجنة مؤلفة من أفاضل العلماء ويبلغ المرشحان بضرورة الحضور لإجراء الفحص. أما الأسئلة فتكون شفهية وكتابية وهي مأخوذة من بعض الأحاديث الشريفة المروية، وبعدما تلقى الأسئلة على المرشح ويظهر استعداده الكلي وأنه عالم فاضل لأداء هذه الوظيفة والقيام بها، يعين بموجب الكتاب الشرعي المختوم من قبل نائب طرابلس الشام.

(١) سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس: سجل تاريخ ١٢٧١هـ سننشر صورة عن هذه الحجة.
(٢) سجلات المحكمة الشرعية، السجل تاريخ ١٣١٧.

وكثيراً ما أشارت سجلات المحكمة الشرعية إلى توقيع عدد من العلماء والمشايخ الذين يشهدون بأهلية المكلف ويصدقون على حجة تقرير الوظيفة له، كما جاء في حجة تقرير وظيفة الكتابة في جامع العطار للسيد عبد الواحد بلال ومما جاء في هذه الحجة.

«تقرير وظيفة» أن السيد محمد علي ابن المرحوم السيد عبد الكريم أفندي الزيني فرغ بالطوع والرضى والإختيار مما هو موجه عليه بموجب حجة شرعية لفخر الطلبه الكرام السيد عبد الواحد بلال وذلك على ربع وظيفة الكتابة في جامع العطار لعجزه عن القيام بها فقرر مولانا بمباشرة الوظيفة المرقومة وأذن له بتناول معنيها في متحصل الوقف أسوة من تقدم كل سنة ثلاثة قروش العايد له تقوى إليه سراً وعلناً فراغاً وتقريراً وإذن صحيحات شرعيات مقبولات المفرغ له بالمواجهة قبولًا شرعياً وأمر بتسطيره فسطر في ٢٣ في سنة ١٢٢٥[1]

مولانا عمدة العلما الكرام السيد علي أفندي فتح زاده، السيد خليل السيد إبراهيم جاويش الشيخ أحمد الخياط

وهكذا تظهر الحجج التعليمية وطريقة توجيهها إلى بعض السادة العلماء والمشايخ النهج الذي اعتمد في إختيار الأشخاص الذين تتوفر فيهم الأهلية العلمية للقيام بمهمة التدريس أو الكتابة أو قراءة ما تيسر من آيات الذكر الحكيم بنصوص وعبارات محددة شائعة، كأسلوب للتعبير عن البراعة الكتابية في إيراد النص وشرح مضامينه التي تتضمن كل المعلومات المتعلقة بجهة الحجة وتحديد الشخص الموجه عليه، أو في تخصيص المسجد أو المدرسة التي سيمارس فيهما صاحب الوظيفة مهامه لنشر علومه على جمهرة من طلابه ومريديه...

(١) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس سجل تاريخ ١٢٢٥ هجرية سننشر صورة عن هذه الحجة في ملحق البحث.

الدور العلمي للصحافة الطرابلسية

قبل الشروع بالحديث عن الدور العلمي للصحافة الطرابلسية لا بد من الإشارة إلى أن الصحافة في الديار الشامية قد تأخرت عن أخواتها في مصر، بسبب موقف الدولة العثمانية التي حالت دون تسرب الأفكار النهضوية التي كانت تنشرها صحف مصر آنذاك وهكذا فلقد عرف لبنان أول صحيفة في دياره، عقب صدور قانون المطبوعات في الدولة العثمانية عام ١٨٥٨ بستة شهور، تحت اسم حديقة الأخبار لصاحبها خليل الخوري الذي قال عنه ناصيف اليازجي في نهاية قصيدته المدحية:[1]

يا هلالًا قد أرانا في الدجى وجهاً جميلًا
سوف نلقى منك بدراً كاملًا يدعى خليلًا[2]

وهذه الجريدة كانت من أولى الجرائد العربية والسياسية التي ظهرت في بيروت وخارج العاصمة العثمانية وكانت تصدر مرة في الأسبوع، بصورة منتظمة وبإذن رسمي من طرف الحكومة العثمانية حتى وفاة صاحبها سنة ١٩٠٧[3]، وما من شك في أن الصحافة العربية قد بذلت الجهد لنشر الأفكار والتهذيب في بلاد الشام، فلقد كانت خير معلم وأجمل مدرسة للناس ترشدهم للتزود بالأفكار والمعارف وتغرس في نفوسهم روحاً وطنياً لا تقوم الأمم بغيره[4].

والصحافة مرآة الشعب فإذا ارتقى ارتقت وإن تأخر تأخرت، وهي إذن صاحبة رسالة لا يقتصر دورها على نشر الخبر السياسي ونقل الأحداث اليومية المتلاحقة، وإنما هي منبر متقدم، يطلع المواطن من خلاله على مشاكل مجتمعه ليساهم بمداواتها وإيجاد الحلول الجذرية لها. من هذا

(١) منذر معاليقي: معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، ص ١٤١.
(٢) فيليب دي طرزي: تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الأدبية بيروت ١٩١٣ ج١ ص ١٠٢.
(٣) منذر معاليقي: المرجع السابق ص ١٤١.
(٤) محمد كرد علي: خطط الشام، التاريخ المدني العلم والأدب ج٤ ص ٨٩-٩٠ مطبعة الترقي دمشق ١٩٢٦.

المفهوم سنحاول أن نقف على الدور الذي لعبته الصحافة الطرابلسية في شحذ همم أبناء المدينة للإقبال على العلم والتزود من ينابيع الثقافة والمعرفة يذكر صاحب كتاب تاريخ الصحافة العربية[١] أن أول جريدة ظهرت في طرابلس الشام قد أبصرت النور سنة ١٨٩٣[٢] لمؤسسها محمد كامل البحيري، وقد لاقت مصاعب جمة في عهد الحكومة التركية، فتسلط عليها الشيخ أبو الهدى الصيادي[٣] الشهير لأنه كان يحاول جعلها لسان حاله في جميع أطواره.

فاضطرت الجريدة لمجاراته صيانة لوجودها، ولما أبت عليه نشر ما لا يوافق مشربها أخذ يناهضها فعطلها عدة مرات ثم كانت تعود إلى الظهور مثابرة على خطها إلى أن يقول في النهاية وكفاه فخراً أنه أقدم على تأسيس أول جريدة في طرابلس الفيحاء حيث لم تكن هذه الفكرة تجول في خاطر أحد من أدبائها[٤].

أما مؤسس الجريدة فيسهب في التعبير عن الأسباب التي دفعته إلى تأسيس جريدته فيقول «فإشتمالها أي طرابلس على جريدة، مما يسهل العلم وتبادل أفكار أهل الذكاء والفهم، وطي ذلك من الفوائد ما لا يقدر ومن العوائد ما لا يحصى ويحصر كما أنها مورد التجار ومحط السفار وهذا ما يؤكد الإحتياج إلى السير في هذا المنهاج[٥] وجريدة طرابلس كما تخبرنا الأعداد الأولى منها كانت جريدة إجتماعية أسبوعية تصدر مساء كل اثنين وهي تشتمل على مباحث علمية وأدبية متنوعة، إذ من فوائدها إطلاع قارئها على غرائب الحوادث الكونية وفي ذلك من الإعتبار وتوسيع دائرة الأفكار وإطلاعه على المسائل التاريخية التي تلذ النفس وتوسع دائرة العقل الإنساني،

(١) الفيكونت فيليب دي طرزي، صاحب كتاب تاريخ الصحافة العربية، ج٤ ص ٢٤.
(٢) جريدة طرابلس مؤسسها محمد كامل البحيري، أديب وسياسي وعضو مجلس العموم لولاية بيروت: طرزي: المصدر نفسه ص ٢٤.
(٣) الشيخ أبو الهدى الصيادي الشهير كان من رجال السلطان عبد الحميد الثاني في الأستانة ومن ذوي الكلمة النافذة لديه. سقط الشيخ أبي الهدى سنة ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور في السلطنة العثمانية. طرزي: المصدر نفسه ج٤ ص ٢٤.
(٤) فيليب دي طرزي: المصدر السابق ج١ ص ٤.
(٥) الجزء الأول من رياض طرابلس الشام: ١٨٩٣ ص ٤ العدد ١٣.

أما الغاية من ثمرات الجرائد، فهي من أخص اللوازم للجرائد أن يكون أربابها ذوي معرفة وأمانة وعقل ورزانة فبمعارفهم ينيرون الأفكار وبأمانتهم ينصحون أهل الديار، فعلى الفطن اللبيب والحاذق الأريب أن لا يدع مطالعة الجرائد المستقيمة ويحرم نفسه تلك الفوائد[١] وفي إشارة واضحة إلى وجوب تعليم البنات الآداب والمعارف، يورد محرر جريدة طرابلس الشام الأسباب الداعية إلى ذلك، ومنها أن تعليم البنات الآداب والمعارف اللائقة بهن هو من أعظم الأسباب لنجاح الشعوب وكأن الوصول إلى ذلك لا يمكن بدون تعليم القراءة» وعلى كل حال فإن تعليم البنات من أعظم أسباب النجاح المؤثرة في تهذيب الأمة، وكيف يهمل تهذيب من يتربى العالم على أحضانهن وهنّ أول غارس لجراثيم الأخلاق وأول كاتب على صفحات تلك الأوراق[٢].

وبعد ذلك يورد المحرر المزايا العديدة التي تؤهل النساء للتعليم وأن باستطاعتهن بلوغ درجة الكمال وإنه توجد فيهن المزايا الفاضلة، كما في الرجال مما يؤهلن لقبول التعليم وتنوير الأفكار «اعلم أن النساء وإن خالفن الرجال في بعض صفات جسدية، لكن فيهن من الذكاء والفطنة وفصاحة اللسان ما يؤهلن لقبول التعليم وتنوير الأفكار وبلوغهنّ درجة يصبحن بها زينة الرجال[٣].

ويبدو واضحاً إدراك محرر الجريدة لأهمية العلم والثقافة في رفع مستوى الشعوب، فتتبع رصد أكثر المواضيع والأبحاث التي ترتبط بحياة الناس، فلم يعدم أي واسطة خيرة إلا وحثّ الناس على التزود من ينابيعها رابطاً مستقبل الوطن بالتطور نحو الأكمل والأفضل مشيراً إلى أن سنة التطور تفرض عليه إذا أراد الإرتقاء في الحياة الإنسانية أن يقبل ويشغف على مناهل العلم والمعرفة، فدعا الطرابلسيين إلى ضرورة الإسراع لإنشاء المكتبات

(١) الجزء الأول من رياض طرابلس الشام: ١٨٩٣ ص ٨ العدد ١٣.
(٢) رياض طرابلس الشام: السنة ١٨٩٣ ص ٦٥-٦٦-٧٧ العدد ١٣.
(٣) رياض طرابلس الشام: ١٨٩٣ ج١ العدد ١٣ ص ٧٩-٨٠ السنة الأولى.

لأهميتها في نشر العلم فالمكتبات رافد من روافد المعرفة تمكن المرء أن يقتطف منها ثمرات العرفان بهذا يقول «وهذا وإن كان لا يتخيل في الأفكار السليمة وجود إنسان تخفى عليه محاسن المكتبات العمومية ووفرة فوائدها وكثرة عوائدها، وإذا لم يكن من فوائدها إلا أن كل فرد من أفراد القراء الطرابلسيين يصير بوجود المكتبة كأنه مالك لمكتبة جليلة محتوية على ألوف من نفائس الكتب العالمية يمكنه أن يقتطف منها ثمرات العرفان في كل آن، لكفى فضلًا عن كونها مغنية طلاب العلوم الفقراء عن تكبد المشاق لنوال ما يلزمهم من الكتب لتنوير أفكارهم وتكميل نفوسهم»[١]. أما موضوع آداب الطلاب وما يعول عليهم من الآمال للسير بالبلاد نحو الكمال وما يطلب من طالب العلم وقاصد التحلي بحلية العرفان فهي أمور كثيرة «منها ما هو بمنزلة الشروط ومنها ما هو بمنزلة الآداب وذلك بحسب ما للأمر المطلوب من الأهمية وشدة توقف التحصيل عليه أو ضعفه وعموم الإحتياج إليه في كل طالب أو خصوصه ببعض الطلاب»[٢] فكتب محرر الجريدة داعياً هذه الفئة المثقفة للتحلي بكريم الآداب والأخلاق والإستفادة من جميع الأحوال والأوقات: «مما يطلب من المتعلم أمور منها أن يكون متأدباً مع الله ومع أستاذه إذ لا شيء أحسن من الأدب في حق المتعلم أما الأدب مع الله تعالى بالتزام طاعته واجتناب عصيانه فلا أخال أن لبيباً يرتاب في لزومه للطالب لزوم الماء الزلال لحياة الظمآن.. وأما أدب الطالب مع أستاذه فهو حري بالعناية حقيق بالرعاية فإن من البين أن الأدوب مألوف للنفوس محبوب للقلوب يرغب في قربه وإليه يوجه الحديث ونحوه تتوفر العناية وبعكسه عديم الأدب فإن النفوس عنه نافرة والقلوب له مبغضه»[٣].

وفي إشارة إلى أهمية إنشاء المدارس الإعدادية كمظهر من مظاهر الحياة العلمية للمدينة ينوه محرر الجريدة بالمدرسة الإعدادية التي هي من إنعامات مولانا أمير المؤمنين والتي رتبت فيها الدروس النافعة المناسبة لهذا العصر،

(١) رياض طرابلس الشام: ١٨٩٥ السنة الثالثة العدد ١٢٧ ص ١١٨-١١٩.
(٢) رياض طرابلس الشام: ١٨٩٦ العدد ١٨٠ ص ١٢٣-١٢٤ - السنة الرابعة.
(٣) رياض طرابلس الشام: ١٨٩٦ العدد ١٨٠ ص ١٢٥ - السنة الرابعة.

بل لكل عصر من العلوم الدينية الواجبة المتكفلة بشرح العقائد الصحيحة وفروع العبادات ومن اللغات الثلاث العربية والعثمانية والإفرنسية وعلم الهندسة والحساب والجغرافيا والتاريخ ومسك الدفتر والخط والإنشاء العثماني والمعلومات الفنية وما يلحق بذلك من كل ما يحلو فكرة الطالب ويؤهله لارتقاء أسمى المراتب[١]، ويسوقنا في إشادته بهذا الصرح العلمي للتنويه بجدارة معلميها كالهام الكامل أحمد أفندي خلوصي الذي كان سابقاً رئيس المدرسة عندما كانت مدرسة رشدية، فإن ذلك الفاضل قد تفوق في علوم كثيرة وفنون وفيرة، فكما هو من خيار العلماء الشرعيين هو من أنبه المتفننين في الفنون الجديدة، وتوفيق بك أفندي معلم العلوم الرياضية الذي لم يفتر عن السعي وراء نجاح هذه المدرسة طرفة عين فقد باشر منذ حضوره بترتيب دروسها على النسق الجديد النافع وضبط التلامذة بصور تحفظ عليهم أوقاتهم وتكسبهم الإجتهاد ويقظة الفكر[٢]...

أما شروط تحصيل العلم للطلاب فيحددها بستة، الأول منها الذكاء فهو أساس الفهم وركن من أركان التحصيل، والثاني الحرص أي حرص الطالب على فهم كل مسئلة من مسائل علمه الذي يطلبه وحفظ ما يجب حفظه فيها والثالث، الإجتهاد فهو شرط مهم في التحصيل ينبغي للطالب أن يتصف به ويتحلى بحلاه فيسعى وراء تحصيل العلم سعى العائق الولهان لوصال محبوبه، والرابع البلغه أي أن يكون للطالب ما يتبلغ به ويقوم بمعيشته والخامس همة الأستاذ فإنها شرط مهم في نجاح الطالب فإن الأستاذ إذا كان نازل الهمة في التعليم كسولًا في الإفادة يضيع على الطالب أوقاتاً جمة ويحرمه ثمرات جليلة...

والسادس طول الزمان فإن كل صنفة تحتاج في تعلمها إلى زمن وكلما كانت أشرف كان زمان تحصيلها أطول وبعبارة أخرى كلما كان زمن تحصيلها أطول كانت أشرف إذ بقدر ما يبذل في تحصيلها من زهرة العمر تترقى في

(١) رياض طرابلس الشام: ١٨٩٦ العدد ١٧٧ ص ١١٦-١١٧ السنة الرابعة.
(٢) رياض طرابلس الشام: ١٨٩٦ العدد ١٧٧ ص ١١٧ السنة الرابعة.

مراتب الشرف وتمر في منازل رفعة الشأن[1] . . .

ويبدو أن محرر الجريدة قد جهد في أكثر من مقالة لتوضيح الخطة التي درجت عليها الجريدة منذ نشأتها وهي العمل الدؤوب والمستمر لتزين أعمدتها بالمقالات العلمية النافعة، فكتب مذكراً بأن «خطة الجريدة التي درجت عليها منذ نشأتها أن تزين أعمدتها بمقالات علمية ودينية وتهذيبية ووطنية لا تقصد بها إلا نشر الحقائق وتنبيه الغافل وتعليم الجاهل ونصيحة الحائد والتحذير من الشدائد[2] «وهو بهذا ترك الباب مفتوحاً لمناقشة تلك المقالات العلمية والدينية والتهذيبية بين أرباب العلم والمعرفة، إذ أنه يشير إلى بعض مقالات مدرجة في بعض الجرائد تحمل عنواناً يفهم منه أنه محاولة لمناقشة ما كتب وهي في حقيقتها تكشف عن جزء من القول وسفه من الكلام قد سلكت سبل الشتم والبذاء وشاغبت في المحاورة مشاغبة اللئماء وهددت تهديدات فارغة وتركت التدقيق والتحقيق في الموضوع الذي كتبنا فيه ولم تحاول الكشف عن قوافيه[3]، ولذلك تجنب محرر الجريدة مجاراة أولئك المتعسفون ما داموا حائدين عن منهج المناقشة الحقة والمحاورة المستحقة» وأما من جهتنا فإننا نؤمنهم أننا لا نجاريهم في ميدانهم الذي انطلقوا فيه ولا نشين جريدتنا بمثل ما تدفق من أقلامهم وانحدر من مخيلاتهم نعم إن جالوا في البحث الأدبي المعقول الذي يحاول فيه إظهار الحقائق وتمحيص الصواب[4].

وحري بالقول أن هذا النوع من الكتابات على أعمدة الصحف الطرابلسية يشير إلى أهمية المستوى العلمي الذي وصل إليه أبناء الفيحاء في فترة قل فيه وجود الكتاب والمتعلمين.

ومع تزايد حاجة المدينة إلى مدارس صناعية تواكب مرحلة التحولات

---

(١) رياض طرابلس الشام ١٨٩٦ العدد ١٧٨ ص ١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣ السنة الرابعة.
(٢) جريدة طرابلس الشام: ١٨٩٧ العدد ١٩٢. ص ٤ السنة الخامسة.
(٣) جريدة طرابلس الشام: ١٨٩٧ العدد ١٩٢ ص ٦ السنة الخامسة.
(٤) جريدة طرابلس الشام: ١٨٩٧ العدد ١٩٢ ص ٧ السنة الخامسة.

الفكرية، وتلبي حاجة أبناء طرابلس من الكوادر العلمية المتخصصة التي تشكل اللبنة الأساسية لبناء المجتمع الطرابلسي ورفده بثمرات المعارف تمكنه من مقاومة هجوم المصنوعات الأجنبية، فلقد دعا محرر الجريدة إلى ضرورة إشادة «مدارس صناعية يدوية يتعلم فيها أبناء الوطن وشبابه ما يقوم بأودهم من الصنائع اليدوية للإغتناء بها عن المصنوعات الأجنبية بقدر الإمكان إذ دون نوال الصنائع الفبريكية في بلادنا صعوبات شتى وعقبات كؤد»[1] ثم تساءل عن الجهة التي يجب أن تتكفل بإشادة تلك المدارس لنيل ثوابها والفوز بفخرها، ووجد الجواب عند أغنياء الوطن وأهل الثروة «إن المطالب بهذا المشروع الجليل والمنقبة التي ثناؤها جميل وأجرها جزيل هم أغنياء الوطن وأهل الثروة فيه الذين أنعم الله عليهم بالوسعة ومكنهم بالنعمة وهم مطالبون بالشكر وما الشكر في مثل نعمتهم إلا إغاثة المحتاجين ورد لهفة المضطرين أسوة بأمثالهم من أغنياء غير هذه البلاد الذين ترد إلينا الأخبار بإغاثتهم محاويج بلادهم وتأليفهم الجمعيات وبذل النفائس في إشادة المنتديات العلمية والصناعية إلى غير ذلك من عمل الخيرات وتعميم المبرات على أنهم قد يجنون بعد ذلك ثمرات تجارية لتلك الغرائس الخيرية فيفوزون بالثناء والنماء»[2].

ولتدارك مشكلة تربوية قد تنمو وتتصاعد وتترك آثاراً سلبية على المجتمع تطرق محرر جريدة طرابلسية إلى موضوع التعليم الإبتدائي مشيراً إلى أهميته ولزومه للشعب فكتب منبهاً إلى أهمية التعليم الإبتدائي ولزومه لأفراد الأمة كما دعا مديرو المعارف أن يراقبوا التدريس في المكاتب الإبتدائية ودور المعلمين الإبتدائية ويطبقوا الأصول الجديدة بواسطة المفتشين، وهم الذين يناظرون على دور المعلمين ويعطون الشهادات بأهلية المعلمين المنتخبين وينتخبون هيئة الإمتحان كما حدد مهمات المفتشين العموميين ووظائف مفتشو المعارف العام والمعارف الإبتدائية ولجان المكاتب ومجالس التدريس

---

(١) جريدة طرابلس الشام: ١٨٩٨- العدد ٢٦١ - ص ٦٩ السنة السادسة.
(٢) جريدة طرابلس الشام: ١٨٩٨ العدد ٢٦١ ص ٧٠ السنة السادسة.

والأطباء المفتشون[1].

وفي عدد آخر لجريدة طرابلس الشام نقرأ تحت عنوان «علموا أولادكم» مقالًا مذيل بإمضاء معاون التهذيبية ع.م وفيه يدعوا الآباء إلى ضرورة الإسراع بتعليم أولادهم.

«أيها الآباء ما أولادكم إلا أفلاذ أكبادكم فما بالكم لا ترعون لهم ذمة ذمة التعليم ذمة التربية والتهذيب ولا تدرأون عنهم ما يحيق بهم من الخسف والضيم».

أيها الآباء ضللتم وأضللتم فراقبوا الله في أولادكم وعلموهم لتزيلوا عنهم ما أزهق نفوسهم من المشاق فإن لم تفعلوا فتربصوا عطب العداوة منهم وما هو بظالمين إن استعدوكم أملًا بالحق والراحة[2]...»

أما جريدة الوجدان[3] فلقد تطرقت إلى موضوع هام يعكس المستوى التعليمي الذي وصلت إليه أقلام بعض الصحافيين الطرابلسيين عندما عالجت موضوع «كيف يجب أن يكون الصحافي» نرى كثيراً ممن انتظموا في عقد الصحافيين قد خرجوا عن الدائرة التي يجب عليهم أن يبقوا فيها فأهانوا بذلك حرمة الصحافة التي يجب على الصحافي أن يحافظ عليها بكل ما عنده من قوة.

وظيفة الصحافي مقدسة في نظر المخلصين من حملة الأقلام ولو كانت الصحافة مرموقة بالعين التي يجب أن ترمق بها لكانت الأمة غير الأمة التي ننظر إليها اليوم وظيفة الصحافي تقضي عليه أن يعود قلمه على الخوض في المواضيع الجليلة التي لا مسحة عليها من الشخصيات لأن الصحافة وضعت لأن تخدم المصلحة العامة، فمثلًا إذا كتب مقالة في العلم واستفز في ذلك قلوب إخوانه وحرك فيهم العواطف وأثبت لهم أن القضاء على الجهل من

(١) طرابلس الشام: ١٩١٠ العدد ٩٠٧ السنة الثانية عشر ص ١.
(٢) طرابلس الشام: ١٩١٤ العدد ١٢٤٦ السنة الثانية والعشرون ص ٢.
(٣) الوجدان جريدة تصدر في طرابلس الشام منشئها محمد سامي صادق تاريخ صدورها ٣ تموز ١٩١٠ دي طرزي: تاريخ الصحافة العربية ص ٢٤.

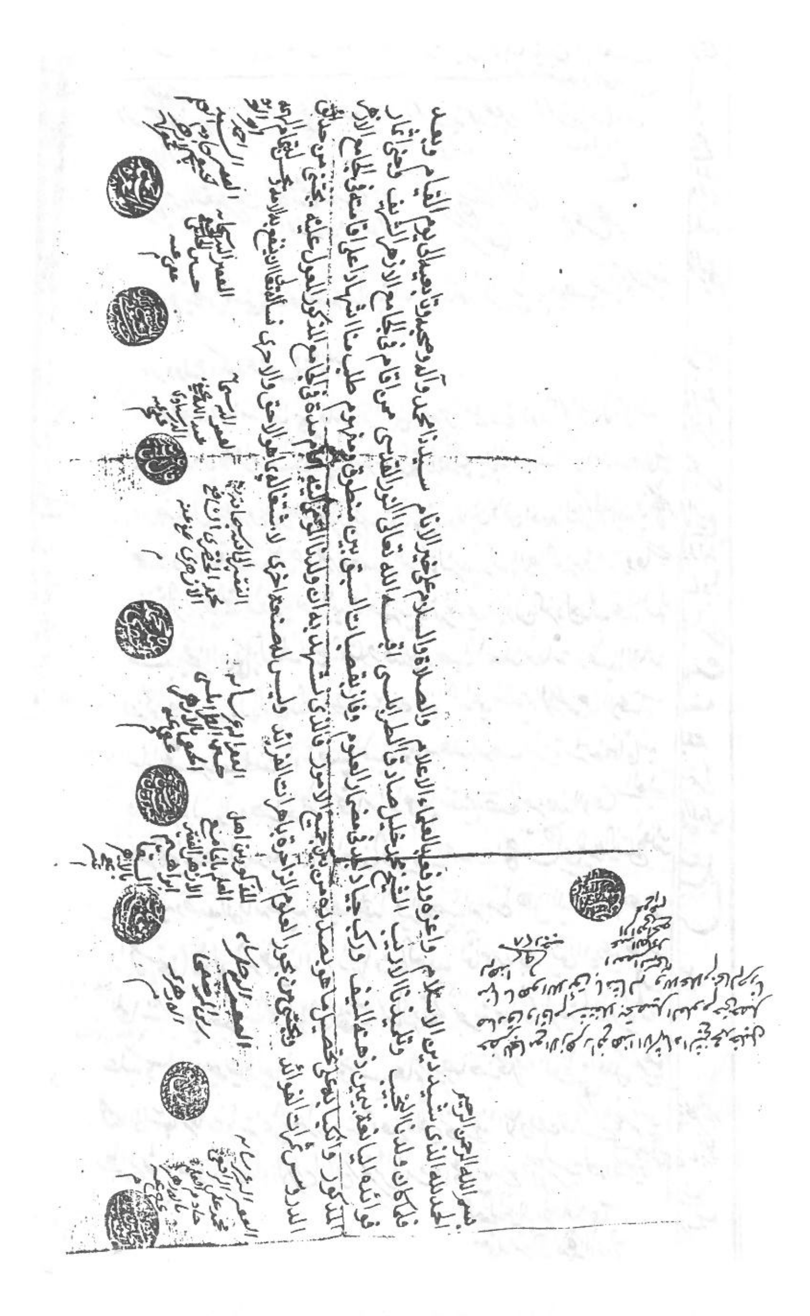
ضروريات هذا العصر الذي يسمونه بعصر النور فإنه بذلك يخدم وطنه من جهة ويكون موضع إعجاب الكثيرين من محبي الإصلاح من جهة أخرى ولا يهمه بعد ذلك أبى المفسدون أو رضوا[1]...

تلك كانت مهمة الصحافة الطرابلسية، ودورها العلمي في تأهيل أبناء الفيحاء ودعوتها لهم للتشمير عن السواعد للإقبال على البناء العلمي والتأهيل الثقافي والتخلي عن كل المعوقات التي رانت على قلوب الطرابلسيين ليتمكنوا من النهوض من الغفلة التي شلت الفكر وجعلته أسير تصورات بعيدة كل البعد عن المنابع الصافية للفكر العربي والإسلامي الذي كان منارة لكل الأمم والشعوب التي ارتوت من ينابيعه وأخذت عنه الكثير من ثقافتها وحضارتها.. على أنه يجب التوقف عند ظاهرة التطور الذي حصل في طريقة التعبير الكتابي الذي اعتمده الأعلام الطرابلسيون، فنلاحظ نمطاً تقليدياً من كتاباتهم طيلة القرن التاسع عشر، بدليل النصوص التي وجدناها في الصكوك والحجج التعليمية والإجازات العلمية والوقفيات، في حين أننا نرى سياقاً مختلفاً في التعبير الكتابي الذي مارسه أبناء المدينة في صحافتهم والذي يترجم براعة في كتابة النص واختياراً محكماً لمواضيع ومشاكل كانت تشغل بال النخبة من أبناء الفيحاء، بما يشير إلى أهمية النقلة العلمية المميزة التي خطتها طرابلس منذ بداية القرن العشرين.

(١) جريدة الوجدان: السنة ١٩١١ عدد ٦٠ - السنة الثانية ص ١.



صك لحجة وقفية



اجازة تعليمية للشيخ خليل صادق

الوثيقة لإعلام وظيفة إمامية جامع قلعة طرابلس الشام

وثيقة لإعلام وظيفة الكتابة في جامع العطار

من تاريخ الإرساليات الأجنبية في طرابلس
«الإنجيليون، والأرثوذكس الروس»

د. هلا سليمان

كلما حاولت الحديث عن طرابلس الفيحاء، طاف بيَ طائف المجيد الغابر على مثله من طموح الحاضر، واعترتني نشوة كالتي ساورت الشاعر المتنبي حين مرَّ بطرابلس وقال فيها وفي أبنائها:

«أكارمُ حَسَد الأرض السماءُ بهم وقَصَّرت كلُّ مضرٍ عن طرابلسي»

غير أنني لست في مجال الكلام الآن عن طرابلس بالذات، ولا على النور الذي شعَّ قديماً في هذه الأرض، بل على الديجور الذي ساد أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، وهي مرحلة اتفق على تسميتها بمرحلة وفود الإرساليات الأجنبية التبشيرية إليها. وأخُص منها اليوم بالبحث: «الإنجيليين، والأرثوذكس الروس».

فلئن كانت الإرساليات الأجنبية قد وجدت طرقاً للنفاذ إلى الشرق العربي، وخاصة إلى جبل لبنان، خلال السيطرة العثمانية، فقد اتخذت من القرن التاسع عشر مرتكذات لتدعيم حضورها ونفوذها، واستكمال هيكليتها، على ما فيها من تباين وتناقض في الأهداف، والغايات، وكلّها ترمي إلى التمكين لها في النفوذ الاجتماعي، بما هو ديني وعلمي وسياسي معاً. وإذا كانت الإرساليات الكاثوليكية قد وفدت إلى هذه المنطقة منذ زمن بعيد، وأقامت لها محطات تعليمية وتبشيرية معاً، فإن الإرساليات الإنجيلية بما هي

إرساليات إنكليزية، أميركية، قد أطلت على هذه الربوع في أعقاب الحملة البونابرتية على مصر، آخذة بعين الاعتبار العلاقات التاريخية التي كانت قائمة منذ زمن بعيد، بين بريطانيا الأنكليكانية، والأمبراطورية العثمانية، من الوجهتين: السياسية والتجارية.

لقد كانت الإرساليات الإنجيلية قد ركّزت إقدامها في الغرب، بإزاء المؤسسات الكاثوليكية العريقة. أما في الشرق فقد تأخر حضورها إلى القرن التاسع عشر، كما أسلفنا، نظراً لأن الرأسمالية الأميركية لم تكن قد تحوّلت بعد إلى الامتداد والغزو؛ ولكون الشرقين من الكاثوليك والأرثوذكس، كانوا ينظرون إلى الإنجيلية بمثابة بدعة تمسُّ جوهر معتقداتهم الإيمانية، وتنفي استمرار تاريخهم المتصل ببداية المسيحية الشرقية، التي تنص على التمسك بدقائق الطقوس، وتحاذر التجديد الذي يبعدهم عمّا أَلِفوه. لهذا كان من العسير على الإنجيليين النفاذ إلى عالم المسيحيين المُسوّر بالكنيسة الكاثوليكية الجامعة، وبالكنيسة الأرثوذكسية المستقيمة الرأي[١].

وبالرغم من الواقع المليء بالعقبات الروحية، التي كانت تنعكس على الوضع الاجتماعي، وتجعله مقفلًا أمام هذه الإرساليات، إلا أنه ما عتّم أن اتسم بالفتور، مما أفسح في المجال لهذه الإرساليات الإنجيلية الجديدة، إن تدخل الشرق وتقيم في لبنان، وتنشئ لها رعايا وكنائس ومدارس ومستشفيات، مارست جميعاً نشاطاتها على أكثر من صعيد، ومما أتاح المجال بالتالي لأرساليات أرثوذكسية، بدأت تمارس نشاطها في أواخر القرن التاسع عشر. وإنه لمن المفيد أن نحدد الموضوع ونفصّل فيه، بغية تسليط الضوء على تعرجاته، ومنعطفاته منذ البداية، كي تتضح لنا أساليبه التي اعتمدت من سائر الوجوه، وعليه، آثرنا أن نجعله شقتين اثنتين: «الإنجيلية والأرثوذكسية الروسية».

---

(١) سليمان، هلا: دور الإرساليات الأجنبية في طرابلس، رسالة ماجستر في التاريخ جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٩.

الإنجيليون

دخل الإنجيليون إلى الشرق، بكثير من الحذر، عن طريق مرسلين هما:

الراعي ليڤي بارسونز Levi Persons (توفي عام ١٨٢٢)، والراعي، بليني فيسك Pleny Fisk (توفي عام ١٨٢٥)[١]، وذلك في الخامس عشر من كانون الأول من العام ١٨٢٠.

ويبدو أن هذين المبشرين قد صادفا عنتاً وصدوداً كبيرين في بدء الأمر. فخرجا على أمل العودة فيما بعد وبأسلوب جديد. وبعد جهد جهيد، وأعمال النظر في شتى الأساليب وجدت الهيئة العليا للإرسالية أن أفضل الطرق للعودة، تكمن في انتهاج ما غفلت عنه الإرساليات الأخرى. إلا وهو انتهاج سبيل الأفكار المتعلقة بما لا يتعارض مع متطلبات الناس. فاتخذت جزيرة مالطة مركزاً لمباشرة هذا العمل.

ولما كانت الطباعة وسيلة للدعاية لا يمكن الاستغناء عنها، فقد قرر مجلس الإرسالية في أميركا تأسيس مطبعة في جزيرة مالطة، تعنى بنشر الكتب، والكراريس للتبشير بالمسيحية حسب المذهب الإنجيلي[٢]. فاهتم المبشرون، أول ما اهتموا، بترجمة نشرات التبشير المكتوبة باللغة الإنكليزية. وأول مطبوع صدر عن مطبعة مالطة الأميركية، كان رسالة بعنوان: «السبت». وتبعتها رسائل أخرى، ونشرات باللغات الإنكليزية، واليونانية والإيطالية والأرمنية والتركية. وأرسلت نسخ منها إلى مصر وسوريا واليونان...، واستمرت المطبعة في عملها اثنتي عشرة سنة، أخرجت خلالها ٣٥٠ ألف نسخة من كتب وكراريس[٣].

---

(١) - JESSUP Henry: Appendix 1, MISSIONARIES in SYRIA, MISSION from 1819-1908. p. 797

(٢) صابات خليل: تاريخ الطباعة في الشرق العربي. الطبعة الثانية، دار المعارف. مصر ١٩٦٥ ص ٤٧.

(٣) العيد المئوي لنقل المطبعة الأميركانية إلى بيروت ٨ أيار ١٨٣٤- ٨ أيار ١٩٣٤ - لا ذكر للمؤلف. ص ٣٢٥.

ولما أحس الإنجيليون أن أعمالهم بدأت تثمر، فكروا بنقل المطبعة إلى بيروت، لتنتقل من المحاذاة إلى قلب الدائرة[1]. وقد تمّ ذلك سنة ١٨٣٤. وكان لبنان في وضع ثقافي لا يُحسد عليه. فالأمية منتشرة بين السكان، والمدارس نادرة، وإن وجدت فهي كناية عن كتاتيب صغيرة ملحقة ببعض المساجد والكنائس ولا تروي غليلاً[2].

وعلى هذا النحو، اتخذ الإنجيليون من المطبعة وسيلة للدخول إلى قلوب الناس، موزّعين الكراريس الدعائية لنشر تعاليمهم، من محطة في البحر تخاصر أوروبا وتركيا وبلاد الشام، متوجهين في ذلك إلى أورثوذكس اليونان وسوريا وقبرص ومصر، وكاثوليكيّ أيطاليا وجبل لبنان، ومسلمي العالم العربي، عبر نشراتهم المتعددة اللغات. ومنذ ما عاد المبشران «بارسونز» «ونيسك» سنة ١٩٢٢، وتبعهما آخر العام الراعي «جوناس كنج» Jonas KING، وهم يحملون نشراتهم، حاولوا بضربة واحدة، أن يخطفوا أَلَقَ الجهود الطائلة التي بذلها المرسلون الكاثوليك في مؤسساتهم وأعمالهم خلال مئتي سنة ويزيد. وقد صادف المرسلون الثلاثة قبولاً وتجاوباً. فتبعهم بعد عام أربعة مبشرين هم: وليم جودل William GODELL، وابيكال، ب. جودل Abagail. B. GODELL وإسحق برد Issac BIRD، آن، ب. برد، ANN. P. BIRD. وكان ذلك في السادس عشر من تشرين الأول ١٨٣٣. وعلى الأثر بدأت وفود المرسلين الإنجيليين تأتي إلى المنطقة وأبرزهم:

الراعي إيلي سميث وزوجته سارة — Rev. Eli SMITH. & Sarah.

الراعي وليم طمسون وزوجته اليزا — Rev. THOMSON. & Elisa

الراعي جورج ونتج وزوجته ماتيلدا — Rev. Georges. B.WHITING. Matilda

آزا دودج وزوجته مرتا[3] — Asa DODGE, Martha

(١) - DEREK. HOPWOOD: The Russian presence in SYRIA & PALESTINE 1843-1914. Church & Palitus in the Near East. Clarendon Press, OXFORD 1969. p. 37.

(٢) صابات. خليل: المرجع المذكور. ص ٣٥٣.

(٣) - Appendix. op. cit. p. 797-400

وقد بلغ مجموع من حضر إلى لبنان منذ ١٨٢٠ حتى كانون الأول ١٩٠٨، مئة وخمسة وثلاثين مبشراً ومبشرة، بينهم المعلم والواعظ والطبيب والإداري والحاضنة[1]، وانتشروا في بيروت والجبل، وفي فلسطين وسوريا.

وكان من الطبيعي أن ينتقل قسم منهم إلى طرابلس، وعن كيفية الشروع بالعمل التبشري، يذكر الراعي هنري هاريس جسب gessup، أن أبا سليم - وهو معلم للعربية في ميناء طرابلس - قد لقّن الراعي كلهون CALHOUN العربية سنة ١٨٤١. وهذا يعني أن الحضور الإنجيلي قد شرع في رحلة التبشير الإنجيلية، مباشرة، بعد الانحسار المصري عن لبنان، ولا يشير كتاب «ثلاث وخمسون سنة في سوريا» لهنري جسب - وهو وثيقة دقيقة لتحركات الإرسالية الإنجيلية - إلى شيء من النشاط الإنجيلي في طرابلس يومذاك. لكن ثمة في يوميات «جسب» ما يدل على التبشير الإنجيلي، ذلك أن السيدين «ولسن» و«فوت» WILSON & FOOT، ظهرا فجأة في الميناء بتاريخ الرابع من تشرين الأول ١٨٤٦. كما تعلن اليوميات عن وصول الراعي وليم. ف. وليمز Rev. W.F. WILLIAMS، والسيدة سارة وليمز، والسيد «كلهون» والسيدة إميلي. ب. كلهون، إلى بيروت، وتوجهوا إلى صيدا وبسكنتا قبل أن يستقروا في طرابلس. وليس هناك ما يؤكد بقاء هؤلاء المبشرين في طرابلس على نحو دائم، إذ إنهم كانوا يتنقّلون كثيراً في سائر الجهات، كأن طرابلس كانت لهم محطة للعمل والانطلاق إلى حمص أو أهدن أو أي مكان آخر. وقد بقي الأمر كذلك حتى سنة ١٨٥٦، عندما عيّن السيد «جسب» والسيدة «ليونز» LYONS في طرابلس بشكل مستقر.

وعن هذه المرحلة التي كانت بمثابة نقطة الارتكاز للعمل التبشيري الإنجيلي يتحدث الراعي «جسب»، فيقول:

«في ٢٣ نيسان ١٨٥٦ ركبت باخرة فرنسية إلى طرابلس، المحطة التي كنت قد عيّنت فيها من قبل إرساليتي، كزميل للسيد «ليونز»».

(١) Ibid. p. 798-400

وقد رافقني إلى طرابلس كل من «ايكنز» AIKENS و«ولسن» WILSON وكلهون CALHOUN في طرابلس، تلك المدينة التي عُرفت بسمعة ارستقراطية شعبها وكبريائه أورثوذكساً ومسلمين. وكان السيدان و«لسن» و«فوت»، قد نمّيا أصحاباً كثراً فيها. لكن رجل واحد فقط، هو السيد أنطونيوس يني الذي كان والده يونانياً من جزيرة فيكونوس، أصبح إنجيلياً على سن الرمح، ولكونه نائباً لقنصل أميركا تعين عليه أن يشرع أبواب داره للأميركيين، مع ما كان يسببه ذلك من ضرر كبير للعقيدة الأرثوذكسية[1].

لك هذا الوضع ما لبث أن تبدل بالنسبة للمرسلين، بدليل أن الراعي «ولسن» المذكور وصف هذا التبدل في تقديره السنوي ١٨٥٥ فقال:

«إننا لم نكن لنتصور تلك الحفاوة البالغة التي قوبلنا بها من قبل أهل البلدة. وكان هذا عنصراً مشجعاً لنا للذهاب بأعمالنا إلى أكثر مما كنا نتوقعه»[2].

ويجوز القول هنا إن سنة ١٨٥٦ كانت سنة الانطلاق بالنسبة للعمل التبشيري الإنجيلي الفعلي، إذ كانت السنوات السابقة مرحلة تحضير وتهيئة. فقد استأجر المرسلون الأوائل بيتاً جعلوه مكان نومهم، ومركز عملهم في التبشير والوعظ، والدليل على ذلك ما فعله الراعي جسب حين انضم إلى السيد والسيدة «ليونز»، حيث يقول: «استأجرنا بيتاً محاذياً لكنيسة الروم الأرثوذكس القريبة من بيت آل سعد. وكان البيت مؤلفاً من غرفتين في الطبقة السفلي، وأخرين فوقهما تطلان على بيوت الجيران»[3]. منه كان الانطلاق إلى الناس. وعن وعظته الأولى باللغة العربية يذكر «جسب»، أنها كانت ثمرة أسابيع مضنية مع معلمه الياس سعاده[4].

---

(١) - JESSUP. Henry: Fifty three years in SYRIA. Life in Tripoli. vol. 1, p. 112-113.

(٢) - Ibid. p. 112-113

(٣) - The MISSIONARY HERARD. Containing, the procudings of the American Board of Commissioners for FOREIGN Missions with a Crew of other benevolent operations, for the year 1854, vol. 4.

(٤) - JESSUP, H: op. cit. p. 116

إلا أن هذه الأعمال التبشيرية كان لا بد لها من أن تصادف عقبات جمة، وجسيمة في بعض الأحيان، خاصة وأنها كانت تشكل صدمات بالنسبة للمسيحيين الشرقيين. كما حدث لأول منتسب إلى الطائفة الإنجيلية في طرابلس، وهو أنطونيوس يني المذكور آنفاً، وكاد أن يفقد وعيه حين تسلم أول كراسة دينية من الدكتور «طمسون» في الميناء، فأمسكها على بعد ذراع وركض بها مسافة ميل ونصف الميل إلى بيته في طرابلس وأحرقها في موقد المطبخ، ثم توجه إلى الكاهن واعترف له بخطيئته. وبعد أن استمع الكاهن إلى اعترافه فرض عليه ثلاثة قروش جزاءً لأنه تسلم تلك الكراسة، وغفر له، ولكن حين علم الكاهن أن الذي أحرقه كان بعض مزامير النبي داوود، فرض عليه أن يدفع ثلاثة قروش أخرى. وهكذا وقع صاحبنا مرتبكاً بمنطق الكاهن[1].

ولا شك أن أسلوباً كأسلوب هذا الكاهن مع «الخطاة» كان من شأنه أن يساعد المرسلين في عملهم ويسهل لهم مهماتهم، وليس أدل على ذلك ما انتهى إليه «أنطونيوس يني» نفسه في انتقاله من الأرثوذكسية إلى الإنجيلية، فكان أول إنجيلي في طرابلس.

استمرت أعمال الوعظ والتبشير منذ عام ١٨٤٦ حتى بناء المستشفى الذي أنشئ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٨٦٣، في الميناء، بأشراف الدكتور «جورج بوست» POST، تعاقب عليه فيما بعد كل من «جالن دانفورت» Galen, DANFORTH (١٨٧١) فكلهون (١٨٧٩) ثم إيرا هاريس HARRIS (١٨٨٣) فآرا السي هاريس Ara Elsi HARRIS (١٩٠٨)[2]. وكان هذا المستشفى يعالج الميسورين والمعوزين، ويقوم بأعمال إنسانية كثيرة.

ولم تكن الإرساليات الإنجيلية في طرابلس، تعتقد أنها قد حققت النجاح المطلوب بعد، فرغبت بشتى الوسائل إلى تحقيق طموحها في التمركز بمناطق أخرى. والتقى طموحها هذا بطموح إرسالية زحلة، التي قامت

---

(١) - Ibid. p. 141.

(٢) - Ibid. p. 150

بمبادرة سنة ١٨٨١ لإنشاء مجمع كنسي يضم المحافل التي ستنشأ في كل من بيروت وعالية وطرابلس وزحله[١].

غير أن هذه المحافل لم تنشأ كما كان متفقاً عليها واستعيض عنها بمحافل في طرابلس وجبل لبنان وصيدا، وقد أقيم محفل صيدا في شهر تشرين الأول سنة ١٨٨٥ بمبادرة من المبشر ج.ا. فورد، وأقيم محفل طرابلس سنة ١٨٩٠، ومحفل جبل لبنان سنة ١٨٩٦، نتيجة انشقاق في كنيسة بيروت استمر منذ ١٨٩٢ حتى ١٩٠٤. وقد توالت هذه الحال بانتظام، إلى أن أعلنت الأنظمة المتبنّاة منذ سنة ١٩١٧ «أن كنيسة بيروت الوطنية الإنجيلية هي مستقلة في كل ما يتعلق بها، وأن علاقاتها مع المحافل التي لا تعترف بسلطة الأساقفة البرسبيتارية PRESBYTERIENNES. في سوريا ولبنان، هي ودية وأخوية»[٢].

لكن المحفل بما هو مجمّع إرساليات، لم يكتف بما بلغ. وقرر توسيع دائرة نشاطه. فأنشأ في طرابلس مدرسة البنات سنة ١٨٧٣، في بناء استؤجر خصيصاً لذلك. وكان العمل قائماً على قدم وساق لإتمام البناء الذي انتهى رفعه سنة ١٨٧٦ في حي النوري، وكان يتألف، وقتئذ من طبقتين: السفلى منهما خاصة بالتعليم، والعلوية للداخليات، وملعب[٣]. وقد أطلق على المدرسة اسم «مدرسة طرابلس للبنات». وتعاقب على رئاستها في القرن الماضي حتى عام ١٩٣٠:

الآنسة هاريت لاغرانج (١٨٧٦-١٩١٩) Harriet La GRANGE[٤]
الآنسة مرغريت دوليتل(١٩١٩-١٩٣٠) Margaret DOOLITTLE

---

(١) - List of American Medical MISSIONARIES in the SYRIA Missions. 1833-1909. p. 802.

(٢) - HORNUS. J. M: Foi et vie cent cinquante ans de présence évangélique au Proche-Orient 1808-1958 p. 46.

(٣) - Ibid: p. 47

(٤) تذكر الآنسة مرغريت دوليتل *DOOLTTILE*، إن افتتاح أول مدرسة تم بإدارة الآنسة سعاد سعادة غريغوري عام ١٨٥٩. ويظهر أنها أغلقت أبوابها بعد سنتين أو ثلاث. ولم تعرف النور إلا عام ١٨٧٣ (اليوبيل المئوي لمدرسة طرابلس الإنجيلية للبنات (١٨٧٣-١٩٧٣).

وبرغم أن الأميركيين اختاروا لمدرستهم موقعاً محاذياً لمدرسة راهبات المحبة، في حي النوري للمنافسة في التبشير، إلا أن هذه المدرسة الجديدة المنشأ، كانت ذات بداية متواضعة، فقد ابتدأت بالتدريس بعدد قليل من الطالبات، وكان المنهاج المدرسي مقتصراً على اللغة العربية وبعض العلوم والجغرافيا والتاريخ واللغة الإنكليزية[١]. ومن عجب ألا تذكر في هذا المنهاج مادة التعليم الديني الأيلة إلى جذب التلميذات نحو الإنجيلية كهدف نهائي، وكانت معلمات المدرسة من المرسلات الأميركيات، باستثناء اللواتي كنّ يدرسن المواد العربية. وكنّ قد هيّئن في المذهب الإنجيلي.. فهؤلاء كنّ وطنيات... بيد أن المدرسة الأميركية للبنات المتواضعة النشأة قد تحسنت في عدد طالباتها ومستواها معاً. فمن ناحية انتماء الطالبات الديني يلاحظ أنهن كنّ ينتمين إلى أسر طرابلسية مسيحية وإسلامية. ومن قرى عكار، ووادي النصارى في سوريا[٢].

أما المستوى فقد تحسن بسرعة، ففي عام ١٨٨١ تخرجت الدفعة الأولى من الطالبات وتألفت منهنّ جمعية علمية أدبية برئاسة لاغرانج LA GRANGE مديرة المدرسة. وكانت تجتمع كل شهر، ويكون الخطاب العام باللغة العربية. أما التكلم فباللغة الإنكليزية.

وقد لمعت أسماء بعض الخريجات على صفحات المجلات الإنجيلية، من أمثال: فريدة عطيّة من بينو عكار (١٨٦٧-١٩١٧) صاحبة رواية «بين عرشين»، ومعرّبة كتاب «أيام بومباي الأخيرة». ولبيبة صوايا من طرابلس (١٨٧٦- توفيت خلال الحرب العالمية الأولى). وهي صاحبة رواية «حسناء سالونيك»... ومن اللواتي تعاطين التدريس في المدرسة أيضاً سلمى حديد، وعفيفة خوري وسواهما، وقد أسندت إليهن أعباء رسالة التدريس والتبشير باللغة العربية. وقد حظين بابتهاج الرئيسة. فنشطتهنّ بعبارات الحب والرقة[٣].

---

(١) الوثيقة رقم - ١ -

(٢) كراس، اليوبيل المئوي، لا ترقيم للصفحات.

(٣) فريدة عطية: النشرة الأسبوعية، عدد ٣١ سنة ١٨٨١، ص ١٦٣.

ولما رأت الإرسالية أن مدرستها بدأت تعطي ثماراً كثيرة، أنشأت «مدرسة الأحد» التي استقطبت عدداً هاماً من الطلاب، وكانت تقيم في نهاية كل سنة احتفالاً كبيراً لتوزيع العلامات، ومنح الجوائز على الفائزين. وتصف النشرة الأسبوعية للمدرسة، أحد الاحتفالات فتقول: افتتح الاحتفال بالترنيمة ٢٨٠، «حدثني الراوية». ثم القيت الأسئلة على التلامذة. فكانوا يجيبون عليها بكل حكمة وسرعة، ويعددون الآيات الجليلة من الكتاب الإلهي... ونهض جناب الأديب الحاذق نعمة أفندي إيليا ب.ع. رئيس المدرسة المذكورة وارتجل خطابا... وقدر دخل المدرسة ومصروفها تلك السنة. فكان الدخل ٤٦٥ غرشاً ومجموع ما في الصندوق ٥٦٥ غرشاً، منها ١٠٠ غرش باقية من السنة الماضية، أرسل منها ٢٠٠ غرش هدية للمجمع الأميركي، واشتريت جوائز بمبلغ ٣٣٠ غرشاً، وبقي لصندوقها ٣٥ غرشاً... وبعد ذلك وزعت الجوائز فكان عدد الحائزين الجوائز ٧٠ تلميذاً[١]. وقد خصت التلميذة لويزا عطية، شقيقة فريدة، بجائزة مميزة، وهي كناية عن توراة مذهبة لأنها استظهرت أكثر آيات الإنجيل يوحنا ولحفظها ما يزيد على ٧٦٠ آية[٢].

وعلى هذا النحو استطاع المرسلون الإنجيليون أن ينفذوا إلى المجتمع الطرابلسي والشمالي، وأن يستقطبوا نفراً من المسلمات إلى مدرستهم، وأن يتحركوا بحرية أفضل من المرسلين الكاثوليك، الذين أغلقت مدارسهم جميعاً فيما بعد، لدخول دولهم الحرب ضد السلطنة العثمانية سنة ١٩١٤. واستمرت مدرسة البنات الأميركية مشرعة الأبواب، تستقبل التلميذات، وتنفذ البرامج التي ارتقت، فأدخلت الرياضيات والطبيعيات والفلسفة وعلم الفلك في مناهجها. وقد حظيت برضى السلطات العثمانية لأن أميركا لم تشارك أوروبا في الحرب ضدها. فكان متصرف طرابلس نفسه يرعي احتفالاتها، ويدرأ عنها التعديات. فاستمرت في العمل، وتقدمت في

(١) النشرة الأسبوعية، عدد ٣٠ سنة ١٨٨١ ص ٢٣٥-٢٣٦.
(٢) المرجع المذكور.

النجاح، وانتقلت إلى بنائها الحديث الواقع في حي الزاهرية، بقرب مدرسة الروم الأرثوذكس للبنات.

ولم تكن جهود الإرسالية الإنجيلية مقصورة على مدارس البنات ومستشفاها في الميناء وحسب، إذ إنها كانت منذ ١٨٥٤ قد أنشأت مدرستين للصبيان واحدة في طرابلس، والثانية في الميناء[١]. لكن هاتين المدرستين كانتا على شيء من البساطة التعليمية، وقد أصبحتا يومذاك عرضة للأقفال حيناً، وانصراف المبشرين عنها حيناً آخر. لهذا لم تصادفا لا نجاحاً ولا ازدهاراً. وكانت تقارير المرسلين مقلّة في الحديث عنها، مدحاً وتقريظاً.

وفيما كانت المدرسة الإنجيلية للصبيان قد قامت رسمياً سنة ١٩٠٠ مع إطلالة العام الدراسي الجديد[٢]. إلا أن مكانها تعرض للانتقال مراراً. وفيما كانت أول الأمر، في حي الزاهرية، انتقلت عام ١٩٠٨ إلى بناية توفيق بك (هي بناية راشد سلطان حالياً، قبالة مصرف عوده). وفي عام ١٩١٢ استقرت نهائياً في بنائها الحالي في القبة، باسم «المدرسة الإنجيلية للبنين». وقد وضع المرسون عند إنجاز البناء، صندوقاً في الزاوية الشمالية الشرقية من البناية، يحتوي على نسخة من الكتاب المقدس، وليرة عثمانية ذهباً، ونماذج من جميع العملات التركية الدارجة في تلك الأيام، وأقاموا حفلة دعي إليها متصرف المدينة ووجهاؤها. وكان خطيب الحفلة الشيخ إبراهيم الحوراني[٣]. وقد سارت المدرسة قدماً بإدارة «وليم نلسن» وجمهرة من الأساتذة الأميركيين والوطنيين، وكانت الدراسة فيها تتألف من ثلاث مراحل:

خمسة صفوف للمرحلة الابتدائية.
ثلاثة صفوف للمرحلة التكميلية.

(١) - JESSUP. H. Fifty three years in SYRIA. (Life in Tripoli) vol. 1- P. 806.
(٢) - Ibid. p. 807.
(٣) مذكرات عبدالله حصني (مخطوطة) ص ٨٥.

صفان للمرحلة الثانوية[1].

وكان يتولى تدريس اللغة الإنكليزية السيد «بيرلي» Perly في المرحلة التكميلية. والسيدة «أيمن نلسن»، زوجة الدكتور «وليم نلسن» مدير المدرسة، للصفوف العليا، وتولى تدريس المواد الباقية الآساتذة التالية أسماؤهم:

الأستاذ يواكيم مسّوح، مدير الدائرة الداخلية، وأستاذ العربية للصف النهائي (من حمص).

الأستاذ فريد مسّوح، للجبر والهندسة. (من حمص).

الأستاذ توفيق مسّوح، للعلوم. (من حمص).

الأستاذ رشيد سليم الخوري. (الشاعر القروي) للعربية. (من البرباره).

الأستاذ شفيق الباوي للعربية. (من حماه).

والآساتذة: جورج صراف (طرابلس). ومسيو شدياق (الميناء). والأب كوت اليسوعي. (من كندا) لتدريس اللغة الفرنسية.

الأستاذ الياس ملحم، نائب الرئيسن ومدرس التاريخ (كفرحزير - الكورة). وكان يمتاز بأتقانه العربية والإنكليزية والرياضيات[2].

أما حصص التدريس فكانت كما يلي:

من الثامنة صباحاً، حتى الثانية عشرة ظهراً.

ومن الواحدة والنصف حتى الرابعة بعد الظهر، بالإضافة إلى ساعتين في المساء للتلامذة الداخليين.

وبهذا النسق النموذجي، علا شأن هذه المدرسة علواً عظيماً، كما علا شأن القيّمين عليها، وهم المرسلون الإنجيليون. فتهافت الطلاب عليها من طرابلس وسائر الأنحاء اللبنانية والسورية[3].

---

(١) مقابلة مع الأستاذ جرجي نخول. سنة الولادة ومكانها ١٨٩٦ - أنفه، محل الدراسة، مدرسة طرابلس الإنجيلية للصبيان، المهنة أستاذ متقاعد، تاريخ المقابلة. ١-١-١٩٨١.

(٢) مقابلة مع الأستاذ الياس أبو رستم. ١٨٩٦ - أميون، مدرسة طرابلس الإنجيلية للصبيان، أستاذ متقاعد، المقابلة في: ١-١-١٩٨١.

(٣) والدليل على ذلك أسماء بعض المتخرجين منها المنتسبين إلى جهات مختلفة: جورج حبيب وميشال دياب (الميناء). تابت تابت البحمدوني (بشمزين)، شكري سابا والد=

أما قسط المدرسة فكان اثنتي عشرة ليرة ذهبية، مقسمة إلى ثلاثة أقساط، أو تُدفع في كل شهر. وكانت العادة قبل نهاية كل عام دراسي أن يغرس تلامذة الصف المنتهى شجرة تبقى ذكراً بعدهم ذلك أثناء حفلة يدعى إليها متصرف المدينة، يومذاك، رشيد بك طليع[1]. وكان مرةً خطيب الحفلة بلبل سوريا الشيخ عبد الحميد الرافعي، وعريف الحفلة الأستاذ عبدالله حصني[2]. وبقيت المدرسة تؤدي رسالتها إلى أن دخل الجيش الإنكليزي مدينة طرابلس سنة ١٩١٨، فتحولت المدرسة إلى مستشفى، وانتقلت المدرسة إلى محلة النوري قرب مدرسة الإناث الأميركية، ولم تعد إلى مبناها الأساسي في القبة إلا سنة ١٩١٩.

٢ - الجمعية الأمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية «الأرثوذكسيون الروس»

تأخرت الإرساليات التبشيرية الأورثوذكسية الروسية في دخول الشرق نظراً لأرتباط الكنيسة المسيحية الارثوذكسية بالقيصرية الروسية، التي لبثت مدة طويلة منشغلة بقضاياها السياسية الداخلية والخارجية، غافلة عن التنافس

=الوزير السابق الياس سابا، وجورج شما (كفرحاتا). أنيس معوض، والد رئيس الجمهورية المرحوم رينه معوض (زغرتا). عبدالله كتربونا وسامي الحسيني (طرابلس)، أصاف رعد، القاضي لاحقاً (الضنية) أديب نحاس وقيصر طيسون (طرابلس) وليم صبحية، ابن القس حبيب صبحية (بلاط مرجعيون). لطيف بحليس وزاكي الصراف، وداود زخور، وعبدالله طعمة (من منيارة عكار)، سعاد اسماعيل ابن مدير سكة الحديد (تركي) تامر بك بشور (صافيتا) الدكتور طانيوس طعمة (بيت سباط - صافيتا). مخايل داغر (عمار الحصن - سورية). . . إلخ.

(١) لم تتوقف المدرسة الإنجيلية للبنين عن التدريس خلال الحرب العالمية الأولى، فاستمرت وحيدة بين مدارس الذكور الأجنبية، في ساحة طرابلسية مضطربة نسبياً، ولكنها خالية من المنافسة والمزاحمة، ويعزو الأستاذ جرجي نخول ذلك إلى متصرف طرابلس، يومذاك، رشيد بك طليع، الذي كان يعطف على المدارس الأميركية من ناحية، وبفضل صداقة المتصرف للدكتور «بلس» مدير الجامعة الأميركية في بيروت رئيس الكلية السورية الإنجيلية. وهكذا نجت المدرسة من الإغلاق على الاستثناء. (مقابلة مع الأستاذ جرجي نخول في أنفه).

(٢) مذكرات عبدالله حصني (مخطوطة) ص ١١٥.

الكاثوليكي والبروتسطانتي الذي كان محدقاً بها، بواسطة حكوماته وإرسالياته التبشيرية معاً.

وعندما تأسست في روسيا جمعية خيرية سنة ١٨٢٢، من النبلاء والأشراف برئاسة سمو الفرانروق سرجيوس، خامس أولاد الأمبراطور إسكندر الثاني، قيصر روسيا[١]، وبحماية القيصر ذاته، كان الغرض منها مساعدة الروس الذين يفدون سنوياً إلى الأراضي المقدسة في فلسطين، وفتح مدارس ابتدائية تعلم أبناء الأرثوذكس عقائد إيمانهم القويم، وبعض العلوم الضرورية، وقد قامت هذه الجمعية بمهمتها خير قيام. وفتحت مدارس عديدة لحفظ الإيمان الأرثوذكس في صدور الأحداث، وردعهم عن الانتساب إلى المدارس الأجنبية[٢].

وقد تركزت تلك المدارس في فلسطين، وامتدت شمالًا، واتسعت شرقاً وغرباً. حتى بلغت دمشق وحمص وحماه، وجازت بشمال لبنان داخلة طرابلس وملحقاتها، وبلغت اللاذقية، وأنطاكية وحلب، وعمّت كل أقطار سوريا[٣] وبلغ عددها في فلسطين سبعاً وثمانين مدرسة[٤] وارتفع هذا العدد عام ١٩٠٧ إلى ٩٢ مدرسة، وغدا عدد طلابها ١١ ألف و٥٠٠ مئة طالب، أنفقت الجمعية على تهذيبهم نحو ٤٠٠ ألف فرنك. وأصبح عدد أساتذتها أكثر من ٤٠٠[٥]. وصار اسمها مدارس «الجمعية الأمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية».

وإنه لمدعاة للدهشة أن يبلغ انتشار مدارس هذه الجمعية هذا المدى، مع ما كانت عليه من حداثة النشأة وشدة المنافسة، وضآلة المؤونة نسبياً، لو

(١) ولد سنة ١٨٥٧ وتوفي سنة ١٩٠٥.
(٢) رزق الله نعمة الله عبود: تذكار اليوبيل لسيادة الحبر الجليل، أثناسيوس عطاالله ص ٨٦-٨٧.
(٣) داغر أسعد: المدارس الروسية في سورية المقتطف، الجزء العاشر عام ١٩٠١ ص ٩٠١.
(٤) رزق الله، نعمة الله عبود: المرجع المذكور ص ٩١.
(٥) المعلوف عيسى اسكندر: دواني القطوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعبدا لبنان ١٩٠٧-١٩٠٨ ص ١٣١.

لم تكن هناك أسباب موجبة لذلك. وأهم هذه الأسباب هي:

أولًا: إن الجمعية تأسست بمسعى من الاستقراطية الحاكمة في دولة عظمى هي روسيا، وكان رئيسها الفراندوق سرجيوس عم جلالة القيصر؛ وكان القيصر نفسه هو رئيس شرف لها.

ثانياً: إن الجميعة عمّمت التعليم المجاني في مدارسها، ونهت نهياً مطلقاً عن تكليف أحد من التلاميذ، غنياً كان أو فقيراً، أن يدفع غرشاً واحداً. وكان جميع الطلاب يتلقون الكتب والدفاتر، والأقلام والحبر والورق مجاناً على الإطلاق[١].

ثالثاً: إن طائفة الروم الأرثوذكس هي أكبر الطوائف المسيحية في المنطقة عموماً وكان أكثر أولادها هدفاً تسعى إليه الإرساليات الأجنبية الأخرى. فلما دخلت الجمعية الروسية مجال المنافسة، غصّت مدارسها على الفور بأبناء هذه الطائفة.

رابعاً: كانت قوانين هذه المدارس غاية في الضبط والدقة. رُوعيت فيها صحة الأولاد الجسدية، ونشاطهم العقلي، وسيرتهم الأدبية مراعاةً لم تترك حاجة لمستزيد ولقد باشرت هذه المدارس عملها في طرابلس سنة ١٨٨٧. ولم تمض ثلاث سنين حتى كان لها مدرستان، واحدة للذكور والثانية للإناث، واثنتان مماثلتان في الميناء. فتسارع أبناء الطائفة إلى هذه المدارس يتعلمون اللغة العربية ومبادئ الروسية، والحساب والتاريخ والجغرافيا والتعليم المسيحي بحسب المذهب الأرثوذكسي.

ومما يؤثر عن مدرستي طرابلس أنهما كانتا مجاورتين لكنيسة مار جرجس الأرثوذكسية حيث كان الفرنسيسكان والفرار والكرمليون بأديارهم وكنائسهم وقِدَم وجودهم[٢].

ويغلب على الاعتقاد أن الأسباب الأربعة، المذكورة آنفاً، كانت كافية

(١) حنا جورج: قبل المغيب، تجارب وذكريات من حياتي. بيروت ١٩٦١، ص ٨٦.
(٢) مقابلة مع الدكتور وهيب النيني في طرابلس، أحد تلامذة مدرسة الميناء في ٢٣-١-١٩٨١.

لانتشار مدارس الجمعية الأرثوذكسية الروسية في الجزء الشمالي من لبنان، حيث عراقة الطائفة الأرثوذكسية في العديد من القرى هنا مثل بينو في عكار وأميون، وبشمزّين وكوسبا، وبطرام في الكورة وغيرها.

وقد كانت مدارس هذه الجمعية ابتدائية برمّتها. فقدمت لأبناء الطائفة الأرثوذكسية خدمات جلّى، وساهمت في محو الأمية ورفع المستوى الفكري والاجتماعي. لكنها ظلّت عاجزة عن إشباع رغبات الفئات البورجوازية الحديثة في التكوين العلمي المؤهل لتَبوءَ المناصب الإدارية والاجتماعية، والمراكز الاقتصادية. لذا رأينا الأسر البورجوازية ينقلون أولادهم إلى مدارس الإرساليات الأخرى حباً في تأهيلهم باللغات والعلوم العالية، كما هي الحال مع آل كتسفيلس ونوفل ونحاس وغريّب وخلاط، وهي اسر مثلت وما تزال يمثل بعضها الوجه البرجوازي للطائفة الأرثوذكسية في طرابلس[١].

أما مدرسة الذكور في الميناء، فكانت ملاصقة لكنيسة مار جرجس الأرثوذكسية أيضاً، وكان قوامها سبعة صفوف[٢]. وكان أساتذتها جميعاً من الوطنيين باستثناء الناظر العام المسيو سباسكي SPASKI الذي كان روسيا. أما المعلمون فكانوا كثراً منهم: الأديب الكبير فرح أنطون، وأسعد باسيلي، وقسطنطين ملحم، وعبدالله سابا، سابا البوتاري، وحنا جرجوره أستاذ الحساب المشهور. أما قسطنطين قطوف فكان ترجمان الناظر العام ومساعده لمعرفته الروسية معرفة جيدة.

ضمت هذه المدرسة في أول عهدها، حوالي ثلاثمئة تلميذ، منهم! الدكتور وهيب النيني الخوري وهبه معاز، كرم كرم، إبراهيم قيدوم، يوسف

(١) لهذا رأت الأسر البورجوازية أن مواقعها وتطلّعاتها تتنافى مع هذا النوع من التحصيل الدراسي، خاصة وأنها أدركت أن تعليم اللغة الروسية لا تخدم مصالحها بشيء، وأن الانكباب على معرفة العربية، أدباً وبياناً لا يغني عن التضلع بالفرنسية والإنكليزية لغتي التجارة والأرستقراطية العربية الأوروبية... لذلك ابتعدت تدريجياً عن مجانية التعليم العربي والروسي، وتكلّفت أموالًا باهظة من أجل الحفاظ على الانتماء العربي.

(٢) حين ينتهي التلميذ من هذه المرحلة، حق له الالتحاق بدار المعلمين في الناصرة (فلسطين) إذا كان من المبرزين.

أميوني، أنطون غوديش، عادل عبد الوهاب الهندي وابن خالته[١].

أما مدرسة الإناث، فكانت في زقاق خلف مدرسة القلبين الأقدسين اليوم في بناء استؤجر لهذه الغاية. وقد قامت هذه المدرسة بدورها على الساحة الثقافية الطرابلسية. خرّجت عدداً كبيراً من المثقفات اللواتي قمن بقسط وافر من مهمّات التعليم والحياة الاجتماعية. وكانت مديرة هذه المدرسة الآنسة لودميلا ميخايلوفنا، ثم عقبتها بعد حين ماريا ماركوفنا. أما المعلمات فمن الوطنيات اللواتي تولين تدريس العربية والتاريخ والجغرافية والحساب، في حين اهتمت المديرة بتعليم اللغة الروسية والرياضيات والرسم والأشغال اليدوية، وانحصر التعليم الديني بكاهن الميناء الأرثوذكسي الخوري الياس المر. (١٨٤٤-١٩٢٣).

وتتذكر حنة نمر[٢] التي درست في هذه المدرسة ثم أرسلت إلى بيت جالا (فلسطين) لنبوغها واجتهادها، فتقول: «من معلمات المدرسة في الميناء اذكر: سيدة ترك، للحضانة، انسطاسيا بوتاري وحنة زحلوط للصفوف الصغرى، سيدة سكاف لمادة الحساب، الدوام قبل الظهر وبعده، وتبدأ السنة المدرسية في الخامس عشر من أيلول، وتنتهي في الخامس عشر من حزيران وقد امتازت إدارة المدرسة بالحدب علينا، مستخدمة أبرع الطرق لإيصال المعارف إلى عقولنا. فالقصاص الجسدي ممنوع منعاً باتاً، وملاحقة التلميذات علمياً وأدبياً ودينياً كانت أمراً مقدساً.

تخرجت من مدرسة الميناء عام ١٩٠٢، وأرسلت مع «أديل دوماني» ابنة الدكتور «موسى دوماني» و«سيدة عبدو»، وأنجيلينا خرياطي»، زوجة «وديع البارودي»، إلى دار المعلمات في بيت جالا، وبقينا هناك ست سنوات نلنا بعدها شهادة التخرج وعدنا إلى الميناء»[٣].

(١) مقابلة مع الدكتور النيني.

(٢) مقابلة مع حنة نمر في منزلها بالميناء ١٨-١-١٩٨١.

(٣) رزق الله نعمة الله عبود: تذكار اليوبيل لسيادة الحبر الجليل أثناسيوس عطاالله سنة ١٨٧٣-١٩٧٣. ص ٩١-٩٢-٩٣.

وهنا يجدر القول بأن هذه المدارس التي أنشأتها الجمعية الروسية في أنحاء متعددة من بلاد الشام، اتخذت في نظر الحكومة العثمانية واقع المدارس الطائفية الوطنية. إلا أن الحكومة الروسية سنة ١٩٠٢ طلبت من الحكومة العثمانية أن يكون لمدارسها البالغ عددها ٨٧ مدرسة، قوانين مميزة، بإشراف الجمعية الأمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، وأن تعطى الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها مدارس الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية، على ألّا تكون مشمولةً برعاية روسية، كما هي الحال مع المدارس الأخرى، بل تكون في ممالك الدولة العلية، تحت إدارة الجمعية الفلسطينية، حرةً في تحديد دروسها بحسب القواعد والأصول. ولقد وافقت الحكومة العثمانية على طلب الحكومة الروسية، وصدر الأمر العالي إلى نظارتي الخارجية والمعارف بوجوب تبليغه إلى المراجع المسئولة. وهذا بعض ما جاء فيه:

«إنه، لدى مطالعة مجلس الوكلاء المخصوص، ترجمة التذكرة المعطاة من سفارة روسيا، بطلب التصديق من جانب الحكومة السنية، بمقتضى روابط الصداقة المستحكمة بين الدولتين، على قانونية وجود السبعة والعثمانين مكتباً (مدرسة) التي صار فتحها وتأسيسها... ومعظمها مكاتب ابتدائية الأصول والقواعد المذهبية المختصة بالأرثوذكس من قبل جمعية مؤلفة تحت رئاسة الغراندوق سرجيوس الكسندر وفنتس... على أن تعطى المكاتب المذكورة الحقوق والامتيازات التي انعم بإعطائها للمؤسسات العائدة إلى الفرنساويين... وبناء على إيضاح سفير روسيا أيضاً، أن حكومته لا تطلب لهذه المدارس حق الحماية التي التزمتها فرنسا، فتكون في ممالك الدولة العلية تحت إدارة الجمعية الفلسطينية المرؤوسة من الغراندوق سرجيوس، حرة في تحديد دروسها القانونية بحسب القاعدة، لذلك وجدَ موافق إجراء التصديق على قانونية وجود المكاتب المذكورة.

ولدي العرض أنعَم جلالتُه ملجأ الخلافة، بشرف صدور الإرادة السنية بذلك، وأُجريت التبليغات لنظارتي الخارجية والمعارف. وصار الأشعار بتبليغ كيفية الأشعار بموجبه بتذكرة سامية، إيجاباً لمنطوق الأمر والفرمان

الهمايوني... تحريراً في ٢٢ مُحرّم سنة ١٣٢٠ هجرية الموافق ١٨ نيسان ١٩٠٢ ميلادية.

وبهذا تمكنت مدارس الجمعية الأرثوذكسية الروسية، من التمتع بامتيازات مدارس الإرساليات الفرنسية كمؤسسة أجنبية ذات سيادة على برامجها، في ظل رعاية الدولة العثمانية نفسها، واستمرت في الانتشار التعليمي والتبشري في سائر المناطق التي تركزت فيها، غير أن المدارس هذه أقفلت سنة ١٩١٤ بسبب دخول روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية، بالإضافة إلى أن ثورة ١٩١٧ البلشيفية، ألغت جميع التزامات القياصرة الخارجية ومنها المدارس الأمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية. فانطوى الكتاب التبشيري الروسي بعد خمس وثلاثين سنة من التعليم والتنوير في دياجير أواخر القرن التاسع عشر ومطامح القرن العشرين.

وهنا لا بد من القول إن تاريخ وفود الإرساليات الأجنبية التبشيرية إلى الشرق عموماً، وإلى لبنان خصوصاً، قد ترافق مع بواكير التدخلات الاستعمارية وما تلاها من حملات ومشاريع، لم تزل حتى الآن تتوالى بأشكالٍ، إن اختلفت في الصورة تنسجم في المبدأ، على تفتيت الدعوات التحررية التي قام ويقوم بها دعاة الإصلاح والتحوّل الاجتماعي والثقافي والسياسي في هذه المنطقة عموماً.

فالإرساليات التي توافدت إلى أجزاء من السلطنة العثمانية، وبخاصة لبنان، من خلال تحديداته الإدارية يومذاك، تظاهرت أنها قدِمَت، يحدوها العمل الإنساني المخلص، لكنها ما عتّمت أن ظهرت، بوصفها أجهزة وثيقة الارتباط بالدول التي تنتمي إليها، وأنها تعمل على ترسيخ أقدامها في منطقتنا وفقَ ما يُتاح لها من ظروف وإمكانيات. وقد ظهر عطف الدول على هذه الإرساليات، بدليل المساعدات المالية التي كانت تغدقها عليها، بالإضافة إلى ما توفّره لها من حمايات وامتيازات.

وقد ظهر تعاطف هذه الإرساليات فيما بينها، وتناقضها في وقت واحد. ففيما كانت مؤسساتها ومدارسها بقرب بعضها البعض، لتأنس في ممارسة

نشاطاتها، بإزاء ما يمكن أن يهبّ عليها من تحديات خارجية وداخلية معاً، إلا أنها عملت في الوقت نفسه على كسب وُدّ الناس والطوائف، عن طريق إفساح المجال لهم بالانتساب إلى مدارسهم، وإيجاد وظائف لهم في المؤسسات والإدارات التي تمتلكها وتؤثر فيها. كما عملت على قيام أجيال من المثقفين الذين يتقنون لغاتها، كالفرنسية والإنكليزية بنوع خاص، ويتشرّبون مشاربها الثقافية والدينية والسياسية، ويصبحون من مُديري سياسة الدول التي ينتمون إليها. وهذا من المعضلات الكبرى التي ما زلنا في حياتنا العامة نشكو من تفاعلها وتفاقمها على وجودنا الخاص والعام.

وفي الحقيقة، يبدو أن المرسلين الإنجيليين الذين تحدثنا عنهم كانوا أكثر تصميماً على المنحى الذي أشرنا إليه، من جمعية المدارس الأمبراطورية الأرثوذكسية الروسية، التي حاولت باسم الأرثوذكسية أن تتقرّب إلى المواطنين من ملّتها، وتساعدهم ما وَسِعَتْها الطاقة مجاناً، بينما كان الإنجيليون، يجذبون أبناء الطوائف الأخرى، إلى مذهب جديد، لا تاريخ له في هذه البلاد، قبل دخولهم إليها.

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة حقيقة تتعلق بإيجابية وسلبية التعليم الإرسالي في لبنان، وما قدمته من حسنات وسيئات على هذا الصعيد.

فمن الإيجابيات أن مدارس الإرساليات قد أسهمت بما لا يقبل الشك، في تحديث المناهج والبرامج التربوية والتعليمية، ونقلت إلينا الكثير من معارف الغرب المتقدم في سائر حقوق المعرفة، خاصة ما اتصل منها بالعلوم التطبيقية والإدارية وغيرها. في وقتٍ كانت فيه هذه العلوم نسياً مَنسياً أو تكاد. إلا أنها من ناحية أخرى، حالت بشكل غير مباشر، دون تقدم المدرسة والمعهد اللبنانيين الرسميين، لكي تظل مقاليد العلوم التطبيقية منوطة بها فقط، وتظل دوائر العلوم الإنسانية متجاذبة بينها وبين المعاهد الوطنية الرسمية، بحيث يكون لهذه الأخيرة مُتنفّس تبقى معه في مركز العجز الدائم عن مواكبة ركب التقدم الحضاري العام والإسهام به.

إن هذه الحال التي بمثل السؤال. تحتّم علينا إيجاد الجواب. ولعل

بوادره تتمثل في أن مدارس الإرساليات الأجنبية ينبغي ألّا تبقى في المقدّمة، وتبقى المدارس الوطنية في المؤخّرة تجرّ ذيول الخيبة، وتفتقر إلى من يأخذ بناصرها، فبمقدار ما تقوى النزعة الوطنية وترتفع إلى مستوى المسؤولية لدى الدولة، تتقدم المؤسسات التعليمية الوطنية، وتجد المناهج التربوية والتعليمية الضرورية لها، إذ، لا يمكن لشعب من الشعوب، كائناً ما كان ارتباطه بالأجنبي وبتقدمه، أن يؤثرُه في النهاية على ذاته، وشرطه في ذلك أن لا يعيش منغلقاً على ذاته ضمن شرنقةٍ من المفاهيم الوطنية التقليدية، بل أن يظل منفتحاً على سائر التيارات، يأخذ منها ما يتناسب مع شخصيته ونفسيته، ويزيدهما قدرةً على الاكتناز بالمعارف، وما يُلازمها من عوامل التقدم والوعي الحضاري.

فمثل هذا الوعي، لا يكون وعياً وهمياً، كما هي الحال اليوم عند الكثيرين من المواطنين، بل الوعي الناجم عن وجوب تطور الإنسان اللبناني، وتطور مؤسساته الوطنية، من تعليمية واقتصادية وإدارية، وحقوقية، تُرسي قواعد المدرسة الوطنية الرسمية البديل، التي يناط بها أمر إعداد المواطن الصالح، وتخريج المِلاكات الثقافية في شتى حقول المعرفة، ويكون قوام ذلك كله، سيادة الوطن وحريتَه وتقدمَه.

كلمات كتبتها الرئيسة الاولى

هريت لاغرانج

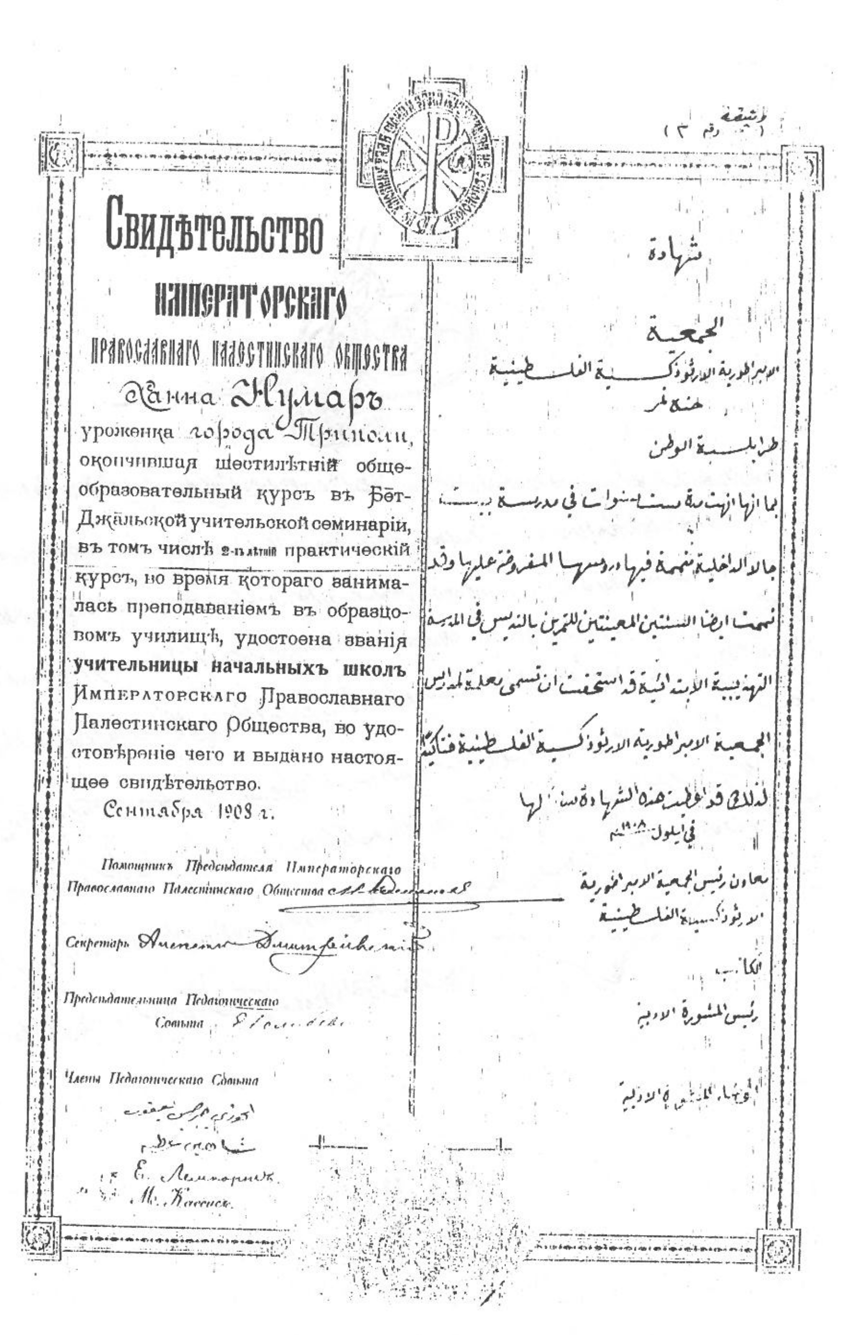
Tripoli Girls' School

Twenty six years ago the school occupied two rooms of an old house belonging to the vice consul of America. The pupils were all from the city. The number rapidly increased in the next two years drawing pupils from the [illegible] near by. There was and has been no other competition. The present property was purchased from Vice consul Yanni in the summer of '76. The house was rebuilt and enlarged in '80 and in the fall of '81 the first handful of boarders was received and it has gone on as a boarding and day school since that time. The boarding pupils have come mostly from outlying villages. The number increased steadily in succeeding years.

Harriet La Grange

عن المدرسة الانجلية للاناث

وثيقة رقم ١



(وثيقة رقم ٣)

СВИДѢТЕЛЬСТВО
ИМПЕРАТОРСКАГО
ПРАВОСЛАВНАГО ПАЛЕСТИНСКАГО ОБЩЕСТВА

Ханна Нумаръ

уроженка города Триполи, окончившая шестилѣтній общеобразовательный курсъ въ Бѣтъ-Джальской учительской семинаріи, въ томъ числѣ 2-хъ лѣтній практическій курсъ, во время котораго занималась преподаваніемъ въ образцовомъ училищѣ, удостоена званія **учительницы начальныхъ школъ** Императорскаго Православнаго Палестинскаго Общества, во удостовѣреніе чего и выдано настоящее свидѣтельство.

Сентября 1908 г.

Помощникъ Предсѣдателя Императорскаго Православнаго Палестинскаго Общества

Секретарь

Предсѣдательница Педагогическаго Совѣта

Члены Педагогическаго Совѣта

Е. Леммоpник.
М. Кассисъ.

شهادة

الجمعية الامبراطورية الارثوذكسية الفلسطينية

حنة نمر

طرابلسية الوطن

بما انها انهت مدة ست سنوات في مدرسة بيت جالا الداخلية متممة فيها دروسها المفروضة عليها وقد تممت ايضا السنتين المعينتين للتمرين بالتدريس في المدرسة التهذيبية الابتدائية قد استحقت ان تسمى معلمة لمدارس الجمعية الامبراطورية الارثوذكسية الفلسطينية فلاثبات لذلك قد اعطيت هذه الشهادة سندا لها

في ايلول ١٩٠٨ م

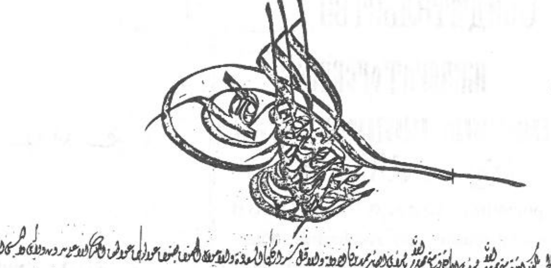
معاون رئيس الجمعية الامبراطورية الارثوذكسية الفلسطينية

الكاتب

رئيس المشورة الادبية

اعضاء المشورة الادبية

وثيقة رقم ٢



وثيقة رقم ٣

طرابلس في القرن السابع عشر من خلال كتابات الرحّالة المسلمين

د. عبد المجيد نعنعي

كانت طرابلس، الولاية ولكن المدينة بصورة خاصة، وعلى امتداد القرن السابع عشر للميلاد هدفاً ومقصداً لعلماء وأدباء مسلمين أتوا إليها وحلوا في ربوعها وبين أهلها وتعرفوا إلى أوضاعها وعمائرها وناسها واتصلوا بعلمائها وأدبائها وسجل كل واحد منهم انطباعاته ومشاعره وما جمع من معلومات وتجارب في صفحات تكثر أو تقل. وقد وصلنا مما كتب وسجل هؤلاء تحف ونفائس في أدب الرحلات تغني معارفنا اليوم بأخبار ومعلومات فريدة ومميزة عن طرابلس ذلك الزمان. وتجمع هؤلاء الرحالة المسلمين الذين حلوا في طرابلس في القرن السابع عشر صفات مشتركة لعل أولها أنهم كانوا كلهم من أهل دمشق ومنها أتوا إلى طرابلس وإن اختلفت أسباب سفرهم وظروفها والطرق التي سلكوها، كما الأهداف التي قصدوا. وأيضاً يشترك هؤلاء في كونهم كلهم كانوا من أهل العلم ورجاله ومن العاملين في مجالاته. وأيضاً يتشابهون جميعاً من حيث صلاتهم الوثيقة بأهل العلم والأدب في طرابلس لما طالما كان بين المدينتين من علاقات وثيقة ولما كان من اتصال وتشابه بين الحركة العلمية والأدبية في المدينتين وإن تكن دمشق في هذا المجال كانت دوماً الأقوى والأفعل والأكثر أصالة ونتاجاً بما لا يقاس.

وكان أول من قصد طرابلس من رحالة شاميين في هذا القرن الشيخ ألحسن بن محمد البوريني الذي حل فيها في سنة ١٠٠٨هـ - ١٥٩٩م وترك

انطباعاته وما جمع من معلومات خلال إقامته في كتاب أسماه «المنازل الأنسية في الرحلة الطرابلسية».

ويصعب علينا اليوم إن لم يكن يستحيل تحديد أسباب هذه الزيارة وظروفها وما نتج عنها لأن كتاب البوريني قد فقد ولم يصلنا منه غير شذرات قصيرة مبعثرة في بعض المصنفات.

وحل في طرابلس بعد ثلث قرن تقريباً آتياً من دمشق أيضاً عالم آخر هو رمضان بن موسى العطيفي وصلها في سنة ١٠٤٣هـ ١٦٣٤م وذلك لمتعة السفر أولًا، كما قال، ولكن أيضاً للاجتماع «بالعقد الفريد وبيت القصيد. حاكمها يومئذ الأمير الكبير علي ابن الأمير محمد ابن سيفا»[1] ابن العائلة التي طالما رعت الأدب والأدباء وأكرمت العلم والعلماء حتى شبهت بالبرامكة. وكان حظ طرابلس مع العطيفي أفضل مما كان مع سلفه فسلمت أخبار رحلته من الضياع إذ صنفها في صفحات قليلة، بعنوان «رحلة إلى طرابلس الشام» وصلتنا كاملة[2].

وبعد سنوات خمس نزل في طرابلس آتياً من دمشق أيضاً أحد أجل وأبرز وجوه العلم والدين فيها آنذاك الشيخ يحي بن أبي الصفا بن أحمد المعروف بابن محاسن، حفيد رحالتنا الأول البوريني وحل فيها في إقامة استطالت على ما يزيد عن الشهرين وكان ذلك في العام ١٠٤٨هـ ١٦٣٩م. وكان الباعث على تلك الزيارة لقاء صديق قريب هو مراد أفندي دفتر دار الشام الذي شدته إليه صلة وثيقة أثناء إقامته في دمشق والذي أنعمت عليه بعد ذلك «السلطنة الخاقانية والدولة العثمانية لا زالت مؤبدة ومؤيدة للشريعة المحمدية بدفتر دارية طرابلوس بلد الصفاء والأنس»[3]. ومن هنا يمكن الافتراض بل والجزم بأن علاقة وثيقة كانت تشد آنذاك الرحالة المحاسني إلى الدولة العثمانية وإلى رجالاتها في بلاد الشام وهذا ما سمح له خلال زيارته لطرابلس في الفترة

(١) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٧ رمضان العطيفي مجلة الدراسات العربية بيروت
(٢) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٨
(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٢٨ تحقيق محمد عدنان بخيت

الحافلة بالمتغيرات على الصعد السياسية والإدارية التي تلت القضاء على عائلة آل سيفا والتي بقيت زمناً طويلًا قوية ونافذة وفاعلة في طرابلس ومحيطها بأن يرسم لنا صورة هي الأفضل والأكثر وضوحاً للوضع الإداري وللموظفين في طرابلس مع تحديد مهمات وصلاحيات وأعمال كل منهم، بعد أن أخضعت طرابلس للحكم العثماني المباشر. والواقع أن المحاسني بفضل علاقته الوثيقة بالسلطات العثمانية الرسمية في بلاد الشام، كما في طرابلس بصورة خاصة، قد ترك لنا معلومات على درجة كبيرة من الأهمية عن الإدارة في طرابلس على زمنه انفرد بها لوحده من دون سائر الرحالة.

ولأن المحاسني كان أيضاً عالماً كبيراً وفقيهاً بارزاً، تتلمذ على «مجموعة من علماء دمشق» كما يقول المحبي، وأجازه عالم المغرب الكبير الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني[1] أثناء إقامته في دمشق، فإنه جاء إلى طرابلس بزاد كبير من العلم والمعرفة وأيضاً بصلات مباشرة أو غير مباشرة بأوساط العلم ورجاله فيها مما ساعده في أن يجمع معلومات كبيرة عن حركة العلم والأدب في هذه المدينة. وقد أودع المحاسني ما جمعه من معلومات ومعارف وما حصل له من تجارب أثناء إقامته في طرابلس في كتاب لطيف أسماه «المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية». وقد وصلنا هذا الكتاب وهو متداول الآن بعد أن حقق ونشر بعناية الدكتور بخيت.

وكانت رابعة الزيارات الشامية إلى طرابلس في القرن السابع عشر تلك التي قام بها، الشيخ الفقيه العالم عبد الغني النابلسي، للمدينة في سياق رحلة أكبر جال فيها في بلاد الشام ومصر والحجاز وزار الديار المقدسة مما ربما كان السبب الأساسي لهذه الرحلة.

وقد امتدت هذه الرحلة التي بدأها في شهر المحرم من سنة ١١٠٥هـ- أيلول ١٦٩٤م على مدى ٣٨٨ يوماً وكان من ثمارها المصنف المعروف باسم: «كتاب الحقائق والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز» الذي

(١) نفح الطيب من عصف الأندلس الرطيب المقري مقدمة إحسان عباس ج ١ ص ٣٠٢

وصلنا نصه كاملًا في نسخ عديدة والذي كانت حصة طرابلس منه صفحات قليلة ولكنها هامة لما حملته من معلومات وفيرة وقيمة عن طرابلس تلك الأيام.

وكانت للنابلسي رحلة أخرى أهم وأجدى إذ كرسها كلها لمدينة طرابلس حين زارها في ٢٢ ربيع الأول من سنة ١١١٢هـ- ٦ أيلول ١٧٠٠م وأقام في المدينة وبين أهلها ما يزيد عن الأسبوعين.

ولأن النابلسي كان عالماً كبيراً، بل ربما أحد أكبر علماء عصره في بلاد الشام، فقد كان له كثير من الطلاب والمريدين يأتون إليه من كل بلاد الإسلام، والعربية منها بصورة خاصة، أو يتصلون به، ولأنه أيضاً قد تعرف إلى الطرق الصوفية وأحب بصورة خاصة الطريقة القادرية وسلك دروبها بإخلاص حتى آخر حياته فإنه درج على الإكثار من زياراته ومن رحلاته خارج دمشق. وما كانت زيارتاه إلى طرابلس إلا من بعض رحلاته، وذلك وكما قال بقصد «زيارة إخواننا من ذوي المجد والاحتشام»[١] الذين هم أتباع طريقته الصوفية. وأيضاً سعى النابلسي كما قال لزيارة السواحل الغربية «المشحونة بأفاضل الأوقات والأيام للتبرك بزيارة الصالحين»[٢].

وفوق هذا وذاك لأن الشيخ النابلسي قد دعي «من بعض الحكام في هاتيك البلاد»[٣] إذ كان دائماً على علاقة وثيقة بالسلطات العثمانية وبرجالاتها في بلاد الشام تشده إلى الدولة العثمانية رابطة ولاء وتأييد لا حدود لها ولا قيود عليها. وكان هذا واضحاً في الاستقبال اللائق الذي أعده للشيخ الوالي العثماني بطرابلس آنذاك، أرسلان محمد باشا، وبنزوله في ضيافته السخية وأيضاً في تكرار زيارته لسراياه وفي حضوره الدائم أو شبه الدائم في مجالسه وندواته. وقد أثمرت هذه الرحلة كتاب «التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية» التي ربما كانت أفضل وأغنى ما صنف من كتب

(١) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٣٤ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت
(٢) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٣٤
(٣) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ١

الرحلات عن مدينة طرابلس لوحدها.

طرابلس في القرن السابع عشر:

وربما بسبب انتماء جميع هؤلاء الرحالة أساساً لطبقة أهل العلم الديني ورجال الطرق الصوفية وأيضاً ربما بسبب الدوافع الحقيقية للزيارة والتي ما تجاوزت مرة واحدة تلبية لدعوة من صديق أو لزيارة إخوان ورجال دين أو للاتصال بمسؤول كبير رسمي فإن ما سطره هؤلاء كلهم ما تجاوز في الحقيقة والواقع تسجيل وقائع ووصف مظاهر حياة مجتمع معين هو أولًا وقبل كل شيء مجتمع الصفوة من أهل العلم ومن رجال السلطة. بل أكثر من ذلك فإن جهل هؤلاء بقواعد العلم الجغرافي وفقدانهم للحوافز والرغبة بالمعرفة المطلقة بغير حدود أو ضوابط والتي طالما حركت كبار الرحالة كابن بطوطة وابن جبير جعلت ما نقلوه إلينا من معلومات، على أهميته يتسم بالجزئية والسطحية. ثم لأن هؤلاء الرحالة كانوا في تحركاتهم يقصدون هدفاً معيناً ومدينة معينة فإنهم ما أعطونا أية معارف قيمة عن حدود ولاية طرابلس وعن أوضاع الولاية، كل الولاية، على أصعدة السياسة والاقتصاد والعمران، كما عن علاقاتها بالولايات العثمانية الأخرى.

وإذا كان هؤلاء الرحالة قد أعطونا معلومات، بعضها قيم وهام، عن مدن أو قرى مروا بها أو أقاموا فيها، فإنهم فعلوا ذلك فقط لأن هذه المواقع كانت في طريقهم أو لأن في أحدها صديق أو تلميذ وجبت زيارته ولكن ليس من ضمن خطة مدروسة وواضحة أو لأن علم الرحلات يفرض ذلك. ثم فوق هذا وذاك فإن كل ما نقله لنا هؤلاء الرحالة في الخواطر التي سطروها ما تجاوز مرة واحدة اهتماماتهم المحصورة بمجتمعي أهل العلم وأهل السلطان ولا ذهب في عمق الأشياء بعيداً عن المظاهر السطحية والبسيطة.

ومن هنا فإنني في دراستي هذه لن أتجاوز الصورة التي رسمها كل واحد من هؤلاء لمدينة طرابلس بالذات باعتبارها الهدف الحقيقي والمقصد الرئيس لكل الرحلات ما عدا في حالة زيارة النابلسي الأولى إذ كانت عرضية وفي سياق رحلة كبرى لم يخرج صاحبها في كل حال عن نهجه الأساسي في

الاهتمام بالمدن والمواقع التي يمر فيها بكثير من السطحية والبساطة.

أول هؤلاء الرحالة، البوريني عرف طرابلس بأنها «في جبل من جانب القلعة، لكنها ممتدة من الجبل إلى التل الأحمر الذي آخر البلدة وأول المرج الأخضر، وهنا مياه تجري على قناطر من أماكن بعيدة مرتفعة»[1].

وطرابلس كما رآها العطيفي وعرفها هي: «بلدة لطيفة، ماؤها كثير، ورزقها غزير جميع بنائها بالحجر ليس فيه شيء من الخشب حتى كادت أن تكون كلها قطعة واحدة يشقها نهر عظيم على حافتيه من الجانبين الجوامع والمدارس والقصور والشبابيك»[2]. والمحاسني يعرف طرابلس بأنها: «بلدة مبنية في ذيل جبل، واقفة في أحسن بقعة منه وألطف محل، بناؤها كله بالأحجار... ذات أنهار جارية وأشجار متلألئة وأزهارها متنوعة»[3].

بهذه الصور المختصرة والباهتة عرف هؤلاء مدينة طرابلس وأوجزوا صفاتها وأوضاعها الطبيعة. وبالانتقال إلى وصف العمران في طرابلس والأسواق والعمائر والمنشآت فإن أول ما شد انتباه هؤلاء وأكثر ما شغل أفكارهم هو أماكن العبادة من جوامع، ومساجد ومدارس وما يتصل بها من منشآت. ومن هنا كان هناك تعداد لجوامع تقام فيها الجمعة فكانت اثنا عشر على الأكثر باعتبار أن العطيفي لم يذكر مثل هذا العدد ليس لعدم وجودها أيامه، إذ كلها قديمة العهد ولكن ربما لأن ظروفه ما سمحت له بالتعرف بما يكفي على منشآت طرابلس. وهذه الجوامع هي نفسها تقريباً عند الجميع مع تباين في الأسماء أحياناً.

١ - الجامع الكبير وهو المعرف اليوم بالجامع المنصوري الكبير[4] والذي يصفه النابلسي بأنه كان في أول أمره وقبل العصر المملوكي كنيسة.

---

(١) الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز ص ١٠ تحقيق تدمري مجلة تاريخ العرب والعالم

(٢) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٧

(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨١

(٤) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٢

٢ - جامع طينال المجاور لجبانة باب الرمل حالياً.

٣ - جامع التوبة المجاور لمجرى نهر «أبو علي» الآن.

٤ - جامع العطار الذي يروي النابلسي أن أصله كنيسة، على ما قيل في زمنه[1]، وكان قريباً من سوق البزورية آنذاك والذي يجاور الآن سوق البازركان وحي التربيعة إذ لا وجود في الوقت الحاضر لسوق بزورية في تلك المنطقة كما في كل طرابلس.

٥ - جامع الأويسية، الذي يسميه المحاسني اليونسية، المجاور آنذاك للمحكمة الكبيرة والواقع اليوم في ما يسمى سوق السمك.

٦ - جامع البرطاسية المجاور للجسر الفوقاني، كما يقول المحاسني، الذي أتى عليه فيضان نهر «أبو علي» الأخير. وهو الآن في موقع مميز على كورنيش النهر الحديث.

٧ - جامع الطحان الذي يسميه النابلسي الطحال بينما يذكره محمد كرد علي في خططه باسم الطحام.

٨ - جامع يغن شاه الذي أسماه النابلسي الغنا شاه والواقع حالياً في شارع صف البلاط.

٩ - جامع التفاحي القريب من منطقة الدباغين، الذي ربما كان المسجد الذي أسماه عبد العزيز سالم مسجد الدباغين، والذي كان يجاور مسجد التوبة وهو غير قائم اليوم. ويسمي المحاسني هذا الجامع باسم جامع التفاحة. ويرى الدكتور تدمري أن المسجد المذكور قد عفت آثاره على الأرجح بفعل فيضان مياه نهر «أبو علي» سنة ١٩٥٥[2].

١٠- جامع محمود بك في حي باب التبانة مقابل مجرى نهر «أبو علي» اليوم.

١١- جامع القلعة.

١٢- جامع المحمودية الذي يذكره النابلسي وأيضاً المحاسني الذي يعطيه من

---

(١) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٢

(٢) تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس ص ٣٣٠ د. تدمري

الأوصاف ما لا تنطبق عليه خاصة وأن العطيفي يذكره بتفاصيل وافية فيقول عنه «مطل على النهر المزبور وعلى الجسر الذي يمر من الطرف الشرقي إلى الطرف الغربي»[1] مما هو بعيد عن سوق سندمر الذي يجعل المحاسني الجامع المحمودي قريباً منه. والجامع المذكور غير معروف اليوم.

ويشير النابلسي إلى أن هناك غير هذه الجوامع الكبيرة مساجد وزوايا ومدارس لا تعد ولا تحصى. وذكر أنه «كان بها ثلاثمائة وستون مدرسة ولكن الآن أكثرها متهدم وغالبها مهجور»[2].

ويبدو أن ما لاحظه النابلسي في زيارته في نهاية القرن السابع عشر لطرابلس من خراب وتهديم أصاب عامرها وبصورة خاصة الكثير من مدارسها هو قديم العهد إذ سبق للمحاسني الذي حل في طرابلس في سنة ١٠٤٨هـ ١٦٣٩م أن أشار إلى أن بناء طرابلس الذي يسر النواظر والأبصار «قد تخرب أكثره وانكسف انضره»[3]. وربما كان سبب ما أصاب طرابلس من خراب يعود إلى ذلك الصراع الذي أوجزه العطيفي، بعد أن لاحظ آثاره في عمائر المدينة كما في مدارسها، في حديثه عن بني سيفا بقوله: «حتى محاهم فخر الدين بن معن وأجلاهم عن بلادهم وأوطانهم وخرب منازلهم التي كانت بطرابلس في خبريطول»[4]. ذلك أنه من المعلوم والمعروف أن صراعات وحركات عصيان وتمرد وانشقاق قد اجتاحت بلاد الشام في مطالع القرن السابع عشر لانشغال الدولة العثمانية بقضايا وخلافات كبيرة على حدودها في أوروبا كما مع جيرانها الفرس ولزمن طويل. وكان الصراع بين القيسيين بقيادة بني معن واليمنيين بقيادة آل سيفا اشنع مظاهر الفرقة وأوجعها أثراً بالنسبة للدولة العثمانية وللناس. ومن مظاهر هذا الصراع هجوم فخر الدين المعني، مدعوماً من عمر باشا والي طرابلس العثماني، على أملاك آل سيفا في عكار

(١) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢٢٢
(٢) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٢
(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨١
(٤) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٨

حيث أحرقت بيوت وسرايا بني سيفا فيها في العام ١٠٢٨هـ- ١٦١٨م. ثم عاد فخر الدين فسار إلى طرابلس فحاصر قلعتها التي استولى عليها بعد معركة عنيفة بالسلاح الأبيض، في حين فر ابن سيفا إلى جبلة، واستمر الحصار على طرابلس حتى مجيء أسطول عثماني صغير إلى شواطئها أجبر المعني على الانسحاب إلى بيروت[1].

هذه الجوامع التي ذكرها وأشاد بأهميتها وبجمال عمارتها الرحالة الدمشقيون، والتي يعود الفضل في إنشائها لسلاطين وحكام العصر المملوكي، بقي جلها على امتداد قرنين وحتى صدور كتاب آخر في الرحلات باسم «ولاية بيروت»[2] في العقد الثاني من القرن العشرين أهم وأبرز أماكن العبادة الإسلامية في طرابلس ولم يضف إليها غير الجامع الحميدي الذي يقل عنها سعة وبهاءً وجمال عمارة. بل من المعروف أن تسعة من هذه الجوامع المملوكية ما تزال حتى اليوم قائمة عامرة يؤمها المؤمنون بصورة مستمرة ودون انقطاع وما تزال حتى الآن تشهد بجمال وسناء فن العمارة المملوكي. بل إن هذه الجوامع، القائمة كلها في البلدة القديمة ما تزال الأهم والأكثر اكتظاظاً بالمتعبدين على كثرة ما أقيم منذ الخمسينات من القرن العشرين من مساجد أكثر اتساعاً وأحدث طرازاً وأقرب من المراكز الأكثر نشاطاً والأكثر حيوية في طرابلس.

وأيضاً تنبه هؤلاء الرحالة إلى كثرة الحمامات في طرابلس. وهذا أمر طبيعي في بلد تغزر مياهه وبين أناس تعتبر الطهارة شرطاً أساسياً لممارسة الشعائر الدينية بالنسبة إليهم وخاصة الصلوات الخمس اليومية. وقد عدد المحاسني تسعة حمامات «غالبهم في غاية ما يكون من حسن البناء والرخام الذي هو في غاية الجلاء». أما النابلسي الذي نزل طرابلس بعد المحاسني بثلثي القرن تقريباً فقد ذكر أحد عشر حماماً وعددها: النوري، عز الدين، الدويدار، الطواقية، العبد، القاضي، العطار، الناعورة، الحاجب،

(١) Fakhreddine II Maan Michel Chebli P. 83
(٢) ولاية بيروت التميمي بهجت ص ١٧٣

القرافيش، والقلعة. وبعض هذه الحمامات ما يزال قائماً وصالحاً للاستعمال اليومي حتى الآن مثل النوري وعز الدين والعبد. أما الحاجب والعطار فقد بقيا في خدمة الناس حتى أتى عليهما فيضان نهر «أبو علي» في سنة ١٩٥٥.

ولما كانت الاعتبارات الدينية وأيضاً ثقافات وتوجهات هؤلاء الرحالة نحو العلوم الشرعية في أساس تحركاتهم خلال زيارتهم فقد كان من الطبيعي أن يثير انتباههم بشكل خاص ما كان في المدينة آنذاك من مزارات وقبور الصالحين وأيضاً من زوايا وتكايا وخلوات. ومن هنا كان حديث المحاسني عن الحركة الصوفية في طرابلس وعن طرقها وزواياها فأشار إلى زاوية لابن طبيخ المنسوب للحضرة القادرية وإلى زاوية له «بأعلى الجبل يقال لها قبة النصر لا يشبهها في حسن مشرفها محل فإنها مشرفة على المدينة وعلى ما احتوت عليه وعلى البحر وسائر النهور الداخلة[١] إليه».

وكان من الطبيعي في هذا السياق أن تشد انتباه الجميع المولوية لأهميتها بالنسبة للحركة الصوفية ولدورها الهام في حياة المدينة آنذاك وكما بدا لهم، وأيضاً لموقعها الطبيعي المميز.

وقد أدهش المحاسني موقع التكية المولوية: «بين جبلين متقاربين أخضرين وهي بذيل أحدهما مبنية بالأحجار مشرفة على واد تخطه الأنهار»[٢]. وأكثر ما أعجب النابلسي مجلس الوعظ الذي كان يقيمه آنذاك وباستمرار شيخ المولوية ذو الحشمة والوقار محمد أفندي الرومي والذي حضره أكثر من مرة مستمعاً إلى قراءته وشرحه للمثنوي. وقد أشار المحاسني إلى خلوة في المولوية كانت لشيخها شاركه فيها أكثر من مرة.

وأيضاً ذكر النابلسي دعوة القاضي يحي أفندي إياه لزيارة المولوية «ذات الأنهار الدافقة والمحاسن السنية»[٣] حيث التقى عدة من الخلان والأفاضل والأعيان فحادثهم وشاركهم في أبحاث علمية ولطائف أدبية. ولم ينس

(١) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٣
(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٥
(٣) النفحة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٤ المنازل المحاسنية ص ٨٥

النابلسي في سياق اهتماماته السعي إلى قبور الأولياء والصالحين فذكر زيارته لمقام الولي الصالح الشيخ عبد القدوس حيث كانت تقوم قبتان أحداهما مزار لرجل صالح والأخرى تعلو قبر الشيخ فضل الله المغربي. وهذه الأخيرة ما تزال قائمة بما في ذلك القبر في المنحدر المشرف على المحلة المعروفة بقبر الزيني. ومن منازل الصالحين والأولياء وقف المحاسني عند مزار من كان يجمع أهل طرابلس على ولايته الشيخ مسعود المغربي وكذلك عند قبور الصالحة عيشة البشناتية والشيخ عز الدين وعند مزار الشيخ ششبرك والشيخ عمر والشيخ الهندي والشيخ طقطمر[١] مما لا يعرف الكثير اليوم عما بقي من قبورهم أو مزاراتهم.

وبمقابل هذا الاهتمام الكبير بالمساجد والحمامات ومزارات الأولياء والصالحين، مما يدخل أساساً في صلب اهتمامات هؤلاء الرحالة، نتواجه فيما تركوه لنا من مصنفات بتجاهل تام للمنشآت العامة أكانت حكومية أو خدماتية. فدور الحكم وسرايات الحكام لا تذكر إلا عرضاً وفي معرض زيارة أو لقاء دون إيراد أية مواصفات تساعدنا اليوم في تقويم أهميتها وطراز بنائها وفي تحديد مكان وجودها بالنسبة لما نعرفه عن مخطط المدينة في ذلك الحين. بل إن منشآت هامة وكبيرة الدور آنذاك بالكاد نقلوا لنا اسمها. فالمحكمة الكبيرة[٢] في طرابلس لا تذكر إلا عرضاً وباعتبارها مجاورة لجامع الأويسية وفي سياق الحديث عنه كما عند المحاسني. وقلعة طرابلس الهامة، والتي ربما كانت أبرز معالم طرابلس آنذاك لا يذكرها العطيفي إلا عرضاً وفي سياق الحديث عن الغزل بغلام تركي[٣]. والنابلسي يمر في الحديث عنها مرور الكرام مكتفياً بذكرها في سياق تعريف للمدينة أورده نقلًا عن البوريني[٤]. والمحاسني وحده يقدم معلومة محدودة عن هذه القلعة فيصفها

(١) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٥-٨٦
(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٤
(٣) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٨
(٤) الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز ص ١٠

بأنها تقع في: «ذيل الجبل محكمة البناء يصعد إليها ببعض الدرجات»[1] وذلك في سياق الحديث عن فرقة القبة قولي Kapi Kulu عبيد السلطان المقيمة فيها.

والمنشأة المدنية الوحيدة التي لفتت أنظار هؤلاء الرحالة هي قناطر البرنز التي كانت تنقل المياه إلى مدينة طرابلس من فوق مجرى نهر «أبو علي». فالبوريني وصف القناطر بأنها: «عالية» تنقل المياه من أماكن مرتفعة وبعيدة وقد بناها البرنس وهو «ملك من ملوك النصارى كان ملكاً في ولاية طرابلس»[2] والمحاسني أيضاً توقف عند هذه القناطر ولكن بأكثر من التروي والاهتمام فوصفها بأنها: «عبارة عن وادي عظيم يقال له وادي السبعة بين جبلين وجسر عظيم مبني من الجبل إلى الجبل، يجري الماء عليه في ساقية ويأتي إلى المدينة وهو ماء البلدة ولأجل ذلك نرى الأماكن العالية كالقصور فيها الماء يجري»[3].

أما النابلسي فإنه لا يذكر هذه القناطر على أهميتها كمنشأة عامة لكل المدينة إلا في سياق الحديث عن خروجه من طرابلس بعد انتهاء زيارته إذ سلك الطريق الموازي لمجرى نهر «أبو علي» باتجاه قرية إيعال. ذلك أنه في طريقه شاهد القناطر فوصفها بأنها: «سامية وأبنية عالية، يجري فوقها نهر عظيم... ويقال إن هذه القناطر من بناء الجاهلية»[4] دون أن يكلف نفسه حتى عناء السؤال عن بانيها. وقد بقيت هذه القناطر من فوق ما يسمى وادي المرجة قائمة تنقل المياه العذبة إلى بعض أحياء طرابلس القديمة، حتى بعد تأسيس مصلحة مياه رشعين، إلى أن دمرها فيضان نهر «أبو علي» في سنة ١٩٥٥ فأفقد المدينة أحد أبرز منشآت طرابلس في العصور الوسطى. وقد أشار النابلسي إلى جسر مجاور للقناطر كان عليه أن يجتازه للمرور إلى طريق

(١) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٥
(٢) الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز ص ١٠
(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٦
(٤) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٩٥

إيعال من فوق مجرى النهر يعرف باسم جسر المحمودية[1] ما تزال قاعدة هذا الجسر وقنطرته الرئيسية في مكانهما يعلوهما جسر آخر من الباطون يرتكز إليهما أقامته القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبمقابل إهمال الرحالة للمنشآت العامة من رسمية وخدماتية بصورة كبيرة فإنهم أولوا متنزهات المدينة آنذاك اهتماماً كبيراً إذ كانت عنصراً أساسياً في إقامتهم في المدينة. فمنطقة رأس النهر الواقعة عند مصب نهر «أبو علي» في البحر كان لها نصيب كبير من اهتمام الرحالة بها ذلك أنها كانت على ما يبدو أحد أبرز متنزهات المدينة ومقصد أبناء طرابلس في نزهاتهم وربما في ولائمهم.

والواقع أن هذه المنطقة بقيت كذلك لزمن طويل وحتى منتصف القرن العشرين على ما أعلم وأذكر. فالعطيفي زار ذلك المتنزه حيث أو لم له فيه أحد أصدقائه وبالغ في إيراد أوصافه فقال: «مكان به مرج أخضر يشق النهر الذي يمر في المدينة وينصب هناك في البحر له مرآى عجيب وشكل غريب يسمى ذلك المكان برأس النهر معد للتنزه كمرجة دمشق ومن حوله بساتين بها أزهار وأطيار..»[2]. والمحاسني ذهب إلى هذا المكان في عزومة الأفندي والمتسلم فوصفه بأنه: «مرج أخضر عريض وروض مزهر أريض وبه نهر جاري وإلى البحر داخل..»[3].

والنابلسي قد مر في هذا المنتزه عرضاً في طريقه إلى منتزه آخر مجاور كان دعاه إليه والي طرابلس أرسلان محمد باشا يدعى عين أصلان فيه نبع ماء مجاور لمجرى نهر «أبو علي» وقريب من شاطئ البحر. وهذا الينبوع ما زال قائمًا بشكله القديم حتى يومنا هذا بجانب سكة حديد طرابلس - حمص. وفي عودة النابلسي ورفاقه إلى دار للباشا على شاطئ البحر كان لا بد أن يمر أمام أبراج طرابلس التي اكتفى من الحديث عنها، على عظيم أهميتها على

(١) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٩٥
(٢) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٨
(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٧

زمنه وبالنسبة لنا أيضاً، بهذا الوصف السطحي الذي لخصه بقوله: «ورأينا هناك الأبراج الرفيعة السامية البديعة كأنها الكواكب السبعة تزهو بتلك الطلعة» مما لا يساعد إطلاقاً على معرفة أحوال تلك الأبراج آنذاك ولا يقدم لنا أية معلومة قد تساعد على تفسير الحال الذي نراها عليه الآن.

وبوصول النابلسي إلى الأسكلة أو مينا طرابلس بدعوة من صديقه آغا المينا حسين آغا ما استطاع أو ما أراد أن يتعامل معها إلا على أساس أنها منتزه دعي إليه فأكل ما يسره الله له من المآكل النفيسة وقام مع الصيادين بنزهة في البحر لصيد السمك. وقد اكتفى النابلسي فوق ذلك بوصف عظمة القصر العظيم الذي حل فيه وبذكر أنواع السفن التي كانت ترسو في البحر آنذاك باسمائها فقط[١] متفادياً أي حديث مفيد عن أوضاع المرفأ وعن الحركة التجارية فيه وعن مراكز للتجارة من محلية أو أجنبية كانت هناك وأيضاً عن أسواق البلدة وعن ناسها من عرب وأجانب وعلى وفرة هؤلاء آنذاك على ما نعلم. والنابلسي وقد زار المينا أكثر من مرة ولم يفدنا بأي جديد أو قيم أو طريف يزيد معارفنا عن هذه المحلة الهامة بأكثر مما زودنا به المحاسني قبل ثلثي القرن حين وصفها بأن «بها سبعة أبراج عظام وجامع منور مشرف على البحر وسوق وخان»[٢].

وينفرد المحاسني في الحديث عن مياه تنبع قريباً من البحر تحت دير مار يعقوب وتمتاز بخفتها مما كان يجعل كثيرين من أبناء طرابلس يقصدونها للنزهة ولقضاء عطل يوم الجمعة وأيضاً كان البعض يتزود منها بمياه الشفة لنقاوة هذه ولخفتها. وقد بقي هذا الينبوع يفيض بمياهه الغزيرة حتى الخمسينات من القرن العشرين حين غارت هذه في باطن الأرض بعد أن قامت السلطة بجر مياه نبع هاب إلى طرابلس والذي كان على ما يبدو مصدر مياه هذا الينبوع.

(١) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٦٨-٧١
(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٦

وإلى جانب ذلك يحدثنا المحاسني عن منتزه يدعى صدر الباز دعاه إليه أحد أعيان طرابلس لا نعرف نحن اليوم شيئاً عنه غير ما يذكره الدكتور تدمري من أنه كان في مكان قريب من البحر على مجرى نهر «أبو علي» في خارج طرابلس.

والملاحظة الهامة هي أن هذه المتنزهات التي حدثنا عنها رحالة القرن السابع عشر، بقيت هي هي تقريباً وكما يخبرنا كتاب «ولاية بيروت» حتى مطالع القرن العشرين بحيث ما زاد عددها أبداً على امتداد أكثر من قرنين من الحكم العثماني مما يندرج بشكل أو آخر في سلبيات هذا الحكم بالنسبة للمدينة.

الإدارة في طرابلس:

على كثرة ما كان لهؤلاء الرحالة من صلات وثيقة بالدولة العثمانية العلية وبرجالاتها وحكامها في بلاد الشام عموماً وبدمشق وطرابلس بصورة خاصة، ونذكر في هذا السياق النابلسي بالذات الذي طالما كانت له كما لعائلته أوثق العلاقات وأفضل الصلات بالسلطنة ورجالها، فإنهم قليلًا ما خرجوا من إطار اهتماماتهم الدينية ليتعاطوا بالشأن العام ولو من باب النظر والدرس بما كان يسمح لهم ربما بفهم أفضل لحياة المدينة وناسها ينقلونه في سياق ما كتبوه وسطروه وأخبروا به.

المحاسني وحده شذ عن هذا الأسلوب وتعاطى بشكل أو آخر مع الإدارة المحلية بما سمح له بأن يمدنا عبر ما كتبه ولو بالقليل من المعارف عن حال هذه الإدارة على عهده، أي في النصف الأول من القرن السابع عشر مورداً ذكر أهم المناصب الإدارية والمالية في مدينة طرابلس مع إشارات تقل أو تكثر لبعض واجبات ومهمات أصحابها بما يساعدنا اليوم على تصور أفضل لتركيبة الجهاز الذي كان آنذاك ينظم شؤون طرابلس ولآلية عمله.

ومن المعروف أن المحاسني قد حل في طرابلس في فترة المتغيرات الهامة التي تلت سقوط أسرة آل سيفا التي طالما مارس رجالاتها شيئاً من

الاستقلالية في إدارة شؤون ولاية طرابلس وجنوح الدولة العلية لممارسة شكل من أشكال الحكم المباشر القوي والفعال في طرابلس ومحيطها. وسنحاول هنا أن نعرض لوضع أهم مناصب الحكم والإدارة في طرابلس انطلاقاً من نصوص المحاسني:

- والي طرابلس: كان الوالي في طرابلس يمثل الدولة العلية وسيدها بما كان لهما من سيادة وسلطان لا حدود لهما في كل أرض الولاية. وعند نزول المحاسني في طرابلس في أواخر العقد الرابع من القرن السابع عشر كان يشغل منصب الولاية الرجل القوي، والظالم حسب نص المحاسني[1]، شاهين باشا الذي تولى القضاء على حكم آل سيفا وأباد العائلة عن آخرها. وبعد أن نقل هذا الوالي إلى منصب آخر حل مكانه درويش باشا الذي ما طالت ولايته كثيراً ليستبدل بمحمد الأرناؤوط الرجل القوي والنافذ الذي ألحقت بسيادته منذ سنة ١٠٥٢هـ-١٦٤٢م بيروت وصيدا. ثم تولى بعد ذلك ولاية طرابلس حسن باشا. ويبدو أن ولاية طرابلس كانت هامة جداً بالنسبة للدولة العلية إذ كان ينتقل منها أحياناً بعض الولاة إلى مراكز كبرى في السلطنة وحتى إلى الصدارة العظمى.
- المتسلم: ولأن صلاحيات الوالي كانت تشمل المدينة كما سائر مناطق الولاية الواسعة فكان أحياناً ينوب عنه أثناء غيابه، وربما أيضاً يهتم بالأمور المباشرة للمدينة موظف يدعى المتسلم. وكان متسلم طرابلس أثناء إقامة المحاسني فيها محمد آغا معيناً من قبل شاهين باشا.
- الدفتر دار: كانت طرابلس، ومنذ بداية الحكم العثماني ترتبط، كما دمشق، بدفتر دارية حلب صاحبة الاختصاص الكامل في الشؤون المالية. وفي سنة ٩٧٥هـ - ١٥٦٧م صارت لدمشق دفتر دارية خاصة ألحقت بها شؤون طرابلس المالية باستثناء واردات الميناء ومقاطعة الحرير. إلا أننا نكتشف من خلال نصوص المحاسني وجود دفتر دار خاص بمدينة

(١) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ١١

طرابلس دون أن يشير إلى بداية وجود هذا المنصب[1]. يضاف إلى ذلك أن الصيغة التي يشير بها المحاسني إلى ذلك تعني أن انتقال مراد أفندي من دفتر دارية دمشق إلى دفتر دارية طرابلس تحمل طابع التكريم مما يشير إلى أهمية ذلك المنصب في طرابلس آنذاك.

- المحاسبجي: وكان يساعد الدفتر دار في جباية الضرائب وفي ضبط مصاريف خزانة الدولة موظف يدعى المحاسبجي كان أولًا جعفر أفندي إلا أنه مع ارتقاء شاهين باشا إلى سدة الولاية أسند هذا المنصب الهام إلى محرم أفندي[2] المعروف بلطفه وظريف حديثه.
- المقاطعجي: وكان يشغل هذا المنصب آنذاك محمد أفندي ابن نوح باشا.
- التذكرجي: وهو منصب ذو طبيعة مالية يذكر المحاسني أنه كان يشغله آنذاك رجل يدعى رجب أفندي ابن إدريس. وكان من مهمات هذا الموظف أن يساعد الوالي في دراسة ما يقدم له من التماسات وأيضاً الاهتمام بالامتيازات التي تعطى لأصحاب الاقطاعات.
- الروزنامجي: ويقوم بتدوين النفقات اليومية. وكان يشغل هذا المنصب آنذاك محمد أفندي من مدينة آق شهر[3] في الأناضول.
- المقابلجي: وكان يدقق في المعاملات الواردة إلى حكومة الولاية أو الصادرة عنها. وكان يشغل المنصب أثناء وجود المحاسني شخص يدعى محمد أفندي من مدينة آق شهر في الأناضول.

وإلى جانب هذه الطبقة من الموظفين المهتمين بالشأنين الإداري والمالي، يشير المحاسني إلى موظف عسكري كبير يسميه قرط آغا يرأس القوة العسكرية الخاصة المقيمة بصورة دائمة في القلعة والمنتمية إلى فئة في الجيش العثماني تعرف باسم قبة قولي (عبيد السلطان).

(١) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٢٨
(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٧
(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٩

وإضافة إلى ذلك كان للقلعة آغا خاص يدبر شؤونها كان آنذاك الحاج أحمد.

ويمكن بالنسبة هذه الهيكلية الإدارية أن نلاحظ أموراً عدة:

أ - كان لبعض الوظائف الحساسة خليفة أو وكيل يمكن الاعتماد عليه بدرجة كبيرة يسمى خليفة. فكان مثلًا لكل من المحاسبجي والروزنامجي خليفة أو وكيل كما يروي المحاسني. وكان لآغا القلعة العسكري خليفة أيضاً يسمى الكدخدا.

ب - يلاحظ أن كل الموظفين المدنيين والعسكريين كانوا من الأتراك أو من أصول تركية وأيضاً ممن يجيدون اللغة التركية. وهذا يتوافق مع ما أشرنا إليه سابقاً من اعتماد العثمانيين بعد القضاء على عائلة آل سيفا الحكم المركزي المباشر والقوي ولو جاء ذلك وبدرجة كبيرة على حساب السكان المحليين.

ج - يلاحظ أن بعض الموظفين قد عبروا إلى الوظائف الإدارية من أسلاك عسكرية أو أنهم أبناء عسكريين.

الوظائف الدينية:

كانت للوظائف الدينية أهمية بالغة زمن العثمانيين. وهذا أمر طبيعي في دولة يرأسها أمير المؤمنين خليفة المسلمين ومبرر حكمها لشعوبها من غير الأتراك التزامها الإسلام كدين تعمل على حماية أهله وتدافع عن مصالحهم. ومع أن العثمانيين اعتمدوا دوماً بصورة رسمية المذهب الحنفي في تنظيماتهم القضائية وفي محاكمهم كما في دوائر حكمهم فإن هذا ما عنى بحال من الأحوال الغاء أو القضاء على المذاهب الأخرى. وكان هذا واضحاً فيما لاحظه هؤلاء الرحالة في مدينة يعتمد بعض ناسها مذهب الدولة الرسمي ويلتزم آخرون المذهب الشافعي كما أبرزوا هذه الازدواجية في طرابلس بالذات على امتداد القرن السابع عشر. فعندما زار العطيفي طرابلس في سنة ١٠٤٣هـ ١٦٣٤م كان من بين قابلهم واجتمع بهم من العلماء محمد أفندي

ابن الضني مفتي الأحناف والشيخ عبد الكريم الحموي مفتي الشوافعة[1]. وأشار إلى مثل ذلك أيضاً المحاسني في زيارته لطرابلس بعد سنوات خمس فذكرانه التقى المفتي الشافعي فيها وكان آنذاك الشيخ عبد الكريم ابن الشيخ مصطفى الحموي[2]. كما التقى كثيراً بالمفتي الحنفي الشيخ مصطفى بن كرامة[3].

والنابلسي أيضاً أشار إلى مثل هذه الازدواجية عندما زار طرابلس للمرة الأولى سنة ١١٠٥هـ ١٦٩٤م فذكر لقاءه المفتي الحنفي الشيخ هبة الله أفندي كما أشار إلى وجود آخر للشافعية، وإن لم يقابل هذا الشيخ.

وكما كان هناك دائماً وعلى امتداد القرن السابع عشر للميلاد لاتباع المذهب الشافعي مفتي ولاتباع المذهب الحنفي الرسمي مفتي آخر كان دائماً في الجامع الكبير خطيب للحنفية وخطيب للشافعية.

ومما سطره الرحالة المذكورون من أخبار وملاحظات حول الوظائف الدينية وما أورده هؤلاء من أسماء ومواقع أصحابها في المجتمع الطرابلسي يمكننا أن نستنتج ما يلي.

١ - كان المفتون والقضاة وأئمة وخطباء المساجد يختارون دائماً من بين كبار أهل العلم والمعرفة. وجل من ذكر في مصنفات هؤلاء الرحالة كانوا من الضالعين في العلم الديني ومن أصحاب النظريات والفتاوى والمصنفات.

فما من واحد من هؤلاء إلا وكان من أصحاب المكتبات ومن البارعين في اللغة والشعر. ويكفي أن أسوق على سبيل المثال اسم قاضي طرابلس عبد الكريم الكنفري على زمن المحاسني والذي كتب على ما قال تسعين كتاباً[4].

٢ - كان الموظفون الدينيون عموماً على صلة وثيقة بالدولة ورجالها مما كان

---

(١) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٩

(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٦٤

(٣) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسة ص ٧٨

(٤) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٦٢

يؤمن لهم من أسباب الرزق ما يحتاجون إليه ومن المكانة الاجتماعية ما يتوافق مع متطلبات دولة دينها الإسلام. بل إن بعض هؤلاء كانوا على درجة كبيرة من الثراء تسمح لهم بفاخر العيش. وقد أشار إلى مثل ذلك العطيفي حين وصف لنا دار مفتي الحنفية في طرابلس بقوله: «دخلت داره فرأيته جالساً في إيوان حيطانه كلها بالرخام المنوع وفرشه بالحرير والجوخ الملون وبين يديه مماليك في أعلى طبقات الجمال والأدب والكمال»[١].

٣ - جل علماء طرابلس من مفتين وقضاة وأئمة كانوا يجيدون اللغة التركية قولًا وكتابة ونثراً وشعراً. إنما توفر كل هذه العناصر من بشرية وتنظيمية ودعم من السلطة ما كان يعني أن أمور الأجهزة الدينية كانت على ما يرام. فالنابلسي لاحظ أن هناك في طرابلس مدارس كثيرة مهدمة أو مهملة. وقبله المحاسني وجه انتقادات لا حصر لها للمحاكم الشرعية وطرق عملها في طرابلس. لقد لاحظ المحاسني أن موظفي المحاكم الشرعية من كتبة ورؤساء كتبة ليسوا على مستوى رفيع من الأخلاقية والانضباط. فرئيس كتاب محكمة طرابلس على زمنه «الناس يتكلمون فيه ولا أحد يحبه وأخوه كاتب المحكمة يقال له محمد وليس أحمد». وهناك كاتب آخر اسمه الشيخ محمد البتروني هو «في غاية العي والعجز والقصور»[٢].

وقد لاحظ المحاسني فوق ذلك أن المحاكم الشرعية لا تعتمد دوماً السجلات الرسمية المنظمة للعمل مما قد يفضي أحياناً إلى ضياع حقوق الناس. ويعطي المحاسني مثالًا على ذلك عقود الزواج التي يوقع القاضي في رأسها على بياض ويسمي فيها رجلًا قد يكون من العلماء وقد يكون من العامة ثم يدفعها لمن يعقد العقد دون قيود رسمية أو تسجيل ثابت...

---

(١) رحلة إلى طرابلس الشام ص ٢١٩

(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٠

الحياة العقلية في طرابلس:

من مجمل ما سطره رحالة القرن السابع عشر للميلاد عن الحياة العقلية، أكان ذلك في مجالات العلوم الفقهية والدينية التي كانت محط اهتمامهم بالدرجة الأولى أو في مجالات الأدب والشعر، نستطيع أن نلاحظ أن المدينة كانت قد بدأت بالفعل ومنذ مطالع القرن المذكور مرحلة تخلف وتراجع كانت ربما بمثابة مقدمة لمرحلة انحطاط أعم وأقوى ستشهدها القرون التالية. وليس من دليل على ذلك أفصح من إشارة النابلسي إلى أن تلك الثلاثمائة والستين مدرسة التي طالما كانت تشع علماً ومعرفة على من في طرابلس كما على من كانوا بقربها وحولها في العصر المملوكي كما في أوائل الحكم العثماني رآها هو في أواخر القرن السابع عشر وقد تهدم أكثرها وصار غالبها يفتقر لمن يعلم فيها وأيضاً لمن يتعلم. وربما كان ذلك طبيعياً ومفهوماً متى تذكرنا مرحلة الاضطراب والصراعات القبلية والعشائرية التي شاعت على امتداد بلاد الشام طيلة الثلث الأول من القرن السابع عشر التي خلفت دماراً وخراباً وهجرة ليس في طرابلس وحدها وإنما في كل محيطها القريب والبعيد. ولقد لفتت هذه الظاهرة أنظار المحاسني في أثناء انتقاله من دمشق إلى طرابلس في نهاية هذه الحقبة الموجعة فسجل بعض أشكالها المؤسفة.

لقد لاحظ المحاسني عندما مر بقرية دمر ما فعلته بها الأحداث فوصفها بالتي «جار عليها الزمان ولها دمر» كما أشار عند مروره بقرية بليتار أن مسجدها «يحتاج إلى مصلي ولو ولد صغير» وفي بعلبك كما في عكار أشار إلى ما رأى من أبشع صور الخراب والدمار.

إنما مع كل هذه السلبيات كان هناك وكما رأى كل هؤلاء الرحالة طبقة كبيرة العدد من أهل العلم والوجاهة ما تزال حريصة على المحافظة على تراث قديم وعريق للمدينة في مجالات العلوم والآداب. فمع القطيفي والمحاسني والنابلسي كانت تتوالى أسماء علماء وأئمة وفقهاء ومفسرين وشعراء من أبناء المدينة على درجة كبيرة من الحيوية والفعالية والتأثير في مجتمع المدينة. ويمكن الجزم بأن هذه الفئة من الناس كانت دوماً في قمة المجتمع الطرابلسي

وواجهته الثقافية والحضارية. بل أكثر من ذلك كان واضحاً أن أبناء هذه الطبقة من المفتين والأئمة والقضاة والخطباء والشعراء والأدباء لا يتلاقون، أينما تلاقوا في المساجد كما في المنتديات وفي البيوت كما في المنتزهات، إلا حول أحاديث العلم والأدب ولا يتناقشون إلا في قضايا الدين والتشريع. وفوق ذلك نلاحظ من خلال ما كتب وسطر أن ذلك التقليد الخير في اقتناء الكتاب والذي أطلقه بقوة بنو عمار كان ما يزال حياً وفاعلاً بين علماء طرابلس في القرن السابع عشر. فالمحاسني والنابلسي لا يكادان يذكران عالماً أو أديباً أو مفتياً إلا ويتوقفان عندما كان عنده وما نسخه وأحياناً ما وضعه وصنفه من الكتب في مختلف أبواب العلم الديني وأيضاً في الأدب واللغة والشعر والحساب والفلك. بل يمكن التأكيد أن طرابلس آنذاك كانت تضم عدداً كبيراً من المكتبات الخاصة الغنية بكل مفيد وطريف ولكن أيضاً بما يؤكد أحياناً ما أشرنا إليه من بدايات التراجع والتخلف.

وفي سياق الحديث عن الحياة العقلية وعن أوضاع وأساليب عمل أهل العلم في طرابلس في القرن السابع عشر للميلاد يمكن من خلال ما كتب وسطر لنا الرحالة الثلاث تسجيل الملاحظات التالية:

- من البوريني إلى المحاسني فالنابلسي في رحلته الثانية، أي على امتداد قرن كامل نرى أن العلم ومعه المناصب الهامة والمميزة يتواجدان في عائلات معروفة من الأب للإبن والحفيد. بل نلاحظ وكأن عائلات معينة قد احترفت العمل في مجالات العلوم من دينية وغيرها. نذكر في هذا السياق عائلات السيرى، الجاموس، هبة الله، سنين، الميقاتي، مرحبا، كرامه والعائلات الثلاث الأخيرة بقيت هكذا حتى القرن العشرين.
- هذه الطبقة من أهل العلم كانت وثيقة الصلة بالسلطنة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة فكان أبناؤها دوماً في الوظائف الدينية الكبرى وفي صدارة المجتمع الرسمي المحيط بالحكام، بل وكما نرى على امتداد كتاب النابلسي كانت بعض جلسات أهل العلم تقام وبصورة شبه دائمة في دار الوالي وبحضوره وبمشاركته أحياناً.

- طبقة أهل العلم كانت على صلة وثيقة باللغة التركية مما يشير إلى التأثير المتزايد للغة الفاتحين الحاكمين في أوساط السكان المحليين من العرب. فالعنتابي أحد أفاضل الدراويش المولوية كان صاحب: «ديوان شعر بالتركية يتضمن الغزل الرقيق»[(١)] وأيضاً لمحمد أفندي الروزنامجي ديوان شعر[(٢)] بالتركية.
- وعلى نشاط أهل العلم وكثرة نقاشاتهم ومجادلاتهم، فإن مظاهر التخلف والتراجع تظهر أحياناً وبوضوح من خلال ذلك، فنقاشاتهم والمسائل التي تطرح للبحث والحل قد تكون أحياناً أقرب للمجادلات العقيمة والافتراضات شبه المستحيلة بعيداً جداً عن واقع الناس وحاجاتهم. وقد أورد النابلسي الكثير من الأمثلة والنماذج على ذلك.

وفي مكتبات علماء طرابلس الغنية بالقيم والمفيد نجد أحياناً وقد خرج منها للبحث والمناقشة بما لا يفيد الناس كثيراً. ففي حين يطرح للقراءة والمناقشة تفسير القاضي البيضاوي ورسائل الحموي والقهستاني ينشغل البعض برسالة «الأظفار في تقليم الأظفار» و«في أرخاء طرف العمامة»[(٣)].

- هذه الطبقة من العلماء وأهل الأدب والشعر، كانت إلى حد ما تشكل عالماً أو مجتمعاً قائماً بذاته موفور الموارد، مستغن عن العمل والانتاج المادي وبعيد جداً عن حياة العامة ومشاكلها وقضاياها وحتى عن أنماط وأساليب عيشها حتى إنه يمكن الافتراض بأن سداً أو سوراً كان يفصل أبناءها عن ناس المدينة. ولعل هذا قد يفسر لنا عدم اتصال رحالة القرن السابع عشر بالمدينة وأهلها بشكل كامل خاصة وأنهم هم أيضاً كانوا من أبناء طبقة مماثلة لها في دمشق. ومن هنا رأينا مصنفات هؤلاء الرحالة ترسم لنا صورة غير كاملة أو حتى نصف صورة لطرابلس القرن السابع عشر باعتبار أن التجارة والزراعة والصناعة وأيضاً فنون وحرف وأساليب عيش العامة بقيت غائبة عنها بالكامل. ومن هنا فإننا في النهاية لا نزعم

(١) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٤
(٢) المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٧٩
(٣) التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٨٨-٩٠

بأننا نقدم الآن من كتابات هؤلاء الرحالة إلا صورة غير مكتملة أو بعبارة أوضح نصف صورة لما كانت عليه طرابلس في القرن السابع عشر.

التوصيات

انعقد المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٨ في قاعة المحاضرات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية «الفرع الثالث» نهاري السبت والأحد ٢٧ و٢٨ أيار ١٩٩٥، وقد شارك في المؤتمر ثمانية عشر مؤرخاً وباحثاً من مديري محاور ومقدّمي أبحاث من فروع الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت.

عقد المؤتمر أربع جلسات، استمع خلالها للبحوث التي قُدِّمت، والتي بلغ عددها أربعة عشر بحثاً منها: ثلاثة بحوث في المحور الإداري والسياسي وثلاثة بحوث في المحور الاقتصادي، وأربعة بحوث في المحور الاجتماعي، وأربعة بحوث في المحور العلمي.

إن هذه البحوث منها ما استند إلى وثائق أساسية من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، ومن الأرشيف الفرنسي، وأرشيف رئاسة الوزراء العثماني، وأرشيف الإرساليات الأجنبية، وأرشيف الآباء الكبوشيين، والأرشيف الإيطالي.

وقد ناقش المؤتمرون تلك البحوث، كما تداولوا في شؤون المؤتمر بشكل عام وفي نتائج البحوث بشكل خاص. وشدَّد المشاركون في المؤتمر على دور الأبحاث التاريخية العلمية في تعميم الذاكرة الوطنية، وفي تقوية الإندماج الوطني، وقد توصَّل المشاركون في المؤتمر إلى التوصيات التالية:

١ - تأسيس أو إقامة مركز أبحاث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية الفرع الثالث لتنشيط البحث العلمي ودعم الباحثين في مختلف الحقول.

٢ - أن تقوم وزارة الثقافة والتعليم العالي بإيفاد بعثات من أساتذة وطلاب بعد إلمامهم باللغة العثمانية بجمع الوثائق والمخطوطات والتي لها علاقة في تاريخ لبنان ككل.

٣ - مطالبة السلطات الرسمية بالحفاظ على كامل الأبنية الأثرية التاريخية في لبنان بشكل عام وفي طرابلس بشكل خاص، وتحويل بعض الأمكنة الأثرية إلى متاحف متخصِّصة باللباس والسلاح والنقود وغيرها.

٤ - مطالبة مؤسسات المجتمع الأهلي بالمحافظة على الوثائق الخاصة الموجودة لدى العائلات الطرابلسية والمؤسسات الرسمية.

٥ - مناشدة بلدية طرابلس بالمحافظة على الطابع التاريخي للمدينة ومنع هدم الأبنية الأثرية فيها والسعي إلى تجميلها والاهتمام بمظهرها الحضاري

٦ - يوصي المشاركون بنشر أعمال المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة

٧ - تشكيل لجنة متابعة من المؤتمرين للإعداد للمؤتمر الثاني من تاريخ ولاية طرابلس.

لجنة صياغة التوصيات